

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ بس بن زين الدين الحمصي الشافعي  
المتوفي سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجبال  
عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب  
الهدا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل  
الصدى مؤلفه سيبويه زمانه أبي محمد  
عبدالله بن يوسف بن هشام  
الانصاري المتوفي سنة

٧٦٢ نفع الله

بهم آمين

م

﴿ دریا مشہد شرح الفاکھی الذکور ﴾



صفحة	
٤	باب النواسخ النوع الاول كان واخوانها
١٩	ما حمل على ليس
٢٥	النوع الثاني ان واخوانها
٣٩	تمة تقع ان وجو بالحق
٥٢	النوع الثالث من النواسخ طن واخوانها
٥٨	باب الفاعل
٧٥	باب النائب عن الفاعل
٨٢	باب الاشتغال
٩٣	باب التنازع
١٠١	باب المنصوبات
١٠٩	فصل في السلام على المنادى الصحيح الآخر
١١١	فصل في أحكام نواصب المنادى
١١٤	فصل في الترخيم
١١٦	فصل في الاستغاثه والذميه
١٢١	المفعول المطلق
١٢٩	المفعول له
١٣٣	المفعول فيه
١٣٧	المفعول معه
١٤١	الحال
١٤٦	التمييز
١٥٧	المستثنى
١٧٠	باب في ذكر المخفوضات
١٩٢	فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها بالحق
١٩٣	الانساقه
٢٠٣	باب في ذكر الالامعاء العاملة عمل افعالها أحدها اسم الفعل
٢٠٨	الكلام على اعمال المصدر
٢١٢	تمة يجوز في تابع الفاعل المحرور بالحق

صفحة	
٢١٣	اهمال اسم الفاعل
٢١٨	اسم المفعول
٢١٩	الصفة المشبهة
٢٢٥	اسم التفضيل
٢٢٢	باب التوابع
٢٣٤	التعت
٢٤٠	التوكيد
٢٤٩	عطف البيان
٢٥٢	عطف النسق
٢٥٧	تثنيه قال الرضي وقد تكون ثم والفاء المجزأة الدرر في الارتقاء الخ
٢٦٧	تثنيه بجوز عطف الفعل على مثله
٢٧٠	البدل
٢٧٦	تثمة اعلم أن البدل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب الخ
٢٨١	باب العدد
٢٨٣	باب موانع الصرف
٢٩٤	باب صيغتي التعجب واسم التفضيل
٢٩٩	باب الوقف
٣٠٤	فصل في الكلام على همزة الوصل

(تم فهرست الجزء الثاني من يس على الفا كهي)

باب

فهذا كرم ما يفسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والتشاقى عكسه وهو ان وأخواتها وما حمل على ان والناات ما ينصبها معها وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسهيت نواسخ لازالتها حكم المبتدأ والخبر أخذ من النسخ وهو لغة الإزالة وبدأ بالنوع الأقل غير متعرض لأفعال المقاربة ثم أعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو عثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظن وبات وصار وليس) وفي معنى صار آض ويرجع وعاد واستحال وحار وراح ونحو قول الثاني ما يعمل



بسم الله الرحمن الرحيم

باب النواسخ

جمع ناسخ لان فاعلا ووصفا لغويا يرعاقل بطرد جمعه على فواعل بخلافه رصفا لعاقل ولفظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الاضافة ولا يردان الباب ليس مما يضاف للجملة لان المراد من الجملة هنا انظرها ويجوز الوقوف على سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فتوعان (قوله وأخواتها) أي التي جرت عادتها بمذكرها مع كان في ترجمة واحدة ولذا احتاج الى قوله وما حمل الخ وان كان ذلك من الاخوات في العمل الخاص وهو رضع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ويجوز اختصاص ما حمل بالحكام لا يقتضي العطف على الاخوات لان ما ذكر في هذا الباب مختلف الاحكام كما لا يخفى (قوله على ثلاثة أقسام) أي صادقة عليها ولو أسقط على كان أخصر وان ظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أي مما سيأتي في تقديم النفي وشبهه وما المصدرية الظرفية فلا ينافي ما سيأتي من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفي معنى صار آض الخ) كقوله

ر يبتغي حتى اذا تعددا \* وأض هذا كالحسان أجردا  
وقوله \* ويرجع من دارين بجرا الحناب \* وقوله  
وكان مضى من هديت برشده \* فلهم غوغا بالرشدا أمرا  
وقوله

ان العداوة تستحيل مودة \* بتدارك الهفوات بالחסنات

وقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوءة \* يحور رمادا بعد اذ هو ساطع  
 وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله \* لعل منا يا نا سخو ان أبوسا \*  
 ومن نحو بين من منع ذلك في آض وعاد محتمجا بانهم ما فاع لان تامان يتعديان بالي  
 والمنصوب بعده ما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر  
 الجزر وروما هنا الا ان يكون التقدير مثل جزر الجزر وروما كان من المعرفة على معنى  
 مثل فعد يجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعلة في وقت  
 الرواح هو ما عليه جمع وألحقوا بأفعال الباب بعدا بمعنى صار او معنى وقع فعلة في وقت  
 الغداة واشتهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تعدو خاسا وترج بطانا وفتح الجمهور  
 الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد لان ذكره وألحق أيضا أفعال آخر  
 مد كوردة في المطولات منها قعد في قعدت كأنها حربة وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك  
 وحاجتك يروى بالرفع فما استقامت في محمل نصب على انها خبر في دم لاجل  
 الاستقيا هو التقدير أية حاجة صارت حاجتك و يروى بالنصب على انها خبر جاءت  
 واسمها ضمير ما وصح تأنيته للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك وممة تضي كلام  
 ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب محبي عجا بمعنى صار فانه قال الاولى  
 في جاء البرق فزين ان يكون قفيزين خبر لان الحال فضلة والمعنى على الصيرورة  
 والخبر محط الفائدة وتظرفيه تليذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها  
 بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم بحبيبه  
 قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المحي على القفيزين (قوله بشرط تقدم في  
 الخ) انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النسب فلما دخل عليها التي انقلب  
 اثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انتقاله انه لا يجوز  
 مازال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيدا الا قائما (قوله مازال الخ) أي ما تصرف منها  
 أي المواد وهو مادة أربعة فاندفع المذكور ان أفعال ماضية وانتهى لا يدخل  
 على الماضي (قوله ماضى يزال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل  
 بفتحها كخاف يخاف (قوله لا ماضى يزال) بفتح الياء وكان عليه أن يقول  
 لا ماضى يزال بمعنى مازال الكسائي والقراء حكى لزال لنا قصة مضارعا آخر  
 وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والناقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة  
 كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها اذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعد هذا  
 (قوله متعد الى واحد) وعناه ما زاي ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه  
 من باب ضرب ولم يذ كر لزال اتى من هذا الباب مصدر لانه لا مصدر لها ولا أمر

شروط تقدم في أو  
 دعاء (و) هو أربعة (ما زال)  
 ماضى يزال لا ماضى يزال  
 ولا يزال فانها تامان الا اول  
 منها متعد الى واحد  
 ومصدره الزيل

(قوله والثاني قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال ولا يخفى ان الانتقال معنى زال ماضى يزال وأما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى مازال بواسطة النفي الداخلة عليها اذ نفي النفي يستلزم الاثبات أى استمر ثبوت الخبر وانما سارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها نفي انتقال النسبة التى هى بضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا فى قولك مازال زيد فمما كانت تامة أى مستغنية برفعها (قوله ومصدره الزوال) أى الانتقال (قوله وهذه الاربعه) لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها انما عملها منذ قبله أى من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله تفتؤ) أى لا وايسر منه قوله \* فلا وأبى دهى زالت عزيزة \* أى لازالت لان الحذف لم يسمع الا من مضارعها بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة التسمية وان كان خلاف الاولى قال الرضى والاولى ان لا يفصل بين لا وماو بينهما نظرف وشبهه وان جازى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتى ولا أمس وذلك ان تركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات (قوله اذا الاصل لا تفتؤ الخ) انما جاز حذف لعدم اللبس اذ قد تقر رانها لتكون ناقصة الامعها ولا نه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام والتمون والحذف فى جواب القسم كثيرا لانه ثابت فى غير هذه الافعال نحو والله اقوم أى لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت عيني الله الخ) مصدر بيت لاصري القيس عجزه \* ولو قطع عوارأسى لديك وأوصالى \* وعين الله مبتدأ خبره محذوف أى على ويجوز النصب لان الحرف لا حذف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به ثم حذف وايمين القسم والجمع أيمين والواصل الما صل ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطع عوارأسى لا أبرح (قوله ولا زال منها لا بجزعائك القطر) عجز بيت لذى الرمة صدره \* الا يا سلى يادارمى على البلى \* ومنها أى سائلنا لشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجزعاء تأنيث الاجرع رملة مستوية لا تلبث شيا (قوله وقيد الخ) أى بداء على أن لا ترد للدعاء (قوله كاعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا نصب لان ما مع صلتهما نائب عن ظرف الزمان فاستحققت اعرايه كما يصرح به كلام المغنى فانه قال والزمانية نحو مادمت حيا أى مدة دواى حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء فى المصدر اصرح نحو جئتك صلاة العصر ثم قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمن المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة والخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان

والثاني قاصر ومصدره الزوال) ومائى وما انفك وما برح) وهذه الاربعه معانها متفقة بلا خلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين ان يبرح عليه ما كفين ومنه تالله تفتؤ وقوله فقلت عيني الله أبرح قاعدا اذا الاصل لا تفتؤ ولا أبرح ومثال النهى قوله صاح شعرو ولا تزل ذا كرام الوت فبسيبانه ضلال مبين والدعاء قوله ولا زال منها لا بجزعائك القطر وقيد فى الارتشاف بلا خاصة كما فى البيت والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم (ما) المصدرية اظرفية وهو (دام) لا غير كاعط مادمت مصيبا درهما أى مدة دواىك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر بالمصدر والظرف فلزم تقدمها ما أو كانت مصدرية غير ظرفية

فان كان مستحقا للنصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالاضافة فكذلك وليا بية  
 ماهذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن  
 هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقبلا لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل  
 (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافى انما ترفع الفاعل (قوله مادامت  
 السموات والارض) أى بقيت وقد يقال ان دام في الآتية تامة وسيأتى ان غير دام  
 مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسي ومن تبعه  
 يذهب الخ) هو نظير زيد وعمر وقائم فقط ما قبل الاولى يذهبان وانه يتأويل كل  
 (قوله لانه الافعال) لوقال أى هذه الافعال كان أولى (قوله وكذا ما تصرف منها)  
 التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يعنى ثالثا فى تصرف الفعل عبارة عن تحويل  
 الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره اما على طريق الكوفيين أو بطريق  
 الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهى فى التصريف ثلاثة أقسام مالا  
 يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا دام عند اقراء ومن تبعه والتصرف المراد هنا ان  
 ثبتت بقية المشتقات عامة ذلك العمل فلا اشكال فى الحكم بان دام غير متصرفة  
 مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها خلافا للقانى حيث استشكل ذلك وقال تخالف  
 العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعل النفضيل من المتعدى مشتق منه وان لم  
 يعمل عمله اه على أن لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكره تدبر  
 وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر  
 وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقها وليت نظر اذا قيل من منك عمر وقائم تاما فلا يفتك  
 مبتدأ لانه وصف بمقدم وعمر واسمه وقائم ما خبره لانه يحتاج لما يعنى عن خبره  
 من حيث الابتداء انهم ل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الأول  
 بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفائدة  
 لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل وكذلك قولك ما كائن زيد قائما فكأن مبتدأ  
 والمعنى عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) اسمها به وتسمية المرفوع باسمها والنصوب  
 بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذا المرفوع ليس اسمها الحقيقية وانما  
 اصطلاحا على تسمية بذلك وكذا المنصوب ليس خبرها الحقيقية وانما هو خبر لا اسمها  
 حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها وان دفع بذلك ما قيل من ان المرفوع  
 ليس اسمها وانما هو اسم لاذى وضع له واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ  
 والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانها الى المفردات لا الى  
 الجمل فان ذلك للحر وولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانها الى الجمل ورفوعها  
 ونصبها وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولي مرفوعها  
 منصوب فهو حال كيجبت  
 مادام زيد صححا أى من  
 دوامه صححا ولا يلزم من  
 وجود المصدرية الظرفية  
 وجود العمل المذكور  
 يدل على قوله تعالى مادامت  
 السموات والارض اذ لا يلزم  
 من وجود الشرط وجود  
 المشروط ولا توجد الظرفية  
 بدون المصدرية واتفق النحاة  
 على ان كان وأخواتها  
 أفعال الا ليس فان الفارسي  
 ومن تبعه يذهب الى حرفيتها  
 والصحيح فعليتها لانصال  
 ضمائر لرفع البارزة وبقاء  
 التأنث لسا كنه بها كما  
 تقدم (فيرفعن) هذه  
 الافعال وكذا ما تصرف منها  
 (المبتدأ) تشبها بالفاعل  
 ويسمى (اسمهاون) حقيقة  
 وفاعلا مجازا (وينصب خبره)  
 تشبها بالفعل ويسمى  
 (خبرها لهن) حقيقة  
 ومفعولا مجازا لكان يشترط  
 فى المبتدأ الذى تدخل عليه



تقديم الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو  
في قوة أمر زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غدا زيد قائم الا انه لما  
جىء به التقرير المتبدأ على صفة زهي الخبر أعمله في الجزأين وجوز الجمهور  
رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد باسمه قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت \* وآخر من بالذي كذت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة في  
موضع نصب على الخبر وقيل كان مفعلة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية  
ولا انشائية) فان أخبر عنه به لم تدخل عليه فلا يقال كان زيدا خبر به أو لانه أو غير  
الله لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لم يعرف من معناها وبين ذلك الرضى  
بما ينبغي مراجعة موقضية كلامه ان الطاب قسم للانشاء والصحح انه قسم منه كما مر  
وأما اذا كان الخبر مفردا مشتملا على المصدر الكلام جازا لم تصدر هذه الافعال  
بمسالان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو أين تسكن أكر وأين كنت (قوله وان  
لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما أضيف اليها والمقرون  
بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحح لا تدخل عليه وانما لم يجز أن يكون الاسم  
عماله المصدر ويدكر مقدما كجاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمنع تقديمه  
كما يمنع تقديم الفاعل لا تبياسه بالابتداء بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فالزم  
الحذف كالخبر برهنة بمنعت مقطوع نحو والحمد لله أهل الحمد يرفع أهل لا تدخل  
عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر  
و يثنى ويجمع وهذا المراد بالالتصريف المذكور في الظروف والمصادر وهو  
عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لئلا يلزم التكرار بما  
بعد هذا الشرط وعلى الرضى اشترط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ  
لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبههم ونظر فيه ما يلزم من ان من وما الموصولتين  
لا تدخل عليهما هذه النواسخ وطلانه مقطوع به ومن ذلك أين الله في القسم  
وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم  
أفل رجل ية ول ذلك الا زيد وقولهم فوالك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده  
أبو حيان بقول التابعه \* فلم تلك توليكم أن تشقوني \* بضم أوله مضارع أشقذ  
به منة فشين ففاف فذال مجهمة أي طرده ونازعه ابن هشام هذا واترض على  
المثاليين بانهم ما عموما تمنع مانع معنوي لانهم أقاموه مقام ما لا تدخل عليه النواسخ  
لان الأول بمعنى ما يقول ذلك الرجل والثاني بمعنى ينبغي لك ان تفعل (قوله أم المحبوب  
لفظي) مثله ابن قاسم جاز لولا الامتناعية واذا التبعائية وفيه نظر اذا لا يمنع في لولا

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية  
ولا انشائية وأن لا يلزم  
التصدير ولا الحذف ولا عدم  
التصريف ولا الابتداء  
سواء كانت لنفسه أو لمحبوب  
لفظي

زيد سالم له ان يقال لولا كون زيد المفاعل المراد امتناع دخول التامع الفعلي  
 (قوله أم معنوي) نحو ما أحسن زيد أو لله درك ومثل ابن مالك لذلك بقواهم  
 الكلاب على البقر وقديعترض بقواهم الكلاب بالنصب بتقدير أرسل فأن لزوم  
 الابتدائية الأخرى أنه إذا وقع لزوم الابتدائية واعلم أن شرط ما تدخل عليه  
 دام وليس والمنفي بماز زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا إلا أنه الصدر  
 وهذه لا يتقدم خبرها وقد صرت الإشارة إليه وسبب أن شرط ما تدخل عليه صار  
 وما عيناها أو دام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيا وبنين ما يتعاقب به (قوله  
 وكوفي الخ) - در بيت عجزه وودلى دل ما جده صناع (قوله فنادر) ومع ندوره  
 هو مؤول بالخبر بل فليدله الرحمن مدا أي كوفي تذكري (قوله وهذا لا يهد  
 في الأفعال) وأما العمل التامع بالفاعل والفعول كاذ كرفي باب الفاعل فشاذا  
 لا يرد نقضا (قوله كما في باب المبتدأ) أي الخبر الذي في باب المبتدأ فإن الأصل فيه  
 التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أي يدخل بينهما ما لفظ التوسط مجرد عن بعض  
 معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزمان والمكان وخصه بالمكاني  
 قوله بين الاسم والفعل والأعذب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره وانظر  
 هل هو لأن الحكم مختص به أولانه الأصل وغيره مثله (قوله على الأصح) راجع  
 لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في  
 الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه وابن معطى في دام  
 وبعضهم في ليس مثله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكي  
 الإجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق في الجملة بين الإسمية والفعلية  
 ولا الفعلية بين التي فاعلها رافع لضمير الاسم أولا خلافا لمن منع مطلقا لمن منع إذا  
 كان رافعا لضمير الاسم نحو كاذ زيد يقوم ووجه ابن عصفور قال لأن الذي  
 استقر في باب كان أنك إذا حدثت ما عدا اسمها رخصها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطها  
 في ما ذكر على أن يقوم خبرا مقدم الميرجا إلى ذلك (قوله فليس - سواء عالم وجهول)  
 عجز بيت للموال صدره يسلى أن جهلت أناس عنا وعنهم والتأهده فيه ظاهر  
 (قوله لأن الحرف المصدرى لا يجوز أن يليه معهول الصلة) هذا وقع في كلام جماعة  
 منهم الشهاب السامعي والحق كما بيناه في حاشية المختصر عند قوله في الديقاجة وعلم  
 من البيان ما لم يعلم أن الممتع تقديم الصلة أو نثي من أجزائها على الموصول وأما  
 تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض فأنزومنه تقديم معهول الصلة على العامل  
 وإلاؤه الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك إذا كان المقصود  
 حصر الخبر في الاسم نحو ليس قائما إلا زيد وهذا واضح في ليس لأن خبرها لا يتقدم

أم معنوي (نحو وكان وبك  
 قديرا) وأما قوله  
 وكوفي بالسكام ذكر بني  
 فنادر وأعله استغنى عن  
 ذكر هذه الشرط والحالة  
 على المثال فإنه جامع لها وما  
 اقتضاه كلامه من نسبة الرفع  
 إلى هذه الأفعال هو مذهب  
 البصريين وأما الكوفيون  
 فاهم لا يعملون لها عملا إلا  
 في الخبر لأن الاسم لم يتغير  
 عما كان عليه والصحيح الأول  
 بدليل اتصال الاسم بها إذا  
 كان ضميرا نحو وكانواهم  
 الطامنين والضمير بالاستشراء  
 لا يتصل إلا بعامله ويلزم  
 على مقابلة أن تكون هذه  
 الأفعال ناصية لرافعة  
 وهذا لا يهد في الأفعال  
 والأصل تأخير الخبر عن  
 الاسم كما في باب المبتدأ وقد  
 يتوسط الخبر بين الاسم  
 والاعمال مع جميعها ولو كان  
 جملة على الأصح ثم تارة يكون  
 التوسط جائزا (نحو) وكان  
 حقا عليه ما نصر المؤمنين  
 وقوله  
 (فليس سواء عالم وجهول)  
 وتارة يكون واجبا

ولا تأخير عن الاسم لاجل  
الضم. يقال الدماميني وأما  
تشبههم في هذا المقام بنحو كان  
في الدار صاحبها فليس يعجب  
اذ ليس ثم ما يوجب التوسط  
اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم  
يتمتع وتارة يكون متمتعاً لما  
كسر الخبر نحو وما كان  
سلامتهم عند البيت الامكاه  
وتصديقه وكخفاء عرابها  
نحو كان موسى صديقي وكأخبر  
سرفوع الخبر بنحو كان زيد  
حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل  
كان حسنا زيد وجهه أو حسنا  
كان زيد وجهه لزم الفصل  
بين العامل ومعموله الذي  
هو كجزئه بالاجنبي (وقد  
يقدم) الخبر على الفعل  
واسمه مع جبهه اولو كان جملة  
على الاصح يدل أهؤلاء  
اياكم كانوا يعبدون فان  
تقديم المعمول يؤذن بجواز  
تقديم العامل كذا قيل وهو  
شبه لازم فقديمه تقدم المعمول  
حيث لا يقدّم العامل بدليل  
فأما اليتيم فلا تقهر وجوازهم  
نحو زيد المأضرب وعمرا  
ان أضرب مع امتناع تقديم  
الفعل على لم وان والاولى  
أن يشهد بيت العروض  
وهو قوله

علمها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز تقديم الخبر على  
الناسخ وتأخير عن ما يقال ما قائما كان الا زيد أو يفرق بين ما يشترط في عمله  
تقديم النسخ وبين غيره صرح في الاوضح في غيره. مثله الحصر بالجواز مطلقا  
والظاهر جريانه فيها وصرح الرضى بالاتفاق على المنع فيما اشترط اعماله تقدم  
نفي وعمله بان النسخ يزل معه منزلة الجزاء وأما تقديمه على الثاني فغير جائز لما يأتي ومن  
ذلك اذا كان الخبر منه موصول نحو كما به زيد كافي النكت وقوله المصنف عن المعرب  
ورده بأن الفصل هنا جزاء فاقباله بخلاف ضرب به زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله  
آتيك مادام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الاطرم لان ما مصدرية فيجوز فيه  
تعليل الشارح (قوله لاجل الحرف المصدرى) شامل لتقديم الخبر الذي هو  
في الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذي هو ان وعلمها جميعا لان الحرف  
المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا ان يتقدم  
عليه لان الحرف المصدرى لا يهمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه  
لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة  
(قوله فليس يعجب) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يتمتع  
وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الانشائي أي بالنسبة لالتأخير  
لامطابق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله  
كحصر الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بالاقان  
قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال الا قائما  
لم يكن زيد بدلت لامتناع تصدير الا (قوله وكخفاء عرابها) لحرف التباس الاسم  
بالخبر (قوله وكأخبر مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب نحو كالا كان زيد طعمامك  
فلا يتمتع بتقديمه لكن يقع ما لم يكن طرفا نحو ما فراقا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد  
فيمن والافلاقيج (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جبههها وقوله ولو جملة  
وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا وما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة  
الآية التي استدلت بها الشارح (قوله كذا قيل) فأنه ابن مالك في شرح التسهيل تبعها  
للفارسي وابن جنبي وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطاق القاعدة مراده  
ان ذلك هو الاغاب بدليل انه صرح بذلك في شرح الكافية فقال وتقدم المعمول  
يؤذن بتقدم العامل غالبا واحترز بقوله غالبا عما ذكره الشارح في بيان عدم  
اللزوم (قوله بدليل فاما اليتيم فلا تقهر) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز  
تقدمه لان اماليها فاعر (قوله وجوازهم زيد المأضرب) انما امتنع تقديم أضرب  
لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديمه لان اليتيم معمول لعامل قوي ولا يصلح هذا

جوابا

شاهدا ما كنت أو غائبا \* وقد يجب التقديم

اعلموا أني لكم حافظ \* شاهد ما كنت أو غائبا \* وقد يجب التقديم

كان يكون له صدر الكلام أنحوي (هـ) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الأفعال

(الآخر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمع ودوما احتج به المخير من قوله تعالى أليوم أتتهم ليس مصروفا عنهم لا يحتج فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أي يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ولذلك جازما عندك زيد ذاهبا ولم يجزما طعامك زيدا كالا لكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الأخير (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها وإنما يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظاهر كلام اللفيصة كما شرح أن هذا مجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معال بعلمين وكل منهما لا ينهض ما عا باتفاق ومثل دام كل فعل فارنه حرف مصدرى كيجبني أن تكون عالما واذ انفي الفعل

جوامع النزوم كما لا يخفى (قوله كان يكون له صدر الكلام) أي ما لم يصدر الناسخ بما كاسر (قوله مما كاسر) أي في وجوب التوسط من هذه الأفعال أي من خبر هذه الأفعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بدل مبنيا على الفتح لضافته إلى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء أو ليس مصروفا خبره كما قاله ابن الأنباري ويحتاج على هذا إلى تفسير المانداوان يكون ظرفا ليس المانداوان من معنى النبي كما قاله اللماميني تبعا للرضي (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الأمر كذلك بدليل قوله فيما سبق الأخير ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور الأهم الا ان يقال مراده ان المعجيين اهدم الجواز في الخبر يجوزون تقديمه موله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهي انهم يتوسعون في الظرف والمجرورات مالا يتوسع في غيرها فاعل هذا من جملة ما توسع فيه في الآية لا ترى انهم يقولون ان بلزيدا ما أخوذوا نغدا أخلص را حل فيقدم الظرف والمجرور وهما معه ولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق في ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المناع من تقديمه ان ليس أشبهت آخرها ما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا وما تلك القاعدة وهي ان تقديم المفعول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهي منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كبن مالك والجواب عنها بما ذكرنا وهو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قررره الشاطبي بما لا مزيد عليه (قوله بعلمين) هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله ركل منها الخ) بدليل اختلاف فهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثيرا الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال اختلاف فهم في ليس لا بناء على الاتفاق في دام بل ذلك يخصها وأيضا لا يلزم من الاختلاف في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف في هذا وقد يقال أيضا لعله لم يعتد بالخلاف أو بنقله هذا وفي شرح التوضيح عند قوله الأخير دام أيضا ما نصه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل بين صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بدم تصرف دام فينبغي أن لا يجزى فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطع ما قاله الموضع في حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح للفعل المنفي بما دام مع قوله لا توسطه لا يتخلو عن اجمال وابهام فليبدأ مل في تصحيحه (قوله واذ انفي الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والقراء ولا فرق بين أن يكون ما دخلت عليه بشرط في عمله تقدم النبي

بما امتنع تقديم الخبر على ما كجتمتع على مادام لان ما لها مصدر الى كلام

أولا ويرتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لان له الصدر ولا يمكن  
 تصدرة افوات تصدرا ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لانه بالتوسط  
 تفوت صدراته ومعموم قول الشارح لا توسطه يقتضى خلافه وان كان في الرضوخ  
 ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج بما غيرها كالمولان ولا وان وجرى عليه السبيل  
 وقال المرادى ينبغي ان تكون ان كالان اهما الصدر بدليل ما يتعلق نحو وظنون  
 ان لستم الا قليلا واطاق ابن مالك ان لا تعلق ما قياس انها كما عنده وفي المعنى في  
 بحث اذا ان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصر بين واختلافها في لا قيل لها الصدر  
 مطلقا وقيل ليس الصدر مطلقا بالتوسطها بين العامر والمعمول نحو وان لا تقم اقم  
 وجاء بلا زاد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحوالها المحل  
 أدوات الصدر والافلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أي بين  
 ما والفعل ونعنه به ضمهم والصحيح الجواز وحيدنا فالنسيب بدم انما هو في التقدم  
 في الجملة فانهم ثم لا فرق في الفعل بين ان يكون العن شرط في عمله تقدم ان في أولا  
 كافي منع التقدم فيجوز التوسط في مازل نحو ما قاما زيدا كما في التصريح  
 وقال الشاطبي وأما ما كان التقي من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم  
 قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف التقي لانه لما تلازم ما صار  
 كاشئ الواحد انتهى وهذا ليس خاصا بما وحده بل عام في سائر حروف التقي فلا  
 يصح ان يقال لا قاما زيدا وما صار جائزا من غير ان تنس المراد نفسه بحروفه  
 (قوله في جواز تعدده الخ) أي لا في حذفه فانه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم  
 لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقيه أبو حيان عن اصحابنا اما الاسم فلانه يشبه الفاعل  
 وأما الخبر لانه صار عندهم عرضا من المصدر لانه في معناه اذا القيام مثلا كون من  
 اكون زيدا والاعراض لا يجوز حذفها اقلوا وقد تحذف في الضرورة ومن النحويين  
 من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك في جملة في الجمع الا ليس اذا كان اياها  
 نسكرة عامة فيحذف خبرها اختصارا ولو بلا قرينة تشبه ابلا ولا يشكل على منع حذف  
 الخبر ما قالوه في ان خبرا في يرلانه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده الأدب شئ  
 يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبرا مبتدأ في اقترانه بالولا اذا كان  
 جملة تشبهها بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) ثلاث (قوله  
 مطلقا) أي سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على الاسم) أي وجعل  
 الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصح بذلك قول المعنى واعلم ان كهم والان وان  
 المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير لك فلهذا قرأت  
 السبعة ما كان خبرهم الا ان قالوا فما كان جواب قومه الا هو والرفع ضعيف

لا توسطه بينها وبين الفعل  
 فيجوز ما قاما كان زيدا دون  
 قائما ما كان زيدا واعلم ان  
 خبر هذه الافعال كخبر  
 المبتدأ في جواز تعدده  
 ووقوعه مفردا وجملة اياها  
 رابط وله مع الاسم حالات فان  
 كانا معرفتين فالاسم هو  
 المعلوم لا يخاطب أولا  
 مطلقا

كضعف الاخبار بالضمير مما دونه في التعريف انتهى وبين هذا وما اجاز به ابن  
 مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما بقي بون عظيم  
 الاثويد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار التخيير كما لو استويا  
 لهما فيا وتقيده في المعنى بأن وان اتفاني للاحترار بديل الطلاقة في الجهة  
 السادسة من الباب ان لا مس ان الحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع  
 صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم  
 الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضى انه ما لو كانا مقدرين بمصدرين نكرة  
 لم يثبت لهما احكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن ولك  
 على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من  
 عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امة تنوع الوصف اعم من مرتبة  
 الضمير هذا وورد ان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيه منزلة الضمير فيكم اسم لا يوصف  
 وليس بتلك المنزلة واجب بأنه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة  
 الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطاً في وجوده واقتضى كلامه  
 ان المصدر المقدر مما ذكر المعرف بالاضافة سواء اضيف الى ضمير أو غيره بمثابة  
 الضمير ولم ينقل عن أحد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام يقتضيه منة ما يقون  
 اذا لم يخالف المنقول وليس في كلامه ما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان  
 غير مبدوء بمنزلة الضمير بخلافه لا ما منى (قوله فان علمه الخ) فيه اشارة الى أن كون  
 المبتدأ والخبر معلومين لا يتأق كونه الكلام مفيد لان العلم به ما لا يوجب العلم  
 انتساب أحدهما الى الآخر لان الجمع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعديين  
 في الخارج فاسته اذ انهما متحدان في الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله ما لم  
 يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ما ذكر تعين للاسمية لم كان  
 التثنية المتصل به فيقال كان هذا أهلك وكان هذا يدا الامع الضمير فان الافصح  
 المبتدأ ان تجعله المبتدأ وتدخل التثنية عليه فتقولها أنا ذى ولا يتأق ذلك  
 في باب النواسخ لان الضمير يتصل بالعامر فلا يتأق دخول التثنية عليه على انه سمع  
 في باب هذا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف) فالتخيير فتقول كل زيد  
 قليلاً وكان أخو عمرو زيدا (قوله وكذا ان كانا الخ) أى مثل ذلك في التخيير  
 بأخيه من زيد من عمرو وتعاكس (قوله وان كانا أحدهما) نحو كان  
 فتقول كل أة (قوله وان اختلف الخ) نحو كان زيد قائماً وأما اذا كان للنكرة  
 خير من زيدين كما قالوا ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلاً صالحاً ولك  
 ميسوغ فالأحتمس (قوله ولا تعكس الا فى الضرورة) كقوله ولا يك موقف  
 أن تجعلها الاسم

فان علمها ووجه انتساب  
 أحدهما الى الآخر فالاسم  
 هو الاعرف على المختار ما لم  
 يكن الآخر اسم اشارة اتصل  
 بهما التثنية فان لم يكن  
 أحدهما أعرف فالتخيير  
 وكذا ان كانا نكرة تين وان كل  
 منهما ميسوغ وان كان  
 لاحدهما فقط فهو الاسم  
 وان اختلفا كانتا كبيراً وتعرفان  
 ولا ميسوغ فالاعرف هو الاسم  
 والآخر هو الخبر ولا يعكس  
 الا فى الضرورة وجوز به ابن  
 مالك

اختيارا بشرط الفائدة  
 وكون التكررة غير مودة  
 محضة ومن وروده قوله  
 يكون مزاجها سلسل ومناه  
 (وتختص الخمسة الاول)  
 وهي كان وظل وما بينهما  
 (بمرادفة صار) الدالة على  
 تحوّل الموصوف عن صفته  
 التي كان عليها الى صفة  
 أخرى اما باعتبار العوارض  
 أو الحقائق فيصير المعنى  
 واحدا نحو فكانت هباء  
 منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة  
 وقوله  
 أمست خلاء وأمسى أهلها  
 احتملوا \* وقوله تعالى  
 فأصبحتم بنعمته إخوانا وقال  
 الشاعر  
 أخشى عزق أنوابي ويضربني  
 وقوله تعالى فظلت أعناقهم  
 لها خاضعين وكلما تختص  
 هذه الخمسة بمرادفة صار  
 تختص صار وايس وما بعدهما  
 بعدم الدخول على مبتدأ  
 خبره ماض فلا يقال صار زيد  
 علم ولا مادام زيد تعد وكذا  
 البواقي لان هذه الأفعال  
 تفهم الدوام على الفعل  
 واتصاله بزمن الاخبار  
 والماضي يفهم الانقطاع  
 فتدافع

مثل الوداع والبيت الآتي وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلم بتأنيث  
 تكن ورفع آية فان قدرت تكرر تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلمها وان يعلم بدل من  
 آية أو خبر لمخذوف أي هي أن يعلم وان قدرتها قصة فاعلمها ضمير القصة وان يعلم  
 مبتدأ وآية خبره والجمله خبر كان أو آية اسمها وهم خبرها وان يعلم بدل أو خبر  
 لمخذوف راما تجوز الزحاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فذوقها ما ذكرنا من أن  
 الاسم والخبر اذا اختلفا تجوز المعرفة الاسم واعتذر له بأن التكررة قد تخصصت بلهم  
 كذا في المعنى (قوله اختيارا) بناء على طريقة في تفسير الضرورة التي يمكن الشاعر من  
 أن يقول موقفي بالياء ورفع مزاجها على ان كان شائفة وقيل ان اليتين ونحوهما من  
 القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز زعمه كان قائم زيدا بخلاف كان قرشي زيدا  
 (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير  
 ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطي وغيره  
 وأما محيىء بات بمعنى صار وان ذكره صاحب الكشاف فليس بهمجي لعدم شاهد  
 عليه وأما أن بات يده والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقال انما اخرجت في هذا  
 الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار  
 زيد غنيا فان معناه انه اتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي  
 الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار  
 الطيب خزفا وجعل تحوّل الحقيقة سببا لتحوّل الصفة لانه يلزم من تحوّل الحقيقة  
 تحوّل الصفة وعبارته في شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من  
 صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضا الانتقال من مكان الى مكان نحو  
 صار زيد الى عمر و وانظر هل تكون للانتقال في الزمان كان تقول مثلا صار  
 الربيع الى الصيف لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فخره بالانقل  
 (قوله فكانت هباء منثورا) أي صارت غبارا منتشرا (قوله أمست خلاء) صدرت  
 عجزه \* الخنى علم الذي الخنى على ليد \* والاستشهاد انما هو باعتبار أمست  
 لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا وينال  
 عليه أتى عليه وأهلكه ولبدأ آخر نسو راقمان وهو منه صرف لانه ليس  
 (قوله أمسى الخ) صدرت عجزه \* أبعد شيبي يعني عندى الادبا \* (قوله وم  
 وهي مازال وما فتئ وما انفلت وما برح وما دام وكذا ما جمعت في صار كما مر) أي وما  
 كلام الشارح خلافاه وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على تحوّل الإسم فمارة  
 ماضيا وان كان بدون قدوة شرط الكوفيون اقتراه بقدر ظاهره فلهذا فادفوني  
 الصحيح خلافا لما يوهمه كلام السعدي حاشية الكشاف مشير الى الوارد في كان انتهى  
 بسبب انتهى

بشيء  
 كان  
 معنى  
 أي وما  
 كما هو الإسم فمارة  
 فلهذا فادفوني  
 كان انتهى  
 بسبب انتهى  
 وفيه

قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما ياباه النحاة ليكنه  
 واقع في التمر بل نحو ان كان قبسه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد علمت  
 التفصيل في المسألة **فائدة** قال في المنهل وشرحه ويقع خبرا للسكان نحو  
 كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما وذلك لان كان يدل  
 على كون مطلق وأخواته تدل على كون مقيد ففي وقوعها خبرا للسكان فائدة جديدة  
 تخص في أخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوق لاخبارا إذ  
 السكون المطلق الذي يدل عليه كان في ضمن السكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها  
 وانظر في عموم قول المتن ويقع خبرا للسكان بلا عكس فانه يدل على ما زال وأخواتها  
 والظاهر انه ليس مرادا **قوله** وتختص غير ليس الخ **شمل** ظل وبه صرح ابن  
 مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أو دام وقال الرضي قالوا لم تستعمل ظل الاناقصة  
 انتهى ونقل عن المهاب الذي قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغاة والنحو أنها  
 تكون تامة **قوله** والصحيح انه الخ لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف  
 الا الحدث فتعين انه مدلولها قوله الثاني وفيه بحث لان الازمنة الماضية مختلفة في  
 نفسها بالصباح والمساء والضحي والليلية والهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها  
 أنفسها وأيضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص  
 كان التامة بتفسيرها بحصل ودام التامة تبيح وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة  
 فالمتصف بعانها هي النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده  
 وحينئذ فلا إشكال في التخصيص ويدفع البحث بأن هذا لا يطر دلاله لا يظهر في نحو  
 أصبح زيد متبعا وأسمى مسافرا حيث يقال ان الزمان اختلف فهمه لان في الاقول  
 ماض صباحي والثاني ماض مسائي ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا  
 اذا الماضي في أحدهم الم يتميز عن الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث  
 فأن فاعله قلت مصدر خبر مضافا الى اسمه او قوله الا ليس أي فانها لا تدل على  
 الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا أولا فكل فعل يدل على الحدث وضع  
 وحينئذ فلا ينافي قول الرضي انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضع  
 لا بالظن **قوله** بعشر أمور **أحدها** أن الحكم بكونها أفعال لا يستلزم دلالتها على  
 غيرها لان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لودات عن الزمان فقط لا يمكن تركيب  
 بعضها ومن اسم معنى الثالث لولم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن  
 والا يميز في كل موضع لولم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن يكونا  
 دلالة على **الطوق** في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لولم تدل عليه لم يميز بينها اسم  
 وانطقه **قوله** السادسة لانها تدل على الحدث السادس انها لولم تدل عليه لم يميز بينها

**و** تختص **غير ليس** وقتي  
 وزال **من هذه الافعال**  
**بجواز التمام أي الاستغناء**  
**بالرفوع** **عن الخبر** ويقال  
 له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح  
 عند ابن مالك **وذهب**  
 الاكثر **ون الى أن معنى تمامها**  
 دلالتها على الحدث **والزمان**  
 فعل الاول **معنى نقصانها**  
 عدم اكتفائها **بالرفوع**  
 وعلى الثاني **دلالتها على**  
 الزمان فقط **قال في المعنى**  
**والصحيح انها كاه اذالة على**  
 الحدث **لا ليس وأبطل ابن**  
 مالك **مذهب الاكثرين**  
 بعشرة أمور **كراهي**  
 ترجحه على التسهيل وفي  
 الارتشاف وهذا **الخلاف**  
 ينبت عليه **خلاف من انما**



أمر لانه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقراين بخلاف الثانية فالاولى أولى بالبقاء الثامن أن من جعلها ادا م ومن شرط اعمالها تقدمها بالمصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جاتها انفق ولا بد معها من ناف فلولم يدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أن يكون بمعنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضي وتوذلك تفيض المراد العاشر الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل ولا يخفى ما في بعضها من النظر (فوله هل يتعلق بها الطرف الخ) حتى أوجب ان الخلاف في عملها في الحال وأما نصها المصدر فالاصح منعها على انقول باثباتها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازته السيراني وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قال في المعنى واستعمل المبنى يتعلق بقوله تعالى أكان للانس عجايبا ان أوحينا فان الام لا تتعلق بجبالا لانه مصدر مؤخر ولا بأوحية الفساد المعنى ولانه صلة لان وقدمه مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بحذف هو حال من عجايبا على حد قوله لمية موحشا الملام انتهى وقوله وقدمه مضى عن قريب أي في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز تعلق في الارض بسركم وجهركم ولا يرد بان فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدرًا بحرف مصدرى وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الطرف بعجايبا واعلم أن المصنف لم ينصح في المعنى عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر بان والفعل وسببه كما قال في شرح الفصيحة انه ليس فيه معنى الحدوث وقال ولا يقدر ذلك عمله في الطرف لان الطرف يعمل فيه راحة الفعل وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدرًا بما تسرون وما تعلمون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية وممن التسهيل ذكر ان كان تأتي بمعنى كفل و بمعنى غزل نحو كان فلان الصائم اذا كفله وكان العوف اذا غزله وأن سارت تأتي بمعنى ضم نحو سارت فلان الشيء ضمها اليه وزاد في التسهيل ان سارت تأتي بمعنى قطع فاعل المراد ان الاغلب كقولنا سارت في فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شيء بحال بمعنى يعبر عنه بالازامية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة يحدث نحو اذا كان الشايب فادفوني وتارة يحضر نحو وان كان ذو عسيرة وتارة يقدر أو وقع نحو ماشاء الله انتمى ويسل والتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحدد السبب بسبب انتمى

هل يتعلق بها الطرف والجار  
والجور وأم لا فن قال بدلاتها  
على الحدث أجازتها معها  
بها ومن قال لا يمنع ذلك واد  
استعمات تامة كانت بمعنى  
فعل لازم فكان بمعنى حمل  
فعل لازم كان ذوعين (أي  
تحووان كن ذوعين) أي  
وان حصل وأمسى وأصبح  
بمعنى دخل في المساء وفي  
الصباح نحو فسبحان الله  
(حين تمسون) أي تدخلون  
في المساء (وحين تصبحون) أي  
تدخلون في الصباح وادام

وفيه نظر كما قال شيخنا الان شاء بمعنى اراد كما هو مقرر في الاصول (قوله بمعنى بقى)  
 أى أرسك ومنه في الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بجملات والراء مشبدة  
 والتعريف نزول استراحة بغير إقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل وخصه  
 بذلك الامعنى وأبو زيد (قوله بمعنى نزل) أى ليلا بدليل ما بعده (قوله قالوا بيات  
 الخ) وقالوا بيات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه تعادى بنفسه ونزل  
 بالباء بل باني (قوله بمعنى دام واستقر) العطف تفسيري (قوله بمعنى ذهب) أى  
 أو ظهر كما في التسهيل وفي الصحاح ذهب الخفاء أى ظهر الامر كأنه ذهب السر  
 ونزل فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلاص فالواو فككت الاسير فانك  
 أى خلاص وانك فهم ما طوع علفك بخلاف ائمانه فانها كانت طلق ومعناها زال  
 وتختص بالجد فهذه فروق ثلاثة (قوله وقتئذ) كسر التاء اذ هي الملازمة لانقص  
 وأما فتا بفتح التاء فتستعمل تامسة بمعنى كسر أو أطها كما في شرح التسهيل عن  
 القراء يقال فتأته عن الامر كسرتة والنار اطفأته وتوهم أبو حيان انه تصحيف  
 من ابن مالك وانما ذلك فتأت بالتاء المثلثة وفيه انه ليس بجمتمع أن تكون المادتان  
 قد توافقتا على هذا المعنى ولا ابن مالك كتاب سماه ما اختلفت بحجابه وانفق  
 افهامه وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم يلزم فتئ بزوال النقص  
 دون انك و برح مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف  
 ذلك يؤول) نحو قول الراجز

وفي حما بغيبة تنجس \* ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال  
 متفجسا وهو ألوى أليس والتنجس التكبر والايس التجماع وقوله \* انما يعجزى  
 الفتى ايس الجمل \* وتأويله على جعل الجمل اسم ايس وخبرها ضمير متصل لا عائدا  
 على الفتى أى ليسه الجمل ثم حذف لا تصاله (قوله وتختص كان الخ) أى هذه اللفظة  
 من حيث هي لا الناقصة بخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة  
 قسمتها الا قسم منها والمراد أم تختص بكل واحدة من الخصائص التي تذكر  
 لا ياجتماعهن فلا يشار كما غيرهما في شئ منها الا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافي أن  
 غيرهما يختص بأمور كما لا يخفى (قوله بمرادفه) لم يزل فيه نظرا ذل ترادف بين فعل  
 ومجموع حرف وفعل والذي يظهر أن يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها الا سمها  
 والاعل في كان أن لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من  
 دلالة على المضى الانقطاع خلافه لافالان بيان لانه ملازمة بين مضى الشئ  
 وانقطاعه (قوله متوسطة) أى داخلة كما مر وأطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة

بمعنى بقى نحو خالد بن فهم  
 (مادامت السموات والارض)  
 أى بقيت وأضحى بمعنى  
 دخل في الضحى نحو وأضحينا  
 أى دخلنا في الضحى وبيات  
 بمعنى عرس كقول عمر رضي  
 الله عنه أما رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقد بات بمنى  
 أى عرس بها وقد تكون  
 بمعنى نزل قالوا بيات بالقوم أى  
 نزل بهم لايلاوصار بمعنى  
 انتقل نحو ما را الاضرب اليك  
 أى انتقل وقد تأتي بمعنى رجوع  
 نحو ألا الى الله تصير الامور  
 أى ترجع وتطبل بمعنى دام  
 واستقر نحو طبل اليوم أى  
 دام طله و برح بمعنى ذهب  
 نحو واذ قال موسى افتناه  
 لا أبرح أى لا أذهب وانك  
 بمعنى انفصل نحو فكتكت  
 الخاتم فانك أى انفصل  
 وأما ايس وقتئذ فانها  
 ملازمة للنقص وما أوهم  
 خلاف ذلك يؤول (و) تختص  
 (كان) بمرادفه لم يزل فنفيد  
 استمرار خبرها الا سمها نحو  
 وكان الله على كل شئ مقتدرا  
 (ويجوز زيادتها متوسطة)  
 بين شيئين متلازمين

وغيره نحو زيد كان عالم والفعل  
 مرفوعه نحو لم يوجد كان  
 مثلك والموصول وصلة نحو  
 لجاه الذي كان ضربته  
 والموصوف وصفته نحو جاء  
 رجل كان عالم والطراد  
 زيادتها بين ما وفعل التعجب  
 (نحو ما كان أحسن زيدا)  
 ومعنى زيادتها انه لم يؤثر بها  
 للاهناذ وفهم من قوله كان  
 انها تراد بلفظ الماضي وان  
 غيرها من اخواتها لا يزداد  
 وهو كذلك وما ورد بخلاف  
 ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة  
 انها الاتزان في صدر الكلام  
 ولا آخره وهو وكذلك لان  
 ما ذكر أو لا يكون معني  
 بشأنه وما ذكر آخره يكون  
 محط الفائدة وكلاهما ينافي  
 الزيادة ويجوز ان يفرق زيادتها  
 آخر قياسا على الغاء لمن  
 آخره الاصح المنع لان الزيادة  
 بخلاف الاصل فلا تستعمل  
 الا فيما اعتيد استعمالها فيه  
 (و) تختص بجواز الحذف  
 نون مضارعها المجزوم أي  
 بالاسكون اذ هو الاصل  
 والتمتاد عند الاطلاق فلا  
 تحذف من غير المجزوم  
 والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا

عليها في مثل وكان الله غفور راحم ما تصدقها (قوله ليس اجارا ومجزورا) فلا  
 تزداد بينهما الشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو \* على كان المسومة  
 العرب ضرورة أو شاذ خلا فلا بد من مالك والرضى (قوله ومعنى زيادتها الخ)  
 أي والافهى دالة على الماضي مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على الماضي  
 نحو من كان في المهديا والافان المعجزة وصديا على هـ ذالحال وذلك ككرر الرضى  
 ملحاه ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما تدل عليه كالزائدة نحو  
 ما كان أحسن زيدا فالجزم بزيادتها في متحوز له لانها على الزمن الماضي وانها  
 جردت عن الحدث ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان  
 وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فثبت كالطرف قال الشهاب القاسمي ان  
 تجردها عن ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيدويه قال  
 بزيادتها في قوله \* وجيران لنا كانوا كرام \* وقالوا ان عملها في الضمير ليس مانعا من  
 زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل جوز ان مالك في نحو أتاك أتاك اللاحقون  
 الغاء الثاني ونسبة العمل لهما واذا جاز الغاء مع الظاهر الذي لا يتأني معه  
 دعوى التجرد عن الحدث فلتحيز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن  
 نقل في النغى في بحث لعل في الكلام على هـ هذا البيت أن الجمه ور على أن الزائدة لا  
 يعمل (قوله بلفظ الماضي) لحقته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ما أصبح  
 أبردها أي اغدا وما أمسى أدفأها أي العشية وقيل الضميران للذات والنحو قول  
 أم عقيل \* أنتى تكون ماجد نديل (قوله وحوز الفراء الخ) أجاز أيضا زيادة  
 افعال سائر هذا الباب ركل فعل لازم من غيره اذ لم يفتقض الماضي (قوله نون  
 مضارعها الخ) لم يقبل ونون يكون يجوز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان  
 ولا يفيد ما ذكره الا بتأويل بخلاف ما اذا أنشيف المضارع الى ضمير كان وحذف  
 هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال  
 وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تمكون له  
 عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوما  
 لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف  
 ولان النون في غير المجزوم محركة فهى تعاسبية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى  
 أن شرط الجزم يخرج نحو والنسوة لم تكن قائمات اذ هو مبنى وليس بمجزوم وان  
 دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالاسكون  
 لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها آخر او ما  
 اتصل الفهـل بالمرفوع لم تصر النون آخر لان مرفوع الفهـل منزل منزلة جزئته

تحذف من المجزوم بالاسكون حال الوقف نحو لم يكن

قوله

عليه ما السكت كقولهم  
 به فلم يك كام بيع فالوقف  
 عليه باعادة الحرف الذي كان  
 فيه اولى من اجتناب حرف  
 لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم  
 بيع لان اعادة الياء تؤدي  
 الى الغناء لجازم بخلاف  
 لم اكن فان الجازم انما اقتضى  
 حذف الضمة لا حذف التون  
 (ان لم يلقها ساكن) فلا  
 تحذف من المتصل بالساكن  
 انما صها عن الحذف لقوتها  
 بالحركة المارضة لانقاء  
 الساكنين خلافاً لونس  
 مستندا الى نحو قوله

اذالم تك الحاجات من همة الغنى  
 وهذا ونحوه محمول عند المانع  
 المعتد في المنع بطاق الحركة  
 على الضرورة كقوله  
 ولاك اسقني ان كان ماؤك  
 ذافضل \* (ولا ضمير  
 نصب متصل) فلا تحذف  
 من المتصل به نحو ان يكنه  
 فان تسلط عليه اذا ضمائر

(قوله لان الفعل للجزم الخ) ما قاله الشارح تبعاً للمصنف هنا مخالف لقوله في  
 الاوضع قال الناطم وكذا أي تجبها السكت في الفعل اذا بقي على حرفين  
 أحدهما ما زاد نحو قوله انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف  
 اذا أرادوا الوقف نحو ولم أؤمن تق بترك الهاء انتهى وعلى ذلك بخوف الاتي  
 بالضمير المصوب (قوله اذالم تك الخ) صدر بيت عجزه \* فليس يعفن عنك عقد  
 التمام \* والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذالم تك المرأة أبديت وسامة \* فقد أبانت المرأة وجهه تضيغ

(قوله ولاك اسقني الخ) عجز بيت للجحاشي يصف حاله مع ذنب عرض له في السفر  
 صدره \* قلت بآنيه ولا أستطيعه \* والشاهد فيه انه حذف النون من اسكن وهي  
 متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل  
 الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل يدك وذيك وفيلك لان البدأ نحو به أصله غير  
 مستعمل (قوله بكان الناقصة) أي عصاره الكن الحذف في التامة أقل (قوله بعد  
 الحذف) أشار به الى أن معوضاً حال متظرة من ها (قوله ما الزائرة) خصت  
 ما بالزيادة ليجبها زائدة في قوله تعالى فيما رحمة من الله وليكثره مشابهتها باخت  
 كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اهما وخبرها وما زائدة  
 للتعويض هو الصحيح وبقى فيها أقوال مذكورة في المطولات (قوله أصله فخرت على  
 الخ) أشار الى أن الجازم متعلق بحذف بدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت  
 بورت في التركيب كما كوفي المعنى فساد اذ لا يتجه أن يقال فخرت لسكونك ذاته  
 لأن قومي لم يأت كلهم الضبيع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك  
 مذكوراً بالانفرد فاني مثلك ذونقر اذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على بقومك  
 ونقرك وهذا ينادى بكون اماناً بة عن مهما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قومي  
 تعليلاً للمحذوف أي ولا اعتبار بفخرك فان قومي لم تأكلهم الضبيع وبعضهم جعل  
 التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت

٣ يس في  
 هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم ألك بغياً أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو الساكنين والتون للتخفيف  
 ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها برقع حسنة (و) تختص أيضاً  
 بوجوب (حذفها) دون اهما وخبرها (معوضاً عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة  
 في كل موضع أزيد فيه تعليل بفعل كما (في مثل) قوله (أباخرشة أما أنت ذانقر) \* فان قومي لم تأكلهم  
 الضبيع \* أصله افتخرت على لان كنت ذانقر ثم قدمت العلة على المعلوم

وضاران أنت ذانفر ثم زيدت  
 ما موضوعا عن كان المحذوفة  
 وأدغمت النون في الميم لما  
 بينهما من التقارب في المخرج  
 فصار أما أنت ذانفر  
 ويقاس بضمير المخاطب فيه  
 وقدمت سيبويه بما زيد  
 ذاهبا وإنما خص ضمير  
 المخاطب بالذكور لأنه لم يسمع  
 من العرب حذفها إلا مع  
 ولا يجوز الجمع بين ما وكان  
 لامتناع الجمع بين العوض  
 والاعوض عنه ويجوز المبرد  
 وجرى عليه في الشرح  
 (و) تختص أيضا بجواز  
 حذفها (مع اسمها) ضميرا  
 كان أو ظاهرا دون خبرها  
 وذلك مطرد بعد ان ولو  
 الشرطيتين كما (في مثل)  
 قول الحريري

فان وصل الأذنه فوصل

وان مر ما فصرم كالطلاق  
 وقولهم الناس مجزيون  
 بأعمالهم (ان يرانفر)  
 وان شرافتم أي ان كان  
 عملهم خيرا جزاؤهم خير  
 وقوله عليه السلام (التمس  
 ولو خاتما من حديد) أي ولو  
 كان ما تلمسه خاتما من  
 حديد وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو نغي ولو ملكا  
 أي ولو كان الباغى ملكا

الح للرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كما شرط كالمكسورة ورجع في  
 المعنى مذهبهم وللتبني على ان اما هذه مفتوحة (قوله لإفادة الاختصاص) أي  
 والاهتمام (قوله فان فصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما اتصل به (قوله ويجوز  
 المبرد) أي يجوز الجمع بين ما وكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يبدف من جهة  
 السماع (قوله وجرى عليه في الشرح) كلامه ليس صريحا في الجواز المقابل للوجوب  
 لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب واقربينة نصريحه بان  
 ما زيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة  
 الماضي لما يذكروا وكلامه يفهم انما لا تحذف وحدها جواز في الاثمنون عند قول  
 الخلاصة ويحذفونها ويقون الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها  
 وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شك ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقا الخبر لا ينافي  
 بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضميرا المتكلم نحو لا يرتحل ان فارسا  
 وان را جلا والمخاطب كقولهم انطق بحق ولو مستخرجا احنا والغائب كالمطلب العلم  
 ولو بالعين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا ان نصب وور بما يجوز فيه الرفع والجر  
 فالقول اذا حسن فيه تقدير فيه أو محسه أو نحو ذلك والثاني بعد ان فقط اذا عا د اسم  
 كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالح  
 قط الخ وقيد التمهيل اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تقديراته (قوله وذلك مطرد  
 بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لان ما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام  
 فتحذف بالحذف وخص بأن ولولان الاولي أم الادوات الجازمة والذانية أم غير  
 الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال في التصريح الغائب في ان ان  
 تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى  
 وحده ان يقيدوا بالتي ما بعدها بندرج فيما قبلها وغاية له في شئ كائني بداية ولو  
 حمار او يقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشي ذلك في ثلاث صور بعد  
 هـ لا والاولى اقول وبقي سورة رابعة وهي بعد لكن نحو ولدكن رسول الله أي  
 ولدكن رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست ان تكون عاطفة لا قترانها  
 بالواو الا الواو عاطفة لفردين على مفردين لان معطوفها المقرب لا يفتحة لقان سلبا  
 وايجابا (قوله الناس مجزيون بأعمالهم) فيه حذف مضاف أي يجنس أعمالهم  
 اذا الأعمال يجازي عملها ايها (قوله جزاؤهم خير) أي فالذي يجزون به خيرا وأشار به  
 الى أن خير خيره بتدأ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لانافية فبأنه ما مرفوع  
 ويحتمل أن تكون ناهية فبأنه ما مجزوم وكسر لا لاقاء الساكنين والدهر  
 منصوب على الظرفية أي لا يأمن في الدهر الحوادث أو المنة ولبية أي لا يأمن

غدرات الدهر والشاهد في ولو ما كما حيث حذف كان واسمها بعد ولو وجنوده  
 مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على انه مضافة  
 ملكا وفي البيت وقولهم الأحشف ولو تمرار دعى على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون  
 ما بعد ولو أهلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم (قوله وأما حذف  
 كان الخ) هذا خاص بجملة كان لا بصيغة الماضي ووجه الضعف ان الخبر  
 منصوب في بقائه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقاء الاسم قبل ولما فيه من كثرة  
 الحذف وفيه انه يقتضى ضعف حذفها مع الاسم الا أن يقال الخبر في سورة الفضلة  
 والاسم كالجزء لا سيما ذلك كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف  
 وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا الضعف معنوي لانه اذا كان  
 في العمل خيرا لا يلزم أن يكون جزءا لجميع الاعمال خيرا (قوله أى ان كان في عملهم  
 خيرا) اعترض بأن الخير جزء الخير الذي في العمل لا العمل الذي فيه خير كما هو  
 المتبادر الا أن يقال انه على التجريد يكون الكلام حينئذ مثل لهم فهم ادار الخلد  
 والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها ادار الخلد قال في التسهيل  
 واضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار اتمامه انتهى فتقدير ان كان في عملهم  
 خيرا أولى من تقدير ان كان خبر وان كان أقل لان كمال التامة قلبه الاستعمال  
 ولا يحذف الا كثيرا الاستعمال للتخفيف ولتسكوب الشهرة دالة على المحذوف وأيضا  
 في ضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كأنه اجنبي عن الاول والمعنى على  
 تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار الى قلته وصرح بذلك في التسهيل (قوله أى ان  
 كنت الخ) قال الله ما بيني ولا يحذف الفعل مع الماكسورة عوضا عنه الا في هذا فلو  
 قلت أما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة ولا يجوز أن أنت منطلقا انطلقت  
 قال الاقاني ولا حاجة لما تكافوه بالادليل اذا اظهر ان ما مزيدة لتأكيده ان  
 الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفها هو الشرط ان أداة شرطية مؤكدة فيما  
 نظيرها اما في قوله تعالى فامترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما بعده  
 عليه نظير ذلك في التقدير

فطقتها فلبسها بكاء \* والايعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غير عليه فعليك بالحق وان  
 اقتال الناس وأقتولك (قوله ولا هي النافية للخبر) كذا في الاوضع والظاهر ان الخبر  
 هو المجموع الثاني والمنفي والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله  
 عليه وتقديره فافعله (قوله تشبها بها في نفي الحال الخ) الصحيح من مذاهب أربعة انه  
 لا يلزم محالية المنفي بما وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فيجسبه

وأما حذف كان مع خبرها  
 وبقاء الاسم فضعيف  
 وعليه ان خبر بالرفع أى ان  
 كان في عملهم خيرا في هذا  
 ونحوه أربعة أو وجه مشهورة  
 وان ضمنت اليه ان شرا  
 فشر كان المجموع بالتسمية  
 العقلية ستة عشر وجهها وقد  
 تحذف مع اسمها وخبرها بعد  
 ان الشرطية كقولهم افعل  
 هذا املا أى ان كنت لا تفعل  
 غيره فمعاوض من كان  
 ولا هي النافية للخبر ولما فرغ  
 من كان وأخواتها أخذ  
 يتكلم على ما حمل على ايست  
 وهو ما ولاولات وبدأ بما  
 فقال (وما النافية عند  
 الحجازيين كليس) في رفع  
 الاسم ونصب الخبر اشبهها  
 بما في نفي الحال والدخول  
 على المعارف والتكرات

وفي دخول الباء في الخبر  
 وبنو تميم لا يعملون بل هي  
 عندهم هههه وهو التباس  
 لانها حرف لا يختص بقيل  
 بل تدخل على الاسماء  
 والافعال فاما لو ان لا تعمل  
 قال شاعرهم  
 ومههههه الاعطاف قلت  
 له انتسب \*  
 فأجاب ما قتل المحب حرام  
 أي هو تميمي لا حجازي ولما  
 كان عمها على خلاف  
 الاصل شرط الحجازيون له  
 أربعة شروط أشار الى الاول  
 بقوله أن يتقدم الاسم على  
 الخبر فلو تقدم الخبر نحو ما  
 مسى عن أعتب بطل عملها  
 خلافا لفرعها وان كان طرفا  
 أو مجرورا خلافا لابن عصفور  
 والى الثاني بقوله (ولم يسبق)  
 الاسم (بان) الزائدة قلوا  
 سبق بها كقوله  
 بني غدا ندمان أنتم ذهب  
 بل عملها وجوبها عند  
 البصريين انما محمول على  
 ليس في العمل وليس  
 لا يقترن اسمها ان فهمت  
 عن التثنية ورأي ذهبيا  
 بالنصب وأقول على أن ان  
 نافية مؤكدة لا زائدة  
 والى الثالث بقوله

هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه لو كان عمل ليس لما فيها من  
 التي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاص نفي الا أن يقال يصح الالحاق بسبب  
 المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة  
 والقياس في اللغة انما يمنع في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمنع به عليه  
 العزيم جماعة على اننا نسلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستفراء  
 وما ذكره محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) طاهره ان تيمم لا تدخل الباء في الخبر  
 وفي الجسي الذي وفي زيادة الباء بعد ما التعمية خلاف متعمد الفارسي والنجاشري  
 والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم (قوله وبنو تميم لا يعملون الخ) لم يقرأه  
 لغتهم الا شاذ روى الفضل عن قاصم مهن امهاتهم بالرفع وأما قول سيبويه وبنو  
 تميم يرفعون الامن دري كيف هي في المحفف فانه يؤذن بان له كل أحد أن يقرأه على  
 حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يجعل قوله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأتى لمن دري  
 ان ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل لکن الحق خلافه وانه  
 انما يمنع نطقه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانتحطت عن ليس فليس تعمل  
 دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم  
 على قول غير ابن مالك من البصر بين واما عدم السابق بأن فامر لازم وجهه مول  
 الخبر فان ولي ليس فلا عمل لها وان ورد شيء منه كانت شاذية وان سبق على نفس  
 ليس فقيمة اضطراب فليجزم مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك  
 ويتقدم عند غيره من البصر بين وتعمل وان سبق الخبر بالا عند الحجازيين  
 دون التميميين نحو ليس الطيب الا المسك فانظر المعنى في بحث ليس (قوله ان تقدم  
 الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر  
 وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز ترقية عملها لان مالها الصد ولا يتقدم ما في خبرها  
 عملها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر طرفا (قوله ما مسى الخ) يحتمل ان مسى  
 مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد  
 ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بان) هو ان صدق بسبق أن على ما في غير مراد ذلك  
 الصدق قطعاً والمدار أخذ من التعليل على وجود أن وان اقترن بأحد ههههه دون  
 الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم به مول الخبر ولو عبر بالرفع كان أولى اذا اقترن  
 بها ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأقول  
 على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوباً عند البصريين) يوهم انه لا يبطل عملها  
 بتدالكوفيين وليس كذلك فاهم لا تعمل وما بعدها جارة أو خبر وان تصاب  
 الثاني بنزع الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا الخبر يريح انما يتأتى

على قول الكوفيين ان المقترنة بما هي النافية حتى مما تو كيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل والنبي قال قلوبه مردود بوجهين أحدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل كالاتغير بشكر برما كقول \*

لا ينسك الاسي ناسيا فاما \* ما من حمام أحد معتمعا

فكرر ما النافية تو كيدا وأبقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما التي بمعنى الذي و بعد ما المصدرية التوقفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلولا لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولة من موعغ انتهى وفيه أمور الاول يتأمل في الرفع مع انه نقل عنهم اهم يقولون ان ما عملها الثاني دل كلامه على ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح التوضيح خلافه كما يأتي الثالث اهم نقلوا ان زيادتها ان الاستفاحية ومدة الانكار وحينئذ فلا ينحصر الموعغ للزيادة في المشابهة قوله ولا بعمل الخبر) يعني ولم يسبق بعمل الخبر ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه دون الاسم جازا عماها كقولك ما زيد طعامك آ كذا لان يكون الخبر موجبا بالا فلا يجوز استعمالها خلافا للكسائي والقراء كقولك ما زيد طعامك الآ كذا انتهى وانه لو سبق الاسم معه ولم يبطل عملها وان كان غير ظرف نحو قولك ما زيد اضارب قائما وعبارة اللباب وشرحها رجا أنهم مت خلافه ونصها ولا يجوز الفصل بأجنبي بينه أي بين اسم لا وماو بين عامله وهو ما ولا تقول ما طعامك زيد بآ كل ينصب طعامك انتهى وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافي مني الخ) عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي صدره وقالوا تعرفه المنازل من مي \* والشاهد فيه حيث أبطل عمل ما بالانها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا على رواية نصب كل وامان روى رفع كل فهو على الجازية والجملة في موضع نصب على خبر ما والماند محذوف أي عارفه (قوله اضعه الخ) قضية التعليل عدم تقدمه على مانفها بالاولى وامتناع الفصل بين ما واسمها معمول اسمها نحو ما زيد اضارب قائما وقضية ايضا منع الفصل بما ليس معمول لا اسمها ولا خبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضية ايضا انه يجوز تقديم معمول الخبر عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسبأني جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها وخبرها اذا كان غير ظرف و جار ومجرور الا ان أقوى من ما كإباني بيانه (قوله بالتقديم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أي فانه لا يبطل ولو اجتمع الامر ان فعل يجوز العمل به ما لا يبعد الجواز فاقى كلامه

(ولا بعمل معمول الخبر) فان سبق به نحو وما كل من وافي مني أنا عارف بطل عملها وجوب الضم في الرفع في معمول العمل فلا يتصرف في معمول الخبرها بالتقديم (الا) اذا كان معمول (ظرفا أو) جارو (مجرورا) فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد تقيما وماي أرت معنبا التوسمهم فيها ملا يتوسع في غيرهما ولم يندبه على هذا التوسط في التشرح والى الرابع بقوله (ولا الخبر) بالرفع عطف على الضمير المستكن في يسبق أي



ما نزهة خلو وكذا لا يبعد الجواز اذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق  
 الخبر بالا) فيه إشارة الى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبره نحو ما زيد مقميا الا  
 عند عمروا والافى الدار وهو وظاهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة  
 اليه وان انتقض نفي خبرها بغير الاوجب النصب عند البصر بين نحو ما زيد غير  
 قائم وأجاز الفراء الرفع بقى ان المتبادر الكلام من انه لا يكون لا يجاب الخبر وحينئذ  
 فلو كانت سابقة على الخبر لم تكن من تعلقات الامم نحو ما تقوم الازيد قائمون  
 ينبغي ان لا يبطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان النقص بانما كالتقص  
 بالا على ما في جمع الجوامع ولم يمتثل في شرحه فانظر مثاله (قوله ان لا تتكرر) فان  
 تكررت بطل عملها ومصرع ابن مالك خلافه (قوله وان لا يبدل الخ) وذلك لان اتحاد  
 حكم الدل والمبدل منه وما لا يقدر عام لها بعد قصد الاثبات لان عملها المشابهة ليس  
 في النفي وقد انتقض النفي بالاى لم يبق معناه بعد الا لان الاستثناء عن النفي اثبات  
 للنفي بما بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى  
 هذا التعليل ان النعت وعطف البيان كالمبدل فالاول نحو ما زيد رجل الا كرميا  
 والثاني اهذاعمر الا أبو حفص وايراجع جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله  
 ما زيد بشئ الخ) اي هو ملحق بالعدومات فليس شيئا حقيقيا فضلا عن العظيم وقوله  
 الا شئ حقيقيا لان التذكير للتحقير وقوله لا يعابيه اي لا يبالى به ولا يلتفت اليه وهو  
 سفة شئ والظاهر انه من تأكيد الذم بما يشبه المدح وشئ بالرفع بديل من شئ وهو  
 خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب المبدل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب  
 المبدل باعراب المبدل منه اللغظي لان شئ حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه  
 فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور وأوحكام الظهور أثره فيه  
 والمقدر كالمفوف والباء هذه زائدة اذا المعنى ما زيد بشئ الا شئ لا يعابيه فانه اثبت له  
 الشئية فقوله الا شئ يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت وهي لا تزاد  
 قياسا الا في خبر مبتدأ في الحال او الاصل ويكون في الكلام استفهام بهل أو نفي (قوله  
 تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر  
 وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع  
 والاستثناف لان بل وليكن لا يهطفان الجملة وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل  
 على محل الخبر اذ هو مرفوع نظر الى الاصل وكلامه يوهم تساوي بل وليكن وهو  
 في بل مسموع وفي لم يكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سألنا في باب العطف لان  
 العطف هنا المتع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف  
 بهما موجب) هذا رأى الجمهور ورواها على مذهب المبرد فيما به بدل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالا) فلو  
 قى بها نحو وما محمد الا رسول  
 بطل عملها لبطان معنى  
 ليس وزاد بعضهم شرطين  
 ان لا تتكرر وأن لا يبدل  
 من خبرها موجب نحو ما زيد  
 بشئ الا شئ لا يعابيه فاذا  
 توفرت هذه الشروط عملت  
 كالمس (نحو ما هذا بشرا)  
 ما من أمهاتهم واذا عطف  
 ما من خبرها بل يمكن أو بيل  
 تعين في المعطوف الرفع على  
 انه خبر مبتدأ محذوف نحو  
 ما زيد قائما لم يكن قاعد  
 أو بيل قاعد ولا يجوز ان نصب  
 لان المعطوف بهما موجب  
 وما لا تعمل الا في

النصب لانه متفي لان بل عنده تنقل النفي جواز من الاول الى الثاني بقياسه انه  
يجوز ما زيد قائما بل... و يختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول  
يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف بسبل ولكن لانه يرى ان قاء النفي ليس بشرط في  
عمل ما لانه أجاز اسمها مع انتفاض النفي بلا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ)  
أما النصب فبالعطف على خبر ما أو أما الرفع فعلى انه ما هو وقيل اتباعا على المحل  
وفيما ان الرفع مفسوخ فلا محل للرفع ومراعاة المحل بشرط لها وجود المحرز أي  
الطالب لذلك المحل (نقطة) لا يجوز حذف اسم ما قيا سا ولا حبرها كذلك فان  
كفت بان جاز تشبها بالانحوف فان من حديث ولا سال التقدير قاذى حديث  
ولا سال منته و اذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل وأجاز  
الكسائي انهما و انشد قسنت والله يدري مسافر أي ما يدري و هو نعمة  
البحر بون وشذنباء المنكرة معها تشبها بالجمع ما بأس عليك ولا يعنى عن اسمها  
يدل موجب خلاف للاخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان لم يصرح أحد  
بأن اسمها لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطر زى فانه قال بنو تميم  
لا يعملونها و غيرهم يسمونها وى كلام الزمخشري أهل الحجاز يسمونها دون طيء  
وفي البسيط القياس عند بنى تميم عدم اسمها و يحتمل أن يكونوا و اذقوا أهل  
الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أي في رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد اقوال الثلاثة  
ثاني انها عاملة في الاسم و هما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلا وثالثها  
انها غير عاملة واختاره الرضى و سماع نصب الخبر يطلهما (قوله الا في الشعر)  
لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو أي عمل ليس في لاشاذ قال الجاهلي فيقتصر  
عمل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده  
في الشعر وقول التسهيل و يلحق بها ان التافية بلا ولا كثيرا طاهره بخلاف ذلك  
ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فليحذف روعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط  
المدكوية فلا يتوهم ان الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ماء عدا  
المتاني منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لان المتاني معها  
دخول ان في القياس وان دخلت عليها فالحكم الالهال انتهى وحينئذ فذا الشرط  
لا يحتاج اليه وان مع اعتباره (قوله فتكبر معمولها) لعل وجه ذلك ان النفي الجنس  
راجح ونفي الوحدة المطلقة مسجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب وانظر هل يكون  
الخبر جملة لانها منكرة في المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل علم اجاز كما ذكر  
ذلك في لا العامة عمل ان فانظر من ذلك (قوله فلا تعمل في معرفة) وذلك انقصان  
مشايخها بليس لان لا للنفي المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه في التسهيل بالندور)

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز  
فيه الاسمان والنصب  
أجود (وكذا الا التافية)  
للوحدة أو للجنس ظاهرا  
عند الحجازيين كليس فيما  
تقدم لكن عملها اقليل جدا  
لم يرد الا (في الشعر) خاصة  
(وبشرط) له مع ما تقدم  
في عمل ما من الشروط الاربعة  
ماء الثاني وزيادة على  
ما س (تكبر معمولها) فلا  
تعمل في معرفة خلافا لابن  
جني مستندا بقول التافية  
وحدث سواد القليل أنا باغيا  
سواها ولا عن جها متراخيا  
وأجاز في شرح التسهيل  
القياس عليه مع تصريحه  
في التسهيل بالندور وتأوله  
المازوني على جعل أنا  
مرفوعا بعمل مضمر وباغيا

التاس شيئا وهو الملايم  
 بقول البيهقي ان زيدا  
 ايض بقائم فيه توكيد ان  
 لكن ذكروا في باب  
 لا التبرئة ما ياتي في الاطلاق  
 (ولكن) بالتشديد وهي  
 موضوعة (للاستدراك)  
 وهو رفع ما يتوهم من الكلام  
 السابق رفعا شبيها بالاستثناء  
 تقول زيد شجاع فيوهم  
 اثبات الشجاعة لتزيد اثبات  
 الكرم له لان من سمع  
 الشجاعة الكرم فاذا اردت  
 رفع هذا التوهم تأتي بل يمكن  
 فتقول لكنه بخيل وفس  
 على هذا التفي ولا بد ان  
 يتقدمها كلام امامنا قاض  
 لما بعدها نحو ما هذا ساكنا  
 لكنه متحرك اوضدله  
 نحو ما هذا اسود لكنه ابيض  
 او خلافه على الاصح نحو  
 ما قام زيد اكن عمرواشاره  
 ويجمع ان يكون مما ثلثه  
 باتفاق قال ابو حيان في  
 انكسرت الحسان وقد تأتي  
 لتوصف كيد نحو لو جاءني  
 احذنت اليه لكنه لم يجز  
 (ومكان) بفتح الهمزة  
 والتشديد (للتشبيه) المؤكد  
 هذا الجمهور اتركها

سادة مسد جزأى ايت وهي في محمل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع  
 ومنصوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشي واحد باعتبار بن (قوله وظاهر  
 الملاقاة الخ) بذلك صرح المصنف في المعنى في بحث انما (قوله ويشهد له الخ)  
 يمكن ان يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة ~~ال~~ يمكن فيه به من اصطلاح  
 النحويين كما قاله حفيد الموضع ثم الظاهر ان المفتوحة كالسورة (قوله  
 للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعا شبيها الخ) لان قوله لكنه بخيل بمعنى الا انه  
 بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي ان يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكنا  
 لكنه متحرك وعلى القول بأن للاستدراك فيه فاعل يجب كونه هذا استدراكا  
 مع ان بناء على توهم الخلاف انه قد نزل عن مناقضة الحركة لا يكون في توهم  
 انتفاء التحرك ايضا عند انتفاء الرفع لكونه امكان الواسطة (قوله لو جاءني  
 الخ) وذلك لان انتفاع المحي عمه فهم من لولا ن حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله  
 بعد ذلك لكنه لم يجز توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف  
 أهل العربية من ان لولا دلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما  
 على عرف الناطقة من ان الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتألمها والاحتمال  
 بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل  
 على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تألمها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلام من  
 الفرقين لا يشكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذ الجميع يجتنبون عن  
 أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها أي  
 لبيان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب  
 التأكيدي المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد  
 دخلت على التأكيدي المستفاد ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيد أسد ان زيدا  
 كالأسد وهذا تشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف اذا تابان الكلام مبني على التشبيه  
 من أول الامر (قوله اتركها الخ) أي وانما كان للتشبيه المؤكد لتركها الخ (قوله  
 سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا  
 نحو كان زيد أسد وللشئ ويعبر عنه بالظن ان كان مشتقا نحو كانك قائم لان  
 الخبر هو الاسم والشئ لا يشبهه غيره وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم وما قام  
 الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار  
 الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهاذا يقولون كأنني اشئ  
 وكانك تشئ وأجاب بعضهم بأن الشئ يشبهه في حالة مما به في حالة أخرى فكانك

الكاف المقيدة للتشبيه وان المقيدة للتا كيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كان زيدا  
 أسد اذا نزل ان زيدا كاسد فقدمت الكاف على ان يبدل الكلام على التشبيه من أول وجه

شبهت

شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كأن هيئة زيد هيته قائما (قوله وفتحت همزة كأن) لوقال أن كان احضروا مختلف على هذا من تعلق هذه الكاف شئ على قواين أحدهما لالانها فارت الموضع الذي يمكن ان تعلق فيه محذوف فزال ما كاناها من التعلق (قوله فهو مؤقول به) قدم ما يعلق بالظن ومثال ما قيل انه للتحقيق قوله \* كأن الاوص ليس بها مشام \* اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس في الارض حقيقة وتأويله ان المراد بالظرفية الكون في بطنها الا الكون على ظهرها فالعنى انه كان ينبغي أن لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه كالغيبها ومثال التفريب كأنك بالدينيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وتأويله من وجوده منها أن الكان حرف خطاب والياء زائدة في اسم كان (قوله وليت) يقال فيها لت ببدال الياء تاء وادغامها في التاء (قوله للتمنى) أى لا تشاءه واحدا ثم لا للاخبار بأن التمنى حاصل وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) لا يخفى ان هذا التعريف يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهى والترجي وغيره مع المحبة أو كون المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما أنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين أو المراد أن المعترفى فهو موهوم وما ذكره قط وغيره يعتبر فيه زيادة طمع هذا كالاتى على الامر أولا يعتبر فيه هذا بل بعرضه كالتداء لا يعتبر فيه المحبة بقى ان التحقيق ان التمنى اسم لحالة نفسانية يارزها الطاب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المصود سواء امكن الحصول أولا فلا يراد ان التمنى قد يكون محالاه لعلوم الاستحالة والما قبل لا يطلب ما علم استحالاته وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أى ان عسر يعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشخوخة وانقول بأنه يمكن عقلا مبنى على تفسيره بالسن الذى لم يتجاوز ثلاثين سنة فاما كان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين (قوله ليت لي مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ فان قلت هذان النوع الذى قبله اذا طمع لقطع الرجاء فى الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ماشانه ان لا يطمع فيه أحد والمال الذى يوجب به تعلق به الاطماع غالبا (قوله ولا يكون فى لواجب) فيمتنع تسمى وقوعه فى وقته بهرسة قولهم فلا يقال ليت عبد اعشى عفا ليرد تسمى الموت فى قوله تعالى ولفرد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه (قوله وطماعية) بتخفيف الياء على وزن كراهيه مصدر يقال فيه طمع طمعه اوطماعية فهو وطمع وطمع بكسر الميم وضعها او الفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ وله آخر الطماعية ويدعمل فى الاول لعل وفى الثاني عسى (قوله والاصارتر جيجا) يؤخذ منه أن الترجي والتمنى متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن لترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشفاق) أى

وفتحت همزة كأن للجاء وصار  
 حرفا واحدا مدلولاً لهم ما  
 على التشبيه والتما كيد وقيل  
 انها بسيطة لان الاصل عدم  
 التركيب ويلزم عليه  
 أن يكون لطلق التشبيه  
 ويليهما المشبه دائما بخلاف  
 الكاف ومثل فان الذى  
 يليهما المشبه به (أول الظن)  
 على رأى بعضهم نحو كأن  
 زيدا كآب والصحيح ان الا  
 تكون الا للتشبيه فلا تأنق  
 للظن بل ولا للتفريب ولا  
 للتحقيق وما أوهم خلاف  
 التشبيه فقول به (وليت)  
 وهى موضوعة (للتمنى) وهو  
 طلب ما لا طمع فيه  
 نحو ليت الشاب يعود يوما  
 فان عوده مستحيل عادة أو ما  
 فيه عسر نحو ليت لي مالا  
 فأخرج منه فان حصول المال  
 يمكن ولا يمكن فيه عسر  
 وتعلق التمنى بالمستحيل كذبر  
 وبالممكن قليل فلا يكون  
 فى الواجب ويوجب فى التمنى  
 اذا كان متعلقه ممكنا  
 لا يكون لك توقع وطماعية  
 فى وقوعه والاصارتر جيجا  
 (ولعل وهى موضوعة  
 للترجي) وهو توقع المحبوب  
 المستقر بحصوله نحو لعل  
 الله يرحمنا (أول الاشفاق) وهو توقع المكروه

فحوله لك باخبر نفسك  
ولا يكون الترجيحي الا في الشيء  
اللمكن بخلاف التقني فانه  
يكون فيه وفي الممتنع فالتقني  
واما قول فرعون لعلي ابلغ  
الاسباب اسباب السموات  
فجهل منه او اذك قاله في المعنى  
ولو عبر بالتوقع لكان اخصر  
لتموله لما ذكر (اولا تامليل)  
على رأي الكسائي والاختصاص  
فحوله قولاه قولنا لعنه  
يتذكر اى لكي يتذكرو هذا  
ونحوه عند الجمههور للترجيحي  
وترد للاستهفهام عند بعض  
الكوفيين كقوله تعالى وما  
يدر بك اهله يركى وقوله عليه  
الصلاة والسلام لبعض  
اصحابه وقد خرج اليه  
متجلا لعنا اعباننا والآية  
عند المانع محمولة على الترجيحي  
والحدث على الاشفاق  
وهتميل شجيرة حذف لامها  
الاولى وجراسمها وكسر لامها  
الاخيرة وهي حينئذ غير  
حالة عمل ان كافي المعنى  
وكلامه في الاوضح يشغز  
بخلافه (فينصن) هذه  
الاحرف المتقدمة (الابتداء)  
اتفاقيد نحوها عليه ويسمى  
(الجماهن ويرفعن الخبر)  
اى خبر المبتدأ ويسمى (خبر

الخوف اذا عدى عن فان عدى على كان بمعنى العطف (قوله اعطاك باخبر نفسك)  
اى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقبلها حسرة على ما فاتك من اسلام  
قومك (قوله لما ذكر) اى من الترجيحي او الاشفاق قال التفتنا زاني في حواشي  
الكشاف واتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد  
يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجيحي) اى من شروط  
للمخاطبين اى اذهب على رجائك (قوله وترد للاستهفهام) واهدا علق القول في  
الآية المذكورة وفي لا تدري اهل الله يحدث به ذلك امر والتقدير لا تدري الله  
يحدث وما يدريك ايزكي والمعنى لا تدري جواب ذلك اكن قال صاحب الكشاف  
في وما يدريك اهل يركى اى واهي شئ يحملك دار يا بحال هذا الاعمى اهل يركى اى  
يطهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ فيدر يك ليس متعلقة بما بعد فعل حتى  
يعاق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون فعل بمعنى أداة  
الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) متضاه ان غيرهم وهو الناصب بم الا يوافقهم  
في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله  
وجراسمها) اى فالجرمها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما  
جر واهي اتبها على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل العمل الخاص  
بها (قوله فينصن الخ) اى في المشهور و بعض العرب ينصب بمن الجزأين كقوله  
\* ان حراسنا اصداء \* وقوله \* ان اذنيه اذا تشوقا \* قادمة وقوله \* يا ليت ايام الصبا  
رواجعا \* وقد يرتفع بعد من المبتدأ فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه  
الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون اى انه من أشد  
والمصورون مبهمة أخبره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظما ونثرا عند  
ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال في التسهيل وللجزأين بعد  
دخولهن مالهن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدعينا أو معنى وكون  
الخبر مفردا أو جملة الى غيره مما بينوه وبقى انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف  
وقال أبو حيان الذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها  
انما عملت تشبها بالفعل والفعل لا ية تضى مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضى جواز  
الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيد او ان عمر انطلقا  
ومنعه السبوطى لان الخبر يكون معه ولا تعاملين لكن نص الرضى في باب لا على  
جواز ذلك لكون العاملين متعاطفين (قوله هذه الاحرف) لوقال اى هذه الاحرف  
لكان أظهر وسيبويه عبر بالحرور التمانية واتقدوا عذر عنه بأنه من وضع جمع  
الكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعدى من أن الجمهين انما

ويشترط في انهم ما تقدم في اسم (٢٩) كان واخوانها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين وأما

السكوتيون فذهبوا الى أن  
 الخبر مرفوع بما كان  
 مرفوعا قبل دخولها لا  
 لم يتغير عما كان عليه ولهذا  
 لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان  
 مع مولاها الجاز والاصح  
 الاول لان هذه الاحرف شبيهة  
 بكان الناقصة في لزوم  
 دخولهن على المبتدأ والخبر  
 والاستغناء بهما فاعلمن  
 عملهما معكوسا لانه المبتدأ  
 والخبر مرفوع كفعول قدم  
 وفاعل آخر فبقي على الفرعية  
 ولان معانيها في الاخبار  
 فسكن كالعمد والاصح  
 كافضلات فأعطيها اعراب  
 العمود والاضل كذا قيل  
 في تقرير العلة وهي متأنية  
 في الجواز يقولون يتقدم  
 منصوبا وينبغي على هذا  
 الخلاف خلاف في جواز  
 العطف بالرفع على اسم ان  
 قبل استكمال الخبر فنسب  
 الرفع لها منع العطف لئلا  
 يتوارد عام لان على معمول  
 واحد ومن منع أجاز العطف  
 لانتفاء ذلك وما اقتضاه  
 كلامه من نسبة العمل لهن  
 محله (ان لم يفترن بين  
 ما الحرفية) الزائدة فان اقتربت  
 من نحو انما الله الواحد

يقتربان في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فادونها والكثرة غير مختص  
 لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا أوفق بالاستعمال وان صرح بخلافه  
 كما يرمي الثقات واستدل على ذلك بان القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يشهد  
 الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلاما من أقول المشركين وأكرم العلماء حيث  
 جعلوا كلاما لثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما من كرم انما هو في  
 جانب الزيادة وبذلك ينحل الاشكال مما لو أقر بدراهم حيث يقبل بثلاثة  
 وأما الجواب بأن جمع السكوتية قد يطلق على القلة مجازا فقه انه لا يقبل من اللفظ  
 بمقتضى الانطاط في الاقارير التفسير بالجواز الا ترى ان من أقر بافلس لا يقبل منه  
 التفسير بفلس واحد مع صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط  
 الخ) أي فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملته طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم  
 ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس خبر يتان لان انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعم  
 يعظكم به واقوله تعالى انهم ساءما كانوا يعملون و ربما أدخلت ان على ما خبره  
 حتى في قول نحو قوله

ان الذين قتلتم اعداء من سيدهم \* لا تخشون الله الذين آمنوا  
 وقد يكون خبرا مخففة من الثقيلة طلبا ذكر ايوحيان في تفسير ان غضب الله عليها  
 انها مخففة من الثقيلة ورد بان المشهور ان الطلبية لا تقع خبرا ولذا أولوا ان الذين  
 قتلتم البيت اني عسيت صائما وفي المكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد  
 من قدم وقال بعضهم الحق ان الطلبية هي الخبرية لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه  
 الحريري ووقع الماضي خبرا عن اهل لان اهل للترجي وهو انما يتعلق بالمسئلة قيل  
 ويرده وما يدريك اهل الله اطلع على اهل بدر الحديث ومنع الانخس ووقع حرف  
 خبر البيت لان ليت المالم يثبت وسوف لما ثبت (قوله في لزوم دخولهن) خرج  
 بالزوم الا واما الاستغناء فحيث ان لا ما يدخلان على الاحمية تارة وعلى الفعلية  
 أخرى (قوله والاستغناء بهما) أي عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام  
 ولا يحتاج معها الى شيء آخر وخرج هذا القيد لولا الامتناعية واذا القبحائية  
 فانها وان اشها كان في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما ايقار قائما من حيث افتقار لولا  
 الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقدير العلة) أي جنبه الصادق بالعتين  
 لانتفاء ذلك لان الرفع المبتدأ لا غير (قوله ما الحرفية الزائدة) ما ذكر من أن  
 ما هذه حرفية زائدة كافة والمعروف وقيل مانع هذه الحروف اسم مهم بمنزلة فهم  
 الشأن في التفخيم والابتنام وفي أن الجملة بعد مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده  
 انما الاتصلح لا ابتداء بها ولا دخول ناسخ غير ان واخوانها وقيل ان ما نافية وان ذلك

وقل انما يوحى الى انما الحكم الواحد كما ناسقون الى الموت ولكلنا اسمي محمد رسول

ولهذا سميت ما منه كافة  
لكنهما ما اتزن به عن العمل  
ولا يستثنى من ذلك  
(اللايت فيجوز) حيثند  
نهما (الامر ان) أى الاعمال  
وهو الارجح لبقائهما عن  
اختصاصها بالاسم مع ما  
على الاصح والاهمال حملا  
على أخواتها وقد روى بهما  
قول النابغة

قالت ألا ليتها هذا الحمام  
الابن قال ابن مالك في شرح  
الكافية ورفعه أقيس وما  
اقضاه كلامه من الالغاء  
قيما هدايت وجوزة نهما  
هو الراجع وقيل بجوزة  
في الكل وهو ظاهر الالفية  
وقيل بوجوب الاعمالي  
ليت وخرج بالحرفية الاسمية  
فلا تكلف عن العمل كقوله  
ولكن ما يقضى فسوف يكون  
ومثلهما المصدرية نحو ان ما  
فعلت حسن أى ان فعلك  
حسن ويحتملها قوله  
انما صنعوا كيد ساحر  
وليس لك أن تفعلها كافة  
لان ذلك يوجب نصب كيد  
ساحر ووقع في الترح وفي  
بعض نسخ الاوضح الاستهاد  
بقوله وانما يقضى فسوف

سبب افادتها للحصر وردة في المعنى (قوله ولعلمنا الخ) صدره \* أعد نظرا يا عبد  
قيس \* وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء (قوله  
على الاصح) مقابله ما ذهب اليه ابن أبي الربيع وطاهرا تزويبي من جواز ليتها  
زيدا أقامه على الاعمار ويمتنع على اخمار فعل على شريطة انه فشير لان ذلك يزيل  
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الربيع وطاهران أنهما كانتا  
لجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يتوقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها  
لاخواتها في صلة الاله مال التي هي زوال الاختصاص (قوله وهو الارجح)  
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفعه أقيس في المعنى)  
وأما قول النابغة \* قالت ألا ليتها هذا الحمام لنا \* فممن نصب الحمام وهو الارجح  
عند النحويين في ليتها يذمهم فإزادة غير كافة هو هذا اسمها وانما الخبر  
سيدويه وكان رتبة بن الجحاج ينشد رفا ما انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون  
ما كافة وهذا مند أو يحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمخزوم أى ليت الذى  
هو هذا الحمام وهو ضعيف لمذم الضمير المرفوع في صلة غير أى مع عدم طول  
الصلة وقوى اتصنفا بقاء الاعمالي (قوله وقيل بجوزة في الكل) أى قياسا  
على ما سمع وان كان نادرا قال الجار بردى المراد بالاشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف  
القياس من غير انظر الى قلة وجوده وكثرته كالفرد والنادر ما قبل وجوده وان لم يكن  
بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى  
فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان يذمه وبين الشاذ هو ما وخصوصا من وجه  
تأمل ولانه يكفي في صحة الاعمالي قليلا لا الاختصاص الاصلى ولا يضر عروض زواله  
ولذلك نظائر اعترفهم الاصل منها ان المكسورة المحذوفة (قوله وقيل بوجوب الاعمالي  
في ليت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع قوله وانما يقضى  
الخ) يحجز بيت صدره \* فوالله ما هار فكم قاليا لكم \* والدليل على أن ما فيه موصولة عود  
الضمير المستتر في يقضى علمها ودخول الفاعل على حرف التنفيس المصدرية خبرها شبه  
المرسول بالشرط في عمومها واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملها) أى الاسمية  
والمصدرية وقضية ان ما سبق لا يحتملها وفيه ان ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية  
أيضا أى ان الذى فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيد ساحر) محتمل الاعمالي  
قراءة رفع كيد فان عاملة وما موسول محتمل للاسمى والحرف أى ان الذى صنعوه أو  
ان صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما  
مرأها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

يكون ما كافة وهو غير ظاهر (كان المكسورة) أى كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال  
كونها (مخففة) من التثنية بأن سكن نونها لكن الاعمالي كغير زوال اختصاصها بالاسم  
المقتضى

المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص وفيه انه مخالف لما قالوه من أن عمله هذا  
العمل كونه أشهرت الأفعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سياتى عن ابن مالك من  
الفرق بين ان المحذوفة المكسورة والمفتوحة وان الاختصاص انما يقتضى العمل  
الخاص ولهذا جرت عقيل بل عمل لا هذا العمل فتدبر (قوله وانما عملت قبلا الخ)  
انما جازعها قليلا و بطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في  
الموضعين زوال الاختصاص لان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي  
عنها وهو ما يخفى لانه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال  
ان اولها الامر فان رلها فعمل فالواجب اهمالها ولا يجوز ادعاء الاعمال باضمار ضمير  
قوله شيخنا **توضيحه** ان المهمة في ظاهر الامة لا في نفس الامر اذا اولها اسم  
يجوز ضمها **توضيحه** ان المهمة في ظاهر الامة لا في نفس الامر اذا اولها اسم  
أبوعلى بل ظاهر اطلاق الرضى ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا اولها الفعل أيضا  
(قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخرجوها عن  
وضعها بدخولها على الفعل آثر في ذلك الفعل أن يكون من افعال المبتدأ والخبر  
لأنه لا يزول عنها وضعها بالكسابة لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها مرفوعا عليها  
اذا الاسمان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد النائم فعنا ان زيدا قائما  
وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان واخواتها شابهة للفعل لفظا ومعنى فاصدوا  
بعد تخفيفها أن يدخلها غالبا على ما هو مشابهها لفظا ومعنى وهو الماضي ولان  
لماضى أشبه بالتأكيده من المضارع لدلالته على اوقوع والحصول فيما مضى دون  
المضارع وشرط النسخ كونه غير نافي كيمس وغير منفي كزال واخواتها وغير  
صلة كما دام وأفهم قوله والاكثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه  
فلا ينافى كونه قبلا كما صرح به ابن الناطم ومع قلة مقياس عليه خلافا لابن  
مالك في شرح التمهيد وهو مع قوله في منه و يقاس على نحو ان قلت للمسا عيب  
لورود الاول في القرآن نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثاني (قوله ان يزيدك  
الخ) بفتح حرف المضارعة من يزيدك ويشينك والهاء من اهبه لاسكت ولا يقاس على  
مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما ما لا ين الخ) اعلم ان ليدن تكون خفيفة باصل  
الوضع وانظر بم تميز المحذوفة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية من الخفيفة  
ياصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان فظها كلفظ عض مقصود به المضي  
أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة  
لكنونها مصدرية بعض حروف المقرد بخلاف المكسورة وحاصله انما كان بين  
الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي ارادوا ان يكون بينهما ارتباط

وانما عملت قبلا استحيابا  
للاصل وقد فرغى به ما قوله  
تعالى وان كلا لما يوفينهم  
ويكثر كون الفعل الداخلة  
عليه ناسخا والاكثر فيه كونه  
ماضيا بخبر ان كانت لكبيرة  
وان وجدنا أكثرهم  
لفاسقين و وقوع غير  
الناسخ بعدها نادرا والمضارع  
أندر كقوله ان يزيدك  
لنفسك وان يشينك اهبه  
واذا أهملت لزم الخبر اللام  
في الغالب كما سيأتى لئلا  
يتوهم كونها نافية (وأما  
المكن) اذا كانت (مخففة)  
من الثقيلة (قوله مل) وجوا  
لزوال اختصاصها بالاسماء  
بدليل ولكن كقواهم  
الظالمين وعن يونس  
والاخفش جواز الاعمال  
قياسا وعن يونس انه حكاه  
عن العرب (وأما ان)  
المفتوحة اذا خففت  
(تعمل) وجوبا كما اذا لم  
تخفف بخلاف المكسورة  
فانما أشبه بالفعل منها قوله  
ابن مالك في شرح الكافية  
(و) لكن (يجب في غير  
ضرورة حرف اسمها



انظري لتطابق اللفظ والمعنى وبهذا يدفع ما قبل ما وجه التفرقة بين المفتوح  
 والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لظاهمه مني وبالتخييف زال اللفظ وانه  
 حيث فرقوا فيه في ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والاصل  
 أقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثاني انه لا يعد في اختصاص الفرع لما  
 لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيه إشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير شأن  
 خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الأوقع  
 (قوله تبسع في هذا الخ) فيه نظر اذ ليس في كلامه ظاهر او لا صريح بما ذلك بل ظاهره  
 خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب في شرح  
 المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصد به قال

في قبة كسوف الهند قد علموا \* أن هالك كل من يحفى ويتعمل

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقيم تقدير الخبرهنا فالذي يسوغ التقديم كونه جملة  
 واقعة خبر فان زعم زاعم ان التقديم انما جازا بطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبرا  
 والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق زيد يدل على انهم يعتبرون  
 بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من التشديد وانما أوجبوا عمل أن  
 في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل المكسورة أهلها في ظاهر لا مقدر لانه لما  
 كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام اعمالها في الظاهر ضرورة لافرع على أصله في  
 الظاهر فعملوها في الظاهر كالمفعول وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليروا في الظاهر  
 انه قدر بالاصل على الفرع اذا عمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدره وهذا  
 يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي نسره (قوله حيث  
 لم يذ كر الاسم) وأما اذ ذكر فيجوز أن يكون مقردا كما يأتي (قوله كقوله) أي  
 الفاعل أو الشخص لان البيت جنوب أخت عمرو ذى الكلب وقوله

لقد علم الضيف والمربون \* اذا غبرأفق وهبت شمالا

وبذلك صح الاستشهاد به على الخفة لانها لا بد ان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين  
 والغيب المطر والشمس ومرجع يضم الميم على الاول وبقبحها على الثاني  
 والشمال بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصولة الخ) انما احتج الى ذلك  
 للتمييز بين المصدرية والخفة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها  
 وبين ما تؤثر فيه لاضعها ولما كانت المصدرية لا يقع بهدها الاسمية ولا الفعلية  
 الشرطية ولا التي فعلها جامدا ودعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كما قالوا ويرد عليهم  
 ان لا التافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه ما المحوج الى المميز اذا تقدم  
 على الخفة ما يدل على اليقين فانه لا تشبهه بالمصدرية الا أن يقال لما احتمل التأويل

وكونه (ضمير شأن) تبسع  
 في هذا ابن الحاجب وأما  
 ابن مالك فلم يوجب ذلك بل  
 يجوز أن يكون غيره وهو  
 ظاهر عبارة المصنف في  
 التذوق والوضع (وكون  
 خبرها جملة) اسمية كانت  
 أو فعلية لأشتمالها على  
 المستند والمستند اليه محافظة  
 على الأصل حيث لم يذ كر  
 الاسم وأما في الضرورة فلا  
 يجب شي مما تقدم كقوله  
 بل ان تبسع وفيه صريح  
 وأما هذا فكأن تكون الشمالا  
 وكون الجملة (مفصولة من  
 أن ان بدت يقل متصرف  
 خبر دعاه)

احتاجوا

احتاجوا لذلك وليعضهم هذا كلام لا يحصى نفعه في المرام (قوله ما بقدر الخ) زاد في التسهيل والشذور وأداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله قال الدمعيني هذه فعلم بقوله والكلام في الاسمية نحو وأعلم من زيدان من يسأله فهو محسن عليه والظاهر ان في الآية مفسرة لان نزل عليكم مضمون لمعنى القول وفي التسهيل والجامع أو برب كقوله

ثبقت أن رب امرئ قبل خائنا \* أمين وخوان يخال أمينا

(قوله علموا الخ) صدر بيت بحزبه \* قبل أن يـألوا بأعظم سؤل \* والشاهد بظاهر والسؤل بمعنى المسؤل (قوله فاقضى انه مفعول على أحدها) قال حفيده ولم أعلم له مخالفاً وينبغي أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه فان فيه دقة (قوله وآخذ عواهم الخ) يتأمل في التمثيل بذلك للاختلاف مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين إلا أن يقال اشتراط تقدمه أغابى كافي التصريح (قوله فعمل وجوا عند الجمهور) وقيل تمهل وعليه الكوفيون وقيل تعمل في المضمر لا البارز واستظهر الحفيد القول بأغلبية أهمها الأرزاء لحاقها بالكسورة أولى لمشابهتها بالحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله بخلاف المنووحة لأنها مع ممولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

و صدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قيل ولا يظهر تعيينه لجواز كونه ضميراً عادياً الى المتقدم ذكره أى كأن الصدر وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع طيبة (قوله كان طيبة) بحزبيت لعليها من أرقم البشكري صدره \* ويوما توأفينا بوجه مقسم \* والموافاة الاتيان والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب طيبة) على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أى كأن طيبة عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك (قوله ويفصل الفعل الخ) أى ليحصل الفرق بين كأن المحذوفة من الثقيلة وبين كأن المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا في الفعل المذكورين كونه دعائياً أولاً وكان قياس ما تقدم في ان ذلك (قوله بلم) ذكر الخلال السيوطي ان مثله المالك أبو يحيى قال لم يحفظ الفصل بلم وينبغي أن يتوقف في جواره (قوله أو قد) أى ان كان الفعل مانياً مثبتاً (قوله فمخذورها كأن الخ) قبله \* لا يهوانك

فأعلم فعلم الرء ينفعه  
أن سوف يأتي كل ما نذرا  
(أو) نحو (نفي) نحو  
وحسبوا أن لا تكون فتنة  
علم أن ان تحموه أجبب أن  
لم يره أحداً (ولو) الامتناعية  
نحو أن لو نشاء أسبناهم وقيل  
من يعدها من الخاة  
وربما جاء ذلك بلا فصل  
كنهه

علموا أن يؤتمروا بخادوا  
وأطلق الناقى هنا وقيدته  
في الارض بلا ولن ولم  
فاقضى ذلك أنه مفعول على  
أحدهما وأفهم كلامه ان  
الجملة ان بدئت باسم أو فعل  
جامد أو دعائي لم تنحج  
الى فاصل بينها وبين ان نحو  
وآخذ عواهم أن الحمد لله رب  
العالمين وأن ليس للانسان  
الاماسى والخامسة أن  
غضب الله عليها في قراءة  
بعضهم (وأما) اذا خفقت  
(فتمهل) وجوبا عند الجمهور  
استحجاباً بالاصل وحلالها  
على أن المفتوحة لكن  
تخالفها في أن خبرها لا يلزم

يس نى كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذفه بل يجوز ان يظهره كما قال  
(ويقل ذكر اسمها) في اللفظ كقوله \* كان طيبة تعطوا الى وارق السلم \* في رواية نصب طيبة (ويفصل الفعل)  
ان تصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبرياً (منها) بأد شيشين لا غيراً ما (بلم) نحو كأن لم تكن بالاس (أو قد) نحو  
فمخذورها كأن فداسا \* فان كان خبرها مفرداً أو جملة اسمية لم يتحج الى فاصل كقوله  
و صدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان و بروى كأن ثدييه حقان وترك ذكر ايت واهل لانهم لا يخففان

اصطلاح على الحرب والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن  
 التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم  
 انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه (قوله ولو طرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار  
 والمجرور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بان لهذه الاحرف  
 صدرا الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ولم يجوز تقديم خبر المفتوحة حملا لها  
 على المكسورة فانها فرعا (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز  
 التقديم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف  
 العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب  
 التوسط كما سيأتي قال في الغررة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر  
 الخبر وهو غير ظرف ومثله في المعنى وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل  
 ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط وقوله  
 لعارض وهو لزوم عود الخبر على متأخره لفظا ورتبة في ما مثله به بقى انه قد يجب  
 تأخير الخبر كونه طرفا نحو ان زيد الذي الدار بقيد كون اللام داخله على الخبر  
 وحينئذ فللخبر الظرفي ثلاث حالات (قوله مطلقا) أي سواء كان طرفا أو مجرورا  
 أم لا وعليه ما تقدم (قوله الا اذا كان) طرفا كقوله

فلا تخفى فمافان يحما \* أخال مصاب القلب جم بلا به

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان خالفا لجمه ورعى المع  
 وظاهره ولو طرفا أو مجرورا وأجازه الحلواني قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف  
 وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمه ورفلجرو روى معمول  
 اسمها نحو ان ضرب في زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومول صفة اسمها أو خبرها  
 نحو ان رجلا شار بازيذا الآن حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو يريد  
 السفر هل يجوز بلاؤه فلجرو ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز بلاؤه الان  
 معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم  
 مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت ان أم لا وذهب ابن مالك الى  
 انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا وذهب الفراء الى انه  
 لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كالبيت وردا المذهب بالسماع ففي التزويل  
 ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم الآية وان الذين كفروا وصدون عن سبيل  
 الله فالتحريف محذوف وليس الاسم سكرة ولم تتكرر ان أي لهم عذاب شديد ويجوز  
 تقديره في الآية الثانية هل كفوا وقيل الخبر وصدون والواو زائدة فان قيل تقدم  
 امتناع حذف خبر كان مطلقا الفرق قلت اما منع تقديم الخبر في هذا الباب جبر

والحامل أن ما حذف من هذه  
 الاحرف على ثلاثة أقسام قسم  
 يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة  
 وقسم يجب الغاؤه وهو  
 السكن وقسم يمنع الغاؤه  
 وهو ان المفتوحة وكان  
 الملحقة بها (و) هذه الاحرف  
 (لا توسط خبرهن) بينهن  
 وبين اسمائهن لضعفهن  
 في العمل لعدم تصرفهن  
 وان عمل الافعال وكذا  
 لا يتقدم عليهن ولو طرفا لذلك  
 كما يفهم بالاولى (الا) اذا  
 كان الخبر (طرفا أو) جارا  
 و (مجرورا) فيجوز توسطه  
 لموسعهم فهم ما مع تأخرهما  
 عن العامل (نحو ان في ذلك  
 مرة) مثال المجرور ان لدينا  
 أنسكالا) مثال للظرف وقد  
 يجب ذلك لعارض نحو ان  
 عندك عند عبد الله وان في الدار  
 صاحبها وكذا لا يجوز تقديم  
 معول خبرهن علمن مطلقا  
 ولا ابلاؤه لهن الا اذا كان  
 طرفا أو مجرورا ويجوز  
 توسطه بين الاسم والخبر  
 مطلقا ويجوز حذف  
 خبرهن اذا علم مطلقا عند  
 سيبويه وقد يجب

يجوز حذفه (قوله اذا ستمسده واو المصاحبة) حكى سيديو به انك ما و خيرا أى انك  
مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجو باو حكى الكسائي ان كل ثوب لو تمخه با دخل  
اللام على الواو (قوله أو حال) نحو ان ضربني زيد قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو ان  
زيد سير اسيرا أى يسيرا (قوله و بعد ليت شعري الخ) الشعر بمعنى الفطنة  
مصدر قولك شعرت أشعر كما شعرت أنصروا المعنى ليت على بجواب هذا الاستفهام  
حاصل حذف الخبر لكونه في معنى ليت أشعر والتزم الحذف لان الاستفهام  
مدمم هذا الخبر وجمله الاستفهام في موضع نصب بشعري على المصدرية لكن  
استأنى الكل الرضى ذلك بان محل خبر شعري الذي هو مصدر به جمع ذبوله من فاعله  
ولم يحوله فاعله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه به ده  
بل هو خبر وحجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج  
الى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت ونسبه في الايضاح الى سيديو به قال  
تحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذي  
يدفعه على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري أن يكون الاصل ليت مشعوري  
جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها افظها أى جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف  
وأقيم المضاف اليه مقامه فإعني ليت معلوم قيام زيد وعدم قيامه لان أحدهذين  
الامر ين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا  
وبهذا يدفع أن ذلك يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الطليعية (قوله قاله  
في الكافية الكبرى) وكذا في التسهيل (قوله ومن جوزه خصه الخ) هذا أحد  
أقوال مناهنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدي حذفه الى أن يلي ان وأخواتها فهل  
فانه حينئذ يوجب ومنها أنه حسن فيما ان لم يؤدي الحذف الى أن يلي ان وأخواتها اسم  
يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالباً) ومن غير الغالب ولكن زنجي  
عظيم المشافر \* أى وليكنك \* ليت رفعت اللهم حتى ساعة \* أى ليتك  
تتمت \* سكتوا عن التفرض للنص على حذف هذه الاحرف اما وحدها أو مع  
الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفي كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل  
ليت محذوفة وذكر الدماميني في الكلام على قوله فلولا الغمدمسكه اسالاً أن  
الاصول ان الغمدمسكه حذفت ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت  
لا تعمل ثم رأيت الشاطبي وأبا البقاء وجه اقراء حمزة والسكاسي بنصب آيات  
في سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهي العاملة للنصب ورده السفاقي بأنه  
لا يصح لان لا تعمل مضمرة واذا لم تضر ان وهي أم الباب فغيرها لا يضر بالاولى  
انتمسى ورده المصنف في باب العطف على مولى عاملين بقوله واضميران بعيد

اذا ستمسده واو المصاحبة  
أحوال أو مصدر مكرر  
وبعد ليت شعري اذا أردت  
بأن تستفهام قاله في الكافية  
الكبرى وأما حذف الاسم  
فخاص بالضرورة كما صححه  
ابن عصفور وخبر به في  
سبك المنظوم ومن جوزه  
اختياراً خصه بضمير الشأن  
فأجابوا علم أن لهم زمان  
ثلاث حالات وجوب الكسر

وكان السفاقي أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكره في باب الاستثناء  
 السيرافي حتى عن المكسافي ان ناصب المستثنى أن يفتح الهمزة وتشد اللون  
 محذوفة هي وخبرها وفي المغني وغيره يجوز أن يكون تقديراً من كافي الذين كنتم  
 تزعمون تزعمون انهم شركا وفيه حذف أن ومعمولها وأما حذف الاسم والخبر  
 وبقاء الحرف فقال في المغني في بحث ان المكسورة أنه لا يجوز وأيد بذلك كون  
 ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما انورا كما بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت  
 وابن وقوله وكان (قوله ان لم يرد المصدر الخ) قال اللغوي انما ان يقول ان اريد  
 سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر اتقتض بالواقعة بعد فاء الجزاء  
 فاما تفتح جواز الا انها يسد مسدها صدر هو مبتدأ بقدره خبر كاسيحي وان اريد  
 سد المصدر أعين من أن تم الفائدة بما ذكرنا وبه مع تقدير شيء فما المانع من وقوع  
 المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعا على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بأن  
 الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر  
 موقعا وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا أو غيرها جاز  
 سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع قدر وفيه نظر اذ يعود  
 الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بان ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة  
 التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده  
 تعيين المكسر لا غناؤه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان  
 الاختصار مهما أمكن مطلوب اه فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما  
 قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا اوقات بمفرد غير مصدر لم تفتح كافي قولك ظننت  
 زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة المكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول  
 الثاني كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزئها في محل مفرد فصحح وأما  
 انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان يؤول  
 والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض المنازعة في  
 التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عبر بالسد حينئذ فيقال لم يقل المفرد  
 لانها اذا سدت مسده مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتبار ان)  
 أي السد وعدمه فالاعتباران بمعنى الاعتبارين (قوله أي في ابتداء الكلام)  
 أي لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة قال أبو حبان وليس وجوب كسرهما  
 مجع عليه فقد ذهب بعض الخويعين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام  
 فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله نحو انما أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف  
 فيه لسبق البسملة عليه ووجه وصاع على القول بأن البسملة آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسد المصدر مسدها  
 وسد معمولها او وجوب  
 الفتح ان سددت ذلك وجواز  
 الامرين ان صح الاعتبار ان  
 وعلى الحالة الاولى ان تعبر  
 المصنفود كرم صورها  
 اربعة فقال (ونكسر ان)  
 اذا وقعت (في الابتداء) أي  
 في ابتداء الكلام حقيقة  
 ارجحكم (نحو انما أنزلناه)

الكلام على الآية وبجاء الضمير (قوله أيا ان اولياء الله) مثال للابتداء المحكمي  
 لتقدم الألا استفتائية علمها ومن الابتداء المحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم اذا  
 كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيد انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستأنف وقع  
 عليه ما تقدمه. ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قواهم ان العزة لله جميعا (قوله بان تقع  
 جوابا له) أي للاسم المقسم به وما ذكره من مذهب البصر بين رقيبيل يختار الفتح وقيل  
 يجب وأصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل احدهما معمولة للاخرى  
 فيكون المقسم عليه مفعولا لفعول القسم أو لا فن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هي  
 توكيد للقسم عليه لا عاملة فيه كسرو من حوز الامرين أجاز الوجهين (قوله  
 والكتاب المبين) الواو للعطف ان كان جم مقسمه باضمار حرف القسم لا للقسم حتى  
 لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والافل المقسم وجواب القسم انا أنزلناه لا  
 اعتراض تنجيها للقسم به والجواب انا منذرون خلافا لابن عطية للسبق واسلامته  
 عن الفل فان قوله يفرق الآية من تسمية الاعتراض وقد تغلغل بينهما المقسم عليه  
 (قوله لم يجعلها جوابا للقسم) وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعول القسم وهو  
 تخالف بواسطة ترغ الخافض أي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه  
 والمجورور هنا هو المحلوف عليه وفي التصريح ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى  
 انطاب للقسم لا قسم اذا اصل في الجواب ان يكون مذكورا او المفتوحة  
 لا تصلح لانها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمي  
 وكونه ليس قسما واضع في مثل هذا البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما  
 بل طالب من غيره ان يقسم وأما في نحو قولنا سألنا الله على كذا ما منع أن  
 يكون قسما وهذا قال فقهاؤنا في حانفت أو أحلف أو أقسم أو أقسمت انه عين  
 ان نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه  
 وان لم يكن الجواب مطلقا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معني القول) نحو  
 أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه ما تتخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ  
 أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما أن يكونا خوطبا وبذلك في الكتاب على  
 زعمهم أو الأصل ان أهم ما يتخبرون ثم عدل الى الخطاب عندهم واجهتهم (قوله  
 قال اني عبد الله) الظاهر ان مقول القول اني عبد الله الى قوله حيا والله بر يقال  
 اما بعبارة سابقة في نضائه أو يجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل كمال الله عقوله  
 واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤذي معناها) أو المفرد اذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله  
 تعالى يقال له ابراهيم ونائب الفاعل مفعول في المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ)  
 فان العزة الخ ليس محكما انفساد المعنى لان ذلك ليس من مقولهم لانه لا يحزنه قواهم

ألا ان اولياء الله اذ لو فتحت  
 اصارت مبتدأ بلا خبر تأويلها  
 بالمفرد وهو لا يستقل به  
 الكلام (و بعد القسم) أي  
 بأن تقع جوابا له سواء وجدت  
 معه اللام (نحو يس  
 والقرآن الحكيم انك لئن  
 المرسلين) أم لا كما في  
 (والكتاب المبين انا أنزلناه)  
 لان جواب القسم يجب أن  
 يكون جملة ولا يمارض  
 ما هنا جارة الوجهين بعد  
 فعل القسم حيث لا لام معه  
 كافي الا وضع وغيره نحو  
 أو تخلفي بر بك العلي  
 أي بوأ ذالك العصبى  
 لان من فتحها لم يجعلها  
 جوابا للقسم (و بعد القول)  
 بأن تقع مع معمولها محكية  
 به (نحو قال اني عبد الله) لان  
 محكي القول لا يكون الا جملة  
 أو ما يؤذي معناها فان وقعت  
 بعد القول غير محكية وجب  
 كسرها نحو ولا يحزنك  
 قواهم ان العزة لله جميعا  
 وفتحها

ذلك وكونه من مقواهم على جهة المنخرية فيحزنه خلاف الظاهر لا قرينة عليه (قوله في نحو وأخضت الخ) فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني مفعول لما قول بمعنى النظر (قوله وقيل اللام الخ) سكت عن بقية العلاقات فليتنظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية العلاقات التي تنصو رمع ان هذا وقال الرضي وتكسر أيضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تتجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على الملاحظة لان اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت ان زيد اذ لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان اقوتها يا عمل (قوله وتكسر أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتكسر في الابتداء وأمثلة الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب التكسر في ذلك لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الابتأويل وذلك ممنوع مع ان ووجوب التكسر مبني على اجازة ذلك وهو رأي البصر بين والكوفيين يمنع صحة التركيب أصلا والخلاف عائد الى أصل المسئلة لا التكسر وهما متلازمان وأما الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتنتج نحو اعتقادي أنك فاضل (قوله وفي أول الصلة) أي صورة واقظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب التكسر لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة واقظا نحو جاء الذي عندي انه فاضل والانه في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع ممولها في محمل المبتدأ أو الظرف قبله خبره وانما وجب كسرها في نحو أعجبتني الذي ابوه انه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين (قوله والصفة) أي وتكسر أيضا لوقوعت ان مع ممولها في أول صفة قال في التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محسن زرا وانما وجب التكسر لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتأويل مفعول مع ان وأما الواقعة في حشو الصلة لفظا وصورة فتنتج نحو مرتت برجل عندي انه فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أي وتكسر أيضا اذا وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت به دوا والحال أم لا لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد \* فان قلت افتحها لتكون في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا \* قلت ذلك اذا كان ظرف المصدر لا المؤول به لانه يؤول بمعرفة وشروط الحال التنكير لكن ذكر السبب في أن موضع الموصول

في نحو  
 أخضت بالقول أنك صالح  
 ونحو أنت قول ان زيد اعاقل  
 (وقيل اللام) الابتدائية  
 المعلقة للعامل من العمل  
 (نحو والله يعلم انك رسوله)  
 لوجود اللام اذ لو فتحت ان  
 انزم تسليط العامل عليها  
 ولام الابتداء لواء صدر  
 الكلام وماله صدر الكلام  
 لا يعمل ما قبله فيما بعده  
 وهذه اللام وان تأخرت لفظا  
 تسامع ترتيبها التقديم على  
 ان وتكسر أيضا اذا وقعت  
 في أول الجملة الخبرية عن  
 اسم عين وفي أول الصلة  
 والصفة والجملة الحالية  
 والمضاف اليها ما يختص  
 بالجملة كاذو حيث وتضية  
 كلام ابن الحاجب في كافيته  
 وجوب النسخ بعد ما يختص  
 بالجملة

وصلته في نحو قاموا ما خلا زيد انصب على الحال كما يقع المصدر امر يج في نحو  
ارسلها امر الزوه هذا لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله  
قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله الفسافي ويؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين  
لا يختص بجيب (قوله اذا وقعت فاعلا) أي اذا وقعت هي ومعه ولاها فاعلا نحو  
أولم يكفهم أنا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قل أرحى الى انه استمع نضر من الجن لان  
الفاعل ونائبه لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولا به) نحو ولا تخافون انكم  
اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى أن لا يقيد بقوله لتدخل  
الواقعة مفعولا نحو جئتك اني أحبك ومفعولا معه كما قال ابن الجبار نحو يجيني  
بجلاسلك عندنا وانك تحذتنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز  
من نحو طمئت زيدا انه قائم فيجب انكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو  
ومن آياته انك ترى الارض اوفي الاصل نحو كان عندي انك فاضل لان المبتدأ  
لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو  
اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدي الى وقوع الجملة خبرا  
من غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيدانه حق فيجب الكسر لان الجملة  
في الاصل فاضل محكية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا يحتاج لرابط أي قولي هذا اللفظ  
لا غيره وفي الثاني الرابط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير واعله  
لذلك أسقطه الشارح ولانه يرد عليه نحو عملي اني أحمد الله فان حمد الله صادق على  
عملي مع ان الفتح واجب وتحرير المقام بطالب من حواشي التوضيح (قوله أو مجرورة  
بالحرف) نحو ذلك بأن الله هو الجزل لأن الجزر ورب بالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو  
بما لا يختص بالجملة) نحو مثل - أنكم تطقون فقل مضاف وانكم تطقون مضاف  
اليه وساملة ود كر الحفيدان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهرا قوله أو  
تابعة لشي من ذلك) أي مما يجب فيه فتح ان يدخل في التابعة المعطوفة نحو اذكروا  
نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتهم والمبدلة نحو اذيعدكم الله احدى الطائفتين  
أنها لكم والمؤكدة نحو كيد الغظيان نحو يجيني انك قائم أنك قائم فالتعبير بالتابعة  
أولى من تعبير الموضع بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو اذا الله عبد  
القفا واللاهزم قال كسر على معنى فاذا هو عبد القفا والفتح على معنى فاذا العبودية  
أي حاصله (قوله أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل مثكم سواء  
بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة  
أي حاصلان أي فالخامس الغفران والرحمة (قوله أو أما) بفتح الهمزة وتختص بالميم  
نحو أما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها بمعنى حقا وهو

قال بعض العلماء والأوجه  
جواز الوجهين بعد حيت  
الكسر باعتبار كون المضاف  
اليه جملة والفتح باعتبار  
كونه في معنى المصدر ولزوم  
اضافتها الى الجملة لا يقتضي  
وجوب الكسر لان الاصل  
في المضاف اليه أن يكون  
مفردا وامتناع اضافتها الى  
المفرد اتمها في اللفظ  
لا في المعنى على أن الكسائي  
جوز اضافتها اليه ومن ثم  
قال المرادي ويخرج الفتح  
على مذهب الكسائي وعلى  
ذلك ينبغي جوازهما أيضا  
بعد اذ يؤيده جوازهما  
في اذا الفجائية مع اختصاصها  
بالجملة (تمت) فتفتح أن وجوبا  
اذا وقعت فاعلا أو نائباعنه  
أو مفعولا به غير محكية  
أو مبتدأ أو خبرا عن اسم  
معنى غير قول ولا صادق  
عليه خبرها أو مجرورة بحرف  
أو بما لا يختص بالجملة  
أو تابعة لشي من ذلك  
وتكسر ان أو تفتح اذا  
وقعت بعد اذا الفجائية  
أو فاء الجزاء أو أما



قابل (قوله أو لا جرم) نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل  
 ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه  
 وقال الفراء لا جرم كسبة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا بدوم بعدها مقدرة أى لا بد من  
 ان الله يعلم والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم يقرأها منزلة اليمن فيقول  
 لا جرم لا تبتك (قوله أو و أو الخ) نحو ان لا أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تطعمها  
 فيها ولا تضحي فالكسر اما على الاستثناف أو بالاعطف على جملة ان الأولى والفتح  
 بالاعطف على ان لا تجوع واحترز بقوله صالح للاعطف عليه من نحو قولك نى ما لا  
 وان عمر افضل فان ما لم فرد غير صالح للاعطف عليه اذ لا يصح ان يقال انى وفضل  
 هم و فيجب كسر ان (قوله أو وقت الخ) نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا  
 من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل  
 مستأنف استثنافا لانه في المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك (قوله  
 أو خبرا عن قول الخ) نحو قولى انى أحمد الله فالفتح على ان القول على حقيقة من  
 المصدرية أى قولى حمد الله فالجزم مفرد الكسر على انه بمعنى القول أى مقولى أى  
 أحمد الله والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لانه نفس المبتدأ فى المعنى ولو اتقى  
 القول الا قول فتحتم نحو قولى انى أحمد الله او القول الثانى أو اختلاف القائل كسرت  
 فلا قول نحو قولى انى ومن والثانى نحو قولى انى أحمد الله واعلم ان الضابط  
 يصدق على أول قولى انى أحمد الله لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق  
 على ان ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من  
 حيث هو بأى عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين  
 قال شيخنا فيكون انى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول  
 مؤولا بالمقول أى أول مقولاتى هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى المقول  
 بل باقيا على مصدرية اللهم الا أن يقال بقدر مضاف قبل قوله انى أحمد الله أى  
 قولى انى أحمد الله ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول جملة انى أحمد الله مقولة  
 فان قلت قد لزم من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف اليها والحمل لا يضاف  
 اليها فقلت اذا كانت فى تأويل مفرد صح أن تكون مضافا اليها كما فى قوله هذا يوم  
 يقع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدمامينى على الرضى فى تقدير القول  
 بمعنى المقول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب  
 ما ينبغي مراجعته لا ريب (قوله عند ارادة المبالغة فى التأكيد) أشار الى ان فائدة  
 اللام ذلك قال فى المغنى ولهذا زحاقوه فى باب ان عن صدق الجملة كراهة ابتداء  
 الكلام بمؤ كدين انتهى ولها فائدة ثانية وهى تخليص المضارع للجمال وكان

أولا جرم أو و أو وقت  
 خبر صالح للاعطف عليه  
 أو وقت فى موضع التعليل  
 أو خبرا عن قول ونسبها  
 قول و فاعل التوابع واحد  
 وقد بسط فى الاوضح الكلام  
 على هذه الامور (ويجوز  
 دخول اللام) الا بتدائية  
 عند ارادة المبالغة فى  
 التأكيد

الشارح تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة  
اني ليحزني ان تذهب وابه فان الذهب كان مستقبلا فلو كان يحزن حال الزم تقدم الفعل  
في الوجود على فاعله مع انه اثره واجيب بان اللام في ذلك مجرد التوكيد مسبوقة  
الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال وأجاب في المغني عنه بذلك فليراجع  
(قوله على ما أخر من خبر الخ) قال الرضي فاذا أردت دخولها في خبر ان الذي في  
أوله لام قسم وجب الفصل بينهما الكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلامنا  
ليرفئهم فصل بينهما الزائدة انتهى وانظر جعله مازائدة فان غيره جعلها موصولة  
أو موصوفة وراجع المغني والتصريح وأفهم قوله على ما أخرنا لا تدخل على ان  
وعلمته ما مر عن المغني اسكن اذا أبدلت همزة ان هاء جاز دخول اللام عليها عند  
سبويه كقوله \* لهنك من يرق على كريم \* لزوال لفظة ان وظاهر كلامه انه  
لا يشترط في الخبر ان لا يكون جملة شرطية وقال الرضي لا تدخل هذه اللام على حروف  
الشرط فلا تقول ان زيدا اثن ضربته يضرب بك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان  
اللام والشرط مرتبة كلهما الصدر فتنافرا واحدا من التباين بالموظفة لانها  
تذهب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخولها على جوابه لانه غير صالح  
للتوظفة نحو ان زيدا من ياتني يحسن اليه لانه غير صالح للتوظفة وردبانه لم يسمع ونص  
الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان  
زيد اثن اناك محسن (قوله وان تقدم معموله) نحو ان زيدا طعماءك لا كل وان منع  
البدري ابن مالك من ذلك فقد روه المصنف والوارد من ذلك في التنزيل كثير نحو  
ان رهم يومئذ نجير فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر  
لما يأتي انم الاصدارة لها في باب ان (قوله وان زيدا لا يوه قائم) نبيه على انه لا فرق بين  
الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضي واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخول  
اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه الحسن وهو ضعيف لان حقها ما  
سقطت عن التصديران لا تتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر وصرح المرادي  
في شرح التسهيل بأنه شاذ في كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى  
وان دخولها على الثاني جائز من غير ضعف رمنه قوله \* وانك من حاربته لمحارب \*  
وعلى هذا يخرج ان هذان اسأحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ (قوله منقيا)  
أى بحرف لان أكثر المنقيا عما أوله لام فذكره دخول لام على لام ثم اجري النقي على  
سنن واحد أو فصل فلا يقال ان زيدا ليس قائما وتدخل على الثاني اذا كان اسما  
نحو ان زيدا الغير قائم ويدل عليه لعندي غيره كقورف دخلت على معمول ما عمات  
فيه غير وعلم من قوله كمالو كان مع تأخره منقيا أو مانسبيا الخ أى فانه يمتنع دخولها

(على ما) أى الذى أوشى  
تأخر من خبر ان المكسورة  
وان تقدم معه وله نحو اني  
لوزيد وان زيدا لا يوه قائم فلو  
قدم الخبر امتنع دخول اللام  
عليه كمالو كان مع تأخره  
منقيا أو مانسبيا متصرفا خاليا  
من قد

عليه في ذلك انه قد حصل على ما ليس واحدا مما ذكر وهو المقدر نحو ان ربي لسميع  
 الدعاء والجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو ان ربي لك ليحكم لسمي بالاسم ولا  
 فرق في المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره نحو ان زيد اليذر الشرو والجملة الاسمية  
 وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو وانك اعلى خلق عظيم ومجمله  
 اذ لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضي الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقدر  
 الظاهرة نحو ان زيدا القدام والمقرون بقدر المقدره كما يقتضيه الملاقه نحو ان زيدا  
 لقام بتقديره وفي التسلاية الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا  
 فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره فتمت دخول على الاول مطاها والثاني مع  
 قد امكن ببقي الكلام في دخولها على ممولاته فلم ينصوا على حكمه هنا نعم قال  
 ابن مالك وور بما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضي الله  
 عنها في قوله اني كنت عن هذا الغنية فأشار الى فاته من جهة دخول اللام على الجزء  
 المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضى والمرادى في الاسمية كما  
 لا يخفى وسيأتى عن الرضى انها لا تدخل بعد الافعال التامة الاعلى الجزء الاخير  
 (قوله وهذه اللام الخ) قضيتها انه ليس حقها الدخول على ان وفي الغنى ما يخالفه فانه  
 قال وليس لها الصدر يقي باب ان لانها مؤخره من تقديم واهذا تسمى المرحلة لان  
 أصل ان زيدا قائم لان زيدا قائم فذكره هو افتتاح الكلام بتوكيد بن الخ (قوله كراهة  
 اجتماع حرفي توكيد) احترز باجتماع عن نحو ان زيدا قائم و بحرفي عن نحو قام  
 زيد نفسه عينه وفي المغنى وان لم يقيد بحرفين اسكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا  
 الاخير والاول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما لكان يرد على ذلك ان  
 السكاكي ادعى أن سبب افادة انما للحصر ان لنا كيد وما كذلك وان ابن مالك  
 قال في التوضيح قد يجمع بين الاوماتو كيد اللتنبه وان في مثل اسوف يقدم زيد  
 اجتماع حرفي توكيد فليحجر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على  
 ما تأخر من اسمها الخ وحكى السكاكي دخولها على الاسم غيره فصول بشئ وذلك  
 قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغدا أنا وينبغي أن يقدر الفاصل أى فاذا ان  
 بالمكان لغدا أنا (قوله أو عن معمول خبرها) قال الرضى ولا ينكر عمل ما بعد لام  
 الابتداء فيما قبله لانه ان حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو  
 الاصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد  
 معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك  
 انظر الخبر اذا تكرران قلنا يجوز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه في  
 دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادى أن في جواز الفصل بمعمول

فهذه اللام هي الداخلة على  
 المبتدأ أو انما أخرت مع الخبر  
 كراهة اجتماع حرفي توكيد  
 وتسمى اللام المرحلة  
 وزحافت دون ان لتلاية تقدم  
 معمولها عليها (أو من) (اسمها)  
 من خبرها نحو ان في ذلك  
 لغيرة لأولى الابصار ولا  
 يكون الخبر في ذلك الا طرفا  
 أو جارا ومجرورا أو عن  
 معمول خبرها نحو ان فيك  
 لزيد اراغب وعبارة بعضهم  
 تقتضى أن تأخر الاسم على  
 الخبر شرط في دخول اللام  
 وليس كذلك بل الشرط أن  
 لا يلي ان لتلاية يجمع بين حرفي  
 توكيد كما مثلنا (أو ما  
 توسط) بين الخبر والاسم  
 أو بين الاسم وغيره (من  
 معمول الخبر) نحو ان زيدا  
 اطعامك آكل وان في الدار  
 لعند زيد اجالس فلأخر  
 فن الخبر امتنع دخولها عليه

مع نحو ان في الدار لسا كمنار بد نظر (قوله كالأو كان مع توسطه حالا) فانه يمتنع لانه  
 يسمع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال وبينها ما ينظر  
 لتصرف ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز نيابته عن  
 الفاعل وقال بعضهم ودخل في العمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه  
 على عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مصدرا  
 أو مفعولا له نحو ان زيدا قيا ما قائم وان زيدا الاحسانا يزورك فهو مندرج في قواهم  
 انما تدخل على معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بجماع  
 (قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر طرفا  
 مة قد ما وتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك اني الدار زيد او قلنا يجوز دخول اللام على  
 معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما  
 تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمرا ضرب  
 لتأخر معمول الخبر في الاقول ولا يكونه حالا في الثاني ولا يكونه فعلا متصرفا خالبا من  
 قد في الثالث لان دخولها على معمول فرغ دخولها على العامل (قوله وخرجت على  
 زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابداء  
 وبما سمعت زيادتها فيه واو المعبة المغنية عن الخبر حتى السكافي عن بعض العرب  
 انه قال ان كل ثوب لو شتمه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وان الخبر وضيعة لان  
 الواو بمعنى مع (قوله ام الحليس الخ) صدر بيت لرؤية تجزئه وترضى من اللعم بعظم  
 الرقية \* والشاهدة فيه ظاهر والشهرية العجوز افانبة (قوله ولا كني الخ) لا يعرف  
 له قائل ولا تسمية ولا رواه عدل والشاهدة فيه ظاهر (قوله ان الخلافة الخ) دمية  
 بالدال المهملة من الهمامة وهي الحفارة والخلاف جمع خليفة وطرف بضم الظاء  
 المجمة جمع طريف وما يعني من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من صاف  
 وان كان الذين أحقرهم طرفا والشاهدة في دخول اللام في قوله للسا وانما كان  
 حسنا لدخولها قبل ذلك على خبر ان (قوله دفعا للبس) يؤخذ منه انما اذا كانت عاملة  
 ونحيف اللبس بان كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمه اللام كما في الرضى قال  
 الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العامة بالمهولة نحو ان هذا قائم وان الفتى  
 لقاعد انتهى قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذا المعنى الاصل لم يتغير بخلاف  
 اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجهور وقال ابن الحاجب تسلم اللام مع

أيضا وهو ما صحه ابن مالك  
 وأبو حيان وصح بعضهم  
 المنع لان الحرف اذا أعيد  
 للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل  
 عليه أو مع ضميره ولا يعاد  
 مع غيره الا في ضرورة  
 ونسبة كلام بعضهم أن  
 توسط المفعول بين الاسم  
 والخبر شرط لدخول اللام  
 عليه وليس كذلك بل الشرط  
 أن يفصل المفعول عن  
 ان كما قلنا (أو من ضمير  
 الفصل) نحو ان هذا هو  
 القمص الحق سمي به لكونه  
 فاصلا بين الخبر والتابع  
 والسكونيون يسمونه عمادا  
 لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى  
 اولانه حافظ لما بعده حتى  
 لا ينفك عن الخبرية  
 كالعماد في البيت الحافظ  
 للقف من القوط والصحح  
 أنه اسم وأنه لا محل له من  
 الاعراب ومن في قوله من  
 خبر ان للبيان (وتنبيه) لا تدخل  
 اللام في غير ما ذكر وسمع  
 في مواضع وخرج على  
 زيادتها نحو  
 أم الحليس العجوز شهرية

ولكني عن جها لعميم \* قال البدر ابن مالك واحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لدمية \*  
 وخلاف طرف لما أحقر \* (ويجب) دخولها (مع) ان (الخفة) المكسورة الههزة (ان أهملت وان لم يظهر  
 المعنى) لام الماهملت صارت بصورة ان النافية نحيف اللبس في بعدها باللام دفعا لانه يسمى اللام الحفارة فان  
 أهملت أو ظهر المعنى لو جردت بقرينة دافعة لا حقال النفي لفظية

أنا ابن أباة الضم من آل مالك  
 وان مالك كانت كرام المعادن  
 لم يجب دخولها بر قد يجب  
 تركها كالمثال المذكور  
 وقضية كلامه في الشرح أن  
 هذه اللام هي لام الابتداء  
 وبه صرح في الاوضع وهو  
 مذهب سيبويه واخبره  
 ابن مالك وذهب بعضهم الى  
 أن اللام أخرى اجتناب  
 لانه رقة وثمره الخلاف تظهر  
 فيما اذا تقدم علمها فعمل قلبي  
 كقوله عليه الصلاة والسلام  
 قد علمنا ان كنت لثؤنا فن  
 جعلها لام الابتداء كسر  
 همزة ان ومن جعلها لاما  
 أخرى فتحها (ومثل ان)  
 المشددة في نصب الاسم ورفع  
 الخبر (لا النافية للجنس)  
 لمشايتها لها في التوكيد  
 ولزوم الصدر والدخول على  
 الجملة الاسمية وتسمى  
 لا التبرئة لانها تدل على نفي  
 الجنس فكأنها تدل على  
 البراءة منه وخرج بالنافية  
 لا الناهية فانها تختص  
 بالاضارع والزائدة فلا تعمل  
 شيأ وهي التي دخولها

التخفيف مطلقا أمام الالهة فلما ذكر وأمام الاعمال فلا طرد (قوله بأن يكون  
 الخبر متفيا) لانه يبعد ارادة النافية حينئذ والا كان نفي النفي ونفي النفي اثبات فلا  
 حاجة لآتي بل الموضع موضع الاثبات (قوله أنا ابن الخ) قاله الطرماح وأباه كفضاة  
 جمع آب بمعنى ممنوع والضم الظلم ومالك اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولو ساق  
 كانت وصرفها مراعاة للحي وصرف الهماد لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل  
 والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الالهة وان دخلت على الفاعل (قوله  
 وذهب بعضه - م الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا  
 بأنهم لو كانت لا ابتداء لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيه الا تدخله  
 لام الابتداء نحو وان قتلت لمسلم وان يزيناك لنفسك والجواب ان المثال مجتزع ويلزم  
 تعليقه بالافعال القلوب لودخلت على أول مفعولها السكنى لا تدخل بعد الافعال  
 الناسخة الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الأول فخلوه عن المانع فلا بد من  
 نصب الثاني وان دخله لام الابتداء وامان قتلت لمسلم وان يزيناك لنفسك فشاذا  
 فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق مع ان الالتيبس بالنافية قلت  
 فديقال انها دخلت بعد المسكورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل  
 الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون الكسر وتصد الفرق سابقا عليه ثم بتغير  
 الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل  
 بعد المسكورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الاعلى  
 المسكورة (قوله فتحها) اذا لمانع من تسلط الفعل قبلها علمنا قال أبو حيان وهذا  
 البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم  
 بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد على مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لثؤنا  
 الا الكسر لانهم عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الامؤنا انتهى (قوله  
 نافية للجنس) أي اصفته وحكمه والافالجنس لا نفي واسناد النفي اليها مجاز من  
 اسناد ما لشيء الى آله (قوله وكانها تدل على البراءة منه) عبارة الدماميني كانه  
 مأخوذ من قولك برأت فلان عن كذا اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس أي نافية  
 له والملاق المصدر علمنا المقصد المبالغة كما في زيد عدل (قوله وهي التي دخولها الخ)  
 يعني باعتبار اصل المعنى والافكل زائد فيد دخولها التأكيد وخرج مجازا بذلك  
 (قوله ويفرق بين ارادة الجنس الخ) من قرأتين ارادة الجنس بل امرأة ومن قرأتين

كلام نحو وجها وبقوله للجنس لا النافية للوحد لانها تعمل عمل ايمن لكن تقدم ارادة  
 س قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة  
 فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل

ارادة غيره بل رجال أو رجلان (قوله لا تقدم في ما) أي من انها حرف لا يختص بقيل فأصلها أن لا تعمل وذكرا بن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن المدخلة على الفعل فقال اذا قصد بل انفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من انظما أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء لتكرات فوجب للاعند ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن أن يكون جراثم لا يعتقد انه بمن فانما في حكم الموجوده كظهورها بعض الاحيان ولا رفا لثلا يعتقد انه بالابتداء فبين النصب انتهى مع اختصار (قوله نفي الجنس) أي جنس اسمها من حيث انها صفة بالخبر والافليس النفي الاسم بل الخبر ان مفردا مفرد وان متى فمتى أو جمعها جمع ومعنى نفي الجنس والوحدة في المتى والجمع نفي كل متى وجمع ونفي فرد من افرادهما يمكن كونها نفي الجنس في المفرد ظاهرا ما للجمع والمتى فقيهه توقف فقد أشار السيد في حواشي المطول الى أن نفي الجمع يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية وانه ليس نصا في نفي الجنس فراجعوه واعل المراد ان نفي الجنس نصا في الجملة ونفسية كلام السيد ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك في غير التكررة المنفية ولا فليجبر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافا نحو هو ابن لاشئ أو حرف جر نحو غضبت من لاشئ جراثم تكرة ولم تعمل لان الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها (قوله أن لا يفصل الخ) فان فصل بطل عملها خلافا للربان لانها عامل ضعيف وأملا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير زائر فاسم لافي الاولين محذوف أي لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان خبرها ظرفا أو مجرورا أو لا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو مموله أو معمول الاسم عليها بنفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليجبرروا فهم كلامه انه يشترط في لاهذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة عمل ليس قال في اللباب وحكمه حكم خبران الا في جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبران اذا كان ظرفا يجوز تقدمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها عن مرتبة أصلها انتهى \* بقي ان محوم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لاهذه عدم انتفاض نفيها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله بحشر الناس لابنين ولا آباء الا وقد عنتم شؤون ان جملة وقد عنتم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها يمكن صرح العصام في شرح الكافية باشتراك ذلك وهو القياس وهو جوابه في باب

لا تقدم في ما التافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف التماس وانما تعمل بشروط رتبة الاول أن يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق الثاني أن لا يدخل عليها جار الثالث والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل

الاستثناء وما في شرح التوضيح مشكل كيف رقيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما عمل  
 مع الانتفاض وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم  
 في لا العامة عمل ليس انه يجوز الفصل بينهما وبين اسمها عموم الخبر اذا كان ظرفا  
 أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر  
 نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة  
 بالنكرات واما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفضيل  
 مذاهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لآله ولاغلامي له  
 ولا مسلي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى  
 واللام تحعمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه ووجهه  
 النجاة وان اعترض واجيب عنه بما هو مقرر في موضعه وأجاب اللغوي بانها نكرة  
 صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار لذلك في المعنى في بحث اللام  
 حيث قرر انهما معتهما من وجهه دون وجهه وان لهما منزلة بين منزاتين فراجع  
 (قوله واليهما أشار الخ) في كونه اشارة الى اشتراط عدم الفصل نظرا ليجني  
 (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضي واعلم انه قد  
 يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينصب بالالتبرئة وتترغ منه لام  
 التعريف ان كانت فيه نحو الحسن في الحسن البصري أو بما أضيف اليه نحو  
 لابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن  
 لا يطلقان على غيره تعالى ولتاويله بالنكرة وجهان أحدهما ان يقدر مضاف  
 هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوجهه في الابهام وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة  
 وانما ترغ اللام من المضاف اليه رعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة  
 ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما ان يجعل العلم لا شهره  
 بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى فغنى والا باحسن لها ولا فصل  
 لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرات انتهى لمخصا وقدره بعضهم يلاسمى بهذا الاسم  
 أو بلا واحد من سميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله  
 سميات كثيرة فتقديره بماذا ككذب واعترض تقديره بأنه قد ذكروا في  
 قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا  
 فتقديره مثل خلاف المقصود وبان المقابل لهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد  
 فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو لا نصره لكم قال الصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد  
 بل يقدر في كل موضع ما ياتي (قوله ان كررت) أي على سبيل العطف ولم يذكر  
 الا خبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لارجل في الدار ولا امرأَةً

وان يكون هو والخبر نكرتين  
 واليهما أشار بقوله (لكن)  
 عملها خاص بالنكرات  
 المتصلة بها) فلا تعمل في  
 معرفة وما أوهم خلاف ذلك  
 يؤول بما يناسبه ولا في  
 نكرة منفصلة فاذا وجدت  
 هذه الشروط سميت وجوبا  
 ان أفردت وجوزا ان  
 كررت ثم اسمها ان كان  
 مضافا (نحو لا صاحب علم  
 بموت) أو شبهه نحو  
 لا حسنا وجهه في الدار  
 (ولا عشرين درهما عندى)

جها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لارجل في الدار لامرأة ولا في الدار رجل  
 ثم امرأة ولا يزيد ولا عمروفانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني ولا  
 امرأة خارجها على كون الثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم  
 الخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معر بابا اتفاق) هذا مبني على الاعم الاغلب  
 يرد نحو لا كزيد عندنا فان اتم لاقية مبني على انه مضاف وانما لم يبين المضاف  
 المفرد لانه غير التركيب وألحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به قال  
 التسهيل وقد يحمل على المضاف مشابهة بالعمل فيترع تنوينه انتهى وذلك نحو  
 طالع جبلا بلاتموين وهذا مبني على ان الاسم معرب بل يمكن ترك تنوينه اشبه  
 لا يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لامانع لما أعطيت  
 شيئا في كلام الشارح انه من المفرد ويعرف وجهه (قوله ما تعلق به شيء الخ ان  
 يريد بالشئ اللفظ وهو يوصف بالتعلق ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر  
 مضاف أي من مفهم تمام معناه وأيضا فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانها  
 وان أريد به المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز قول الشارح سواء الخ  
 صريح في الأول (قوله مرفوعا) نحو لا قبها فعله (قوله او منصوبا) نحو لا طالع جبلا  
 حاضر (قوله أو مجرورا) نحو لا خير من زيد عندنا (قوله اعمله فيما بعده) قال  
 شيخنا في نظر قد عد بعضهم من التشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو  
 زيد وعمر وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب في باب النداء  
 فالشرط فيه أن يكون نابعه من تمام معناه ولا يثرت أن يكون عاملا فيما بعده  
 فعبارة بعضهم فيه بأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسند من قول بعضهم  
 في ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على  
 ما ينصب به) أي على شيء ينصب به من حركة أو حرف وقضية انه مبني على حركة  
 لاستحقاقه ما في الأصل قبل البناء عكس ما علم به بناء المنادى على الضم من  
 مخالفة حركة بناءه لحركة اعرايه واعله للاشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة  
 في الخيال نطورا أحدهما عند خطو الآخر والمخالفة في الخارج ثم المراد  
 انه مبني غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه  
 معنى من الجنسية) أي الاستغراقية اما لان لارجل في الدار جواب سؤال محقق  
 أو مقدر وهو هل من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب اي مطابق  
 السؤال الا أنه استغنى بذكرها في السؤال واما لان لارجل بالفتح أبلغ في النفي من لا  
 رجل لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام  
 به كذلك الا بحرف مؤكدا للنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكده النفي في المسند

ظهر نصبه وكان معر  
 باتفاق والمراد بشئ ما تعلق  
 به شيء من تمام معناه سواء  
 كان ذلك الشيء مرفوعا  
 أو منصوبا أو مجرورا وانما  
 سمي شيئا بالمضاف لعمله  
 فيما بعده كما مضاف (فان  
 كان اسمها غير مضاف) الى  
 نكرة (ولا شئ) بان كان  
 مفردا أو متنى أو مجرورا  
 (بني) معها على ما ينصب  
 به لو كان معربا لتضمنه معنى  
 من الجنسية فان كان مفردا  
 لفظا ومعنى أو لفظا فقط  
 أو جمع نكرة بربلذ صكر  
 أو مؤنث بني (على الفتح)



اليه متصل ما جاء في من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدر او الباء وان كانت  
 مما تزدلتا كيد النفي الا انها لنا كيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق  
 والقول بأن هلة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور واعرترض بأن التضمن لمعنى من  
 لانفسها الا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بأنم ازائدة مؤكدة  
 لتنصيص عموم النفي ولا يدفعه الادعوى ان كلام لا ومن نص في النفي الاستغرافي  
 فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لامعناها وفيه  
 ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا أيضا هو مذكور في  
 التصريح بهذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما  
 اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل بخالفه وهو الحق ولا يشك كل اعراب  
 المضاف وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه  
 وهو الاعراب وألحقها اسمها وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض  
 وقد استت كل البناء لاجله لاشتراطهم في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون  
 بأصل الوضع ومن ثم لم يبين الظرف مع تضمنه معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ  
 يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن  
 الناظم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كافي نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان  
 مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه  
 وان مشى أوجه او قوله في الدار ما خبره قوله لا هنود وخبر الباقي محذوف أو خبر  
 للجميع لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفرا تنزىلها منزلة الواحد (قوله  
 ومنه لا مانع الخ) أي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا طرف احتمال أن يكون متعلقا به  
 وان يكون متعلقا محذوف نحو لا عامم اليوم من أمر الله لا تتريب عليكم اليوم  
 فان جهل الظرف متعلقا بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن  
 التسهيل وان جعل متعلقا محذوف كان من المفرد أي لا مانع مانع لما أعطيت وجوز  
 الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للثبوت فذلك أن تقول  
 تتعلق وذلك أن تقول لا تتعلق وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامن في معنى  
 اللبيب ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقصر على ان ذلك يخرج  
 على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال في الكلام  
 وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فقع  
 من المدخول على المبنى ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء انظرا  
 الى ان التنوين للمقابلة (قوله نلذ الخ) هو بعض من بيت الامة بن جندل لا مقبل  
 خلافا لابن عصفور وتمامه \* ان الشاب الذي مجد عواقبه \* فيه وتلذ بالنا

كافي (نحو ولا رجل) ولا قوم  
 (ولا رجال) ولا هنود في  
 الدار ومنه لا مانع لما أعطيت  
 ولا عطى المانعت (و) بنى  
 (عليه أو على الكسر) مع  
 عدم التنوين عند الجهور  
 ان كان مما جمع بألف وناه  
 كافي في نحو لامعات) وقد  
 روى به ما قوله  
 تلذ ولا لذات للشيب  
 فالسكسر استعجا بالاصل  
 وانفتح نظرا للاصل في بناء  
 المركبات قال المصنف وهو  
 أرجح وانزهه ابن عصفور  
 (و) بنى (على الباء)

عوقية على انه تجزى بأو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال في التصريح  
 فتح الشين (قوله على الاصح) مقابله قول المبرد أن لاعامة في افظ المثني والمجموع  
 الى حده فهما عنده معربان لا مبنيان وعلى مذهبه بما رده الرضى فان قيل يشكل  
 الى الاصح أنهم جعلوا محيىء اللذين واللتين على صورة المثني معارضا لشبه الحرف  
 لهذا أعرب بافلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف قلت أجاب الشهاب  
 لتسامي بأن الشبه هنا هو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك  
 وهو الافتقار الى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المبنى فاضعفت بسبب البناء لان  
 للوارد قوة وهما بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعفتها لذلك ويرد على  
 الاقول اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف مع  
 ورود سبب البناء على الانضافة ويفرق بأن الانضافة أخص بالاسم لوجود صورة  
 التثنية والمجمع في الفعل بل قيل يجمع الفعل انتهى فان قلت قد ينبنى المثني على  
 الاف في نحو لا وتران في ليلة على لغة من يجرى المثني بالالف على كل حال قلت  
 الظاهر انه على هذه اللغة مبنى على فتحه مقدرة على الاف لانه لو نصب على هذه  
 اللغة كان منصوبا بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب  
 به (قوله من كل تركيب تكرر الخ) أى ولم يذكر الاخير واحدا الى آخر  
 ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان)  
 أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولايته - ين بل يجوز أن يقدر لهما معا  
 خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان  
 لا المفتوح اسمها الاتعمد في الخبر وأما على مذهب غيره فلا نعم وان كانتا عاملتين  
 الاغمة اتمتا ثلاثان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى  
 لتأكيد النفي (قوله على محل اسم لا قبلها) أى اسم لا قبلها باعتبار محله الذى  
 هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لسكونها بمنزلة الاعرابية  
 كما في التبداء وعاب به الرضى (قوله لانصب اليوم الخ) صدر بيت لالعباس السلى  
 عجزه \* اتسع الحرق على الراقع \* وروى بدل الراقع الراتق وهو انصب بالبيت قبله  
 (قوله والكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد - ما لان العامل  
 لا وحدها فان قدر لكل خبر وهو واجب عند سيبويه لما بينه في التصريح فالكلام  
 جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس  
 خاص بالشعر (قوله أوزيادتها) أى لتأكيد النفي لا الاولى (قوله على محل لا الاولى  
 مع اسمها) أى على لامع اسمها باعتبار المحل وقضيتها ان لا من جملة المعطوف  
 عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي

على الاصح ان كان مثنى  
 أو مجموعا على حده كما (ف  
 نحو ولا رحابين ولا مسلمين)  
 عندك وقد تقدم أن لا  
 اذا كررت كان هما اجزا  
 لا واجبا فلذلك قال (ولان في  
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله)  
 من كل تركيب تكرر فيه  
 لا واسمها مفرد (فتح الاول)  
 من الاسمين واذا فتحت (ففي  
 الثاني) ثلاثة أوجه (الفتح)  
 على اعمال لا الثانية نحو  
 فلا رقت ولا فسوق بالفتح  
 فيما والكلام حينئذ  
 جملتان (والنصب) على  
 جعلها زائدة وعطف الاسم  
 بعدها على محل اسم لا قبلها  
 فان محله نصب نحو \* لانصب  
 اليوم ولا خلة \* بنصب الثاني  
 والكلام حينئذ جملة  
 واحدة (والرفع) على  
 اعمالها عمل ليس أوزيادتها  
 وعطف ما بعدها على محل  
 الا الاولى مع اسمها فان  
 موضعه - ما رفع بالابتداء

والوجه ان المراد اللفظ على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لان- ما بالتركيب  
 صارا كاشئ الواحد) استشكل كل بانه كيف تجعل السكمان معاً مبتدأ مع أن  
 تعريف المبتدأ غير صادق عليهم لان مجموع لا واسمها ليس اسماً مجرداً ولا  
 صفة معتددة وأجيب بأننا نسلم انه ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من  
 مركب من كلمتين كحمة عشر ولا يخفى عليك انه ليس هناتركيب اذ لو كان  
 لم يكن لا مستعملاً في النفي وانما هنا شبهه تركيب (قوله والكلام على اسمها العمل  
 ليس جملتان) لانه لا يجوز ان يقدرا الخبره- ما جميعه الثلاث يلزم اجتماع عاملين على  
 معمول واحد- اما هما ذين لان خبره لا تبرزه مرفوعهما أو بما يرتفع به خبر  
 المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الالوجه الثلاثة الخ)  
 لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبني)  
 أي على فحمة أو كسرة أو باء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد  
 يشمله ما ويستوى فهم ما المقتوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز  
 بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تكسيران كان هو مذبياً  
 على الياء فتحو لا بنين طرفاء انتهى وانظر لواعث جمع المؤنث المبني على الكسر  
 بغير هاءل يجوز ان يركب معه على الكسر كما ركب في لارجل طرف على الفتح قال  
 بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يشتمل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد  
 تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذام قيد القول- سم يجوز الوجهان أي  
 ان لم يركب فليجروا خرج بقوله المتصلة الثمت الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البناء فتحو  
 لارجل طرف عاقل والضابط المذكور صادق بنحو بارد في المثال الآتي (قوله  
 ولا ماء ما باردا عندنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه  
 تأ كيد خطأ انتهى ونحوه في المقام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فالفتح على  
 أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسرياني وقد يقال أي حاجة الى اعتبار  
 التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنته معنى من الذي قدمه  
 الشارح وما المانع على هذا من أن تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان  
 تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهل لا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم  
 اجراء للصفة والموصوف في عمله بناءهما على سبيل واحد هذا هو التركيب قبل دخول  
 لا لا يقتضي البناء لان كلامنا الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم  
 تركيباً يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الالهاء قبل التركيب معربة أما  
 على القول باسمه بنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فلذا فائدة فيه ههنا بدلوا  
 قبل جمع الا أن يقال لم يبدوا الثلاث يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهم ما

لان- ما بالتركيب سارا  
 كاشئ الواحد وحق الاسم  
 الخبر منه أن يرفع بالابتداء  
 والكلام على اسمها العمل  
 ليس جملتان وهذه الالوجه  
 الثلاثة جائزة في الثاني  
 أيضا اذا كان اسم لا الاولى  
 معر بانحو لا غلام رجل  
 ولا امرأة (كك الصفة)  
 اذا كانت مفردة متصلة  
 باسم لا المبني كما (في نحو  
 لارجل طرف) ولا ماء  
 باردا عندنا فالفتح على ان  
 الصفة والموصوف ركباً  
 تركيبه عشر ثم أدخلت  
 لا عليهم ما بعد ان سارا  
 باسم واحد

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا بخلاف آ خر مجيء وعه ما لافي  
 كل منهما و يؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة  
 في اسم لا) لانه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بأنه حمل على  
 الفعل لان فتحه لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب كما  
 في الذراع ووجه الاولية بظهور اذ لا ضرورية الى التشبيه المفضى الى وجود حركة  
 عراقية من غير عامل حقيقي ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا يمكن اتباع  
 النصب للاعراب الاشراف فيمكن أولى بخلافه في النداء اذ لا اعراب رفعها للنداء  
 المبني لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها للمحل لامع اسمها) لان موضع لامع  
 اسمها رفع بالابتداء كما امر ورتبها بالتركيب كشي واحد وفيه ما صر ولا يختص  
 ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كافي التسهيل بقى أنهم ان أرادوا مع ذلك ان  
 الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التي بنى اسمها غير عاملة في الخبر فهو مناف  
 لتكون لا تنفي الجنس أي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر  
 خبرا عن مجيء لامع اسمها لا يتصور أن تكون لثني الخبر بل ولا يتصور ما قالوه  
 من أن لا التانية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لثني الاولى فاعلمهم  
 تسجحوا في قولهم ان لامع اسمها مبتدأ وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما  
 هو منسوب أي بالنفي للاسم وحده فلي تأمل (قوله التوكيد اللفظي المتصل) نحو  
 لا رجل رجل في الدار وخرج باللفظي المعتوى فلا يتأتى هنا الامتناع توكيد النكرة  
 به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو  
 لا رجل في الدار رجلا ورجلا (قوله فكما صفة المفصلة) أي فيجوز فيه النصب نظرا  
 لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو  
 في نية تكرار العامل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك  
 وقيل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة  
 ويجوز رفعهما وهذا يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لا مكان بدل  
 البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل  
 في التكرار لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده  
 على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل  
 ممتدلا هنا كالتداء لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو ممتنع اذ لا جائز ان يركب مع  
 المبدل منه لفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معد ومتمم اللفظ والتركيب  
 بحكم لفظي فلا يتصور هج المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل  
 لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل

والنصب على اتباع الصفة  
 للمحل الاسم والرفع على  
 اتباعها للمحل لامع اسمها  
 وكما صفة في ذلك التوكيد  
 اللفظي المتصل وأما البدل  
 فان كان نكرة فكما صفة  
 المنصولة على ما سيأتي نحو  
 لأحد رجلا وامرأة  
 في الدار ومثله عطف البيان  
 ان أجرياه في التكرار  
 وان كان معرفة

الابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وإذا رفعت (فيمتنع حينئذ في الثاني) (النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً) وعوز فيه الفتح على أعمال لا الثانية نحو فلا لغو ولا تأمير فيها \* والرفع على أعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لاناقة لي فيها ولا جل \* ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجوان في الأولى وثلاثة في الثانية ولو قلت لارجل ولا طامعاً جلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة (وان لم تكرر لا) مع المعطوف نحو لا حول وقوة (أو قلت الصفة) عن موصوفها نحو لارجل فيها كريمة (أو كانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفرداً أم لا نحو لارجل صاحب برعدنا أو لا غلام سفر صاحب برعدنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد

وان لم يكن فيه مانع لأنه في معنى البدل وهذا كما جازع اربابنا جازع اربابنا بدلًا الاستثنائي (قوله وجوب الرفع) لأن مقتضى النصب منتهى (قوله أو على أعمال لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لأن أعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو الخ) صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه \* وما فاهو به أبدام قيم \* (قوله والرفع على أعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى أنه يتصور حينئذ أوجه لأن الامام لغة أو لا وتانياً أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى لغة والثانية عامة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبرها بكل وتقديره لهما أما في الأول فظاهر إذا عمل إلا ابتداء إذا فرقت بين يوبه وغيره وأما على الثاني فلتماثل العاملين وعلى الأخيرين يجب تقدير خبرها بكل لا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا الأمالة عمل ليس منصوب (قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره \* ومهجرتك حتى قلت معاذة \* وقوله لاناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتهم وهو مثل شهرور في هذا المعنى (قوله لعدم لا في الأولى) ويرجم الفتح منو يامعه لاحكى الاخفش لارجل وامرأة بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه \* اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا \* وأراد يابنه عبد الملك (قوله اذا علم) أي بقرينة حاله أو مقابلة (قوله ووجب عند بنى تميم والطائين) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ولا يظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيدي (قوله ولا اله الا الله) قدأكثر الناس من من النصائيف فيما يتعلق بهذه الكامة الشريفة فلا تطيل بذلك (قوله لا أحد غير من الله) في صحيح البخارى باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص غير من الله قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطلان بلفظ أحد بدل شخص فكانه من تعبيره انتهى فمكان الشارح اعتمد على رواية ابن بطلان ثم انه لا دلالة على الرواية المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم ينصح البخارى بالطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجرم بعده بضميمته شيئاً اظهر ذلك فيما استدل به من قوله تعالى قل أى شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم

نحو لا غلام مفرد ظرف عندنا (امتنع) في المسائل الاربع في المعطوف والصفة (الفتح) لعدم (قوله لاقى الأولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشيء واحد جازع فيها الرفع والنصب كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه \* يروى بنصب ابن ورفعه \* تنمة \* اذا علم خبرها جاز حذفه كثيراً عند الجازين ووجب عند بنى تميم والطائين نحو قالوا لا نسبر أى علينا ولا اله الا الله أى موجود فان جهل وجوب ذكر العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد غير من الله عز وجل

(قوله وقد يحذف اسم لاء) أي مع وجود الخبر ولا يحذفان مع التثنية يكون إجماعاً خلافاً  
 للأفراء وأصحابه ولا يخفى لهم في قوله \* إذا الداعي المثوب قال بالاء بناء على أن أصل  
 بالزيد بالوزن يكون الأصل ياقومى لا فرار فحذف المنادى وخبره لا (قوله  
 بمعنى الحساب) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما  
 الذي جمعناه فحوظاً نمت زيد أي اتهمته فبمعنى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى  
 علم) أي فتفيد اليقين نحو أني ظننت أني ملاق حـ اسمه (قوله بمعنى علم) أي فتفيد  
 اليقين لانه التثنية من العلم فينصرف اليه الاطلاق انه جمعناه ولا ينافي ان العلم  
 قد يأتي للرجحان (قوله لا من الرأي) أما التي منه فتارة تعدى لمفعولين كراى  
 أبو حنيفة كذا حلالاً وتارة الى واحد هو مصدر نائم مضاف الى أولهما كراى  
 أبو حنيفة حل كذا كان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضى وبهذا  
 يعلم تصور قول من قال رأى من رأى نحو رأى فلان كذا أي اعتقده انما تعدى  
 لواحد خلافاً لمن قال انها تعدى لاثنتين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أي فتفيد الرجحان  
 لانه المتبادر من انظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجيهاً لليقين  
 والرجحان في قوله تعالى انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً (قوله وهي كظن) فالغالب  
 كونه للرجحان كقوله \* وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة \* وقد تأتي لليقين كقول  
 الآخر \* حسب التقي والجود خير تجارة \* ومن العجب ما قيل ان ظاهر كلام الشارح  
 انها تأتي لليقين (قوله ودرى في لغة بمعنى علم) أي فتفيد اليقين قال أبو حنيفة لم  
 يمدّها أصحابنا فيما تعدى لاثنتين واصل قوله \* دريت الوفي العهد يا عروفاً غنيط \*  
 من باب التضمن ضمن دريت بمعنى علمت والتضمن لا يتقاس (قوله فان دخلت  
 علمها الهمزة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكم ومحل هذا اذا لم تدخل الفعل اداة  
 الاستفهام والا تعدى الفعل الى ثلاثة نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة  
 فالكاف مشعول أوّل الجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله  
 وهو كظن) أي فتفيد الرجحان غالباً وقد يفيد اليقين فالاول كقوله \* اخطاك ان لم  
 تغضضى الطرف ذاهوى \* والثاني كقول الآخر \* ما خلتني زلت بعد كم ضمناً \*  
 (قوله لا ماضى يخول بمعنى تكبر) لكن حال به أي تكبر ليست من أفعال الغلوب  
 فيكون ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها فانه في باقي الأفعال لم يحتز عن ذلك مع انها  
 تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها سبباً (قوله وهو كظن) أي  
 فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين وظاهر صنيع الاوضاع لا يستعمل الا في  
 الرجحان (قوله والاكثر وقوعها على المن والخط) نحو قوله تعالى الذين كفروا  
 أن ان يبعثوا قول الشاعر \* وقد زعمت اني تغيرت بعدها \* (قوله بمعنى علم)

النواحي (ظن) من الظن  
 بمعنى الحساب لا بمعنى اتهم  
 وقد ترد بمعنى علم (ورأى)  
 بمعنى علم لا من الرأي وقد  
 ترد بمعنى ظن (وحسب)  
 وهي كظن (ودرى) في لغة  
 بمعنى علم والاكثر نعتها  
 بالياء لواحد فان دخلت  
 علم الهمزة نعتت لآخر  
 بنفسها (وخال) ماضى  
 يخال وهي كظن لا ماضى  
 يخول بمعنى تكبر (وزعم)  
 وهي كظن والاكثر وقوعها  
 على أن وأن وسلمت ما نسد  
 مدد معمولها والزعم قول  
 يطلق على الحق والباطل  
 وأثرها يقال فيما يشك  
 فيه وفي شرح التلخيص  
 للسبكي ولم يستعمل الزعم  
 في القرآن الا للباطل  
 واستعمل في غيره للصحیح  
 كقول هرقل لاني سفيان  
 زعمت وهو كظن وان كان  
 اذا تأملته تجده يستعمل  
 حيث يكون التمسك شاكاً  
 فهو كقول لم يقم الدليل على  
 صحته وان كان صحيحاً في  
 نفس الامراته من ومن  
 استعماله في الصحیح قول أبي  
 طالب  
 ودعوتني وزعمت انك ناهي

\* وانما صدقت وكنت ثم أمينا \* (ووجد) بمعنى علم

أى القائم معانها با قلب  
 ما إذا كانت معانها غير  
 قلبية فأنها تكون لازمة غالباً  
 كراى بمعنى أبصر كرايت  
 الهلال أى أبصرته وحسب  
 بمعنى احمر لونه وايض يقال  
 تحسب الرجل اذا احمر لونه  
 وايض كالبرص ودرى  
 بمعنى ختل نحو درى الذئب  
 الصيدا اذا ختل واستخفى له  
 ليدترسه وحال بمعنى طلع  
 يقال خال الفرس اذا طلع  
 وزعم بمعنى سمن أو هزل  
 نحو زعمت الشاة أى  
 سمعت أو هزلت ووجد بمعنى  
 استغنى يقال وجد زيد اذا  
 استغنى فصار ذا جدة وعلم  
 بمعنى اشتقاق الشفة العليا  
 يقال علمت الشفة اذا  
 انشقت وهذه الافعال  
 المذكورة وكذا متصرفاتها  
 تدخل على المبتدأ والخبر بعد  
 استيفاء فاعلها (فتنصبهما)  
 معاً (مفعولين) او عند  
 الجمهور (نحو) وظنوا أن  
 لا ملجأ من الله الا اليه وقوله  
 (رايت الله أكبر كل شئ)  
 محاوله وأكثرهم جنوداً  
 وقوله

ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابه الشئ على صفة والعلم لازم له  
 لان من وجد الشئ على صفة فقد علمه علمها وهذاهو المحذور اعده من أفعال القلوب  
 كوجود والافهم ما باعتبار معانها ما الاصلى ليسا منها (قوله لا بمعنى حزن أو فقد)  
 فانها ما الا زمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهره انه لا يستعمل لظن وليس كذلك فقد صرح  
 فى التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم انه لا اله  
 الا الله أى تيقن وقال فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وليس فى قول العصام  
 فى شرح الكافية وهو أى علمت لليقين اتفاقاً ما يقتضى انه لا يستعمل الا فيه كما  
 لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذى بمعنى عرف فبمعنى لو احدثت نحو علمت الشئ  
 وهل ذلك مقتضى افرق معنوي بينهما أم لا بل هو وكول الى اختيار العرب فانهم  
 قد يخصصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم النظم وذهب ابن الحاجب الى الاول  
 والرضى الى الثانى لىكن ناقض الرضى نفسه فى الكلام على كاد حيث قال كاد فى  
 أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الجحيم  
 ومعنى أو شك فى الاصل اسرع وتستعمل على الاصل فيقال أو شك فلان فى السير  
 انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد فى المعنى عدم  
 الاختلاف فى التمديدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها الحن للزوم  
 الفعل (قوله فانها تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه انما لا تدخل الاعلما ما فلا يرد  
 حسبت ان زيداً قائم أو ان يقوم زيد على مذهب سيبويه ان لا حذف فيه وذهب  
 المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسبت قيام زيد ثابتاً أو مستقراً وذهب  
 السهلبلى الى أن منعولى ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كفعولى أعطى  
 بدليل ظننت زيداً عمراً وأجاب الكافيجي بأنه متأول بأن المعنى ظننت الشخص  
 المعنى بز يدعى بعمره وكان قولك زيد قائم بمعنى زيد مثل قائم بشهادة المعنى  
 (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على انساب فلا يرد أن الفاعل قديماً أو مؤخراً  
 المبتدأ والخبر على الفاعل بل قديماً قديماً على العامل (قوله فتنصب مام مفعولين) ان  
 قيل الفاء تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معاً والحال ان نصب المبتدأ  
 عقب الدخول عليه لا علم مامه فالحال ان المراد تعقيب الجموع للهجوم  
 ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثانى  
 للثانى (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهلبلى السابق (قوله فاغتنبط) من الغبطة  
 وهو ان يمتنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها (قوله ضمناً) بفتح الضاد  
 المعجمة وكسر الميم الزم المبتلى (قوله فان علمتموهن مؤمنات) قد سلف ان العلم هنا

حسبت التيقن والجود خير تجارة  
 وقوله لا ريت الوفى الا هديا عرفوا غنيط \* وقوله ما خلقتى زلت بعدكم ضمناً \* وقوله بمعنى  
 زعمت شخاواست شيخ \* وقوله تعالى انا وجدناهم ابراً وقوله فان علمتموهن مؤمنات

بمعنى  
 زعمت شخاواست شيخ \* وقوله تعالى انا وجدناهم ابراً وقوله فان علمتموهن مؤمنات

بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى تبين فكان ينبغي ان يمثل باعلم أنه لا اله الا الله (قوله وبلغين برحان) قال الحفيد وانما جازا لغاء هذه الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قائمة بخارج حجة ضعيفة وهي القلب ثم ينضم الى ذلك اما تأخيرها عن المفعولين أو توسطها بينهما أو العامل اذا تأخر عن المفعول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيدي ضربت وامتاع ضربت لزيدي فجاز الغاؤها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال لم تضعف هذه الافعال بما ذكر حتى يطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برحان الخ) محل ذلك ما لم يؤثر كد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب والا فلا يحسن الالغاء قال الرضي وتأكد الفعل المنعني بمصدر منصوب فيجوز اذا التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فيهما شبه التنافي وأما توكيده بالضمير أو اتمام الاشارة المراد به المصدر فأسهل اذ المصدر يحين في المصدرية (قوله القوم في أثرى طنت الخ) بعض مصدر بيت بقرينه فان يكن \* ما قد طنت فقد طفرت وخابوا \* (قوله ابالاراجيز الخ) قاله متاثر بن ربيعة واليوم بالهمزان يجتمع في الانسان الشغ ومهانة النفس وندوة الآباء والخور يفتح الخاء المعجمة الضعف (قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الالغاء موجبا قال الرضي ومصدر الفعل القلي اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فاعله في الاعمال والتعليق نحو وأعجبي طنت لزيدي قائما وعلمك لزيدي قائم وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو زيدي قائم طني غالب أي طني زيدي قائم غالب اذا المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فاعمل للفعل وكذا اذا حذف جوارا في صورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا أضيف الى الفاعل نحو طنت لزيدي قائما أي ظن طنتا فعد من قال العامل الفاعل دون المصدر وهو كالمحذوف جوارا نحو متى زيدي طنت قائم ومتى زيدي قائم طنت ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر تقياما مقام الفعل لانه لانه مقتدرا بان والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرهما أي المفعولين ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابله قول الكوفيين والاحفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك ويتبع عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله \* وما حال لبيتا من توبيل \* ما يقتضى مراعاتهم (قوله مطلقا) أي سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جوابه (قوله في جواب قسم) هذا هو الصحيح كما في المعنى في بحث اذا قيل له المصدر مطلقا وقيل

معهم رجوحية (ويبلغين برحان) والالغاء ابطال العمل لفظا ومجلا تضعف العامل بتوسطه أو تأخره (ان تأخرن) عن المفعولين (نحو) قوله (القوم في أثرى طنت) فأخرا الفعل وأهمل لضعفه بانه آخر وما قبله مبتدأ وخبر (ويبلغين) بمساواة لاعمالهن (ان توسطن) بينهما (نحو) قوله ابالاراجيز يا ابن اللوم توعدني (وفي الاراجيز خلت اللوم والخور) فتوسط الفعل بين اللوم والاراجيز وأهمل لضعفه بالتوسط أيضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قال أبو حيان وقيل الاعمال أرجح لان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وبه جزم في الالغاء وهو من كلامه ان الالغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على المفعولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور (و) هذه الافعال (ان ولهن) ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي (ما) مطلقا (ولا وان) في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر



ليس اها مطلقا (قوله النافيات لما ولهن) احترز به من غير النافيات كما الموصولة  
ولا وان الزائدتين وكان المحققة وقيد لا في شرح اللباب التي تنفي الجنس احترازا  
عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضى (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان  
للقسم الظاهر واذ سقط القسم كانا مثالين للمقدر وجلة القسم وجوابه في الجميع  
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على الفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان  
المعلق متأخر من القسم لان القسم مذكور أو مقدر قبليه فكيف يعلق به عنه ولم  
يتمصدر عليه الا أن يجب أن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه  
كاشي الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم \* ان قلت يتم بترق الاعمال  
والانغاء في مثل ذلك عمالا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة  
ما هؤلاء ينطقون لا محال لها بل لاجزائها و بعد التعليق لا محس لاجزائها بل لها  
فليتأمل (قوله أو لام الابتداء) يدرج فيه نحو ان زيد قائم ان قبل يرد عليه عدم  
الطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انما لا تدخل الاعلى جملة فان لام الابتداء  
تدخل على المفرد في نحو ان زيد قائم فالجواب قد صرح جوابا بان الاصل فيها التقديم  
وأصله لان زيد قائم ثم أخرت اللام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ)  
أى لان الاصل للملاك وبذلك يدفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو  
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق  
العامل وليس كذلك والما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور  
في المقرب وغيره ولا بن مالك في شرح الكافية ان يستدلوا على جواز الانغاء لاجل  
تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل  
والله يعلم انك لرسوله وهذا يحجز بيت صدره \* كذلك أدبت حتى صار من أدبي \*  
(قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت لابيد بن عامر يحجزه \* ان المنايا لا تطيش سهامها \*  
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأين جواب القسم مقدر يخالف قول المغني  
ان أفعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت  
الخ ونحوه في الرضى (قوله أو استفهام) المطلقة يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف  
واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وأجيب  
بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام هما  
أخبارانه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب  
ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو أظن ان  
تقوم فانه جائز دون أظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاسناد وغلبة اللفظ  
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا

اذ ليس له مصدر الكلام  
الاحينئذ (النافيات) لما  
ولهن نحو علمت ما زيد قائم  
وعلمت والله لا زيد في الدار  
ولا عمرو وعلمت والله ان  
زيد قائم (أو لام الابتداء)  
نحو ولقد علموا لمن اشتراه  
الآية ومنه قوله  
في رأيت ملاك التسمية الادب  
(أو لام) القسم نحو علمت  
والله اني يقوم زيد وقوله  
ولقد علمت لتأين منيتي  
(أو الاستفهام) سواء تقدمت  
ادائه على المفعول الاول  
نحو وان أدري أقر بيب أم  
بعمد ما توقع دون أم كان  
المفعول اسم استفهام كما  
سباني أم أضيف الى ما فيه  
معنى الاستفهام كعلمت  
أبو من زيد فان كان  
الاستفهام في الثاني  
كعلمت زيدا أبو من هو

الكلام \* فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام رأيتك زيداً ما صنع وأرأيتك  
زيداً أي من هو فإنه واجب الاعمال \* قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية  
(قوله فالارجح نصب الأول) هذه الصورة مستتناة من كون سبب التعليق  
موجبا وانظرا بالمعنى في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد انما  
كان له أي المعلق عمل في المحل أي محل الجملة دون محل كل واحد من جزئي الجملة  
لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون  
الجملة ليس طريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزأين رجح الى الاصل  
وهو محل الجملة قل الشهاب القاسمي ان قبل المعلقه الصدر فابعد جملة  
لامر قد كانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق \* قلت العمل ثابت  
لمحل المعلق وما بعده معا لا للمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أي بينها وبين  
معمولها او يرد عليه بهض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة  
الاعتراض بالنصب الخ) قال في التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره وقال  
سارحه كغيره استفيد من المثال انه لا بد أن يكون المعطوف مقردا فيه معنى الجملة  
فلا يتسال علمت لزيد قائم وعمرها وهو يدل على منع عمر اجال بالنصب وفي كلام  
الرضي التصريح بجواز ذلك ولو لم وجهه انه عمر اجال يتضمن معنى الجملة  
لانه جز آرو يستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل  
بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها و يقتضى ان المعلق انما يعلق  
عن المعطوف عليه دون المعطوف وان سادته بالنسبة للمعطوف عليه دون  
المعطوف اسكن هل اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم اولا كما يدل  
عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) واقفه أبو حيان لانه  
مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه وقال في الجامع  
ويختص بدرى نحو وما يدرك لاله لئلا يرى (قوله وجزم به في التسهيل) لم ار له ذكر  
في التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد في شرح الشذور لو بالشرطية ولم  
يذكر المحترز عنه وعاد في الشذور وشرح من المعلقات كم الخبرية وبسط الكلام  
علمها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع من  
المعنى ولم يدكر الخويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفي النوع الثاني  
عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم  
ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها  
اللام نحو علمت ان زيد قائم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لان الان ابن الجبار  
حكى انه يجوز علمت ان زيد قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه

فالأرجح نصب الأول لانه  
غير مستفهم به ولا مضاف  
اليه قال ابن مالك في شرح  
الكافية (بطل عملون) أي  
عمل هذه الافعال (في اللفظ)  
دون المحل (وجوبا) لوجود  
المانع من العمل وهو  
اعتراض ما له صدر الكلام  
(ويسمى ذلك تعلقا) لانه  
ارتطال عملها في اللفظ مع  
تعلق العامل بالمحل فهو  
كأرأة المعلقة التي هي  
لا مروحة ولا مطاقه بدليل  
صحة العطف بالنصب على  
محل الجملة التي تعلق  
العامل عنها ولا فرق  
في الاستفهام بين أن يكون  
عمدة (نحو علمت أي الجزئين  
أحصى) ونحو علمت متى  
السفر أو فضلة نحو وسيعلم  
الذين ظلموا أي متقلب  
يتقلبون فأى متقلب معقول  
مطلق منصوب بهما لعدم  
لامعقول به منصوب بمقابلته  
لان الاستفهام له صدر الكلام  
\* تمة \* ذكر أبو علي في  
التذكرة ان من جملة المعلقات  
لعل كقوله تعالى وان  
أدرى اهل الجنة انكم وجزم  
به في الشذور وشرحه وذكروا  
بعضهم من جهات الوو جزم به  
في التسهيل والمصنف في  
الشذور وشرحه أيضا كقوله

فعلی هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن الجباز بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كسر ان وهو صادق بالواجب الذي هو المراد لما عرفت ان التعلیق واجب ولم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول فانظروا ان الاسم كالتخبر نحو علمت ان في ذلك لعبرة ويستفاد من قوله والظاهر ان المعلق انما هو اللام ان المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حشها في الاصل صدر الجملة ان كان زحلت عنه كما تقدم فهي مصدره حكما (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر وشرائط المال كثرته ونحوه والوفر الكثير يقال وفر المال ككبره ووعده كثير (قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فمن سبويه والاختصاص وان مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة في أفعال الظن دون افعال العلم وأما عدم جواز أحدهما فبالاجماع (قوله لانك اذا اقتصر الخ) تعليل للسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضي وأورد ان قولك فلان يعطى يراد به كثرة الاعطاء والافلا انسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو في الاغلب عن اعطاء شي وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد انه كثير العلم على انه لا يتحصر الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتمدها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن أو تقول علمت علما أو ظننت ظنا السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هنا أصلهما المتبادر أو الخبر ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بل ادليل قبل دخول الناصح فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أي حذفها وحذف أحدهما أما الاول فبالاجماع وأما الثاني فنعمه ابن مالك كون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده في التصريح (قوله مطلقا) أي نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويجوز ان يحال من الضمير المستتر في ينصب أي سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شي (قوله مضارع مبدوء ببناء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير بناء الخطاب (قوله بعد استفهام) أي بحرف أو باسم ويستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوسيع الحق ان من تنى طرف لجمعا لا التقول في قوله \* تنى تقول الدار تخمه هنا \* فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أن يكون حالا خلافا لمن رده عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أقول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

باب الفاعل

(قوله هو اسم) أي صريح ظاهر أو مضمحل بارز أو مستتر بقرينة مقابلة بما هو قول

(قوله)

لقد علم الاقوام لو أن حاشيا اراد ثراء المال كان له وفر ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما الغير دليل لانك اذا اقتصر على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة اذا لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دلائل جاز ذلك (تبيينه) قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند تسليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء ببناء الخطاب بعد استفهام متصل به أو متصل عنه نظرف أرمه قول نحو أقول زيدا منطلقا وفي الدار تقول عمرا متبعا وأجها الاقول بنى أوى فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية

باب

في ذكر الفاعل وأحكامه (الفاعل) وهو اسم

(قوله أو ماقى تأويله) ما واقعة على انظ وفي الظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم  
المفعول تام مضاف أى لفظ حاصل في عدد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك  
ما بعده ولو قال أو مؤول به كان الظهور واخصر ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف  
سأبك وهو هنا ان وان ومادون كى ولو أو وبغيره في باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة  
خلافاً لبعضهم فانظر المغنى وشرح الشذور في بحث الجملة النفسانية وأجاز ابن  
مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا  
بهم ان فاعل تبيين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبيين لكم كيفية فعلنا بهم وفي أولم  
يهد لهم كم أهل كما أنه على تأويل أولم يهد لهم كم كثير هلا كنا (قوله قدم عليه  
فعل تام أو ماقى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كما في الفاعل المستتر  
فان التقدم هنا حكوى كوجوده وانضمير في عليه وتأويله وكذا ما بعده ما راجع  
الى أحد الامرين المستفاد من انظة أو وان تقدم المأخوذ في الحد تقدم العامل الذى  
هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سأتى حكماً والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع  
فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لا مكان تصورت تقدم الفعل على اسم أسند اليه  
بدون تصور الفاعل وخرج بقوله تقدم الخ يجوز يدقام أو قائم فان كلام السعد  
في بحث التقوى صريح في أن المسند اليه جعل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره  
وهما مسندان الى زيد ومثله شبيهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل في  
ضمها بل هو المقصود بالاسناد فيصديق عليه وأسند اليه فعل أو ماقى تأويله فيحتاج الى  
اخراج ولو سلم فهو لا دفع التوهيم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع  
التوهيم أمر مهم وما جوزه الاعلم وابن عصفورى \* وقيل \* وصال على طول  
الصدود يدوم \* من ان وصال فاعل يدوم قدم للضرورة غيره سلم بل وصال مبتدأ  
خبره يدوم ولو سلم لا يرد في فضالان الضرورة لا يجب ان تدخل في التعريف  
فان دفع ماقى شرح التسهيل للدماينى رخرج بالتمام الناقص فان مرفوعه لا يسمى  
فاعلاً لا بطلاحاً والمراد بما فى تأويله ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى  
المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التنضيل  
والمصدر واسم الفعل والظرف وعده به المعتمد ان قال أبو حيان أو اسم موضوع  
موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرج فى اياك ضمير مستتر مرفوع على  
الفاعلية ولذلك أكد بالمتصل وعطف عليه المرفوع و اياك وضع موضع احذر  
انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد  
ففى أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد  
غلامه (قوله وأسند اليه) أى نسب اليه وربط به أصالة اصطلاحاً ما ذكر باعتبار

أو ماقى تأويله قدم عليه فعل  
تام أو ماقى تأويله وأسند  
اليه على جهة قيامه أو  
وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاستناد بالنسبة دخل فاعل شبه المفعول ويد في ان ضرب زيد  
ولم يضرب زيد يدا ظهور وتحقق النسبة والربط ولا يشغل حيثذا المفاعيل ونحوها  
نحو وجهها بقيد الاصطلاح فانها تسمى منعاقلا لا منصوبا والمتبادر من الاستناد  
الاستناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه ما عرفت فخرج التوابع أي بعضها وهو  
المعطوف بالحرف والبدل اذلا استنادا الى التابع لانها بخلاف البقية على أنا  
لانتم الاستناد في البدل بناء على أن عامله متدر من جنس الاقول (قوله وله أحكام)  
جميع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور واعتق الجهور وجاء  
نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجهه ابن الطراوة قياسا مطردا  
وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان  
الماضي بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب ايداعا على حسب العلامة  
التي تكون في المعرب الأتري ان القرية من واسئل القرية انما تعرب على حسب  
حركتها الاعلى حسب الاصل (قوله أو حكما كالجورر بمن الزائدة الخ) هذا ما ذكره  
جمع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات  
وقدمضى في بحث الاعراب انه يشكل عليه قول الرضى ان معنى ككون الكلمة  
معربة مثلا انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابها كذا وكذا فانه يقتضى  
ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة وبشكل عليه أيضا فرقه بين  
الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجمله الكلمة وفي التقديرى  
بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في الجورر بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير  
فاظهر أن يكون الاعراب فمما تقديرا وبطلت شرح العيني في شرح الشواهد في  
الكلام على قوله \* ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* في محل رفع لانها صفة للحكمتها  
وهو مرفوع تقديره لانه خبرا تسمى وهذا هو القياس على المتبع والمحكية  
والمدغم ونحوها لان اعرابها تقديري اتفاقا (قوله بما استند اليه) أي على الاصح  
وراءه أقوال لانظيلها واصنف أبهم الرفع ليجرى على كل الاقوال (قوله اما  
حقيقة) أي اعطا أو تقديره ولو عبر بذلك كما أولى (قوله كقام زيد) أي كرفع  
زيد من قام زيد (قوله أو بضافة المصدر اليه) الباع فيه للبيبة والسبب أهم من  
العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخصه من أضافته بمعنى مضاف واضافة الى  
المصدر بيانية ولا ينافى أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف وكل مصدر  
اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء وقال الشاطبي ان فاعل المصدر اذا أضيف  
لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد في زيد فاعلا ولا في زيد  
مضروب فاعلا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وقيل ان الجورر بالحرف

وله أحكام منها أنه (مرفوع)  
بما استند اليه ورفعه اما  
حقيقة (كقام زيد) وعمرو  
قام أبوه (ومات عمرو)  
وظالدميت أبوه أو حكما  
كالجورر بمن الزائدة نحو  
وماياتهم من ذلك  
أو بضافة المصدر اليه نحو  
ولو ادفع الله الناس

يكون المسند قائما كالثاني

الزائد كذلك وحيد من غير ان يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل ليجتاج الى تعميم  
الرفع لادخالها (قوله ومثل جئنا ابن الخ) وزاد الشارح مثاليين تقديم على أن ما في تأويل  
الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لا هم لما كانا الخ) وقد يقال هذا كما ينقض منع  
التقديم بقضو منع فصله عن عامله فلم جازا الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال  
في اللباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها  
أن آخر الفعل يسكن. ضمير الفاعل مثلا يؤول الى أربع متحركات كضربت وضربنا  
ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لأنه في حكم المنفصل والثاني أنهم جعلوا  
النون في الأمثلة الخمسة علامة لرفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا أنه كجزء  
من الفعل لم يكن كذلك والثالث أنهم لم يهبطوا على الضمير المتصل المرفوع من غير  
توكيد لربانته بحري الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع أنهم وصلوا التانيث  
بالفعل لالة على تأنيث الفاعل فكان كجزء منه الخامس أنهم قالوا القيا  
وقفوا مكان القوا وقف وقف ولولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أتيت  
مثابه السادس أنهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل  
كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع أنهم ألغوا التانيث اذا توسطت أو  
تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل  
ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كما امتناعهم من  
تقديم بعض حروفه التاسع أنهم جعلوا حيداً منزلة جزءاً واحداً لا يقدم مع فعل  
وفاعل العاشر ان بن النويين من جعل حيداً في موضع رفع بالابتداء وأخبر  
عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا هي بها والحادي عشر أنهم جعلوا اذا في حيداً  
بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني  
عشر أنهم قالوا في تصغير حيداً ما أحيدته فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من  
الفعل إحدى البائتين ومن الاسم الألف ومن العرب من لا يقول لا تحيدته فاشتق  
منهما (قوله كافي زيد قام) أي على الأصح وقال البرد وما بعده بر بجان ذلك على  
الفاعلية (قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ) أي على الأصح وجوز الاخفش  
والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بانسكركه تقديم الشرط  
أو زعمته بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشها مبتدأ حذف خبره) أي يظهر ويبدأ  
كقواهم حكمت مسطاً فانظر التوضيح وترسسه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

(و) منها (أنه لا يتأخر بما له  
عنه) بأن تقدم الفاعل  
عليه لانهما لما كانا  
كالكامة الواحدة امتنع  
تقديم الفاعل عليه كما يمنع  
تقديم عجز الكامة على  
صدرها واستدل أبو البقاء  
في اللباب على انها كالكامة  
الواحدة باثني عشر وجها  
أخذها من سر الصناعة  
لبن جني فان وجد في اللفظ  
ما ظاهره أنه فاعل مقدم  
وجب تقدير الفاعل ضميراً  
مستتراً وكون المقدم اما  
مبتدأ كما في نحو زيد قام واما  
فاعلا بفعل محذوف كما في  
نحو وان أحد من المشركين  
استخارك وأما نحو قول  
الزبا

مألجعال مشها ويبدأ  
فضرورة أو مؤول (و) منها  
أن عامله (لا تحقه علامة  
تنبيه) اذا كان الفاعل متني  
ظاهراً (ولا) علامة (جمع)  
اذا كان مجه وعاطفاً فلا  
يقال على اللغة الفصحى قاما  
رجلان وقاموا رجال وقتن

نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع وبها جاء التثنية  
نحو قال رجلان وقال لهم ون وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلاً  
لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبره مقدم فالتجريد العامل دفعا لهذا الابهام  
وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشد) الحاقها بالفاعل المسند لما بعدها

ما مصدرية والمصدر المنسب منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف  
معمول ليقال أي يقال قولاً كقول قام رجل (قوله من مثني ومجموع) أي حقيقة  
أو حكماً فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلمناه) عجز  
بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره \* تولى قتال المارقين بنفسه \*  
والمارقين الخوارج والمبعدام اسم فاعل أو اسم مفعول والخيم القريب والشاهد  
في الخاق الألف في أسلمناه (قوله يلومونني الخ) قائله أمية والشاهد في يلومونني  
حيث لحقته العلامة مع استناده لظاهر وكاهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز  
خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله نتج الربيع الخ) الربيع الزمان  
المعروف والمراد بالمحاسن الأزهار وضمه من ألتعن معنى أولدن فلذا عدها إلى ضمير  
المحاسن ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألتعنها حيث لحقته  
العلامة (قوله وهذه لغة طي الخ) قال الدماميني وينبغي أن يكون أصحاب هذه اللغة  
يتركون العلامة إذا قالوا أقام اليوم أخواك جوازاً وإذا قالوا أقام الأخواك وجوباً  
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى وقضية هذا التخريج أن  
من يجوز الخاق التاء وعدمه مع النصل بالأجوز الخاق الألف أيضاً في المعنى  
ومنع أبو حيان على هذه اللغة جأوني من جاءك لاسم الم تسمع الاعم ما نفظه جمع وأقول  
إذا كان سبب دخولها بيان أن الناعل الآتي جمع كان لحاقها هذا أولى لأن الجمعية  
خفية وأطال في ذلك فراجع مع حواشيه \* (فائدة) قال الدماميني إذا قال أرباب  
هذه اللغة فاسألو قعداً أخواك وأعملوا أحدهما قائمهم يسمرون في الآخر ضمير اثنين  
في متصل بكل من الفعلين ألف وانكمن في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة انتهى  
وانظر لو قلت قام غلامك أو اخوتك أو عكسه فان الناعل غير واحد قطعاً فهل  
يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز الخاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر من إعطاء  
ما اتصل بالعامل وفي المعنى ما يؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) إنما قال ظاهر  
لاحتماله غير ما بان يكون مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة  
بدلاً من الواو في يتعاقبون ولا كنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة  
الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره أن الله ملائكة  
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم  
تعود الأولى عقب الثانية (قوله أو يخرجهم) يشع الواو لأنها للعطف وقدمت  
همزة الاستفهام لصدار تم أو قبل همزة في محابها والمعطوف عليه محذوف  
وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح  
فإنما ذلك على جهة التجويز وبدأ بقوله يخرجهم مقدم وهم مبتدأ

من مثني ومجموع كقول  
الشاعر  
وقد أسلمناه بعد وحيم  
وقوله  
يلومونني في اشتراء الخيل  
أهلى فكاهم ألوم  
وقوله  
نتج الربيع محابنا  
ألتعننا غير المحاب  
وهذه لغة طي أسمها  
التجويزون لغة أكلوني  
البرابيث وعلما جاء ظاهر  
قوله عليه الصلاة والسلام  
في الحديث (يتعاقبون فيكم  
ملائكة بالليل والنهار)  
وقوله أيضاً لوقه بن نوفل  
(أو يخرجهم) بتشديد  
البايعين قال له ورقة ليتني  
أكون معك إذ يخرجك  
قوله

مؤخر ولا يجوز العكس الا لا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجي  
غير محضة قال ولوروي بتخفيف الباء على انه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ  
وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول أنتخرجني بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر  
مفرد م قال وكذلك جاء بتشديد الباء لانه جمع أي و يمنع كونهم فاعلا لان مخرجي  
جمع والوصف وما بعده اذا اظا بقا في غير الافراد كان الاول خيرا مقدا والثاني  
مبتدأ مؤخر او لا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خذفت لم يجوز  
لانه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه مخرجي اذا لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون  
مخرجي مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للفاعل أن يكون ضميرا منفصلا الى جنب  
عام له لا تقول قام انا انما تقول قلت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهرا جاز نحو  
أو مخرجي قوم قال وهذا فصل بديع (قوله وأصله أو مخرجي هم) الاصل الاصيل  
أو مخرجي سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ما قبلها) أي بدلا عن الضمة  
للتخفيف كما فتحت الباء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أي على الاصح اقول الأئمة  
ان ذلك لغة قوم معينين وقيل انها لغة اعرافا علمين وما بعده ما مبتدأ وخبر على التقديم  
والتأخير وتابيع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأني  
في قوله وان كانا له نسب وخبر لان ان الشرطية لا تدخل على الجمل الاسمية على  
الصحيح والوجه الثاني لا يتأني فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو ما قاما  
الا هم او متقا والاهم و ملقن الاهن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع  
المتصل تؤكد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم  
بأعيانهم الا أن يقال الذي لا يختص بجواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب  
أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء في قامت) أي بجمع  
الفرعية عن الغير فالثني والجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله  
المتعاطفة) أي بغير أو فان عطفت باو قلت قام زيد او عمر وقال الدماميني يمنع  
الاثبات العلامة لان الفاعل واحد الا ان كان غاية ما به ان ذلك الواحد غير معين فان  
قلت قام اخوك أو غلامك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما قد  
التعيين فان قلت قام أخوك أو غلامك أو قام غلامك أو أخوك فينبغي أن لا تلحق  
لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لان ذلك قدمت المفرد انتهى  
ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحى اثنان قطعا وعدم تحقق  
فاعلية من جهة المعنى لا تدخل له في ذلك وهل قياس ما فعله من اللهاق في قام  
زيد وعمر ولهاق الوار في قام أخوك أو غلامك فيقال قاموا أخوك أو غلامك وبقى  
بالو عطف بالفاء أو ثم وقد يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد الا ان لهاق العلامة

وأصله أو مخرجي هم  
اجتمعت الواو والياء  
وسبقت احداهما بالسكون  
فقلبت الواو ياء وأدغمت  
في الباء وكسر ما قبلها فصار  
أو مخرجي هم وفهم من كلامه  
أن هذه الاحرف اللاحقة  
للعامل ليست بضمائر  
وهو كذلك على هذه اللغة  
بل هي علامات للفاعل  
كالتاء في قامت هذا والصحيح  
ان هذه اللغة لا تمنع مع المفردين  
أو المفردات المتعاطفة



لان الفاعل اثنتان وقوله المتعاطفة نعت المفردات وحذف نعت المفردين  
 لدلالته عليه (قوله خلافا للغضراوى) حيث قال لان علم أحد ايجز قاما زيد وعمر وولا  
 قاموا زيد وعمر ووبكر وورد عليه أبو حيان بقوله وقد أسلمنا معه وخم \* وقوله  
 وان كانه نسب ونحوه قياسا لو ردفهما قاموا زيد وعمر ووبكر قال في المعنى  
 وائس بشئ لانه يمنع التحريك لا التركيب (قوله يعلمان من لفظ تداءى) لان المراد  
 عليهما أمن اللفظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدره بدليل ما بعده فلا يرد  
 نه قد يسمى المفرد بمعنى أوجع اسكن قد يتموقف فيه فان مثل من الوضوء لا يعلم من  
 لفظ ان المراد به اثنتان أوجع وقد مر عن المعنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المستند  
 اليها واعلم ان كلام الشارح جوهر انه لم يعلم عماسف لانه تجر يد الفعل من علامة  
 التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل فاما الخ فكان عليه  
 ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ للماسر من رفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا  
 وفي قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المنفي وفي المعنى وجميع الجوامع انما تختص  
 بالثبوت (قوله بأن يكون مقدر التأنيت) ولانه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تأنيت  
 المعنى كطلحة (قوله مع ان في الحاق الخ) في تأمل وفرق في النصير مع ما هو أظهر  
 فراجع (قوله تلحقه علامة التأنيت) للاندان من أول الامر بأن الفاعل مؤنث  
 وسوى ابن مالك بالتاء عن النون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فاعل ضمير  
 الوحدة المخاطبة أو التسكامة مع انه لا يجوز أن تلحقه علامة التأنيت بل لا يمكن  
 وقوله مضارع مضارع الواحدة المتكامة مع انه لا يجوز تأنيت فعله وانما لم تدخل  
 في هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التسكام والخطاب معينة للمؤنث فلا  
 التماس فالمراد ان عامه تلحقه علامة التأنيت حيث لا مانع يمنع من تأنيته ويستثنى  
 من الوصف ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كنعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل  
 واسم التفضيل في بعض احواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرفا  
 واسم الفعل فلا تلحقه اعلامة التأنيت (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى  
 تأنيتا معنويا اما لفظا أيضا أو دون لفظ وورد عليه مالا يتمزذ كره من مؤنثه نحو  
 برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كاذ كره أبو حيان وذكروا ما فيه تاء التأنيت  
 ولا يتمزذ كره من مؤنثه نحو خلة مؤنث وان أريد به مذ كره والمسئلة مشهورة  
 وما يتعلق بها من حكاية أبي حنيفة والسبب مناقشة مع أبي حيان لان طيل بها وقد  
 انظمت في المتام ايا الالباس بايرادها وهي

ما فيه تاء التأنيت حيث يعلم \* تذكيره تذكيره مختم  
 كطلحة والتاء ليست تعتبر \* الا اذا ميزتني أزدكر

خلافا للغضراوى وانما  
 كان الفصحى علامة تثنية  
 الفاعل ووجهه عكس علامة  
 تأنيته لان تثنيته ووجهه يعلمان  
 من لفظه دائما بخلاف  
 تأنيته فانه قد لا يعلم من  
 لفظه بأن يكون مقدره  
 التأنيت مع ان في الالحاق  
 هناك زيادة تثنيته بخلافه ثم  
 (و) منها ان عامه يلحقه  
 علامة التأنيت في آخره  
 ان كان ماضيا أو مضارعا  
 قوله ان كان مضارعا ان  
 الفاعل (مؤنثا)  
 كان  
 حقيقة كما كان وهو له فرج  
 (كذات هند) وتقوم  
 عدو زيد قائمه أمه أو مجازيا

وحيث لم  
واحكم بنذ كبر الذي تجردا \* من ناء تأنيث سوى ما وردا  
مؤنثا فحرص على اتباع \* فذلك مقصور على السماع  
هذا اذا كان مجازيها \* أما اذا كان حقيقيا  
فان تميزا فانت ان يرد \* مؤنثا وعكس كهنذ وأد  
أما اذا التميزا صا ساقطا \* فذكر الكلفة ان الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو أنته كتابي فاحتقرها فانت الكتاب  
لذكره في معنى العجيفة وما كسب التأنيث باضافته الى المؤنث اذا كان المضاف  
صالحا للتعريف نحو كثر وقت صدر القنطرة من الدم (قوله متصل) هو الذي لم يفصل  
بينه وبين عامله شيء وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الا الحاق فتعمل  
نحو كفي بهند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه  
في صورة الفصلة وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناء بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه  
لا يقتضي عدم جواز التأنيث اذا جاز الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في صورة الفصلة  
وسياتي جواز الوجهين في المجزورين وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما  
هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفي في نحو كفي بهند لان العرب  
الترمت ذلك كما مر صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذ كر نحو  
قامت هندوزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه  
السفاقي (قوله ولومثني) وأما ثني ابتداء في ضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على  
انه ماض ولا ضرورة اليه كما في التثني لجواز جعله مضارعا محذوفان قوله احدى  
التامين (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل ان المراد ما لم يتصل من العامل وان يراد به  
المنفصل اصطلاحا ويظهر اثر الاحتمالين في نحو فلام هند تقوم هي معه وقضية  
الاحتمال الثاني نزوح المنفصل سواء انفصل بالان نحو هند ما مقام الالهى أو لا نحو  
غلام هند حضرت هي معه ومرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل  
بغير الأول في كلام الدمامي ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أي سواء كان  
حقيقيا التأنيث كهنذ طلعت أو مجازيها كما مثل ومن المجازي اسم الجنس واسم  
الجمع والجمع المذكور وبحت الشهاب القاسمي أخذ من الرضى انه يجوز تذكير  
ضمير جمع التمسك بغيره وكذا اسم الجمع والرضى انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب  
فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعا اذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول  
بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله  
وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(وهو بخلافه نحو) طلعت  
الشمس) وتغرب الشمس  
واليوم طلعة الشمس فيه  
من جهة الجنوب والخطها  
له واجب اذا أسند الى  
ظاهرا متصل حقيقيا التأنيث  
ولومثني أو مجموعا بالانف  
والناه كقامت الهندات  
أولى ضمير متصل قائم الى  
مؤنث مطلقا كالشمس  
طامت وشذ قول بعضهم قال  
فلانه وأما قوله ولا أرض  
أقبل انما لها \* فضرورة  
(وجوز الوجهان)

(في) العامل إذا أسند إلى  
 (بجاري التأنيت الظاهر)  
 المتصل (نحو) طلعت أو طلع  
 الشمس والمنفصل نحو (قد  
 جاءكم موعظة) ونحو (قد  
 جاءكم بينة) وكلامه في  
 الشرح يقتضي أن التأنيت  
 في هذا أرجح وكلامهم  
 صريح في خلافه كما ستره  
 (و) الثانية (في) العامل  
 إذا أسند إلى حقيق التأنيت  
 (المتفصل) من العامل بغير  
 الأ (نحو) قامت اليوم هند  
 (وحضرت القاضي امرأة)  
 ونحو إذا جاءك المؤمنات  
 ونحو  
 ان امرءا غره منك واحدة  
 وخرج بقوله الحقيق غيره  
 نحو طلع اليوم الشمس فترك  
 العلامة أحسن الظهار الفصل  
 الحقيق على غيره قاله  
 الدماميني في شرح القسهيل  
 نقله من النخاعة ثم قال والذي  
 يظهر لي خلاف ذلك فان  
 انكتاب العزيز قد كثر  
 فيه الاتيان بالعلامة عند  
 الاستناد الى ظاهر غيره  
 الحقيق كقوله فاشية فوق فيه  
 من ذلك ما ينبغي على ما ترى

عجز بيت العامر بن جوين الطائي صدره \* فلا ضربته ودقت \* وقها \* وانظر الكلام  
 عليه في التصريح واعلم ان الهاء السبكي ذكر في عر ومن الافراح ان من اخراج  
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فلا قول التخييمه نحو  
 فن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه ولا أرض أبقل  
 ابقاله لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك انه  
 لا ضرورة في البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير  
 الغائب مذكرا فليتأمل (قوله أى الحاق العامل بالعلامة) الظاهر الحاق العلامة  
 للعامل ولعله أراد ذلك لقلب (قوله والالحاق أرجح في جميعها) في الدماميني ان  
 الحذف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كذو وجمع المد كرجال الف  
 والتاء العاقل وغيره كطلحات ودرهمات لكون تأنيتها بالتأويل وهو كون كل  
 منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيق التأنيت المتفصل الخ) دخل فيه المتفصل عن  
 وقال المصنف في حواشي الالفية لوقيل ما جاءني من امرأه هل يجوز الفصل عن قال  
 الوخشي في قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى ان النجوى  
 تأنيتها غير حقيق ومن فاصلة أو على معنى شئ من نجوى انتهى رأ قول محل النظر  
 انما هو اذا كان المتفصل عن حقيق التأنيت كما مثل المصنف والنجوى ليست  
 كذلك فكلام الوخشي ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة في الآية في التذكير  
 للفصل عن ولا لتأويل بل لان مجازي التأنيت يجوز فيه الامران وسياق جوار  
 التذكير في مثال المصنف لا الفصل بل لارادة الجنس ودخل المتفصل بالباء في مثل  
 كفي هندوتة تم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير بوقى ما اذا كان المؤنث  
 الحقيق بقى المفصول منقولاً من اسم مذكرا كما لو سمي أنثى بز يد قال الجاسمي يتعين  
 الاثبات دفعا للاباس وقيد العصام بما اذا لم تقم قرينة على التأنيت نحو جاءت  
 اليوم زيد الكريمة فلا يجب التأنيت فقال شيخنا وقد يقال القرينة في هذا المثال  
 مؤخره والمطلوب دفع الاباس من أول الامر (قوله ان امرأ الخ) صدر بيت عجزه  
 \* بعدى وبعدك في الدنيا مغرور \* والشاهد فيه ظاهر كعبناه بتقدير غيره منكم  
 امرأة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التأنيت مجازي  
 هذا وقال ابن سيده أراد مغرور جدا ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة لانه قد علم ان  
 كل من عرفه ومغرور وأي فائدة في قوله لمغرور انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله  
 والذي يظهر لي الخ) ان كان ما ذكره أولا في المحترز منقول الأئمة أممكا

موضع ووقع فيه مما ركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية  
 أحد الاستدلالين دليل على أرجحيته فينبغي المصير الى القول بأن الاتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى  
 هو ان مقتضى الشرح والثالثة هو المشار اليها (بقوله أو المتصل) بعامله كما

الجواب ان كثرة الاثبات في القرآن لعله لاقتضاء الحال ايها (قوله في باب نعم  
 وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس)  
 أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي ان كل فرد حقيقي التأنيث  
 اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل  
 وصار وما أشبهه بمخالفه جنسية وليس من ذلك ما قام من امرأة وان كان في معنى ما قام  
 أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد بالجنس بل المراد واحدة  
 والعموم لاجاء من النافي قاله الشاطبي وقال قيل ذلك اذا قلت ما قامت امرأة فلا  
 يد من التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس  
 وقال المصنف لا يقال كفت يند بل يتعين كفي فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدين  
 وفي الرضى التسوية بينهما في جواز الأمرين وأقول مران وجوب التذكير خاص  
 بكفي في كفي يندوم وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التسوية بينهما  
 مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث  
 المقرون من الزائدة أن لا تحقه علامة التأنيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الصبيغ  
 وعموم الجنسية والظاهر خلافه لاننا نرى التأنيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الصبيغ  
 بنا فيه ما مر في بحث خبر المبتدأ ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز  
 أن يراد بالعموم صدقه على المبتدأ لا شموله للمبتدأ وبغيره بقى ان الحكم لا يختص  
 بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح  
 كالفية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بذكر  
 مؤنثة نحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء  
 بتأنيث الضمير (قوله اذا اسند الجمع) المراد به كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة لا الجمع  
 الصبيغ واللام يدخل فيها اسم الجنس واسم الجمع **فائدة حسنة** قال ابن جنى اذا  
 أنثت الجمع العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدت اليه مذكرا تقول  
 قامت البرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم (قوله نحو قالت الاعراب) الصحيح انه  
 اسم جمع (قوله أم مؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات نحو قالت  
 الهنود لان المجازي الطارئ ازال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال  
 (قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه  
 قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص  
 بالذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاتي واللاتي لا يمكن في الشاطبي انه يجوز في اسم  
 الجمع المبني الوجهان ههنا مثل بنهبت اللذون وذهب اللذون وفي الأوضح في الجواب  
 عن التذكير في اذا جاءك المؤنث ان التذكير في جاءك للفصل أولان الاصل

(في باب نعم وبئس) وذلك  
 نحو (نعمت) أو نعم (المرأة  
 هذه) فالتأنيث على مقتضى  
 الظاهر والتذكير على  
 ارادة الجنس اذ ليس المراد  
 امرأة واحدة بل المراد  
 الجنس فدحوه أو ذممه  
 عموميا ثم خصوا من أرادوا  
 مدحه أو ذممه بالتعبد كره  
 مستبين (و) الرابعة (في)  
 العامل اذا أسند الى  
 الجمع) سواء كان جمع  
 تذكير أو جمع (نحو قالت  
 الاعراب) أو مؤنث كقامت  
 الهنود أو اسم جمع كقامت  
 النساء

النساء المؤمنات أولان أل مقدره باللاق وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاتي اسم جمع مبنى (قوله اسم جنس) أي جعي بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيده في الهمع بالتأنيث وأطلق في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فهم ما كالجمع وفي الرضى كلام يتعين مراجعته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت تحبير بأن التأويل بالجماعة في التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الاسناد اليه يجري عند الاسناد الى ضمائرهما من غير فرق فلا وجه لاقول بأنه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفردة مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفردو يؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا أغنى عن الذين كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوتق قد يارأفئما أضاعت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخفف الذين بحذف النون لم يحجز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في افظ جماعة اذا أسند الى ضميرها نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أشرنا اليه وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأويله بجماعة نحو واذا الرسل أقمت وكضمير الغائب قليلا لتأويله بواحد منهم نحو وبالبدومنا سدة يحفظوننا \* اذا الاسد واحد منهم نحو أحسن الفتيان وأنبه ومنه وان اسكنكم في الانعام اعبدة زسة يكمن سما في بطونه ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاتات بعد افعال التفضيل كثيرا ودونه قليلا والجمع الغائب غير العاقل مالا لغائبة نحو واذا النجوم انسكدرت أو الغائبات نحو فأبين أن يحملنها وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه باكثر جمعها وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله الاجمعي التصحيح) هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين أو المراد به ما يشمل المحقق بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد به ما يشمل المحقق بهما حيث لم يتغير واحد لهما مطلقا وهو مشكل فقد صرح اللماميني بان الوايلين حكمه جواز لحوق العلامة ~~توحيدهم~~ واحدها مناع لحوقها أو أمر فيه بالتأمل وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه وقال أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كارضين

أو اسم جنس كأورثت  
التجوز والتأنيث في ذلك على  
التأويل بل بالجماعة  
والتذكير على التأويل  
بالجمع ولا يستثنى من الجمع  
(الاجمعي الصحيح) المذكر  
والمؤنث (فكمه فرديهما)  
أي في التذكير والتأنيث  
فيجب التذكير على الاصح  
في (نحو قام الزيدون) مما  
هو جمع المذكور السالم كما يجب  
في (نحو قام زيد) لان سلامة  
نظمه يدل على التذكير وقضية  
هذه العلة جواز الوجهين

وعزير وسنتين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهب  
 اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لبات  
 حكم التاء معه التخيري ومن ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون وبنات فانها  
 لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أي من كل ما لزم فيه تغيير  
 الواحد أو غلب قل بعضهم وقضيتهم أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز  
 فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور  
 البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتانيث ودليلهم  
 وردة في التوضيح (قوله واستثنوا) أي جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع  
 الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشككة وأشكل منها قول السيوطي أوجعنا  
 بالالف والتاء لذكر يعني يستوى فيه اللاحق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت  
 الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت  
 الهندات الاعلى لغة قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز  
 الوجهين واعتبر التانيث فقط في وجوب اللاحق الا انه عمل بسلامة نظم واحده  
 ولا يخفالك ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يجيزون  
 الوجهين في الجمعين من غير استثناء شيء أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير  
 في جميع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف المحقق به ويوجبون  
 التانيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما عن التغيير  
 أيضا وما عداه من مذكرة حقيقة أو حكاية أو مؤنث حقيقي متغيرا أو غير حقيقي  
 مطاوعا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في  
 المغير جوازه ما في حبلبات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب واتباعه يجوزوا  
 الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها  
 ما يكون للمذكرة حقيقة أو حكاية نحو الطلحات والحمامات فجاز الوجهين فيه ظاهر  
 ووجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التانيث نحو تمرات وخطوات فجاز  
 الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التانيث  
 نحو الهندات والزيبان وظاهر اللاحق النظم الخ (قوله في حكمه) أي كل واحد  
 من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق  
 في المنعير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخه تحريف أو  
 اختلاف **﴿فائدة﴾** قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر  
 الاسن قال وهذا من أحسن ما يمتد به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس  
 بازغة قال هذا زبي فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون لتغير نظم  
 واحده وبه شرح بعضهم  
 بل نقل الشاطبي الاتفاق  
 على ذلك (ويجب التانيث  
 في نحو) قامت الهندات  
 بما هو جمع مؤنث سالم كما  
 يجب في نحو قامت هندوهذا  
 مذهب جمهور البصريين  
 وصححه المرادى وغيره  
 واستثنوا منه ما يكون واحده  
 مذكرة كراكالطلحات أو متغيرا  
 كبنات فحده حكم جمع  
 التذكير ونقل الشاطبي  
 الاتفاق على ذلك أيضا في  
 الصورة الثانية

قلم منعتم التأنيث في نحو  
 ما قامت الاهند مع أنه حقيق  
 التأنيث أشار الى دفعه بقوله  
 (وانما امتنع في التثنية) أن  
 يقال (ما قامت الاهند)  
 بتأنيث الفاعل (لان الفاعل)  
 في الحقيقة ليس هو ما بعد  
 الاوانما هو (مذكر  
 محذوف) والفعل مسند  
 اليه وما بعد الابدل منه  
 والتقدير ما قام أحد الاهند  
 وقضية هذه العلة امتناع  
 نحو ما طلعت الا الشمس  
 وافهم كلامه جواز التأنيث  
 في النظم وهو مذهب  
 الاخفش كقول الشاعر  
 ما برت من روية وذم  
 في حربنا الابنات العم  
 وقضية كلام الالفية  
 والتسهيل جوازه في التثنية  
 وصححه المرادى بقوله وصرح  
 المصنف في الشذور  
 بمرجوحيته ومنه قراءة أبي  
 جعفر ان كانت الاسجة  
 واحدة بالرفع وحذف الفاعل

شخصنا وأحسن منه انه ذكر مراعاة الخبر أو باعتبار الكوكب (قوله ولما كان هنا  
 مظنة سؤال) لاداعي له عوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف أكونه اسم كان مرفوع  
 المحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال اسمها  
 لمكان مؤخر اولاً وجملاً لانه قد استعمل في تقديم الخبر خصوصاً في غير ما اشهر  
 (قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الامن أدوات الاستثناء  
 كالفصل بالاولا ولا ينافيه ان غير مثل ما ذكر لانه لا يكتسب التأنيث من المضاف اليه  
 (قوله وما بعد الابدل منه) هذا الابدل يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم  
 احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوده في بدل البعض لان الاستثناء  
 المنفصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائماً مقام الضمير  
 والثاني مخالفة الابدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتساق في غير باب  
 الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيث في نحو  
 ما ذكره مما استند اليه فيه مجازي التأنيث أخفى من امتناعه في نحو ما قامت  
 الاهند حتى احتاج الى أخذه من تعميل ذلك ولا يخفى ما فيه لانه اذا امتنع التأنيث  
 فيما أسند الى الحقيق التأنيث امتنع في المستند الى مجازيه بالاولى (قوله ما برت الخ)  
 الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو قامت  
 الهندات مما يقوى حجة الاخفش لا بما برت عاها كما ظن لانه اذا جاز في المكسر  
 التأنيث جاز في السالم بالاولى كما عرفت آنفاً على انه ينبغي أن يقول وليس نحو  
 ما قامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادى الخ) وجهه  
 أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاماً للمثنى وغيره كبنات في البيت وصححه في الآية  
 وفي شرح الشذور ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع  
 فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لانه النسبة المعينة في مفهوم  
 الفعل فانما تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لاجل الحدث (قوله  
 لا بمعنى وفي) أما التي بمعنى وفي فلا تراذ الباء في فاعلها نحو كفت هذا بينها ومنه  
 قوله تعالى وكفى بالله المؤمنين القتال (قوله و يضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضاً

في هذا جازم طرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما في نحو أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً فاطعام نحو  
 مصدر و فاعله محذوف والتقدير أو اطعمه يتيماً بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب التأييد عن الفاعل (نحو  
 قضى الامر) أسله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أسمعهم  
 وأبصر) أي بهم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعد فاعل كما سيأتي في  
 بابها لم تكن لما غيرت الصيغة فغير رفعه للظاهر كما يكونه على صورة الامر في زيدت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت  
 في فاعل كفى التي بمعنى وفي في هذه أربعة مواضع بطرد حذف الفاعل فيها و يضاف اليها فاعل الجماعة لاؤ كذا  
 بالتون و امر بن يازيدون و امر بن ياهند كما قرر في محله (و يمتنع) حذفه (في غيرهن)

وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ ذلك واضح والافهوضه

نحو اضر بوا القوم يازيدون واضربوا القوم يازيدان واضربوا القوم ياهند بحذف  
 الواو والالف والياء لا تنفك الساكنين وحده اذا قام مقامه حالان نحو  
 فتلقه هارجل ورجل لان اصله فتلقه فيها الناس ورجل جلا لانهم اجتمعوا على ان  
 الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل واقم الحال ان مقامه جعل كشيء واحد ولم  
 يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فقول رجل حمل بمنزلة قولك الناس مفصلين  
 وبهذين والمسئلة التي زاداها الشارح بهترض الملاق قوله ويمتنع في غيرهن ويمكن  
 الجواب فتدبر (قوله لانه همدة وكجزء من الكلمة) لانه مجموع الامرين لا كل  
 على انقراده ليرد على الأول ان السند همدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بان  
 السند اليه يتوقف عليه الاخبار والسند لانه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف  
 والسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وارجح ان كلمة بحذف وقال بعضهم انما  
 لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ الا ان الفعل عرض قام به فلو حذف  
 لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أي وجد حقيقة وهو ظاهر او حكما  
 بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صورة الحذف التقدم ولو لا ذلك أشكل  
 قوله والافهوضه مستتراذلا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله  
 أنه ولا يشرب الشارب) لو قال أي ولا يشرب هو أي الشارب كان أوفق بقوله ولا  
 فهو ضمير (قوله أي بلغت الروح) فيه ما عرفت تبينه (قوله والاصل في الفاعل الخ) أي  
 الأولى قباحت الواجب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يبره  
 ن انه أوضع لان في لفظ الاصل لمحاكي أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة  
 لا يجوز هدمها وانها ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولي القرب  
 وباشترط تقدم العامل عليه تعين الولي بالتأخير أي ان يتصل به ويتأخر عنه أي يقع  
 بعده حقيقة أو حكما كما استتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله وان هذا أسكن  
 الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كجزء مما قبل حين كونه ضميرا متصلا لانه  
 ممنوع ولهذا لم يسكن في نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يغي عنه ما قبله  
 لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما أن يلى عام له كما قاله ابن جنى والاختس  
 والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاصل لكن قد  
 يمتنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة الكناية (قوله جاء  
 الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير المدح وأومعنى الواو وقدرا أي مقدرة من غير سعي  
 والكاف للتشبيه وما صدر به والجملة في محل نصب سفة لمدح وحذف أي اتيانا  
 كاتيان موسى (قوله ادلوا خرم الخ) يؤخذ من هذا التعايل انه لو قدم المفعول على

متتراجعا املاذ كور  
 كهند قامت أولا دل عليه  
 الفعل كقوله عليه الصلاة  
 والسلام ولا يشرب الخمر  
 حين يشربها أي لا يشرب  
 الشارب وحسن ذلك تقدم  
 نظيره في قوله ولا يزين الزاني  
 أولا دل عليه الحال أي  
 المشاهدة نحو كلا اذا بلغت  
 التراقي أي بلغت الروح  
 (والاصل في الفاعل) أن  
 يلى عامله لانه كجزء منه  
 ولذلك أسكن له آخر الفعل  
 اذا كان ضميرا كراهة قولي  
 أربع متحركات وانما  
 يكرهون ذلك في كلمة واحدة  
 دل ذلك على أنهما كالكلمة  
 الواحدة بخلاف المفعول  
 فالاصل فيه أن يتفصل عنه  
 ويتأخر عن الفاعل لانه  
 فضلة (وقد) يجاء بخلاف  
 الاصل في المفعول الفاعل  
 (ويتأخر) الفاعل (عنه)  
 اما (جوارا) كما في (نحو) وقد  
 جاء آل فرعون المنذر) وقوله  
 جاء الخلافة أو كانت له قدرا  
 (كما أتى ربه موسى على  
 قدر) ولا يضر في هذا اتصاله  
 بضمير الفاعل المتأخر  
 لتقدمه في الرتبة (و) اما

(وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذا تبلى ابراهيم ادلوا  
 لازم هو اللفظ على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأما ابن جنى



المفعول ضميرا متصلا  
بالفعل (و) ذلك (مخوضرني  
زيد) اذ لو قدم والحالة هذه  
لا انفصل الضمير مع تأتي  
انصاله وهو لا يجوز الا فيما  
استثنى الثالثة أن يحصر  
الفاعل بانما نحو انما  
يحشى الله من عباده العلماء  
أو بالا على الاصح نحو ما  
شرب عمرا الا زيد (وقد  
يجب) ذلك الاصل الذي هو  
ايلاء الفاعل اعلمه (وتأخر  
المفعول) عنه وذلك في ثلاث  
مسائل أيضا **أ** - إذا كان  
يكون الفاعل ضميرا متصلا  
بالفعل (كضربت زيدا)  
اذ لو قدم على الفاعل  
لا انفصل الضمير مع ان كان  
انصاله ولا يخفى عليك أن  
تأخير المفعول انما يجب  
إذا كان ضميرا متصلا أيضا  
والافتقار إليه على عامله جاز  
كما صرح به في الاوضح  
واعترض فيه على ابن مالك  
بأن كلامه في الالفية يوهم  
امتناع التقديم الثانية أن  
يجاز التباس أحدهما  
بالآخر لعدم ظهور الاعراب  
وعدم قرينة تميز أحدهما  
عن الآخر سواء كانا  
مقصودين أم احدى إشارة  
أم موصولة ان مضافا الى باء المنكح (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامى غلامى

الفعل لم تمتنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول  
وجب تأخير الفاعل ولك في المفعول التقديم على الفعل والتوسط بينهما وبين الفاعل  
انتهى المراد منه واعترض على جده في الاوضح حيث عده هذه الصورة وصورة  
الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره  
أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله  
يوم لا تنفع الظالمين معذرتهم وهل اذولا يمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط  
وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أى والفاعل ظاهرا ذلوا كان  
ضميرا متصلا أيضا ووجب تقديمه كما سبأني وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد الا  
ايال فان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور  
هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فيحصر فيه قلت اذا حصر الفعل  
الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أى من وقع منه ذلك  
الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل كلامه مفهومه أى من وقع منه  
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمراد بوجوب فصله هو الامر الكلى ولم يؤخر بل  
الذى أخر فرده لانا نقول تأخير فرده تأخير له لا تحجاده به مع ان المراد بقوله ان  
يحصر الفاعل انه لم يوجد غيره والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذى أخر وتقدم  
عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح)  
مقابله ما ذهب اليه الكسائى ورجحه من التوضيح وشرحه (قوله  
اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أى المفعول  
(قوله أيضا) أى كالفاعل أى ولا حصر فى أحدهما كما في الاوضح وربه يعلم ان  
الشارح تصرف في عبارته (قوله والا) أى وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان ظاهرا  
كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا متصلا أيضا نحو  
ما ضربت الاياك وليس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض  
فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه حذف الوارد معطوفها والتقدير  
ان انصرف الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الاضافى أى بالنسبة الى التوسط بين  
الفعل والفاعل أو يحتمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب  
عن المصنف هنا (قوله المسئلة أو يخاف الخ) انما لم يخفى في هذه الصورة تقديم  
المفعول على العامل ولا يفسر بالفاعل لانه لا يتقدم لثلاثا لئلا يتبس بالمبتدأ كما قاله  
الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتج اليه ولم يكتب بقوله ولا قرينة لان  
القرينة لا تشمله اذ هي أمر يدل بالوضع وان نوقش في هذا (قوله سواء كانا) أى  
الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن

أوهذا ذلك أو من في الدار من (٧٣) على الباب فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن

الحاج محتجا بأن العرب تخبين  
تصغر عمرو وضمير على ضمير  
و بأن الاحمال من مقاصد  
العقلاء و بأنه يجوز ضرب  
أحدهما الآخر و بأن  
تأخير البيان لوقت الحاجة جائز  
عقلا باتفاق و شرعا على الاصح  
و بأن الزجاجة نقل الاتفاق  
على أنه يجوز في نحو فما  
زالت تلك دعواهم كون تلك  
اسمها ودعواهم خبرها  
و بالعكس (بخلاف) ما اذا  
وجدت قرينة لفظية  
أو معنوية فلا يجب التأخير  
بل يجوز التقديم كافي (نحو)  
أرضعت الصغرى الكبرى  
وضربت موسى هدى  
الثالثة أن يحصر المفعول  
بانما نحو انما ضرب زيد  
عمرا أو بالاعلى الاصح نحو  
ما ضرب زيد العمرا (وقد  
يتقدم المفعول على العامل  
والفاعل اما جواز ان نحو  
فريقا هدى) و فريقا حق  
هامم الضلالة و اما جوبا  
وذلك في مستثنين أن يكون  
له صدر الكلام (نحو انما  
تدعوا) فأيا اسم شرط  
مفعول مقدم تدعوا و  
صلة تدعوا محذوم بأيا فكل  
منهما عامل في عامل من

يزيد أم مختلفة وليس في عبارته أو ليقال ان المنع الخلو هذا و بقى نحو ضرب سيويه  
سيويه أو الذي قام أبوه أو هذا أو غلامى أو عيسى ولو كان أحدهما اعرابه مقترا  
والآخر اعرابه ظاهرا وهناك امر نحو ضرب مسلى سالى (قوله محتجا بأن  
العرب) ما لخصه من الاوجه الاربعه الاول مبنى على عدم الفرق بين اللبس  
الموجود هنا وهو أن يسبق الى التهم بخلاف المراد و بين الاحمال وهو ان يقف  
الذهن فلا يحكم بشئ و أما الوجه الخامس قضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافة  
و بتسليمه فليس في اللبس فيه محذور اذا صادق اسم زال وخبرها واحد وليس  
مختلفين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الاعراب الظاهر في  
تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف هبى واتصال ضمير السانى بالأول نحو  
ضرب فتاة موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فان العقل  
يدرك ان المرضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهى اتصال  
علامة الفاعل المؤنث بالفاعل ولا يرد أن القرينة أمر يدل بالوضع والتاء موضوعة  
لتأنيث المستداليه فكيف تكون قرينة لفظية لان التاء موضوعة لتأنيث مطلق  
المستداليه لا لتأنيث هذا بخصومه (قوله ان يحصر المفعول الخ) فيه نظير ما مر وانما  
و يجب تقدم الفاعل على المفعول المحصور فيه - لانه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا  
يخفى قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر اذا كان الفاعل خاصا أما اذا كان عاما فلا نحو  
ما ضرب أحد الأزيد وذلك لانه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيدا مضمورا بالهقل  
العام قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه اذا  
أبقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في يد الكواذب  
لا يبالى بها ولا تدخل تحت التصدد والمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب  
أحد من الجماعة المختصة التى تخص مقام الاخبار العام بها وحينئذ يصح أن  
يكون زيدا مضمورا بالغير وأما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول  
بجيب كيف وهو لا يصح في مثل ما خلق الله تعالى على أحسن الصور الا يوسف  
لا يصح أن يقال فيه المقصود حصرنا لقبسة الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون  
يوسف مخلوقا غير الله تعالى فتحت بابا لا تنقض تأني فيه الامتلاء منسلسلة و دفع  
الاشتباه ان المراد يجوز كون المفعول مع مولا فاعل آخر الجواز بالنظر الى  
الهبة التركيبية فان هبة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا  
المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما  
بأق فيما أتى من خصوص المادة فلا يأتى دعوى الجواز (قوله على الاصح) مقابله  
قول البصر بين والكاتبى و افراء و ابن الانبارى يجوز تقديمه مع لا ما نظر

فمكبر والحاصل أن الفاعل ثلاث حالات تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا وللأفعال أربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عامها وجوبا وعلى الفاعل جوازا ويوجد في بعض النسخ (وان كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) اما ظاهر أو ضمير فظاهر يجب أن يكون (معرفا بالجنسية) على أحد القولين أو اهدية على القول الآخر والقول بأن للجنس حقيقة أو مجازا أو اهدى الذهني أو الشخصي مذكور في المطولات (نحو نعم العبد) انه أقرب وبئس الشراب (أو مضافا لماهي) أي آل الجنسية (فيه نحو ولتعم دار المتقين) وبئس متوى المتكبرين أو مضافا الى مضاف لماهي فيه كنتم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشترط كون الظاهر نال أو مضافا لماهي فيه هو الغالب كما

التوضيح وشرحه (قوله هدفا للجزء الخ) انما وحب التقديم حينئذ حذرنا من أن يظهر الفاء أما (قوله في جواب أما) أي الظاهرة أو المفترضة كما أشار اليه بالتمارين (قوله غير) أي المفعول وقوله ممتنع منعت منصوب احتراز عما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء انه يكتفي بالنصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو أما اليوم فاضرب زيد أو مفعولا آخر نحو اما دره ما فأعطيت زيدا أو حالا نحو أما مجردا فاننا صار بك أو مفعولا مطلقا نحو أما ضرب الامير فاننا صار بك أو مفعولا نحو أما تأديبا فاننا صار بك والاضابط صادق على نحو أما زيد فبضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين اما والماشي آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها لانها ليست في مركزها الاصل بل مؤخره من تقديم (قوله أو ضمير) أي مستمر أو بارز (قوله امامه عرف الخ) خرج ما به ال وليست معرفة نحو والله الذي (قوله مذكور في المطولات) فلا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله وانعم دار المتقين الخ) ان قات المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو بمعنى الثبوت فكما صفة المشبهة ال فيه لا يعرف لا يقال المصنف لم يقل مضافا للعرف بأل ليتجه السؤال بل لماهي فيه وذلك سادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة لماهي فيه بل لنفس ال ولو قال مضافا للعرف بال كما عبرا أولا بقوله امام عرفا بال كان أولى ليخرج مامر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافا لماهي فيه ولو بواسطة (قوله قد حكي الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله \* فعم اخواله هجاء ونعم شهابها \* قال الاماميني فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازة قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلنا الذي اجاز في الاضافة \* الواهب للمائة الهجان وعبدها \* قياسا يلزمه ان يعبر هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعبدها تابع لما فيه ال ويعتبر في التابع ما لا يعتد في غيره (قوله مفردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أي على جعل ذلك المخصوص والفاعل ضمير حذف تفسيره (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أمران الاول انه يبي في

قال المرادى قد حكي الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم التكررة مفردة ومضافة وأجاز الحرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد ثم هذا ونحوه مما يوهب ظاهرا أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو وعند القائلين في علميتهما وأما من يرى انهما فقال صاحب البسيط ينبغي أن يكون نابع النعم أو بدلا

الكلام في نحو نعم رجل لا زيد ويحتمل أن يقال إن رجلا تميزهن النسبة التي  
تضمتهن انهم بمعنى المدح أي المدوح من جهة الرجولة زيد ويحتمل أنه حال  
والثاني أنه قد أس ما ذكره في نعم الرجل جبرالولد فيما استدلوا به من قوله ما هي  
بنعم الولد أي ما هي بالمدح والولد فلعله سمى بروونه بالجرفان فرض أنهم يروونه  
بالرفع فاعله منطوق مما قبله أو تابع على المحل بحمل البارزائدة في الخبر أو المبتدأ  
وكذا يقال في بنس العير وينظر ماذا يقال في قول الرازي

صبيحك الله بخير يا كرم \* بنعم طير وشباب فاخر

فإنه إن جرت لزم اتباع نعم بنسكرة إذا التقدير حينئذ بالمدح طيرا كنه لا مانع  
من ابدال النسكرة من المعرفة ويحتمل أن جره بإضافة نعم اليه وبنعم بدل من بخير  
انتهى والذي نقله عنهم أبو البقاء في المبتين أن ما بعده نعم وبنس مرفوع مما كما  
يرتفع بالمدح وهو المذموم وعليه لا اشكال (قوله مسترا وجوبا) فلا يبرز في تنبيه ولا  
جميع خلافا للسكوفيين ونحو نعم رجلين ونعم وارجالا شاذ وذلك من أحكام هذا  
الضمير ومنها أنه لا يتبع شي من التوابع لشبهه بضمير الشأن في تضادها مع تعظيمها  
لغناه وانما نحو نعم هم قوم أنتم فشاذ وما التمييز فيجوز وصفه بنحو نعم رجلا صالحا  
زيد نقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتميز) يشترط أن يكون نسكرة عامة فلو قلت نعم  
شمس هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفردة في الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم  
جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس  
(قوله قابل لآل) لأنه خلف عن فاعل مقرون بما فلا بد من صلاحيته لها فلا يفسر  
بمثل وغيره وأفعال التفضيل وهذا يشكك على ما في نحو نعم ما هي فانها تميز عند  
الاكثرين إلا أن يقال حلت محل ما قبل آل (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن  
عصفور واختاره في التسهيل والكافية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه في \* بما وزعمت فلذاه اكتفى

ونص سيبويه على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه فمما وزعمت شاذ (قوله بنس للظالمين  
بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل  
بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأه) فطعمه من بيت تيمه  
لم تعرنا بة \* الا وكان لمرتعها وزرا \* أي الخائف بها الحيا (قوله فتأمل) امر بالتأمل  
لما في العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيد رجلا) في الرضى ولا يجوز  
تأخير التمييز عن الخصوص وأما قولهم نعم زيد رجلا فتأذر

باب النائب عن الفاعل \*

هكذا ترجمه ابن مالك ونزجهم بغيره بفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور

أو عطف بيان ونعم اسم يرايه  
المدح أو ما الفاعل المضمير  
فقد أشار إليه بقوله  
(أو ضميرا) مفردا (مسترا)  
وجوبا (مفسرا) لكونه  
مهما (بتميز) بعده قابل  
لآل مذكور غالبا (مطابق)  
ذلك التمييز (للمخصوص)  
بالمدح أو الظم أفرادا  
وتد كبر أو فرعهما (نحو)  
بنس للظالمين بدلا) ونحو نعم  
امرأه ونعم رجلين  
الزيدان ونعم رجلا الزيدون  
والمخصوص بالمدح أو الظم  
مبتدأ أو الخبر مقدم  
عليها أو حروا رابط بينهما  
العموم فيما إذا كان الناعل  
ظاهرا كما مر وكذا إذا  
كان مضمرا فتأمل ولا يجوز  
توسطه بين الفعل والفاعل  
ولا بينه وبين التمييز فلا  
يقال نعم زيد الرجل ولا نعم  
زيد رجلا ولا يجوز حذفه  
لدايل نحونا وجدناه صابرا  
نعم العبد أي أيوب

باب \*

في ذكر النائب عن الفاعل

والعبارة الاولى اولى لوجهين أحدهما ان الثائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره  
 والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد ديناراً يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي  
 لم يسم فاعله وليس مفعولاً انتهى ونارعه الجوهرى بأن المفعول الذي لم يسم  
 فاعله صار في العرف علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث  
 لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة  
 الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف  
 الفاعل فتواضعا بالقوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لانهم  
 يرون ان الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما  
 اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا اعتبارهم  
 اولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فندفع بان كلامهم في المرفوعات وفيما  
 قاله أرلا وأيده بكلام أهل المعاني نظراً لا يخفى على من للمعاني يعانى وذكر في المعنى  
 لبيان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انها أخصر والثاني انه أفصح في المراد  
 والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم  
 لانه لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية مقصدنا وأما الاوفاضية فموجودة أيضاً  
 (قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب زيد والمؤول بحرف  
 مصدرى يستحسن ماقت أى قيا ملك أو غيره نحو لا يبالى أقت أم تعدت وقوله  
 حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى  
 ملاسة والمراد فاعله الاصطلاحى فلا يشترط التعريف بنحو أنبت الربيع البقل  
 حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع  
 الى ما وقوله هو تأكيد للستر فيه تنبيه على مكانه والضمير في مقامه يرجع الى فاعله  
 وخرج بذلك بقية المفاعيل التي عملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله  
 بالعرض اللفظى والمعنوى فاشعرانه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم  
 يخط الغرض وادخال ابن مالك له في الغرض المعنوى ليس بظاهر وان تبعه بعضهم  
 ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصرح  
 باسم الفاعل لأن يحذف كيف وكل عمل يجوز ذلك أن تسنده الى اسم الفاعل  
 المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سائم وهذا لا يعوزك في وقت ما  
 ودفعه الدماميني في شرح التسهيل بأن اتقى السبكي ذكر انه يقال جاء شئ ولا يقال  
 جاء جئ وان كان الجائى أخص من شئ لان جاء مستند والمستند اليه الفاعل ومعرفة  
 المستند اليه سابقة على معرفة المستند في عرف المحيى فلا يبقى في الاسناد فائدة  
 والشئ قد لا يعرف بحيثه قال ولده الهاء في العروس وما ذكره الولد صحيح ولا يرد

وهو ما حذف فاعله وأقيم  
 هو مقامه (يحذف الفاعل)  
 للجهل به كسرق التامع  
 أو تعرض لفظي كصح  
 النظم أو معنوي كالتعظيم  
 (فينوب عنه في أحكامه  
 كاهما) من وجوب الرفع

عليه أني آت و نحو هـ هـ رة و دعهـا و ان لام لا تم هـ فان التنكير في ذلك المعنى خاص  
و كلامنا انما هو في جاء جائي من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص  
بالتنكير ممكن في كل موضع فصح قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل  
المصدر لا يعوق في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى  
المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جائي فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن صابقة  
لتحصل الفائدة بل هي مقارنة تلافائية فيه ولهذا قال في عرف الخ أي متى عرف  
الجبى و حينئذ في مع جاء علم ان هناك جائي أي شخص متصف بالجبى و حينئذ فلا  
يبقى في الاسناد الى جائي فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا  
يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل  
بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن افاضل أن يقول ان أراد  
عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع  
لا افادة نفسه لانه مستفيد بذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى  
السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه اولا في سماع التركيب تستفيد بواسطة  
الاسناد فيه ثبوت المسند افعال تانهم يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول  
المقصود منه بنحو حصل مجيء الا ان عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة قليلا أمل  
انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه اولا مبنى على ما فهمه عن السبكي  
من أن المراد بقوله في عرف الجبى المفهوم من المسند اليه فسكانه أخذه من قوله  
ومعرفة المسند اليه سابقه الخ و ليس بجته وانما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على  
الداميني في زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند  
الخاص لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا آخره وكذلك هنا  
بأن يقال الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه ولا يقتضى أن يحذف لجواز أن يعبر  
عنه بأمر يشمله و يصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن  
يكون المراد الجهل به هينا ونوعا و جنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن  
مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها  
لا يكون مجهولا على هذا التقدير و يدعى ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد  
اشارة الابهام و عدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليأمل و اراجع انتهى  
و يمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته  
وله امر باتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انه احصاه من سماع التركيب  
حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحديث بل لو قلنا انه  
يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما قوله

والتأخير عن العامل) أي وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين (قوله)  
وتأنيث العامل لتأنيثه) أي جواز أو وجوب بيان كان مؤنثا ولا يرد نحو مريم بلان  
القائم مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو وليس مؤنثا ولأنه  
يستثنى (قوله من الاحكام) أي من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له في باب  
كصيرورته كالجزم منه فن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة  
الوضع) وهي فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه  
للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحدا من أربعة وذلك لأنه أدخل به بعض الاحكام  
لان مهم الاستناد الفعل أو شبهه إليه بأن أسند إليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما  
وتفاوت الاستنادين لا يضر ثم لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن  
اذ كل من الثلاثة واجب والتأنيث في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل  
وعمديته لكن يرد على عبارته ههنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع  
باسم الفعل وبالطرف والمجرور والامثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ولا يرتفع  
النائب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المختل خلاف وانه اذا قدم  
الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لانه اذا كان ظرفا أو عديلا لا يكون  
مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده  
ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد  
الرجال والاصل اختيرت زيد من الرجال والجمهور على المنع (قوله وله هذا لا ينوب  
الح) ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينار او ضارب زيد عمر احتى  
أن بعضهم يجوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع راشدة  
شبهه بالفاعل في توقف تدفق العمل عليهما ولأن غير المفعول به انما ينوب بعد أن  
يقدر مفعول به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير موالاته تقديم  
الرفع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه  
ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التسكك به اذ لا مانع  
من التسكك بالمجاز مع امكان التسكك بالحقيقة ثم لا يظهر له كون الاستناد الى المفعول  
به حقيقة والى غيره مجازا وجه وجوبه وذكر الاستناد الى الفوى ما يقتضى ان الاستناد  
الى غير المفعول به حقيقة هو هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون  
وتبعهم ابن مالك في سبب المنطوق الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاختصاص بشرط  
تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من طرف) فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا  
لم يختصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله صم رمضان) ظرف زمان متصرف  
مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف مكان متصرف مخصوص

والتأخير عن العامل  
واستحقاقه للاتصال به  
وتأنيث العامل لتأنيثه  
وامتناع حذفه وغير ذلك  
من الاحكام للفاعل وهذه  
العبارة لعدمها أحسن  
من عبارته في الوضع  
(مفعول به) اذا وجد هو  
النائب عنه بالاصالة وهذا  
لا ينوب عنه غيره مع وجوده  
نحو وفي الامس كما ينوب من  
قوله (فان لم يوجد) في اللفظ  
(ف) ينوب عنه (ما) أي الذي  
أوتى (اختص وتصرف  
من طرف) زمانى أو مكانى  
نحو صم رمضان وجلس  
امام الامير والمتصرف  
فما يستعمل في الظرفية

بالاشارة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها (قوله أو غيرها ما  
 كالوصف) نحو سبر وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما  
 يأتي في المصدر لان الفائدة تحصل بالوصف اذا الفعل لا يدل على خصوصية الوصف  
 وانما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاقل ووضع في الثاني ويمتنع نيابة  
 نحو عندك ومعك رفق وقط وعرض لانها لا تصرف فلان ترتفع ولو نابت لرفعت  
 وعن الاخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب (قوله لغبر تعليل) وذلك  
 كاللام والياء ومن لان المجرور بها مفعول لاجله والجمهور على منع نيابته خلافا  
 للاخفش وعلة المنع كما قال الخفاف ان المفعول لاجله مبنى على سؤال فكأنه من  
 جملة أخرى وهذا يعمل منع نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له  
 عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول عنه وانما هو مذهب ابن الحاجب هذا  
 ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله \*و يغضى من مهابته \* لان النائب  
 ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام  
 الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في  
 المعنى بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعاقبا بحذف حال أو صفة وأن لا يكون  
 علة نحو خرج للاكرام عمرو وكان من حق الشارح أن يضم مثلة الحال والصفة  
 الى قوله بحرف لغبر تعليل فان اقتضاه على ذلك يؤهم جواز نيابة المجرور المتعاقب  
 بحذف على انه صفة أو حال اللهم الا أن يقال انما امتنعنا نظرا لاصحهما في الحقيقة  
 قال شيخنا ولم يبين كونه مختصا فقد يفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص  
 وهو محل نظر فقد صرح الرضى بما نصه وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل  
 ما يتوب عن الفاعل فلا يقال ضربتني وجلس مكان أو زمان أو في موضع لان هذه  
 الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها انتهى فأنامل مجموع قوله  
 وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما يتوب الخ مع تنبيهه بقوله أو في موضع اذ يعلم  
 منه انه لا بد من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى  
 ولا يخفى ان الظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في  
 المجرور كالظرف والمصدر وفي حواشي الافية ما نصه والجار والمجرور شرطه أمران  
 التصرف فخرجت السبعة التي قصرتم العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة  
 اما الاختصاص بالاضافة نحو سير بياك أو بال نحو بال رجل أو بالوصف نحو رجل  
 حسن أو بالعلمية نحو سير بيزيد أو بتفديد الفعل نحو سير في طريق سير اشد واولم أر  
 أحداذا كر شرطى الجار المجرور الا أن ابن الناطم أطلق اشتراط التخصيص أو  
 التفيد المذكورين فتمت الظرف والمصدر والمجرور ولا أرى ذلك في المصدر بل

وغیرها والمختص ما المختص  
 بعلمية أو إضافة أو غيرها ما  
 (أو مجرور) بحرف لغبر  
 تعلیل نحو والمستقط في  
 أيهم ومعنى كونه متصرفا  
 أنه لا يلزم الجار له وجها  
 واحدا في الاستعمال كذا  
 ورب وما خص بقسم  
 أو استثناه



والكوفيين وقال ابن مالك  
النائب الجرح مع مجروره  
وفي الارتشاف انه لم يقل به  
أحد وقال الفراء النائب  
الجرح فقط وهو بعيد  
اذا الحرف لاحظه في  
الاعراب لا انظروا ولا  
(أو مصدر) نحو فاذا انفتح في  
المصدر نفخة واحدة  
والتصرف منه ما فرق  
النصب على المصدرية  
والمختص ما اختص بنوع مما  
من الاختصاص كتحديد  
العدد وكونه اسم نوع وأفهم  
عطفه لهذه الاشياء بأوليه  
لأولوية لبعض منها على  
بعض واختار في الجامع  
تبع الاين عصفورا ولوية  
المصدر وفهم من تخصيصه  
النيابة بما ذكر انه لا يجوز  
نيابة الحال ولا التمييز ولا  
المستثنى ولا المفعول له ولا  
المفعول معه ومن في قوله  
من ظرف للبيان وقد أشار  
الى ما لا تنافي النيابة بدونه  
بقوله (ويضم أول الفعل)  
التصرف عند ارادة استناده  
الى النائب انظروا أو تقدير  
(مطلقا) أي ماضيا كان  
أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا  
مجردا أو مزيدا (وشاركة)

لا بد من كون المصدر مختصا لان أحد شطري الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا  
من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال انه عبر  
بالمجرور عن الجرح تسمية لكل باسم بعضه ثم لافرق بين المجرور بحرف أصلي أو  
زائد نحو وما ضرب من أحد واعلم ان هذه الاقوال تجرى بها في نحو مررت بزيدا كما  
قاله الدماميني (قوله مع مجروره) معوا به الجرح ومجروره لانه الذي قاله ابن  
مالك في النهي بل فليس الجرح وره هو النائب بالاصالة والجرح تابع له كما تقتضيه  
مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصاله الجرح في النيابة عنده اقتضاره  
في الاقضية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالته  
لم يحسن التجوز قد بر (قوله الجرح فقط) بناء على قوله ان الباء في مررت بزيدا في  
موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سيرا حيث  
سيرا حيث بل يجب نصبه وأجازة الكوفيين (قوله ما فرق النصب الخ) بخلاف  
ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب  
فعله المقدر على أن الأصل يسبح سبحان الله اهدم تصرفه ومنه ما زاد الله وحنانك  
(قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو بعد نحو ضرب الضرب أي المهدود  
بخلاف المهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة فلوا فادولو بوصف محذوف جازت  
نيابته في المعنى أجازوا سير سير بتقدير الصفة أي واحد في نكت المصنف على  
الاقضية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون  
المراد الابهام فينبوب قال تعالى فمن على له من أخيه شئى أي نوع تمان أنواع العقو  
وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين  
الاختصاص أو تقييد الفعل فلا بد عليه الآية لکن الظاهر ان حصول الفائدة  
بتقييد الفعل لا يطرده بديل اعتقد في زيد أمر وأثبت له شئى ومر عن المصنف  
انه لا بد من كون المصدر مائة افلا يكفي التقييد وفي شرح الشذور كلام يتعلق  
بالآية يرجع اليه وانما لم يكن مفعولا به لان عقلا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة  
شئى في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تكبير شئى  
من الدلالة على ذلك وله مفعول به لکن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا  
للمصدر وغيره في جواز الاستناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون  
حالا من شئى (قوله باو) أي الدالة على مطاق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول  
الفعل اليه بنفسه والهم ما بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أي مع كونه في  
مقام بيان النائب والافال نص على الشئى لا ينفى ما عداه (قوله انه لا يجوز نيابة الحال)  
أي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير المصدر وخالف في التمييز الكسافي

ولا

في الضم (ثاني) المضافي البدوي بتأنيده

(نحو انطلق) واستخرج  
 (ويفتح ما قبل آخره لفظا)  
 أو تقدير ان كان مضارعا)  
 مجردا أو مزيدا فان كان  
 مفتوحا في الاصل بقي عليه  
 وكذا ان كان أوله مضموما  
 في الاصل (ويكسر) كذلك  
 (ان كان ضيا كضرب)  
 زيد بضم أوله وكسر ما قبل  
 آخره ويضرب عمر وضم  
 أوله أيضا وفتح ما قبل الآخر  
 وأما الفعل الجامد فلا يبنى  
 للنائب اتفاقا وفي كان وكاد  
 وأحواتهم ما خالف مذهب  
 الجمهور والجواز وعليه فالاصح  
 أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا  
 انها تعمل في الظروف أفيم  
 والاتعين ضمير المصدر ولم  
 يتعرض لرفع النائب اذا  
 كان اسما ذكر في الجامع  
 أنه لا يغير اذا كان مصدرا  
 ويحول اسم الفاعل الى اسم  
 المفعول (ولان في) فاعل الفعل

ولا خبر كان وتوجيه ذلك بطاب من محله ومربعضه وقال الاستاذ الصفوي وجاز  
 عند البصريين نيابة الفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتادة)  
 انظر ما معني الاعتيا دوعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترس الشيء بمعنى رسه  
 أي ستره فانما زائدة ولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب  
 المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتصوب) التاء في الاول  
 للطارعة وفي الثاني غيرها (قوله مجرد أو مزيدا فيه) فيه نظر لان المضارع لا يكون  
 الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف  
 وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها مبنية الى المتكلم أبدا كما  
 قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) ظهره استواء بابهما في الخلاف وليس  
 كذلك قال في الارتشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز  
 بناءه للمفعول الا الكسائي والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى  
 المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له  
 والكسائي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركة كسب في آس واخذ  
 (قوله ويعني الاشتمام الخ) هذا كلام اللدمايني وقيل غير ذلك فانظرا التصريح  
 (قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذف حركة العين لاستئصال الكسرة على حرف  
 علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو لكونها بعد حركة تجانسها وقلت الياء  
 واو لكونها ارضية في ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله  
 حوكت الخ) صدر بيت بحزبه \* تختبط الشوك ولا تنالك \* الحياكة  
 النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره وردائه ركذا فيما بعده والتوب  
 اذا نسج على نيرين كان أصفق واصفا قتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها (قوله ليت  
 الخ) عجزيت صدره \* ليت وهل يتفع شأبيت \* وشبا باسم ليت الاولى  
 وجهه بوع خبرها وليت الثانية فاعل يتفع والثالثة توكيد للاولى ولا عمل لها

ان يس في الثلاثي المعتل العين (نحو قول) بماعينه واو (وباع) بماعينه ياء (الكسر  
 مخلصا) نحو قيل ويبيع والاصل قول ويبيع نقلت حركة العين لاستئصالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء  
 اسكونها وانسكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني اسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما)  
 تنبها على أن الضم هو الاصل ومعني الاشتمام هنا شوب الكسر شيامن صوت الضمة ولا تغير الياء وهذا قيل ينبغي  
 أن يسمى روماع أن الفراء قد عبره وهذه اللغة الوسطى وم اقر ابن جاسر والكسائي في قبل وغبض (والضم مخلصا)  
 نحو قول ربوع بحذف حركة العين وقاب الياء واو اسكونها وانضم ما قبلها او منه قوله \* حوكت على نيرين اذا تحالك  
 وقوله \* ليت شبا يابوع مما شربت \* وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل  
 ليس وهو مذهب سيبويه وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن ليس فان حصل ليس بين فعل الفاعل وفعل المفعول  
 بأحد الوجهة الثلاثة اجتنبت

والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكّد وشياً مفعول مطلق أي زفعا شياً بالامفعول  
 به خذ لافالاعيني (قوله كبرت وعقت) والاصل باعني عمر ووعاقتي عن كذا ثم  
 بنيا لامفعول وأبدل من ياء المنكّم تاء الاشتراك كما في الدلالة على المنكّم بالوقيل  
 بعث بالكمير وعقت بالضم لتروهم انهم مفعول وفاعل وانعكس المرادفة بين فهم ما  
 الاشماع أو الضم في الأول والكمير في الثاني (قوله نحو اختاروا نقاد) يمكن  
 ادخال ذلك في كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما عتات عينه وهو ثلاثي أو على  
 افتعل أو انفعّل

باب الاشتغال

(قوله أن يتقدّم اسم) اراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثّر قال الرضي وقد  
 يتوالى اسمان منصوبان لمقدّرين أو أكثر نحو زيد أخاه ضربته أي اهنت زيداً  
 ضربت أخاه وزيد أخاه غلامه ضربته أي لا يستزيد أخاه ضربت  
 غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز ان كان الناصب المقدر متعدداً بعدد المشغول  
 عنه فلو كان الناصب لالا أكثر فعلا واحداً مدة الامتناع الا عند الانخفص كما بينه  
 الشاطبي (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيدان العامل لم يتأخر  
 والاسم الذي عاد اليه الضمير لم يتقدّم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع  
 فهو مبتدأ أخبره ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون مسقار هو  
 هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغتة دون غيرها وان يكون عاملاً وان يكون  
 صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لو قال أو ملاً به  
 اكان أولى ليتناول نحو زيد امرت به ويتبادر من الشغل عن الشيء احتياجه اليه  
 فيخرج المستغنى عما بعده نحو زيد في الدار فاكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما  
 قبله والالم يكن الضميراً وملاً به شاغلاً به بحيث لو فرغ من الضمير أو ملاً به عمل  
 في الاسم المتقدم فيخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كقول التهجيب وأفعل التفضيل  
 والصفة المشبهة واسم الفعل فانما لا تصح أن تطلب المتقدّم وقضية ذلك ان الاشتغال  
 لا يجري في المرفوعات لان الفاعل لا يتقدّم على رافعه فامتناع عمل الرفع المتأخر  
 فيه ذاتي ويؤيده انه لما قال في المعنى في بحيث اذا وملا يعمل في هذا الباب لا يفسر  
 عاملاً قال المداميني المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى باب  
 الاشتغال انتهى فأفاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده  
 قول التوضيح في التتمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل كما في  
 المنصوب لكن سيأتي ان السارح يقول ان الاشتغال يجري في المرفوعات وصرح  
 به السيوطي في التكملة وغيرها ويوافق قول التسهيل وان رفع المشغول ضميراً

كبرت وعقت بمنين  
 للمفعول فلا يجوز عنده  
 الكسر في الاقول ولا الضم  
 في الثاني وخبر به في الجامع  
 ومثّل قال وباع نحو اختار  
 واتقاد مما أهل عينه  
 باب الاشتغال  
 أي اشتغال العامل عن  
 المفعول وهو أن يتقدّم اسم  
 ويتأخر عنه عامل مشغول  
 عن العمل فيه بالعمل في  
 ضميره

شاغله الخ وحينئذ فالتهريف المتقدم خاص بالاستغفال في المنصوبات ومراد  
 الشارح بالعمل وان أطلقه عمل النصب كما صرح به غيره واشترط صحة عمل  
 المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لولم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولا ينظر  
 وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا كما قررناه والاخرج مسائل  
 ونجوب الرفع لكن الشارح ذكر انهما اذا كرت تامة وان الضابط غير صادق  
 عليهما فكانه فهم جواز العمل مطلقا وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع  
 للمنه في الاوضح وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين  
 هذه لئلا يرد عليهم قول الالفية  
 وسوف في الباب وصفا ذاهل \* بالعمل ان لم يث مانع حصل  
 اذ هو احتراز عن الوصف الواقع له لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا  
 ان يقال التقييد بحجة النصب لانه لا يكون من الاستغفال قال المحشي وترك من الشروط  
 اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لاجرا في ايد اجلست مكانه فلا يجوز  
 لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيه انتهى  
 وفيه ان قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلست  
 لا يمكن ان يعمل في زيد وقد صرح أبو حيان بان العجج انه لا يشترط اتحاد جهة  
 النصب في المشغول به والمشغول عنه لان الاخفش حكى في الاوسط عن العرب  
 ازيدا جلست عنده قال وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك ان يكون  
 المشتغل جازر العمل فيما قبله (قوله أو ملاسه) أي لا يس ضميره بأن يعمل في  
 مضاف الى ضميره نحو زيد اضر بهت أخاه أو غير ذلك كما في التوضيح (قوله لعل  
 هو) أي ان لم يمنع مانع وقوله أو مناسبه أي ان منع مانع (قوله والمراد بالعمل الخ)  
 لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله (قوله لعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبر  
 جملة والاصل فيه الافراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أي اسمية  
 المصدر فعلية المحرز (قوله على الاصح) مقابله قول الكسائي النصب بالفعل  
 الظاهر المؤخر على كونه مانع غير عامل في الضمير ورد بان الضمير قد لا يتعدى اليه  
 الجرف الجرف فكيف يأتي وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا الجرف  
 الجرف وأيضا لا يمكن الانحاء في السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيد  
 ضربت غلاما رجل يحبه وقال الفراء الفعل عامل في الاسم والضمير معا ورد  
 يلزم وتعدى المتعدى لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم لاقواعد وقيل غير ذلك (قوله  
 الامانع) أي كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدرة نحو أيم ضربته أولانه  
 يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء نحو وأما وقد هديناهم في قراءة النصب

أو ملاسه لولا ذلك لعل  
 هو أو مناسبه فيه والمراد  
 بالعمل هنا ما يجوز عمله  
 فيما قبله ثم الاسم السابق  
 بحسب الاعراب على خمسة  
 أقسام ما يرجح رده على  
 نصبه وما يرجح نصبه  
 وما يجب رده وما يجب نصبه  
 وما يستوي فيه الامران  
 هكذا ذكره النحويون  
 وتبعهم المصنف فشرع في  
 بيان قوله (يجوز في نحو  
 زيد ضربته أو) زيد  
 به أو) زيد (ضربت أخاه)  
 أو رجلا يحبه (رفع زيد)  
 بالابتداء وهو الراجح لعدم  
 احتياجه الى تقدير (فالجمله)  
 في محل رفع على أنها (خبره)  
 والرابط بينهما الضمير وجمله  
 الكلام حقيقه اسمية ذات  
 وجهين (ونصبه باخمار)  
 عامل على الاصح موافق  
 لمد كورافظا ومعنى أو معنى  
 فأنه مقدم على الاسم الا  
 لما منع فيقد ر في المثال الاول  
 (ضربت) فيقال ضربت زيدا  
 ضربته لعدم المانع من ذلك

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان

مفهوم المرور بز يد مثلا وهو محاذ انه وقت الير فيه يدق حينئذ على المحاذي انه مار

بز بدلا مجاوز وكيف يكون المرور وهو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار إلى • أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

و يجب أن المفهوم من المرور المعدي بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدي بغلى

كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمنازع في الاوّل سماعي وفي الثاني معنوي و يقدر في

زيد امررت بأخيه لا يستلجا جاوزت وفي زيد اضربت عدوه أكرمت زيدا

ضربت عدوه والمنازع فهما معنوي كلاوّل وقس على ذلك قال في المعنى وليس

المناهات في كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الأتري انه لا مانع في زيد اشكرت

له لان شكر يتعدى بالجارو بنفسه وكذا مسألة الظرف نحو يوم الجمعة سمعت

فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا

لا مانع في نحو زيد أهدت أخاه لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي

الثالث اهنت) في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد

بالمعنى مدل عليه اللفظ بالطابقة أو الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال

يقدر في المثال الاوّل ضربت وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من

مناسب كان وانحوا والمراد الزوم العادي المر في فلا يرد انه لا لازم بين ضرب

شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا وأكرمت أخاه وعلى هذا يجوز

أن يقدر ضربت زيدا اضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله

أورج - لا يحبه) أشار به الى أن العاقبة كما يحصل بالاسم الشاغل يحصل بتابع

الشاغل الاجنبي لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبي نعم كما لثال لان الهاء

من يحبه حصل به بالربط أو بياناً نحو زيد اضربت عمرا أخاه اذا لم يجعل الاخ بدلا

أو نسقا بالواو وخاصة بشرط أن لا يعاد العامل كافي التسهيل نحو زيد اضربت

عمرا وأخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل

لان الواو لطاق الجمع في المفردات فالاسمان أو الاسماء مما بمنزلة المتنى أو الجمع

لمكان اطاق الرضي العاطف واستظهره الحفيد وفي القصر يات ان بعض أصحابنا

يجيزه ومع إعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيد الاولى وان سببويه

لم يقدرها الامعطوفة واستثناء البدل مبني على ان عامل البدل غير عامل البدل منه

على كلام فيه والافهوكالبين قال في التصريح وبق من التوابع التوكيد ولا يصح

تجزيته هنا لان الضمير المتصل به فائد على المؤكد أبدأ فلا يصح عوده على الاسم

السابق انتهى وهذا في المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت)  
فيقال جاوزت زيدا امررت  
به اذا يصل امررت الى  
الاسم بنفسه (و) في الثالث  
(أهدت) فيقال أهدت زيدا  
ضربت أخاه أو رجلا يحبه  
لان من ضربه قد أهداه  
زيداه الاسم في هذه الامثلة  
منه وبالعوامل مضمرة  
(واجبة الحذف) لان  
المذكور عوض من المقدر

ما سلف من القصر يات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه التقص بقوله تعالى اني  
 رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا  
 الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتت بها تبين الجملة الاولى قبل  
 تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علت زيد اعلمته كاتبا  
 ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر ~~ب~~ كسر السين عوضا عن  
 المفسر بفتحها فلا يرد نحو عدي عدي أي ذهب وقول بعضهم ان الاولى التعميل  
 بالاختراز عن العبث لا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم  
 المذكور نحو أهنت زيدا ضربت أخاه فالأولى التعميل بما يعم جميع افراد الباب  
 (قوله لمكونها مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح  
 كما بينه في المعنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في  
 الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر يكسر  
 السين الفعل المذكور لا الجملة باسمها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون  
 جزئها لا محل له الا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمر والجزم فيه للفعل وحده لا الجملة  
 باسمها (قوله فان لم يصلح كافي رجلا كرمته) لكونه مذكورة غير مخصوصة (قوله  
 خلافا للفارسي) فانه قال في قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على  
 شريطة التفسير ووافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التي  
 يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء  
 فتأمل وقد بين في المعنى في الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أي على  
 من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن  
 السجري رد عليه فراجع به به يعلم ما في قول المحشي ان أبا علي أجاز النصب على  
 الاشتغال الشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أي بنفسه أو غيره لا فرق بين  
 طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيد اغفر الله له أولا يعذبه والياء  
 في بصيغة اللابسة (قوله بل منعه بعضهم) أي واذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف  
 فيه فالخامس بالمنفق عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر  
 المبتدأ على ما مر في باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال  
 مقدر كما لا يخفى لکن السؤال لا يتجه لان أن عمل في التعجب لا يدل على الطلب كما  
 يأتي في بابها وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبني على الظاهر (قوله في محل رفع)  
 أي على الفاعلية وزيدت الباعلاص لاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا  
 ان مات الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر  
 عاملا (قوله وانما نحو السارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (قوله  
 موضع للجملة) التي هي  
 (بعده) من الاعراب لمكونها  
 مفسرة وجملة الكلام حينئذ  
 فعلية ومحل جواز الوجهين  
 صلاحية الاسم السابق  
 للابتداء كما مر فان لم يصلح  
 كافي نحو رجلا كرمته  
 تعين نصبه خلافا للفارسي  
 (ويترجم النصب) على  
 الرفع (في نحو زيد اضربه)  
 أولا تضربه عما الفعل  
 المشغول ذو طلب ولو بصيغة  
 الخبر وانما رجع (الطلب)  
 الواقع بعد الاسم اذ في الرفع  
 الاخبار بالطلب عن المبتدأ  
 وهو خلاف القياس بل منعه  
 بعضهم وأول ما ورد من ذلك  
 وانما وجب الرفع في نحو  
 زيد احسن به لان الضمير في  
 محل رفع (و) ان نحو  
 واسارق والسارقة فاقطعوا  
 أيديهما) فانما اجتمعت  
 القراء السبعة على الرفع فيه  
 مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجحاً قبل الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان  
 لم يكن ممنوعاً غير واقع أو قليل الوقوع جداول تقرير الجواب ظاهر هذا وكذا السطر  
 عند قوله تعالى وما علمت من سوء تود الآيات أنه لا يمنع اجماع القراء على أحد  
 الخائزين وان كان مرجوحاً لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت  
 الشمس لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل (قوله متأول) أي عند سيبويه بما  
 ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقصص الشارح على تأويل  
 سيبويه وهو وريه م ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على  
 حذف الخبر) جواز الهدى فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هذا ان حكم  
 السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) إشارة الى أن الفاء استثنائية لا طائفة  
 لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر واذ كان مستأنفاً لم تكن الآية من الاشتغال  
 لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى وشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل  
 بالضمير بحيث لو لم يشغل به <sup>الضمير</sup> السابق (قوله في نحو هذا) أي مما  
 لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته <sup>بنفسه</sup> السابقة (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت  
 المرفوعة فعل بالقوة والرجل أقوى <sup>بميرب نظر لا</sup> <sup>أخيه</sup> <sup>بميرب نظر لا</sup> <sup>أخيه</sup> <sup>بميرب نظر لا</sup> <sup>أخيه</sup>  
 والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية (كانت الأسماء) أي للاسم السابق وفيه  
 مسامحة اذ المعطوف عليه انما هو الخبر <sup>كانت الأسماء</sup> <sup>بميرب نظر لا</sup> <sup>أخيه</sup> <sup>بميرب نظر لا</sup> <sup>أخيه</sup>  
 الواو والفاء وشم وأر (قوله على جملة فعلية) أي مصدرية بفعل وكالفعل المسرفة  
 الناصبة للفعل لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا ياتلها  
 بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التمجيبية نحو  
 أحسن بز يد عمرو ويضربه لكون فعل التمجيب لجموده ونحو رده عن العوارض  
 لاحقا بالاسماء واعتراض بان الظاهر ان الجملة الثمانية اعتراضية لا معطوفة لانه  
 لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقضة في المثال فيجعل المثال أحسن بز يد  
 والله أحسن بز يد مع أن ضمرا يضر به استعمل في انشاء التحزن والتحصن على أنه مبني  
 على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والمشهور خلافه قال العصام ومما أظنه  
 ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملة من مقول القول نحو قال زيد عمر وقائم بكر  
 اضر به فإنه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى  
 يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في  
 المقولية بين الاشياء (قوله لان ما الخ) لكونها من الحروف التي يتبدأ بها الكلام  
 فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم ترجح رده قبل لهدم احتياجه  
 الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد ما أن الواو والفاء علم باللام تناف

متأول) عند سيبويه على  
 حذف الخبر والمضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه والتقدير  
 مما يتلى عليكم حكم السارق  
 والسارفة ثم استؤنف  
 الحكم وذلك لان الفاء  
 لا تدخل عنده في الخبر في  
 نحو هذا ومثله الزانية  
 والزاني فاجلدوا (و) بترجع  
 أيضا نحو والانعام خلقها  
 لكم بعد خلق الانسان من  
 نطفة مما الاسم السابق  
 واقع بعد عطف له على جملة  
 فعلية ولم يفصل ذلك  
 العاطف بأما وانما رجع  
 (للتناسب) بين المعطوف  
 والمعطوف عليه بعطف جملة  
 فعلية على مثاها وهو أولى  
 من التخالف فان فصل عما  
 قبله بأما نحو قام زيد وأما  
 عمرو فأكرهتم ترجع الرفع  
 لان أما تقطع ما بعدها عما  
 قبلها وحتى واسكن وبل

فلامعنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجع النصب نحو وأما  
زيدا فامر كرمه والاستوى الامر ان لتقابل المرشحين بلا مرجع ثالث لاجدهم ما عند  
بعض أو ترجيح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخره في حكم  
أما إذا الفعائية نحو رأيت عبدا لله واذا زيد اضرب به عمر وفان اذا من ادوات  
الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف)  
انما قال كالعاطف لان المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا  
فعلت فعلت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت  
القوم حتى زيد اضرب به) هذا مرجع في أن المنصوب بعد حتى منصوب بالفعل مقدر  
لا معطوف على المنصوب قبلها بخلاف ما صرحوا به في قوله \* والزا حتى زوله  
ألقاها \* من أن نصب الفعل بالعطف قلله اللغوي قال الشهاب القاسمي قد سجد  
بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لا مكان من ألقاها على التوكيد لقوله  
ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم  
حتى زيد اضرب بت أخاه حتى حرف ابتداء فلما ولما في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت  
العاطفة فاعطى نالها ما يعطى نالي الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيد اضرب به  
فلا جود أن تنصب زيدا بقتضى العطف وتجعل ضربته متوكيدا فلوقلت ضربت  
زيدا حتى عمرو ضربته تعيين رفع عمرو لن وال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة  
اذ لا يقع العاطف الا بين كل وبعض انتهى فانت تراها جعل الاجود هنا العطف  
وجعل جملة ضربته متوكيدا وما اعترض به من أنه اذا دار الامر بين التوكيد  
والتأسيس فالجمل على التأسيس أولى والتأسيس هنا يمكن بجعل النصب هنا من  
باب الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو المؤكد قلت  
ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو متوكيد لبعض ما فهمه الكلام السابق بقى  
أن تعيين الرفع في ضربت زيدا حتى عمرو اضرب به محتمل نظر لانه اذا كان حتى  
الابتدائية مختصة بالاعمال يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن  
ترجيحه وقد جوزه ورجه والافعال المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى  
داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله  
كان ولا التافيتين) أى ولا بد ان يكون التافى أحده هذه الثلاثة كما فى التوضيح  
لان غيرها لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع امكان فى الشعر فالاول كليس والثانى  
كقوله

كأما عاطف  
القوم حتى زيد اضرب به  
قوله  
في الأوضح (و) ترجح أيضا  
في نحو (أشرا منا واحدا  
تبعه وما زيد اذ رأته) مما  
الاسم السابق واقع بعد شئ  
يفعل دخوله على الفعل  
كان ولا التافيتين وحيث

ظننت فقبر اذا غنى ثم نلته \* فلم ذارجاء القه غير واهب  
أراد فلم ألقى ذارجاء القه وفى التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو



مجردة من ما نحو حيث  
زيداتلقاه فأكرمه وانما  
رجح (الغلبة) وقوع  
(الفعل) بعده هـزة  
الاستفهام وما النافية نعم  
ان فصل بين الاسم والهـزة  
بغير طرف نحو أنت زيد  
تضربه فالختمار الرفع  
ويترجح النصب أيضا اذا  
وقع الاسم السابق جوابا  
لا استفهام منصوب كزيد  
ضربه جوابا لمن قال أيم  
ضربت أو من ضربت أو كان  
رفعهم أن الفعل  
المشتغل بالضمير صفة لما  
قبله نحو أنا كل شيء خلقناه  
بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع  
نصبه

لم وما اولن وفي الرضى أن لم وما اولن مختصة بالضارع ولا يقدر معها ما  
في العمل فلا يقال لم زيداً تضربه مثلا وكأنه أراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكون  
هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من  
لانها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يلزمها غالباً الافعال فان اقترنت بما صارت  
شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح السكاك  
أن التي يترجح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون  
بدون ما فليراجع (قوله الغلبة دخول الفعل بعده هـزة الاستفهام) وانما لم يجب  
دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في الامهات  
(قوله فالختمار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبني على أن أنت  
مبتدأ كما هو رأى - سيويه رجع الخفض النصب وهو مبني على قوله ان الضمير  
فاعل فعل محذوف وانفصل بعده حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) يطابق  
الجواب السؤال في الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام  
مرفوعا نحو أيم - م ضربته برفع أى فأنت تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال  
في الامة (قوله أو كان رفعهم يوهم الخ) انما قال يوهم دون يلبس لان الرفع  
لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بغيره فترجح النصب لا غناؤه عن تكلم  
القرينة ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو أنا كل شيء  
خلقناه الخ) قال في التصريح لانه اذا رفع كل احتمال خلقنا ان يكون خبره  
فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو  
مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقنا سقتا شيء ويقدر خبر كل  
والخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفاً بالاب يكون بقدر والصفة هي  
الخلقية المنسوبة له فالخلقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فبوهم أن ثم  
مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة هذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية  
لا يسم الرفع الصفة المخلقة بالمراد قال لانه لا ينافون فهم المعنى سواء جعلت الفعل  
خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه  
اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل  
شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله كل شيء قدير لان معناه أنه قادر على  
كل ممكن غير متناهية فمضى كل شيء خلقناه بقدر على أن خلقناه هو الخير كل مخلوق  
مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد  
اذ انظر كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس  
مع التقدير الاول اهم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على

فلامنهيل يكون الرفع أرجح اذ لا طالب لغيره ولا مسوى (قوله لان الصفة الخ) أي  
زيدا ~~فان~~ كون خلقا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو كل رجل ضربته  
بعضه ازان عانت في الدار ضربته صح أيضا فيسه الاشتغال وان علقته بمحذوف  
أما بوجه امتنع لان الجملة الفعلية حينئذ صفة (قوله وما لا يعمل لا بشر عاملا) أي  
الإباب المنصوبات على شريطة التفسير بان يكون المشغول عوضا في اللفظ عن  
العامل المضمرا اما المرفوعات على شريطة فيصع لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملا  
كما صرح به الهماميني في شرح المعنى في بحث اذا واغترض على المعنى في بحث حيث  
لا يمام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات  
لقوله فيه لولا هو له عمل الخ ويحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك  
المنصوبات لا على تلك الشريطة بان يكون المذكور دليلا على المحذوف من غير  
تعويض كما في شرح التسهيل لصفته وقضية صحة النصب في زيد ما أحسنه اذا لم يكن  
من الاشتغال جواز التفسير في نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بتفسير  
المفسر لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالنا كيد بأحد النونين وبهذا  
يندفع كثير من الشبهة فاحفظه فان قيل الاسم المشغول بالضمير حال عمله في الضمير  
لا يصح أن يعمل في المتقدم فكيف فسر عاملا قدام المراد أخذان التعريف وقولهم  
لولا هو الخ ما لا يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي كما كونه صفة لما قبله أو فعل تعجب  
أو عرضي غير العمل في الضمير (قوله ومتى عمرا تلقه الخ) وجه الجزم في تلقه مع أنه  
ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط انه مفسر للعجز ومفاعطى حكمه (قوله هل زيدا  
حدثته) فيه نظر لما يأتي عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا فلا يرد انه  
اذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيدانا ضاربه لا يتعين نصب  
الاسم الذي يابها نعم ليس في كلامه اشعار بفتح هل زيد اضربه وكلام الرضى صريح  
في قبجه (قوله فلوجاز الرفع الخ) أي على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف  
رجوب النصب فلا ياتي في جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمرة مطاوع للظاهر  
أما لفظي كافي \* لا تجزعي ان منفسر اهله كتمه \* في رواية رفع منفس أي  
ان هلك منفس أو معنوي كافي \* أنجزعي ان نفس اتاها حمامها \* أي ان هلكت  
أومات نفس اذ ذلك لازم لآناها حمامها (قوله الا في الشعر) استشكاه اللقاني  
بقوله تعالى وأما عود فهدينا هم بنصب ثم ودناه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده  
وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمي يجاب باستثناء ذلك بدليل  
أن الفعل الذي يشترط أن يابها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز  
عمل ما بعد الفاء التي في جواب أما فيما قبلها اذا كان من بعض اجزاء اجزاء كما

لان الصفة لا تعمل  
في الموصوف وما لا يعمل  
لا يفسر عاملا كما أشرنا الى  
ذلك أول البسب (ويجب)  
النصب اذا وقع الاسم السابق  
بعد ما يختص بالفعل كما  
اذا وقع به راداة شرط  
(في نحو) ان (زيدا عقبه  
فأكرمه) ومتى عمرا تلقه  
فأحسن اليه أو أداة  
تخفيف كما في نحو والأعمر  
أهنته (وهلا زيدا أكرمه)  
أو أداة استفهام غير  
الهمزة نحو هل زيدا حدثته  
وانما وجب (لوجوه) أي  
لوجوب وقوع الفعل بعد  
هذه الأدوات فلوجاز الرفع  
لخرجت عن اختصاصها  
بالأفعال وصرح في الأوضع  
بأن أدوات الاستفهام أي  
غير الهمزة وأدوات الشرط  
لا يقع الاشتغال بعدهما  
الا في الشعر الا اذا كانت  
أداة الشرط اذا

مطلقاً أو أن والفعل ماض  
 فيقع في الكلام (ويجب الرفع)  
 على الابتداء إذا وقع الاسم  
 بعد ما يختص بالابتداء كذا  
 الفجائية كما (في نحو)  
 خرجت فاذا زيد يضربه  
 همرو) لان اذا الفجائية  
 لا يلها الابتداء أو خبر نحو  
 اذ لهم مكر فلا يجوز  
 النصب بفعل مضمر  
 (لامتناعه) أي لامتناع  
 وقوع الفعل بعدها وهذا  
 قدرته ما في الخبر بعدها  
 اسما كما مر في باب المبتدا  
 وكذا يجب الرفع اذا وقع  
 الفعل المشتغل بالضمير  
 بعد ماله صدر الكلام  
 كالاتفهام وما النافية  
 وأدوات الشرط نحو زيد  
 هل أكرمه وعمرو ما حوته  
 وخالد ان رأيت أكرمه  
 لان ماله صدر الكلام  
 لا يعمل ما بعده فيما قبله  
 وما لا يعمل لا يقسم عاملا  
 وذكره لهذا القسم افادة  
 لتمام القسم وان كان ليس  
 من هذا الباب اهدم صدق  
 ضابط الباب عليه كما قاله  
 في الأوضع (و يستويان)  
 أي الرفع والنصب اذا وقع  
 الاسم

يشوه في مجتأ ما فانظره ويحتمل أنه جرى على ان أما ليست اداة شرط  
 في عروس الافراح عن شيخه أي حيان وتصريح جمع بانها تحرف شرط  
 تضمن المعنى الشرط لا باعتبار اسمها وموضوعه له والاضافة لادنى ملازمة  
 مطلقاً أي سواء كان الفعل ماضياً أو غيره (قوله والفعل ماض) أي  
 أو معنى نحو ان زيد لم تلقه فانظره (قوله في الكلام) أي في نثر الكلام  
 كذا الفجائية) أي على الاصح وقبل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذا  
 وهو ظاهر كلام سيويو به ومشي عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانها تلزم المبتدا  
 بعدها مشكل لان يريد الزوم في غير كيب الاضمار على شريطة التفسير او يرب  
 به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فاذا زيد اذ مضى به همرو والمنع بدون قد وجهه  
 المصنف بأن التزام الاسمسية معها التماهولة لفرق بينها وبين الشرطية المختصة  
 بالفعلية وقد يحصل لهما الفرق اذا تفرقت الشرطية عنها (قوله لا يلها الابتداء  
 أو خبر) أي وان المفتوحة المؤولة بمبتدا او المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا  
 وخبر والمراد لا يلها فعل ظاهر ولا مضمر واجاز الزعفراني ايلع المضمر اذ الزم  
 الحذف فيوزن نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد ان رأيت أكرمه) ينبغي  
 أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الامر والافتكان يجب فأكرمه  
 بالفاء (قوله كالاتفهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه ادوات العرض  
 والتخفيض والتثني بالألف لا الجزولي حيث جعل توسط التخفيض وأخويه  
 قرينة ترفع بها النصب أو يمنع عمل ما بعده فيما قبله وان لم يكن له الصدر كان  
 المفتوحة قال الرضي وأما ان المفتوحة فتأني وان لم يجب صدرها لكان لا يعمل  
 ما بعدها فيما قبلها واعلم انه يتبادر من كلامه ان بقية الاحرف النافية لا تكون كما  
 وهو كذلك الان ولا على خلاف مروفي الرضي وكذا أي من الواجب التصدير ما  
 وان من جهة حروف التي بخلاف لم وان ولا اذا العامل قد يتخطاها قال  
 قد أصبحت أم الخيار تدعى \* على ذنبها كما لم أصنع  
 يروي برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظرا الى كونها تنفي الى جهة  
 صدر الكلام وأداة الاستثناء نحو زيد ما يضربه الا عمرو ولا انها لا يعمل ما بعدها فيما  
 قبلها ولهذا رد على من زعم في وان كالاتفهام كون ان نافية واللام من لسا بمعنى  
 الا وكلام منصوب بخلاف يقسمه لبوفينهم وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله اهدم  
 صدق ضابط الباب الخ) لانه اعتبر في الضابط ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من  
 الضمير اعلم في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يقيده عدم صدق  
 الضابط بكون العامل لو فرغ للتعقد من نصبه فاذا قد شرنا فيما لم يأت المراد

فلامن العمل في ذاته لا مطلقا (قوله بعد عاطف) أي أو ما هو بمنزلة وهو حتى  
زيدا ولكن (قوله غير مفصول باما) احتراز عن زيدا قام وأما عمرو فأكرمه فان  
رفع فيه راجع ولا أثر له عاطف ومجمله كما يؤخذ مما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب  
أما إن يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل إذا الفعائية فان تسمية  
الإبلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجحه (قوله ذات وجهين) أي اسمية  
لغيره في عبارة الجوز واسم الفاعل الناصب للفعل به كالفعل نحو زيدا ضرب  
عمرو بكذا أكرمه بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيدا قام بكذا وبكر  
أكرمه لان مشابهته للفعل غير تامه وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير  
لجبية) احتراز عن التعجيبة نحو ما أحسن زيدا وعمرو أكرمه فلا أثر له عاطف  
على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومروجه وما فيه (قوله لاجله) أو  
فعمرو أكرمه فالرابط اما الضمير من لاجله أو المصاع المفيدة للجمعية (قوله ولا  
مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالأصل الذي هو السلامة من الخذف ورض  
بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهي معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجاهلي فان  
قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما إذا الكبرى أيضا قرينة غير مفصلة عنها  
قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب انتهى واعترضه  
العصام فراجعه بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتم إذا عطف مفردات الجملة  
الثانية على الأولى وأما إذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الأولى فلا يتحقق  
بعدها أن يقال بتقدير النصب تعين القرب بتقدير الرفع لا يتم لجواز أن يكون  
حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على  
معمولى عاملين مختلفين (قوله يرطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بعبدة  
المعطوف عليها (قوله جزم به في الجامع) أي تبعه لانه سهل حيث قال وانولى  
العاطف جملة ذات وجهين أي اسمية المصدر فعلية الجوز استوى الرفع والنصب  
مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف  
خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قد ترناه منازل  
قرأ لرمان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهي في النصب معطوفة على  
تجري من قوله تعالى والنجم تجري مستقر لها وليس في الجملة المعطوفة  
ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء رفها وهي معطوفة على  
يهدى ان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على  
النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أي لانه لا يجوز العطف على الصغرى  
لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويتنع عليه والواجب

بعد عاطف غير مفصول باما  
مسبق بجملة ذات وجهين  
غير تعجيبة كما في نحو زيدا  
قام وعمرو أكرمه لاجله  
أو فعمرو أكرمه فيجوز في  
عمرو والرفع والنصب (لأنه كافي)  
الحاصل على كل تقدير لان  
الجملة الأولى اسمية المصدر  
فعلية الجوز فان راعيت  
صدرها رفعت وان راعيت  
عجزها نصبت فانتشا كل  
ببر المتعاطفين حاصل على  
كلا التقديرين ولا مرجح  
وظاهر تمثيله بما ذكرناه  
لا يشترط في الجملة المعطوفة  
وجود رابط يرطها  
بالمعطوف عليها وهو ما جزم به  
في الجامع حيث قال ولا  
يشترط الرابط ان نصبت  
وقال سيبويه والفارسي  
لكن خالف في أوضحه فيجزم  
بإشتراط ذلك ومنع النصب  
في نحو المثال المذكور لعدم  
الرابط

تبعاً للاختصاص والسيراق  
 قال وهو المختار (وليس  
 منه) أي من باب الاشتغال  
 (وكل شيء فعلوه في الزبر)  
 أي الكاتب لعدم صحة  
 نسلط العامل على ما قبله  
 إذ لو صح لكان تقديره فعلوا  
 كل شيء في الزبر وهو باطل  
 فرفع كل واجب على الابتداء  
 ووجه فعلوه في موضع رفع صفة  
 كل أو في موضع جر صفة لشي  
 وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل  
 شيء من فعلهم ثابت في الزبر  
 (و) كذا ليس منه (أز يد  
 ذهب) به بالبناء على قول وفاقا  
 لسيوريه لعدم صدق ضابط  
 الباب عليه إذ لو سلط العامل  
 على ما قبله لامتنع أعماله  
 النصب فيه فرفع زيد واجب  
 أما على الابتداء أو على اضماع  
 فعل تقديره أذهب زيد  
 ذهب به ولم ينبه على هذا في  
 الشرح (تمة) الاشتغال  
 كما يجري في النصب يجري في  
 الرفع أن يكون الرفع على  
 الابتداء أو على الفاعلية  
 باضماع فعل ويأتي فيه الأقسام  
 الخمسة ذكره في الأوضح  
 والجامع وابن مالك في التسهيل  
 والكافية الكبرى فيجب  
 الابتداء في نحو خرجت فإذا  
 زيد يكتب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها على رابط يرتبطها به وهو  
 ولأنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن  
 أكثرى لا كلي فقد يغفرون في التواني ما لا يغفرون في الاوائل نحو  
 وسخطها وعن الثاني بأن الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز  
 عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما المانع من النصب وتقدير الجملة  
 معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسهما  
 الا أن يقال إمكان العطف على الكبرى جازع الرفع والنصب فلا وجه  
 بالنصب (قوله تبعاً للاختصاص والسيراق) اتماماً للعطف بناء على الصغرى  
 فلا ياتي ما سبق عن التسهيل من أن الاختصاص ومن واقعه رجحوا الرفع (قوله  
 وهو باطل) قال الجاهلي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر  
 الزبران كان متعلقاً بفعلوا فسد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محللاً  
 لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أو وقعوا فيها كتابة  
 فاعمالهم وان كانت صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فالتعني المقصود اذا  
 المقصود ان كل شيء مقبول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها ووافقا  
 قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطران كل كائن في صحائف  
 أعمالهم مقبول لهم انتهى واطرحوا شبهه (قوله وفاقا لسيوريه)  
 وأجاز السيراق وابن السراج والمرادى نصب زيد في المثال ونحوه  
 فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون المجرور في  
 موضع نصب والتائب عن الفاعل ضمير المصدر والنوى الذي تضمنه  
 الفعل وردّه ابن مالك بأن الفعل لا يتضمن الامصدر  
 را غير مختص والاسناد اليه منطوقا غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق  
 به (قوله لا امتناع أعماله النصب فيه) لان الجار والمجرور في  
 موضع رفع يذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذلك انما شبهه أعني  
 اذهب قال الجاهلي فان قلت لا يتحصر المناسبات في اذهب فليقدر  
 مناسب آخر ينصبه مثل دلابسه أو اذهب على صيغة المعلوم  
 فيكون تقديره زيد الابسه الذهاب أو الابسه أحد الذهاب  
 قلنا المراد بالمناسبات ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد  
 المسند اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود وفي كلام الشارح ما عرفت  
 مما سبق (قوله أو هل اضماع فعل الخ) هذا هو المختار لسكان  
 الهمزة (قوله الاشتغال كما يجري الخ) مراد فيه (قوله باضماع فعل)  
 أي بسبب اضماع فعل والسبب أعم من العامل أو بفعل مضموع  
 على انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ)  
 أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكره من كل ما  
 يوجد فيه مانع من المواضع المذكورة في النوع الاول لان اذا  
 انفجرت لا تدخل على الاعمال على الاصح فلا

فلا يجوز أن يرفعها بفعل مقدر (قوله ويرجع في نحو زيد قام الخ) قال المرادى  
 فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما  
 أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا تعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أى بفعل محذوف  
 إلا ان العرب قال الدمامي وزاد غيره المبرد وينبغي ان يزداد الكوفةيون لانهم  
 قالون يجوز ان يرفع الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أنيس  
 من جواز عندهم قال لا يتقدم (قوله ونحو الفاعلية في نحو ان امرء هلك) أى من  
 كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ويحذف فيه انما هو الاتفاقى بأن  
 اداة الشرط انما تقتضى فعلا مأمرا من أن يكون ناصيا أو رافعا وكون  
 استخارج نفسه من اليتعين لجواز أن ينصب أحد ما وجدت مثلا بقربة المقام  
 فاستخارج نعت لا تفسر انتهى وقد يجب أن الغرض التمثيل لا الاستشهاد  
 والتمثيل بكيفية الاحتمال ولو سلم ان المزداد الاستشهاد على وجوب الرفع على  
 الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر كان  
 أولى ليدخل نحو ان زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للفعل (قوله ويرجع  
 في نحو أبشر يهدوننا) أى يرجع الرفع أى أو الثبابة عن الفاعل على الابتدائية  
 في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجم الرفع  
 على ما ذكر في كل موضع يرجع فيه النصب في النوع الاول (قوله ويستويان  
 في نحو الخ) أى فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية  
 المصدرية العجز والتعاسو بالحصول التناسب فيهما فان قلت يرجع  
 الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الاصل \* قلت عند قصد  
 العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفاعلية يرجع  
 من الخائف وهو يقتضى الرفع بتقدير فعل وأيضا تقرب المخطوف عليه معارض  
 للسلامة من الحذف وهو ما يأتي هنا

ويرجع في نحو زيد قام  
 عند المبرد ونحو الفاعلية  
 في نحو ان امرء هلك وتترجم  
 في نحو أبشر يهدوننا  
 ويستويان في نحو زيد قام  
 وهو رافع  
 باب التنارع  
 في العمل وهو أن يتوجه  
 عام لان متصرفان

باب التنارع

(قوله عاملان) ودخل فيه المذكوران والمحدوفان تقرينة كقولك زيدا في جواب  
 من ضربت أو أكرمت وعليه فهل يجوز افعال الاول في ضمير الثاني فتقول ايا زيدا  
 فصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر في التصريح انهم لا يبدآن بكونا  
 مذكورين وأنه لا تنارع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان)  
 عبارة الا وضع فعلا متصرفان أو اسمان يشبهان ما أو فعل متصرف واسم يشبه  
 انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تشبيه بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه  
 ويحتمل أن المراد اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير واجعا لا يقيدون

قيد و كذا قوله أو اسم يشبه أي الفعل في العمل بان يتضمن العمل بخلاف  
 الاسماء الجامدة التي ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكثر) . كذا وقع في عبارة ابن  
 عصفور قال المصنف في الحواشي تبعاً لابي حيمان وهو يوهم انه سمع في أكثر من  
 ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدميني في شرح التمهيد  
 قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاشية شاهداً على تنازع أكثر من  
 ثلاثة قول الحماسي

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتي \* فعدت ولم أسخ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤ كذا الآخر الى معمول  
 لا حاجة لهذا مع قوله ان يتوجه عاملان لان المؤ كدم يتوجه للمعمول أم لا ولم  
 يطلبه لانه لم يوثق به للاستناد <sup>تنبية</sup> لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثاني  
 امام معمول لا لاول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهاً على الله وانهم ظنوا كما ظننتم  
 أو معطوفاً عليه نحو أوجوا بالله معنوياً نحو يستفتونك فقل  
 قل الله يفتيكم في الكلالة أو صناعاً نحو أتوني أفرغ لانه بمعنى أن يستفتونك فقل  
 وأن أتوني أفرغ قال المصنف في الحواشي وليتظري هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال  
 ان الثاني مسبب عن الاول (قوله الى معمول فاكثر) شمل الظاهر والضمير وقول  
 ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهراً ان أراد مقابل المستتر فذلك والالزام أن  
 لا يكون نحو ما ضربت وشتمت الاياك وقت وفعدت بل من باب التنازع مع انه  
 منه واهله جرى على الغالب أولان في الضمير تفصيلاً كما بينه الرضي والجامي وحاصله  
 انه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولاً لغيره ولا في  
 المرفوع او وقع بعد الا كالأظهر الواقع بعدها الماسياتي (قوله متأخر عنهما) علم  
 منه انه لا يقع في متقدمه الما تقدم يأخذه الاول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل  
 وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لان الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما  
 أخذه الاق فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال  
 الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول  
 قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي وقال ابن مالك لانك اذا قلت زيدا اكرمه  
 ويكرمني أخذت كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد يتنازع فيه بان  
 ذلك الأخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرى الى الاسم  
 السابق فمكمل منهما ما طالب له وقد صرح الهندي بان التنازع في القاب بمعنى ان  
 يقصد توجه الفعلين مثلاً الى اسم واحد أما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحيث فيه  
 الكهدي بان المخدوف في باب التنازع مخدوف نسبياً كما أشار اليه الرضي ولا معنى له

فأكثر ليس أحدهما  
 مؤ كذا الآخر الى معمول  
 فاكثر متأخر عنهما  
 (بحون) لك اذا تنازع  
 عاملان اتفاقاً في العمل  
 كتمام وقع أحد أحواله أم  
 اختلقتا (في نحو ضربتني  
 وضربت زيدا اعمال  
 الاول) منهما

صوى عدم قصد المتكلم تعاق الفعل بالنعول يجعل المتعدى كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضى المعنول فكذلك الجعلى وبان التنازع انما يتحقق فى المعمول المتأخر ولو كان فى القلب جرى فى المتوسط والمتقدم اذ المتوسط والتقدم انما يكون فى التركيب دون القاب انتهى ولا يخفى ما فى هذا الاحبر وأما الاول ففيه انه اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدى فى منصوب عملى انه معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع فى المتقدم وعليه ر بما وجب نحو أى رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول لاجتماع صفتى التعرب والسبق ولا فى متوسط لما تقدم فى تعميل المتقدم بما فيه من البحث بخلاف الفارسي فى ذلك وظاهر كلام الاوضح ان الفائل يجوز فى المتقدم لا يقول بجوازه فى المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه فى المتقدم فلم يجرر ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسي اذ تنازع ثلاث مع ولا تأخر عن اثنين منها وأعمات الثاني هل يحذف الضمير من الاخير منها أولا لانه لا يلزم ضم ما قبل الذكر والظاهر المذعن انه يضم فى الاخير ابراهيم لزوم المحذور ويصدق ان الثانى أولى بالنسبة الى الاخير والظاهر ايضا على الجواز فى المتقدم جواز الضمير فى الملقى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه ضم ما قبل الذكر (قوله فى الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني) أى ترك اعماله (قوله فيضم فى الثاني) أى يؤتى معه بضمير التنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع فى الحال والتمييز لانهما لا يضمران فاذا قلت رخر جت عسرا أو تصببت وامتلأت عرقا كان من الحذف لا دليل لامن التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كتوبه \* بعكاط يعشى الناظرين اذا هم لمحو اشعاعه \* (قوله الا ان يمنع مانع فيظهر) وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا فى الافراد والتد كبير وغيرهما للاسم المفسر له وهو التنازع فيه نحو اظن و يظنان أنا الزيد بن أخوين وقال فى التوضيح الذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى هذه المسألة وشرحها والحق كما قال الأشموني ومكي وغيرهما انه لا فساد فى ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما مسورة لفظه فموجهها الى الواقع فى نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت به دستلظ اظن واعماله (قوله اختارة البصريون) أى ان لم يكن فى اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع افظى ليخرج نحو قوله كأنهن خلاتى أجدل قرم \* ولى ايسبقه بالامعرا الحرب

فى الاسم الظاهر واهمال  
الثانى (و) هذا الوجه  
(اختاره البصريون)  
لقوته بالسبق (فيضم فى  
الثانى) المهمل (ككل  
ما يحتاجه) من مرفوع  
ومنصوب ومجرور مطابق  
للتنازع فيه اذ لا محذور  
فيه بل رجوع الضمير الى  
متقدم رتبة لانه معمول  
للاول نحو تمام وقعدا أخواله  
أرقام وضمير بهما أخواله  
وقام ومررت بهما أخواله  
وقد يحذف منصوبا  
للضرورة وعن السيرافى  
اجازة حذف غير المرفوع  
واختاره ابن الحاجب الا  
أن يمنع مانع فيظهر (و)  
اعمال (الثانى) فى الظاهر  
واهمال الاول (و) هذا  
الوجه (اختاره البصريون)  
أقر به



فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حيث قد يكون مقسرا  
 لاضمه الذي في ولي ولا يمكن تنوعه ان يتخطاها الى تفسيره فان لا يتقدم ما بعدها على  
 ما قبلها لان المفسر نائب المفسر كما قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ  
 ما يرجع احدها ما بين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضرب نحو ضربت  
 بل اكرمت زيد ارجب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيد او اعماله  
 الملقى نحو كان ارى زيدا ذاهبا (قوله وسلا من الفصل الخ) أي فيما اذا لم  
 يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاني لا اكرمه زيد  
 وكذا يخرج زيد وهذا يجري في صورة العطف وغيرها اولسلا من العطف على  
 الشيء وقد بقيت منه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه  
 يقتضي وجوب اعمال الثاني فلت نص الرضي على جواز الفصل بالاجنبي عند  
 قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق  
 موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن  
 عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من التنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى  
 والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة رضاء بخلاف ما اذا اختلفا  
 فالاعتبار للاقوى والمقدم من الشرط والقسم اقوى لبقائه على التصدر بخلاف  
 التنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان التنازع فديقع بين القوي  
 والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدارع على السابق فهم عند الكوفيين والقرب  
 عند البصريين كما يؤخذ من اطلاقهم ومرحبه ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي  
 في وقت انه يترجم اعمال الاول في كان قائما زيدا لانه فعل فهو اولي بالاعمال وقوي  
 ذلك عند قول الرخمشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ولما  
 وثقت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انها تفعو والكوم وانما \* يوكل بالادنى وان جل ما يعضى

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما اظفه وهذا البيت ما أحسن طيبا فله ثلثتنا  
 انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا فادنى المصائب  
 الى الانسان يشغله عن بعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن  
 محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصام في شرح السكاية  
 واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية لاقرب انتهى  
 وقال الدمايني في شرح التسهيل وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق  
 لكونه أفاد به الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البادين وتعموله لما اذا كان  
 التنازع بين اكثر من عاملين وان كان هناك بصدد كراجالين على الخصوص

انتهى

ولسلا من الفصل بين  
 العامل وموله بالاجنبي  
 وهو الصحيح لان اعماله في  
 كلام العرب استعمل  
 اعمال الاول ذكر ذلك  
 سيدو يد قال المرادى واذا  
 تنازع ثلاثة فالأقرب  
 كذلك بالنسبة الى الاول  
 والثالث قال الشيخ خالد  
 الازهرى وسكتوا عن  
 المتوسط فهل يلحق بالاول  
 لسبقه على الثالث أو الثاني  
 لقربه من المعول بالنسبة  
 الى الاول أو يستوى فيه  
 الامر ان لم أرى ذلك نقلا  
 (في خبر في الاول) المهمل  
 (مرفوعة فقط) فاعلا  
 كان أو نائبه

انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاقل  
 عند البصر بين يبع قوله في التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله  
 مطابق للاسم الخ) أي غالباً كما في التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيبويه ضرب بنى  
 وضربت قومك بنصب القوم أي ضرب بنى من ثم وحكم بفتحه وأجاز وافي \* تعفق  
 بالارطى لها وأزادها \* رجال \* أن ينوي الضمير في تعفق مفرداً باعتبار تأويله  
 بالذكور (قوله لا متناع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب  
 الأضمار لا يمكن وجوب الاظهار وجوازه انتهى وأجيب بأن المقصود اثبات  
 وجوب الاضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر  
 وهو لزوم التكرار كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل  
 في مواضع معروفة وبإعادة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد تفخيم المفسر  
 أو الاثبات به لجرد التفسير كما في نعم رجال زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في  
 ضمير الشأن والثلاثة مفقودة في ضمير المتنازع فيه (قوله لو فوعه في غير هذا  
 الباب الخ) بحث فيه اللقاني بأن جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشيء مجملاً  
 ثم مفصلاً ~~اي~~ كون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً وأجيب بأن المقصود  
 الاستدلال على أن الاضمار قبل الذكرك في حيد ذاته ليس أمراً متمم ولا شبيهة  
 أن وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه متمم  
 لما جاز مطلقاً فخالص الكلام أنه لما ورد الاضمار قبل الذكرك في غير هذا الباب  
 دل على أنه ليس متمم في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتسكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي  
 اليه وهو امتناع حذف العمدة واستتباع التكرار بالاطهار فتمين الاضمار  
 قائله فانه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما للمناع من  
 كون الغرض هنا الاجمال ثم التفصيل (قوله بل وفي هذا الباب الخ) فان قلت  
 هذا لا يفيد اطراد الجواز لا يمكن أن يكون سماعياً والمطلوب أنه مطرد ذات لوصح  
 لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لور ودذلك في كل محل بل الواجب حمل  
 ما ثبت عن العرب على الاطراد ما يدل دليل على خلافه لا يقال ماتت سكت به  
 الكسائي يدل على خلافه لانا نمتنع ذلك لانه يثبت شعر يمكن تأويله باضمار المنفرد  
 فلا يقاوم النظم والنثر اصريحين في الاضمار قبل الذكرك (قوله حكاه سيبويه)  
 أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم يقله عن العرب بل  
 هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو وخلاف الظاهر (قوله جفوني الخ) عزاه  
 ابن الناطم لبعض الطائين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائي  
 حذفه) قبل ما قرأ اليه أشنع مما قرأ منه فان حذف الفاعل أشنع من الاضمار

مطابقاً للاسم الظاهر  
 لا متناع حذف العمدة  
 وان لم منه الاضمار قبل  
 الذكرك لو فوعه في غير هذا  
 الباب كباب نعم و يس بل  
 وفي هذا الباب ثرا ونظماً  
 (نحو) ضربوني وضربت  
 قومك حكاه سيبويه وقوله  
 جفوني ولم أجف الاخلاء  
 انى \* ان غير جميل من  
 حليلي مهمل  
 الكسائي حذفه من باب  
 الاضمار قبل الذكرك لفظاً

والفراء اضماره مؤخرا  
ان طلب الثاني منسوبا  
يلزم من الاضمار قبل الذكر  
أو حذف الناعل والا  
أعمالهما في المرفوع وهو  
مشكل فان اجتماع مؤثرين  
على أثر واحد منوع في  
الاصول والتكوين  
يجزون العوامل كالمؤثرات  
الحقيقية قوله الرضي وأفهم  
كلام المصنف حذف غير  
المرفوع وهو كذلك ان  
استغنى عنه كضربت  
وضربني زيد ومررت ومررت  
زيد ولا يجوز اضماره لثلا  
يلزم الاضمار قبل الذكر  
من غير ضرورة فان لم  
يستغن عنه بأن أوقع حذفه  
في لبس كرغبت ورجبت في  
الزيدان عنهما أو كان عمدة  
في الاصل بأن كان العامل  
من باب كان أو ظن نحو كنت  
وكانت زيد صدقنا اياه  
وظنني وظننت زيدا قائما  
ايامه وجب اضماره مؤخرا  
عن المتنازع فيه لحرف  
اللبس في الاقول وان يكون  
المنصوب عمدة في الاصل في  
الثاني لكان صحيح في الاوضع  
جواز حذفه في الثاني قال  
لانه حذف لدليل (وليس)  
في هذا الباب نحو مقام  
وقد لا زيد

قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة بما ذكر به مدوخطائي وهذه تخطئة في القياس  
والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضمر ولا تحذف وهذا هو المشهور عن  
الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي  
انه يجوز حذف الفاعل في نحو ضربت بني وضربت الزيدين باطل هو عند مستتر في  
الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح بينهم انه ان عمل الاقول  
والغنى الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فنقول على هذا ضربت بني  
قوله كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم ان النقل  
عن الفراء مختلف وماتله الشارح هو ما في المعنى لكن قيد صورة استواء العاملين  
في طاب بكون العطف بالواو ونحو مقام وقعد أخوك (قوله حذف غير المرفوع)  
أي من منسوب انظرا ومجلا والمراد بالمنصوب انظما ما يصل اليه العامل بنفسه  
وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالتمثال (قوله كرغبت  
الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت في الزيدين بشرية معمول  
الفعل الثاني مع ان المراد رغبت عن الزيدين أما لو أريد رغبت في الزيدين فينبغي  
جواز الحذف اذ لا لبس لان الذي يتبادر حينئذ هو المراد بقول التصريح تعليلا  
لللبس لانه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب  
فانه اجمال لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف لدليل) هذا  
لا يجزى في باب كاد لان خبرها لا يحذف قياسا للدليل كما مر في باب كان وقال اللقاني  
ان قلت هذا الدليل يجزى في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل  
المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الاقول فيمتنع وقد بين أنه  
جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معني وقطعه عن العمل فيه  
هو عدم عمله في انظمه وفيما يراده ولا يخفى أنه انما يجزى في الثاني دون الاقول لفصله  
من معمول العامل الثاني وجبئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور  
بجواز حذف الفضله مع ان عاملها متبني للعمل فيها الا بالتهيئ بالمعنى الذي  
ذكرناه منسوف من عامل الفضله (قوله نحو مقام وقعد الازيد الخ) بل هو  
محمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعتراض بأنه يلزم حذف  
الفاعل وأجيب بان المنع حذف الفاعل انظما ومعنى اما حذفه انظما وجوده  
معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الازيد فاعل اهـ ما معني وان كان من حيث  
الانظ لا حده ما روضه غير خفي وأشار الى أنه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع  
به الا بين الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب  
على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك من باب التنازع فان أراد

ان ذلك على قول الفراء في رفع الفاعل بافعلين فمكن ان يكون القصد تخريج  
 على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع  
 (قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لانهما  
 موجهان الى الفاعل وعند ذلك ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود  
 حصرهما في معنى وعبارته ان عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل اللغوي من  
 الايجاب ولزم في نحو مقام وتعد الا اناعادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه  
 المصنف لزوم اخلاء اللغوي من الايجاب بقوله لان الفعل المنفي انما يصح بمرموجيا  
 بمقارنته الاعمولة لفظا ومعنى وعلى تقدير التنازع يقارن الاعمول اللغوي لا لفظا  
 ولا معنى فيلزم بقاؤه على التفي (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله في  
 الاوضع المدار على كون السببي مرفوعا لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع  
 وصرح به في الحواشي ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع  
 والمنصوب والربط اما بالضمير أو العطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقع أدواءه كما  
 قاله الله مابني قال في الحواشي يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وتعد  
 لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى  
 والقول بعدم الارتباط في البيت محتمل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام  
 الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى والذين  
 يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن والاصل يتربصن أزواجهن ثم جى بالضمير  
 مكان الأزواج لتمتد كرهن وامتد كره الضمير لان النون لاتضاف وقدقات  
 العرب زيد قائم أدواءه لاقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا بهذا وأجاز بعضهم  
 التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لئلا يتعين أعمال مطول  
 كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وانما سمع في  
 الثاني لا في الأول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه ابية ومنع مررت برجل  
 ابية عاقلة أمه باضمار الام في لبيبة وهذا يرجع الى قولهم يغتفر في الثواني مالا يغتفر  
 في الاوائل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت ان غريمها ان رفع  
 معنى كان فيه مطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع  
 بمطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه واعتراض بأر هذا  
 لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين  
 اذا جرت الصفة على غير من هي له وظهر المراد جازا استنارها واذا لم يكن البيت من  
 التنازع تعين كون عزة مبيتة أول وغريمها مبيتة ثاني ومطول معنى خبر ان  
 أو مطول خبر بمعنى لاقلة بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان وبناء على أن

لان انعكاس معنى العمل ولا  
 نحو \* وعزة مطول معنى  
 غريمها لزوال الارتباط قاله  
 في الجامع ولا قول امرئ  
 القيس  
 ولو أن ما أسعى لادنى معيشة  
 ركعاني ولم أطلب قاعيل من  
 المال

الوصف العامل بوصف وفيه مذهب ثالث وهو يوصف بعد العمل لا قبله ارحال  
من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا بالحال من نفس مطول خلافا لمن  
غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند  
الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فسادهم جوزوا  
كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله نفاذ المعنى) انظر المعنى في بحث الاشياء  
التي تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بأننا لانسلم  
ان الواو له عطف فلتسكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا انه له عطف فلتسكن  
للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قيل ان الاحتمال الراجع في  
الواو العطف والراجع هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا  
استلزم الراجع فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد به منه الحالة  
والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن معناه ولم أطلب الملك  
والمجد بقرينة قوله \* ولكن كما أسهبى لمجد مؤنل \* ولا يخفى انه وان خرج بهذا  
التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ لفصل بالاجنبى بين معمول  
كفاني ونفسه الا أن يجوز ذلك في الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام  
البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق  
وما مثله في الناس الا يملكنا \* ابوأمة حتى ابوه يقاربه  
وتحذف قول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى أن كان سعي المشاهد لادنى  
معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه لان اقليل من المال يحصل للمثلى على تقدير  
التمتع بادن المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الاشراف معى وانعامهم في حتى  
ولكن كما أسهبى لمجد مؤنل فصار الناس خصمائي واحتجت الى طلب قليل من المال  
فبردا استدلالهم بأن اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه  
التمام واستناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه  
لان الاقول ينبت عن الشرف والثاني عن الزيادة انتهى وفي كتاب ثمار الصناعة  
لادينيورى ان معى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعده فذلك لم يحفل به ولم يعمل الا  
الاقول قال ولا أدري كيف خفي على الافاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت  
شاهد الجواز اعمال الاقول انتهى أقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفي على  
أصحابنا فتمكفوا ما تمكفوا (قوله لزم اجتهاد مع الخ) أى طلب القليل وعده  
ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لولا الخ) أى تدل على اتماع الجزاء  
واتمفاته لا امتناع الشرط واتمفاته غالبا يعنى ان الجزاء متيق بسبب انتفاء الشرط  
هذه هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورداع اعتراضه السعدي

فساد المعنى اذ لو وجه  
كفاني ولم أطلب الى  
قليل لزم من ذلك اجتماع  
التقييد لان لولا امتناع  
الشي لا امتناع غيره

وامتناع النفي اثبات فيكون  
 السعي لادنى معيشة منقيا  
 اذ هو مثبت في سياق لو ولو  
 وجه ولم اطلب الى قليل  
 اسكان طلب القليل مثبتا  
 اذ هو منفي في سياق جوابها  
 وهما واحد في المعنى فيؤتى  
 الى اثبات الشيء ونفيه في  
 كلام واحد وهو بالطل  
 فتعين أن يكون مفعول  
 اطلب محذوف تقديره ولم  
 اطلب الملك والمجدريد  
 عليه قوله بعد

ولكنما السعي للمجدريد  
 وقد يدرك المجدريد المثل

باب

في ذكر انصبوبات وابدائها  
 بالمفاعيل لانها الاصل في  
 النصب وغيرها محمول عليها  
 فقال ( المفعول منصوب )  
 ابدا كما أن الفاعل مرفوع  
 ابدا وسبب ذلك أن الفاعل  
 لا يكون الا واحدا بخلاف  
 المفعول والرفع أثقل والفتح  
 أخف فاطوا الأقن الاثقل  
 والاخف الاكثر ليكون  
 ثقل الرفع موازنا لثقل الفاعل  
 وحقه الفتح موازنا لثقله  
 المفعول ( وهو خمسة ) على  
 المشهور أحدها ( المفعول  
 به ) وقدمه على غير من  
 المفاعل لانه أيجوز الى الاعراب الالة لانه يالفاعل

شرح التلخيص والمطول ( قوله في لزوم كون المثبت الخ ) أي في الواقع اذا كان صادقا  
 والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب ( قوله وامتناع النفي اثبات )  
 أي نفي النفي اثبات أي مستلزم للاثبات لانه حينئذ فان تصور نفي النفي بتوقف على  
 تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه ( قوله وهما واحد في  
 المعنى ) لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل  
 بدون السعي ( قوله في كلام واحد ) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد وتقدم في  
 كلام العمام دفع المناقاة

باب المنصوبات

( قوله في ذكر المنصوبات ) جعل الذكر طرفا لانه أعم من الباب الذي هو  
 العبارات المحمودة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم  
 كما أنه طرف ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب مفعول ذلك كرا المنصوبات  
 ( قوله المفعول منصوب ) أي م ناصبه ليجري على كل الاقوال والصحح انه الفعل  
 وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا بمجموع الفعل والفاعل ولا  
 معنى المفعولية ( قوله لا يكون الا واحدا ) أي لا يكون للفعل الواحد الفاعل واحد  
 وأما تعلقهها رجل رجل فرأنا الاسمين فيه في معنى اسم واحد أي تعلقها الناس  
 ( قوله بخلاف المفعول ) أي فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل ( قوله والرفع أثقل )  
 لانه بالضم التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف واما الالف فليس  
 رفعا أصليا بل نصب أصل على ان قلنا الالف تكفي ( قوله والفتح أخف ) لوقال  
 والنصب أخف لان علامته فتحة وهي أخف الحركات كان أولى ( قوله وخفة الفتح )  
 لوقال وخفة الفتحه كان أولى ( قوله وهو خمسة ) الضمير راجع الى المفعول المراد به  
 الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصرح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم  
 فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصحح  
 الاخبار والاجاز الرجل ثلاثة والرجل قائمون ووجه الدفع ان عدم الجمع هنا لعدم  
 ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لارادته فتدبر  
 ( قوله على المشهور ) مقابله ذكره المصنف في الشرح ( قوله المفعول به ) قال العمام  
 ولا ضمير في المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول في قوله ومعه ومن قال الضمير  
 المستتر في المفعول راجع الى الفعل أي الذي فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه  
 ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مستند صفة جاربه على  
 غير من هي له ويحتمل على كون الصماترا مجرورة راجعة الى اللام أيضا لو كان  
 كذلك لما جاز حذف اللام وتلك كبر المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا

بلاضنة ونسكبر فالتحقيق انه راجع لي موصوف محذوف أي شيء مفعول به واللام  
 ليس موصولا اهدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصقوي ان  
 امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا والباء في به اما للسببية  
 فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ)  
 أي اسمها اذ يد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع  
 عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النجاة لا تعلق لها بالاعيان الخارجية بل  
 بالافاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يجرون  
 صفات المدلولات المطابقة على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا  
 به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقة بل التضمنية لان المتضمن  
 لمعنى الاستفهام مثلا دل على المعنى الاسمي مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام  
 طارئة ولذا عداها والمراد أيضا ما ذكره بدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر  
 للعلم بالمتصور ودفخرج المبتدأ في نحو زيد ضربته لانه لم يذ كر لي بدل على ما وقع الفعل  
 عليه بل ذ كر لي بدل على انه المستند اليه وانما اتفق انه مضمير في المفعول واحد  
 فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يصبه قصد مدلوله  
 باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد  
 ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل  
 الاخفى معرفة الاظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة  
 أو كما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى  
 فاعله وهذا انما يحتاج اليه لولم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق  
 بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكون مفعولا على ما لم يسم فاعله لا يدل على  
 تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهم في نحو اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه  
 وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناده الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله  
 في حكم الفاعل وجماد كرتي فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه  
 الفعل لكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج  
 شبه الفعل والمساحة في اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى أن قوله كضربت  
 زيدا خبر مبتدأ محذوف (قوله فزيد مفعول به) اشارة الى أن في العبارة مساحة  
 والمراد كزيد من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به  
 بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا بها لكان  
 بواسطة فن زاد بعد بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بانظر طرف أراد اعم (قوله  
 بحيث لا يعقل الخ) أو رد عليه ان كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف

(وهو) كما قال ابن  
 الحاجب (ما وقع عليه  
 فعل الفاعل) وذلك  
 كضربت زيدا  
 مفعول لوقوع فعل الفاعل  
 عليه وهو الضرب والمراد  
 بوقوع الفعل تعلقه بشيء من  
 غير واسطة بحيث لا يعقل  
 الا بعد تعلق ذلك الشيء  
 بنسبة ما قيل من أنه غير  
 جامع

عليه

عليه تعقل الفعل لاستغنائها عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل  
يتوقف على شخص ما أو أجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص مافيه  
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل  
لانها كذلك أجيب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على  
الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا مطلقا بل قياسا واستنادا والتعلق  
مخصوص بالفضلات كما قاله السيد في حواشي الرضي على ان المصدر بما ذكر ليس  
بمجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله  
السيد لدفع دخول عمرو في اشتراك زيد وعمرو وقد نهض الرضي به التعريف وأشار  
الصغوي لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب (قوله لخروج نحو ما ضربت زيدا  
الخ) اذا الفعل فمهما لم يقع على المنعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج  
نحو عدت الله وشأفت زيدا أو وجدت ضربا بوضرب زيد وعمرا مع كونه وأجاب  
العصام عن صورة النفي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة  
دلت على وقوع الفعل على المنعول فمهما ولو لا دلالة لم يشدد دخول حرف النفي في  
الوقوع لكن بقي في تناول التعريف للمنعول الأول في باب علم وللثاني في باب أعلم  
نظر اذا العلم والاعلام انما يتبعان على غيرهما فليتامل (قوله اذا المنعول المطلق  
نفس فعل الفاعل) اذا مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني  
على المسامحة لان المنعول المطلق هو الحاصل بالمصدر رأى الاثر لا المصدر الذي هو  
التأثير واتقار بهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب  
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في الملاقاة ثم فلا يرد مصدر الفعل المنفي نحو  
ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كذا ولا نحو مات موتا وجسم جسامته  
لان ما ذكر ليس فعلا فاعل الفعل المذكور وأجيب عن هذا أيضا بان الكلام  
مبني على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته وهو طالانه ليس  
بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتي فففيه كلام يطلب من  
الجامعي (قوله اما فعل) أي ممتد نام فلا ينصبه للآدم ولا الناقص (قوله او وصف)  
يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصبه وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال  
الغريزة (قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل) مرماية علق به في الفاعل (قوله ورفعهما)  
قال في المعنى كتوله

نحو ما ضربت  
زيدا ولا تضرب عمرا اذا  
الفعل لم يقع فمهما علم  
المفعول وخروج بقوله رفع عليه  
فعل الفاعل بقية الماعل  
اذا المنعول المطلق نفس  
فعل الفاعل والمفعول له  
وقع لاجله والمنعول فيه  
وقع فيه والمنعول معه وقع  
معها المناسب له اما فعل  
نحو وورث سليمان داود أو  
وصف نحو ان الله بالغ امره  
أو مصدر نحو ولولا دفع الله  
الناس أو اسم فعل نحو  
عليكم أنفسكم وسمع رفعه  
ونصب الماعل ورفعهما  
ونصبهما والمبني لذلك  
فهم المعنى وعدم الالباس  
ولا يقاس على شيء من ذلك

ان من سادع فعلا المشوم \* كيف من سادع فعلا وبوم  
(قوله ونصبها) قال في المعنى كتوله \* قد سالم الحيات منه التماسا \* في رواية من نصب  
الحيات وقيل التماسا بتنية حذف توبه للضرورة كتوله \* هما خطانا اما سارومته \*



فمن رواه برفع اسارومنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم ما فيه (قوله لا علم به)  
 أي اقرينة مقالية كما مثل لان اقرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جوازا) أي  
 جازا أو جواز (قوله قالوا خيرا) أي انزل خيرا (قوله أرعى الاختصاص الخ)  
 كل من هذه باب يتكفل ببيانه فليطاب من المطولات والتعرض له غير لائق  
 بالمقام (قوله أو على النداء) أي وما نصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء  
 وهو بكسر النون وضمها لان ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه  
 وضمها والله عزه في آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلست معهم  
 في النداء وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى)  
 أي ومن المفعول به الذي عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سبويه لان  
 التامب عنده الفاعل واجاز لم يرد نص به بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه  
 (قوله وهو المطلوب اقباله) أي المسؤل اجابته بذكر المزموم وارادة اللازم فلا يرد  
 نحو يا الله وأما نحو ويا جبال ويا أرض فن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة  
 تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز  
 في الانتباه للامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع اطلب  
 الاقبال الحقيقي في الادعائي تيميل ويجوز أن يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم  
 تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل  
 التخييل ويمكن الجواب بأن المتنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهم اثبات المثال  
 المتفق بالعقل والنص والافاشتراك القديم والحادث في ماهية الوجود والحياة  
 والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيمكن بناء الاستعارة على  
 هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال ادائه  
 ولا يخرج عن التعريف نحو يازيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه  
 ونحو قول احد المتعاقبين لصاحبه يا فلان لان الاقل مطلوب الاقبال لسماع المنهي  
 ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما  
 لكونه مسؤل الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة أولان المقصود  
 طلب الاقبال اما حدوثا أو بقاء (قوله بحرف) متعلق بالمطلوب أي بواسطة  
 حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب ادعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف  
 نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الست اكونه جار يا مجرى لفظ  
 مكان لكونه داميم فيسه معنى الاستمرار أي بواسطة حرف قائم مقام ادعو في شغل  
 محله لافي العمل والالم يكن المنادى محذوف الفاعل لقيام قرينة (قوله انظرا  
 أو تديرا) دفع لايوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور في قوله هم  
 مثلا المفعول به كالتدالي آل أي  
 الذي يفعل به فعل وقد  
 يحذف عامله لا علم به اما  
 جواز نحو قوله لو خيرا أو  
 وجوبه باقيا ساو ذلك فيما  
 نصب على الاستعمال كما  
 تقدم أرعى الاختصاص  
 نحو نحن العرب أوعى  
 التماس للضيف أوعى  
 الاغراء نحو السلاح  
 السلاح أوعى لي التحذير  
 نحو الاسد الاسد أوعى لي  
 النداء كما أشار اليه بقوله  
 (ومنه) الاسم المنادى  
 بجميع أنواعه وهو المطلوب  
 اقباله بحرف نائب مناب  
 ادعو والنظا أو تديرا فان  
 قولك مثلا يازيد

خاصة كافي المغنى والتصريح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضع وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائباً بدغمدة يمكن دفعها بأن النائب يحذف اذا كان له نائب كافي ضربي زيديا فاعلموا والقريظة ثابتة (قوله أصله أدعوزيدا) المتبادر منه ان أدعوم قد سبق للمنادي كما هو الاصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن سيوريه ان الاصل يا اياك أعني وكأنه رأى ان النداء مقصود الاختصاص من بين المتعددين فتناسب القديم للاختصاص وتقدر أدعوا ناسب بمقام النداء وأنسب منه تقدير نادى وتقدر الفعل لا يتلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يقصد به الانشاء الا ان الاولى تقديره بلفظ الماضي لان الاغاب والافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كاصولها وهو خلاف المقصود منها وقال بعضهم يازيدا أصله أدعوك فأقيم المظهر مقام المضمرة وحرف النداء موضع ادعوا وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير مخاطب فكذا ما قام مقامه وهو يازيد فاندفع ان أدعوزيد يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يازيد عنه لانه لا يحتملها أو أورد على كون الاصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادي واجب بان المراد بالغائب البعيد من السامع نداءك فهو حاضر فهو (قوله وليسدل على الانشاء) أي نصا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) يرد عليه المستعان اذا جرب باللام والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان مقصورا أو صحيح الآخر ويرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أي ملتبس بخالفة للعرب فهو الذي لم يظهر فيه النصب (قوله لفظا) مراده ما قابل المحلى فيدخل فيه النصب تقدير انحويا فتأى وياغلامي لكن يرد نحو يايوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما تعنى ويا غير من يضرب وقد يقال كلامه مبني على الاعم الاغاب (قوله كيا عبد الله) التمثيل به للمضاف ظاهرا لم يكن علما وان كان علما ففيه ما يحتمل لان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه (قوله لا استلزام اجتماع التقيضين) لو عبر بالتمافض لسكان أولى لان دعوى الاستلزام قد تنفع لان دلالة الافعال وضعية لا يلزم من وجودها وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ايس مخاطب لان السكان للخطاب والغلام غير الذي له الكاف وانما جاز في الندبة لان المندوب ايس منادى حقيقة وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما لان أحدهما يعني عن الآخر لم ينظر (قوله أو كاشبهه) وجه الشبه ان الاول عام في الثاني وانه يتخصص بما بعده ويفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبه بالمضاف بين أن يكون علما أو مكررة مقصودة أو غير مقصودة لان النصب انما هو

أصله أدعوزيد الحذف  
 الفعل وعوض منه حرف  
 النداء للتخفيف أو بدل على  
 الانشاء وانما وجب الحذف  
 لامتناع الجمع بين العوض  
 والعوض منه ثم المنادى  
 فثمان معرب وهو ما يظهر  
 فيه النصب ومبني وهو  
 بخلافه والاول ثلاثة أنواع  
 وقد أشار الى ذلك بقوله  
 (وانما بالنصب) المنادى لفظا  
 اذا كان (مضافا) سواء  
 كانت الاضافة محضة (كيا  
 عبد الله) أم لا كيا حسن  
 الوجه وجميع الاسماء  
 المضافة يجوز أن تكون  
 منادى الا المضاف الى ضمير  
 المخاطب فلا يقال يا غلامك  
 لا استلزام اجتماع التقيضين  
 لان الغلام مخاطب من  
 حيث انه منادى وغير  
 مخاطب من حيث انه  
 مضاف الى المخاطب لوجوب  
 تباينهما (أو) كان (مشبهه)  
 وهو ما نصل به شئ من تمام  
 معناه

الثام - وهي في الجميع ويظهر الفرق بالثمة فاذا سميت رجلا طالعا جبلا  
 أو واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعمت ما معرفة والآن كان نكرة (قوله  
 اما عمل) أي فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظر الى الضمير  
 المستكن فيه ولو قلت يا ذاهب وز يدقان عطفت زيدا على ذاهب بنيت - أيضا على  
 الضم أو على الضمير المتكرر في ذاهب نصبت ذاهبا المحل في زيد بواسطة الحرف ولذا  
 وجب نصبه - ثم كمن قولك يا مشتركا وز يد عطفنا على الضمير لانه مستغنا  
 بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا بالمتضاف  
 لجواز جعله مفردا معرفة لا متقللا نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد  
 العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك  
 لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميت بذلك) ظاهرة أنه لا بد من كونه علما وبذلك  
 يصريح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما  
 لشيء واحد سواء كان علما أو لم يكن علما لان المجموع اسم له - دعين كأربعة  
 فهو تكمة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضع وشرحه في الكلام على هذا النوع  
 (قوله اما في فاعل) لوعبر برفع وشميل النائب نحو يا محمود افعله (قوله ويا طالعا  
 جبلا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر كان  
 مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن  
 مضارعا للمتضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر  
 لانه يبقى شيء وهو ان طالعا عاجزا أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح  
 أن يكون موصوفه نكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمنع صد  
 تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف بدرجة في باب يار جلاصا الحافه ونما يمنع  
 تعريفه خلافا لكسائي وقوانا ياطالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفة في شجر  
 ياطالعا جبلا الظريف وأجاب الهندي بان تقدير الموصوف لا يدرجه في باب يار جلا  
 صا الحالان المنادي فيه هو الموصوف دون صفة بخلاف ياطالعا جبلا اذ المنادى فيه  
 الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع  
 لا يستلزم امتناعه في الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانما ندرت  
 فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وذكره  
 الرضي وجعل طالعا عاجلا من كلام المولدين ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف  
 المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد أصله يا أيها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء  
 بها فاستغنى عن أيها كما قالوا ان اصل يارجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا  
 التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله أو مجبور) عمل المنادى في

اما عمل أو عطف قبل  
 النداء والعمل اما في فاعل  
 (كيا حسنا وجهه) أو مفعول  
 كيا ضار بازيدا (ويا طالعا  
 جبلا) أو مجبور كيا خيرا  
 من زيد (ويا رفيعا بالعباد)  
 ومثال المعطوف عليه قبل  
 النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن  
 نعتبه بذلك ويمتنع ادخال  
 ما على ثلاثين لانه من العلم

المجرور والنصب محلا (قوله ومن المشبهة الخ) هو منه عند المصنف لان جملة يرجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستتر فيه والعامر في الحال هو العامر في صاحبها وعند الرضي لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه لدلالته على معني في التبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من المحقق بالشبيه لانه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لا عامر فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى فاقضى خروج النعت واقضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف وقضية ذلك التقدير النعم في آخره وذكر الرضي في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب في الايضاح يدل عليه (تسبيه) بشرط في النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفه فانه يجوز ان يجر الظرف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفه لان الجملة والظرف لا يعمان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الاتري الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف واهذا لم يجعلوه في باب لامضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا في الحواشي الغفورية وقرئ بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لان وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لو جعل من وصف المنفى لان نفي الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا يكون الا ذكره لكن في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصدوا قبال وهو شامل للوصف بالفرد وفي شرحه للدمايني والمسئلة مشكك لانه قد تقرران الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز في مثل يارب جيل عالمان يمتد في رجس انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتمحل له انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف وصفته جميعا لادخاله على المنادى فقط ثم وصف به ذلك انتهى وينبغي أن يجوز نعت الوصف فنقول يارب جلا الظرف فاعل كذا في الشبيه بالمضاف اذا اراد به معين وبذلك صرح الرضي ونصه وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوز نعتها بحلها لا بحل القدموس وادارا بنجروي الدارسة لكن كرهه وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه

ومن المشبهة عند المصنف  
والرضي قولهم يا حليم لا يجهل  
ويا جواد لا يبخل (أو)  
كان (نكرة غير موصوفة)  
سواء أكانت جامدة  
أو مشتقة (كقول الاعشى)  
وفي معناه العريفي (يارجلا  
تخديدي) ويا وانا أتعذني  
وقد أشار الى الثاني بقوله  
(والفرد) وهو ما ليس مضافا  
ولاشبهه به

ولانكرة لم تقصد (العرفة)  
 أي العين سواء أكان معرفة  
 قبل النداء أم بعده نصب  
 محلا لان اعراب المبني  
 اعراب محله (و يبنى) لنظا  
 (على ما يرفع به) من حركة  
 أو حرف لمشابهة كاف  
 الخطاب في نحو أذعوك من  
 حيث الافراد وان تعريف  
 والخطاب ووقوعه موافقه  
 وبنى على الحركة للاعلام  
 بأن بناءه غير أصل وكانت  
 على صورة الرفع للفرق بينه  
 وبين المنادى المضاف الى ياء  
 المنكلم في بعض لغاته  
 اذ لو بنى على الكسر لالتبس  
 عند حذف يائه اكتفاء  
 بالكسرة عنها أو على الفتح  
 لالتبس به عند حذف ألفه  
 اكتفاء بالفتحة عنها أو بعينه  
 بما ذكر أولى من قول  
 بعضهم يبنى على الضم لسهولة  
 للبنى على الضم (كيازيد)  
 وللبنى على الألف نحو  
 (يازيدان) وللبنى على الوار  
 نحو (يازيدون) من المبني  
 على الضم النكرة المقصود  
 نحو (يا رجل عين) ثم المبني  
 على الضم ان كان صحيح  
 الآخر ظهرت فيه الضمة  
 والاقدرت نحو يا موسى

كان موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول يا حليم لا يجعل غفارا الذنوب  
 انتهى (قوله ولا نكرة لم تقصد) الصواب حذفه لانه ليس معتبرا في معنى المفرد  
 في باب النداء وأيضا فأخذه في تعريف المفرد بوجوب الاستغناء عن قول المصنف  
 المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يازيد فان قيل العلم  
 اذا أريد اضافته  $\Rightarrow$  كرفا الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من الاضافة  
 الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلواضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا  
 لعدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الامتناع لبقاء  
 الكلام فلا حاجة الى تذكر المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة  
 (قوله لنظا) انما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لانه لا يتناول المبني وكان ينبغي  
 ان يزيد أو تقدير أو يستثنى من كلامه المستغاث الذي في أوله اللام أو في آخره  
 الالف (قوله على ما يرفع به) أي قبل النداء محالة الاعراب والمراد على ما يرفع به لولم يناد  
 فيدخل ما لا استعمال له الا في النداء ويرفع منه ندا الى الحار والمجرور أعني فلا ضمير  
 شبه والمعنى على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان  
 المنادى لا يرفع بحال ويبيده ان الضمير في يبنى عائد على المنادى فيلزم انتشار  
 الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهة كاف الخطاب الخ) أي وكاف الخطاب لمشابهة  
 لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى في اياك فكأنها متساويان فلا يلزم الاستعارة  
 من المستعير وهو ممنوع ان كان في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السيد في شرح  
 الكافية العلة لمشابهة كاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث  
 الافراد) خرج المضاف وبطلت دعوى انه انما اعراب مع وجود الشبه بالكاف لان  
 الاضافة تمنع البناء لانها تعاقب التنوين المتأني للبناء لانهما لا ترتد الظروف  
 المنفية الملازمة للاضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا شابهة الحرف أو الفعل  
 (قوله اذ لو بنى على الكسر الخ) سيأتي ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند  
 حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويجاب بأنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا ينادى  
 الامضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن  
 اقتصره على الضم لانه الأصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللبنى على الألف الخ)  
 ان قيل العلم اذا شئ أرجع لزم فيه اللام فكيف مع يازيدان ويازيدون قيل مع  
 اقيامه بامقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام لزم اجتماع اداني  
 تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) أي حقيقة أو حكما فلا يردلو وطبي عما هو  
 معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التنوين لحدوث البناء  
 وانبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف

ياقاضي وكذا ان كان مبني قبل النداء نحو يا حدام ويا سيور به لان

الى تنوينه جازان ينون مضموما ونصوبا وهو

أقوى واذا كان علما وصوفا  
 يابن متصل به مضاف الى العلم  
 جازان يفتح فتحة اتباع لما  
 بعده نحو يازيد بن عمرو  
 ﴿فصل﴾ في الكلام  
 على المنادى الصحيح الآخر  
 المضاف الى ياء اللمة كالم أو الى  
 المضاف اليها (ويتول) في نحو  
 (يا غلام) مرديا به الاضافة  
 الى الياء غلام (يا) الحركات  
 (الثلاث) على الميم من غير ياء  
 (وبالياء فتحة) أي مفتوحة  
 نحو ياء ابي الذي أمر فوا  
 (واسكانا) أي سا كنه نحو  
 يا عبدي فانقون (وبالانف)  
 نحو يا أسفا على يوسف فهذه  
 ست لغات لكنا متفارقة  
 في القوة والضعف أفهما  
 حذف الياء ككفاء  
 بالكسرة ثم اثباتها سا كنة  
 ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم  
 حذف الالف ا كنهما بالفتحة  
 ثم ضم الاسم ا كنهما بنية  
 الاضافة وانما يفعل ذلك  
 فيما يكثر أن لا ينادى  
 الامضا فاحلا للأقليل على  
 الكثير كقول بعضهم  
 يا أم لا تفعل بالضم حكاه  
 يونس ثم جواز هذه اللغات  
 مشروط بما الاضافة  
 للتخصيص كما في الاستهليل

ان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فبقي حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها  
 انظ (قوله و يابرق نخره) قضيتان المحكي مبنى وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد  
 (قوله موصوعين مر حاشية المتوسط بأن اعراه تقديرى (قوله جازان ينوي الخ)  
 اللمة الضم استحباب الاصل والنصب انه لما تون أشبه المضاف وظاهر كلامه  
 جواز الامر من ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما يأتي بأن القصير ثم الانباع  
 للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفابن) أي مجردا عن التاء أو ملحوقا  
 بها أي ابنه ولم يقيد اللم بالموصوف بالافراد وقيدته في الاوضع به والكلام على هذه  
 المسئلة مبسوط فيه فلا نظير به

﴿فصل﴾

(قوله الصحيح الآخر) أي حقيقة أو حكما فدخل نحو طي ودلوه قيد الصحيح الآخر  
 مخرج نحو ياء ملى قال العصام وأما ما سلبى جمعاً وتنبيه فينبغي أن يجوز فيه  
 إسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتنبيه على الانضافة وتعودم الالباس بالمفرد المعروفة  
 في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف ا كنهما بالكسرة أو ما في حكمه أو ما اذا  
 كان ا كنهما بالاشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الياء  
 فينبغي أن يجوز نحو ياقا اذا اشتهر اضافته الى ياء المنكح ولا يخفى عليك انه كان  
 الا كنهما بالكسرة مخصوص بغير ياقا كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر  
 في الجمع لا لتباسبه حينئذ بالفرد في صورة اثبات يائه سا كنة (قوله أي مفتوحة)  
 أو ذات فتح والتأويلان يجوزان في قوله واسكانا (قوله افصحها حذف الياء) لانها  
 اكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها الف) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء الف  
 لتحركها وافتتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن  
 يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر بل قديحي أن هذه الالف ياء المنكح غاية  
 الامر انها تغيرت صفتها وينبغي أن يكون نصب يا غلاما مفتحة مقدره والفتحة  
 الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن ياء المنكح (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيه  
 ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على  
 الضم قال أبو حيان ان حكمه في الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم  
 المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدر كما في  
 سائر الصفات المضافات للياء والوجه وفاقا للمرادى انه معرف بالاضافة لا بالقصد  
 واللم يكن لغة في المضاف وحينئذ نصبه مقدر ويجوز في تاء الوجهان ودعوى  
 أن الاتباع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها (قوله وانما يفعل ذلك)  
 أي الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف الفه  
 (قوله مشروط بما الاضافة للتخصيص) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة

والجامع احترازا بما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي يا ضاري

أتم مفتوحة لا غير المنادى  
 المعتل المضاف الى الباء نحو  
 يا فتى ويا قاضي ولا يجوز  
 نداءه بالباس ولا اسكانها  
 الا بالياء في ساكنين ولا  
 تحريكها بالضم ولا بالكسر  
 لتفادها على الباء (و) تقول  
 في يا فتى ويا فتى زيادة على  
 اللغات الست (يا أبت  
 ويا أمت) بفتح وكسر للتاء  
 الزيدة ~~عوضا~~ عن ياء المتكلم  
 والكسر أكثر في كلامهم  
 ولكن الفتح أقبس وسمع  
 معها تشبيها بنحو شبه رهبة  
 وهو شاذ وقد قرئ بهم فهذه  
 تسع لغات جائزة في الابد  
 والام مضافير للياء في النداء  
 وسيأتي أن فيها لغتين  
 أخريين فالجموع أحد  
 عشر لغة على خلاف  
 في بعضها (و) تقول فيما  
 اذ اتوى المضاف الى المضاف  
 الى الباء وكان افظ أم  
 أو عم (يا ابن أمي ويا ابن عم)  
 أو بالفتح أو بالضم ويا أمتعم  
 (بفتح) آخر كل منهما للفتحة  
 وقيل انهما ركبا وجعلا  
 اسماء واحدا مبنيا على الفتح

كقبي فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي  
 الياءات مع ان الالف كانت قد حذفتها قبل وجود التنوين وليس بعد اختصار التنوين  
 الا لزومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفاقم التزم  
 حذفها لانها بدل مستعمل انما في أي بنى حذفت ثم ادغمت أولاهما في ياء  
 المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما في يدي ونحوه فالتاء في شرح الكافية  
 وعلى القول بأن أصلها الكون بوجه الفتح لأنه لدفع التقاء الساكنين والفتح أخف  
 (قوله فليس فيه الالغتان) ينبغي أن يستثنى منه المثنى والجمع على حده نحو  
 يا ضاري ويا ضاري فليس فهم ما الا اثبات الباء مفتوحة والظرف مائة قدم عن  
 العصام (قوله المذادى المعتل) يستثنى منه نحو طي ودلوفان حكمه حكم الصحيح  
 ونحو بني وأما الخ المحذوف لانه فلا تردخا لافالبرد (قوله ليلياتي ساكنان)  
 وتسكين ورش محاي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله انما على الباء)  
 أي الساكن ما قبلها (قوله يا أبت وامت) قال صاحب الكشف فان قلت كيف  
 جاز الحاق تاء التانيث بالذكرك قلت كما جاز حاقه ذكرك وشاذ كرفان قيل  
 كيف جازت عوض تاء التانيث من ياء الاضافة قلنا لان التانيث والاضافة  
 متساويان في أن كلامهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره انتهى واعلم ان  
 كلام ياء أبت ويا أمت منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة  
 على ما قبل الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائهم افتح  
 ما قبلها الا على التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن  
 أمي ويا ابن عم) قال الله - سى افاض أن يقول الالف عوض عن الياء في حذف الالف  
 يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله في الهمع عن أبي  
 حبان لكن قال الدماميني لانسلم ان العوضية تنافي الحذف بدليل واقام الصلاة  
 وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف هنا يدل عن الباء فهي بمنزلة ما وفرق بين العوض  
 والبدل (قوله أو بالفتح أم أو بالضم عم) خرج لفظ بنت لكن قال الجاهلي أنهم  
 يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الاربع (قوله كككها في غير النداء)  
 أي من ثبوت الباء لا غير وهي اما ساكنة أو متحركة (قوله ولحاق الالف الخ) كان  
 الظاهر أن يقول ولحاق الياء أو الالف بفتح ياء الباء لانها الاصل ومن ثم قدم  
 الشارح رحمه الله تعالى للاحاق الياء لانهما في التمثيل كلام المصنف

(وكسر) ذلك أيضا وهو الأكثر على حذف الباء والاجزاء بالكسر وقدمت قوله

نالتين في السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فحذف بال حذف بخلاف غيرهما  
 في الباء فيه كككها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن ساجي (والحاق الالف أو الياء للاولين) وهما  
 يا أبت ويا أمت (تبع) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله

وقوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك  
نظراً بالشعر ويؤيده انه قرئ بأبى ابى أخاف وفي المرادى وأجاز كثير من الكوفيين  
وقال الجمع بينهما ما في الكلام ونظيره قراءة أى جعفر يا حذرناى فجمع بين العوض  
والجاء العوض (قوله يسير في مسخفر) في القاموس المسخفر الطريق استقام

فصل في أحكام تواسع المنادى

(قوله وتأكده) أى نوى واطلقه عمدا على اشتهار أمر اللفظى فقد علم أن  
حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقوا يازيد زيد اليمين لا تفتأى به  
على هذه الصفة كذلك هنا (قوله المنفرد بأل) أى المتع دخول يا عليه احترازا  
عن لفظ الله (قوله على لفظه) أى جلا على لفظه والمراد به ما قبل المحلى بدليل  
معاداة له فشم ما كان فحده مقدرهما كان مبنيا قبل النداء نحو يا سيدي يا سيدي العالم  
ولاحاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغي أن  
يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبني على الضم لعين هذا الوجه أجيب بأنه أراد  
التنبية على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع  
مضموماً وبغيره حال رفع التاسع أن لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولاً به بل تابع له  
(قوله لكن عبارته تقتضى أن الصور ثمانية) حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة  
التي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين وما اقتضاه كلامه  
مشكل لان التأكيد المعنوي لا يتأق فيهما أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف  
البيان وأما عطف النسق فيتمتد فيه أن يكون مضافاً وان كان مقروناً بأل نحو  
يازيد الضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لاختصاصه (قوله  
وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع  
المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقاً قلت انما تعين  
النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر  
او بناء وانما يجوز والرفع في التابع لامكان التبعيية في ضم المتبوع المشبه للرفع  
فتأمله واعلم من اد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب  
نصب التبع المضاف لفرد وأجاب الشهاب القاسمى في حواشى الاشموني بما لا يخلو

يسير في مسخفر لاجب  
وقوله

يا أبى لازات فيثافانما  
(والحائهما للاخيرين)

وهما ابن أم وابن عم  
(ضعيف) لا يكاد يوجد

الا في الضرورة كقوله  
بالنة عمالاتوى واجبى

وقوله  
يا ابن أى ويا شقيقى نفسى

فصل في أحكام تواسع  
المنادى (ويجوز ما أفرد

أو) ما (أضيف) حالة كونه  
(مقروناً بأل من نعت)

المنادى (المبني) العلم  
والنكرة المقصودة

(وتأ كيد) وعطف يانه  
(و) عطف (نسقه المقرون

بأل على لفظه) أى المبني  
فيرفع مراعاة لفظ (أو)

على (محل) فيتعصب مراعاة  
للمحل نحو يازيد المكرم

أو المكرم الأب بالرفع  
والنصب وياتيم أجمعون

واجمعين وياسع يد كرز  
وكرزوا يا جبال أوبى معه

والطير قرئ بالرفع والنصب والا  
لأن ما فيه أل لا يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كأنه

والاقتضاء كلامه  
مشكل لان التأكيد المعنوي لا يتأق فيهما أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف  
البيان وأما عطف النسق فيتمتد فيه أن يكون مضافاً وان كان مقروناً بأل نحو  
يازيد الضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لاختصاصه (قوله  
وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع  
المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقاً قلت انما تعين  
النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر  
او بناء وانما يجوز والرفع في التابع لامكان التبعيية في ضم المتبوع المشبه للرفع  
فتأمله واعلم من اد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب  
نصب التبع المضاف لفرد وأجاب الشهاب القاسمى في حواشى الاشموني بما لا يخلو  
والاقتضاء كلامه  
مشكل لان التأكيد المعنوي لا يتأق فيهما أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف  
البيان وأما عطف النسق فيتمتد فيه أن يكون مضافاً وان كان مقروناً بأل نحو  
يازيد الضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لاختصاصه (قوله  
وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع  
المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقاً قلت انما تعين  
النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر  
او بناء وانما يجوز والرفع في التابع لامكان التبعيية في ضم المتبوع المشبه للرفع  
فتأمله واعلم من اد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب  
نصب التبع المضاف لفرد وأجاب الشهاب القاسمى في حواشى الاشموني بما لا يخلو



الله كرزا و يا عبد الله  
والخارث وسبأني حكم البدل  
والنسق المجرد واما تابع  
المضاف المجرد فقد أشار اليه  
بقوله ( ويجري ما أضيف )  
من نعت وتوكيد وبيان  
حالة كونه ( مجردا ) من ال  
( على محله ) دون انظره  
فينصب فقط كما لو كان  
المنادى نحو يا زيد صاحب  
عمر و يا تميم كلهم أو كلكم  
و يا زيد يا عبد الله وانما  
لم يجزرفعه لثلاثة فضل  
القرع الاصل ( و ) يجري  
( نعت أي ) وأية في تبعيته  
لمتبرعه ( على لفظه ) فيرفع  
فقط لانه المقصود بالنداء  
نحو يا أيها الانسان يا أيها  
النفس وجوز المازني  
صبه على المحل وقرئ شاذا  
قل يا أيها الكافرين ولا  
تبعث الابعاد فيه أل أو باسم  
اشارة عامر من كاف الخطاب  
نحو يا أيها الرجل ( والبدل  
والنسق المجرد ) من ال  
( كالمنادى المستقل )  
ففي بيان على ما يرفعان به  
حيث يبنى المنادى وينصبان  
حيث ينصب وان كان

عن نظرها نظره ( قوله منسوب لا غير ) لانه اذا وقع منادى نصب فنصبه اذا وقع تابعها  
أولى لان حرف النداء لا يباشروه يرفع عليه تابع المستغاث المجرور باللام فانه لا يجوز  
في تابعه الا الجر ( تنبيه ) تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما في التسهيل  
فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمر وفان قدرت الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير  
أو نعتا لنت نعت المنادى لفظه كما يلفظ بالنعت ( قوله كلهم أو كلكم ) لانه اذا جى مع  
تابع المنادى بضمير جار فيه أن يأتي بلفظ النعنية باعتبار الامل ويلفظ الخطاب نظرا  
لان المنادى مخاطب في المعنى وانما لم يجز أن يقول المسمى يزيد يضر بتلاوه  
ليس فيه دليل التسكيم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا ( قوله وانما لم يجز فعه )  
أجاز الكسائي والقراء وابن الانباري الرفع في يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور  
على القطع لكن جزم شيخ الاسلام في حاشية تاج المانم في باب التأكيد بجمع قطعه  
( قوله لانه المقصود بالنداء ) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها  
غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها الا انها غير مقصودة أصلا فالرجل  
وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون  
يادخله فيه لكتفه مقصود في الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز  
الوجهين في صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصب لانه بحسب الصناعة  
ليس فعولا به بل تابع له لكان في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ومع  
ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على  
المجر فيهما ما فيراجع ( قوله الابعاد فيه أل ) أي الجنسية لا الغالبية على الاسم  
كالمعنى ولا التي يجبرها فقد العلية كالزيدان وقد نبت على هذا في التسهيل بقوله  
ويوصف بمصهوب الجنس وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لا ما يقابل الوضعي لجواز  
يا أيها النبي وأما قول المراد ان صارت بعد أي للحضور فمر أن ان ما فيه أل لما وقع  
صفة لاى المفيدة لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا الا ان المراد  
انها للعهد ( قوله أو باسم اشارة الخ ) لم يقيد بها اذا وصف بنى الاف واللام تبعها  
للتسهيل ولما في شرحه من عدم التزام ذلك أقوله أيها اذ ان كل اذ ان ( قوله وسبب  
ذلك أن البدل الخ ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل في  
البدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع ما وافق على هذا الحكم وليكون البدل  
كالمستقل لا يصح الا اذا صرح مباشرة حرف النداء وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا  
الرجل لان الرجل لا يباشرو حرف النداء ولا يا صاحبنا هـ لان اسم الاشارة

المتميز بخلاف ذلك ولهذا قال مطنما أي مبيها كان أو معربا نحو يا سعيد كرر  
و يا عبد الله كر زو يا زيد و كر و يا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف  
كالتاء عن الامل وقيد النسق بالمجرد

لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا و آل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الاخذ بالظلال لاقوم وحمل التعليل على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولك في تكرير لفظ المنادى المبني على الضم مضافا) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أى مكررا لفظ ادى أى اللفظ الذى كثر به لفظ المنادى المبني على الضم أى صورة قسلا ينافى قوله مضافا يدى يقال المراد المبني على الضم فى الجملة ومضافا فى الجملة ووصف الشئ بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا جى محالين متنافيين ولك أن تجعل قوله مضافا محال من المنادى بدون صفة والمراد أنه مضاف فى الجملة فلا يرد عليه ان من جهة الوجود الآتية ضم الأول على انه مفرد فلا إضافة حيث نذ واحد من المنادى من نحو يا عم عدى تم عدى بتكرير المضاف اليه وهو تو كيد وقوله مضافا من نحو يا زيد ذلك فى الثاني الضم على انه منادى ثالث ولم يجز ان ثالث غيره ورد تجوز الاكثر من البدلية بأنه لا يتحد لفظ البديل والمبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان استمع الاول أو تو كيد لفظى والرفع وانصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض البيان بأن الشئ لا يبين نفسه (قوله فتجهما) لم يقل ضمهما مع كونهما عربيين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال (قوله وهو متجهم) أى الثاني زائد قال فى التصريح وهذا مبنى على جواز افعال الاسماء وأكثرتهم بأبوابه وعلى جوازه ففصل بين المتضايقين وهما كالتى الواحد وكان يلزم أن يكون الثاني اهدم اضافة انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايقين بغير الظرف الا فى هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح ان الاسم الثاني غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادة الزيادة المرادة فى زيادة الحروف كالباء ومن فى النقي ففتحه حيث نذ شبرا عرب اذ هي حيث نذ غير مطلوبه اعامل وانما حرك به لانه قصد زيادة هذا الاسم المحموس على هذا الوجه ولا ينافى ذلك قولهم فى بيان هذا الوجه والاصل يا عم عدى تيمه أو يا عم عدى تيم عدى لجواز أن يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني تو كيد بواقفة تفسيرا لغيره الاقحام بالتأكييد للفظى وقال اللمام مبنى ان التأكييد اللفظى أتى ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب حار اقحامه بدلا أو عطف بيان كما فى سورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف سورة الرفع فانه غير مضاف (قوله أو يا عم ربا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والذى قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البديل وان قيل ان البديل على تقدير تكرار العامل لانه كالتة تدوير المعنوى (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان بال لم يربط حكمه المستقل اذ هي تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها (ولك) فى تكرار لفظ المنادى المبني على الضم كما فى نحو قوله (يار يديز بدالبعملات الذبل تطاول الليل عليك فاترا) وحيث ان الاول (فتجهما) على أن الاول مضاف لما به الثاني وهو متجهم بينهما ونصبه على التأكييد أو على أن الاول منادى مضاف الى محذوف مما نزل لما أضيف الى الثاني على أنه عطف بيان أو بديل أو يا عم ربا أو راعى وقال القراء كلاهما مضافان الى ما به الثاني وهو ضعيف لانه من توارد عاملين على معمول واحد (و) الوجه الثاني (ضم الاول) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الاربع ونصب الثاني

على ما سبق وفهم من كلامه  
 أنه لا يجوز ضم الثاني ولا  
 يختص الوجهان بالميل  
 اسم الجنس والوصف كذلك  
 نحو بارجل رجل القوم  
 ويا صاحب صاحب عمرو  
 ﴿فصل﴾ في ترخيم  
 المنادى وهو لغة تزيق  
 الصوت وتلينه يقال صوت  
 رخيم أى رقيق واصطلاحا  
 حذف بعض الكلمة على وجه  
 مخصوص وهو ثلاثة أنواع  
 ترخيم نداء وترخيم ضرورة  
 وترخيم تصغير وعلى الأول  
 اقتصر فقال ( ويجوز  
 ترخيم المنادى ) لا مطلقا  
 بل ( المعرفة ) لأنها أكثر  
 نداءها فدخلها التخفيف  
 بحذف آخرها فلا يرخم نحو  
 يا رجلا خذيدي لأنه ذكره  
 وكذا لا يرخم المستغاث ولا  
 المنادى اتناقا ولا المضاف  
 تحلا فالسكوفير ولا الهيكى  
 خلافا لابن مالك ولا المبنى  
 قبل النداء كخادم خلافا  
 لبعضهم قاله فى الجامع  
 ( وهو ) اصطلاحا ( حذف  
 آخره تخفيفا ) على وجه  
 مخصوص ونص الآخر  
 بذلك لأنه محل التغيير ثم  
 المنادى ضرورة بان مختوم بقاء  
 التأنيت ويجرد عنها ( فهو  
 النداء ) يرخم ( مطلقا )

اسميه من تواردها على معنواها  
 لما اتحداهنى وعملا منزلة العامل الواحد ( قوله على ما سبق ) أى على أنه عطف  
 بيان على المحل أو بدل أو باضمار يا وأغنى قال ابن مالك أرتو كيد لغظى واعترضه  
 أبوحيان والمصنف بما أجيب عنه

﴿فصل فى الترخيم﴾

( قوله حذف بعض الكلمة الخ ) المراد ما يتناول البعض تنزيلا في شمل التعريف  
 حذف الكلمة التى بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وناء التأنيت وأما الجواب  
 بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه أنه لا يدل على أن معنى الترخيم  
 حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره ادلائحى ان هذا تعريف  
 للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف فى ترخيم التصغير غير الآخر والمراد بكونه على  
 الوجه المخصوص أن يكون اعتبارا لها جواز الخرج الحذف فى باب عضا وقاض  
 لان الحذف لعملة وكذا الخوا ب أصله أبو خذفت الواو لان الوقت ما كذا لثبات  
 الامر المطلوب من الاعراب ولو تحركت لحصل النقل فخذها لعملة تصريفية  
 ويخرج أيضا حذف لام يدودم لانه واجب لئلا يرد نحو ودفانه منقوص من  
 الددن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض  
 الكلمات حذف آخرها اعتبارا لها جوار مع انه ليس ترخيها ( قوله المعرفة )  
 المراد بها فى المؤنث بالهاء المعين لئلا يشتمل التذكير المقصود نحو يا شأويا حار لعينين  
 وفى غيره العلم ( قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ ) لما ذكر فى المطولات  
 وأشار الشارح الى ورود ذلك على الطلاق المصنف ( قوله ولا المضاف ) أى حقيقة  
 أو حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف ( قوله ولا الهيكى ) المراد به المركب الاستنادى  
 واحتزبه عن المزجى وبعضهم يقول السماع منقود من العرب فى ترخيم  
 المركب المزجى وانما أجازوه بعضهم قياسا على ما فيه ناء التأنيت لان الجزء الثانى  
 يشبه ناء التأنيت من وجوه تقع ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما ان  
 ناء التأنيت كذلك ( قوله حذف آخره ) أى المنادى وذلك متعين على كلام الشارح  
 كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجزى عنها تحوير الجامى ارجاع الضمير  
 المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخرج الآخر الحذف فى غير الآخر  
 ولم يشهد الآخر بكونه حرفا كما قيد ابن الحاجب فشمى كلامه الحرف والحرفين وجزء  
 المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية ﴿ تنبيه ﴾  
 قال المرادى أجاز الهم هو ووصف المرخم ومنه القراء والسيرافى واستفحه ابن  
 السراج انتهى وانه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع تاءه من إعادة لفظ وأما

وهو المجرد منها انما يرخم  
 ( بشرط ضم ) فقير المضموم  
 كالأضاني والمحمكي لا يرخم  
 وان كان عالما ( وعليه )  
 فقيرا العلم كالنكرة لا يرخم  
 وان كان مضموما وخوفا  
 بعضهم ترجمها قياسا على  
 قولهم أطرق كراويا صاح  
 وهو قياس على شاذ  
 ( ويجاوزنه ثلاثة أحرف )  
 فلا يرخم الثلاثي وان كان  
 محركا الوسط وجوزه  
 الاخفش مطلقا والقراء  
 محركا اوسط اجراء لحركة  
 الوسط بحرفي الحرف قياسا  
 على اجرائهم نحو سر محجري  
 زينب في ايجاب منع  
 الصرف والشهور ما ذهب  
 اليه المصنف فاذا استوفى  
 الجرده هذه الشروط جاز  
 ترجمه ( كما جحف ) في نداء  
 جعفر ثم المرخم فيه لغتان  
 احدهما قطع النظر عن  
 المحذوف للترخم فيجعل  
 الباقي كأنه اسم تام موضوع

على لغة لا تتظار فقيه نظر اذا ضم في اللفظ ويظهر جوار رفع نداءه لان الحرف  
 الذي حقه الضم في ملكم الياءت و يؤيده جوار رفع النابيع قبل النداء فامل ( قوله  
 اى سره ان كان عالما الخ ) اشارة الى انه ارا ديا لا يطلق عدم اشتراط ما يخص المجرد  
 لانه لا يشترط فيه شئ أصلا فلا ياتي في أنه يشترط فيه كغيره ان يكون معرفة الى آخر  
 ما تقدم ( قوله فيما ساعى اجرائهم سقر الخ ) قيل الهرق ان حركة الوسط نمة اعتبرت  
 في حذف معرف ز دعلى الكامة وهو التنوين وهاهنا في حذف حرف أصلى وأيضا  
 ليس الحذف هاهنا واراد اعلى حرف بعينه فهو مظنة الالتباس ( قوله ثم المرخم فيه  
 لغتان ) ليس في كلامه تمايز ههنا جريان الاقنين في كل ما رخم ولا ياتي في انه  
 لا يجوز الترخم على نية المحذوف فيما فيه ليس عالما كما اوردتة خلافا لمن قال ان  
 اشتمار العلم بسماء مما يزيل اللبس في اللغات ولا يجوز الترخم على عدم نية وفيما  
 يلزم بقدير تمامه عدم النظر كطيسان في لغة من كسر اللام ونحوه مما في المطولات  
 ( قوله وغيره ) من العجمة والاعمال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا صحيحا نحو  
 ياهرق ولو وصف يابن نحو ياهرق بن فلا يجاز القبح وتقديرها ان كان معتلا نحو  
 ياسارى وثبوت الياء دليل على التقدير كذا في المرادى وفيه انه لا ياتي في الاعلى تقدر  
 علمه سارى بفتح ضمير مثلة اللبس بالصفة ولا فسارى ملبس وقضيته انه لا فرق  
 بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو سارى بفتح ضمة وقديقال التزام لغة من  
 ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا اللبس كل منهما فمتنع ترخمه رأسا نحو  
 فتا فانه على الوجهين يلبس ييا فتي غير مرخم لكن قضية تجوز ان مالا  
 ترخم نحو المثنى والجمع بحذف ز يادته عدم موافقه على ما ذكره والفرق  
 ان هاتين وضعت لتبميز المؤنث فلا يلبس حذوها عند اللبس لما فانه الغرض  
 من وضعها ولا كذلك ما عداها ( قوله اى بضم ) فيه ان النسب ينزع الخافض  
 سماعي والاولى انه منصوب على الحال لى حال كونه ضمنا او اذ ضم ( قوله وهى  
 الاكثر في كلامهم ) لان المحذوف لا ترخم في حكم الموجود لانه مرادى يرد على قوله  
 فيبقى الخ ما كان مدغم في المحذوف ولو لم يكن بعد الف فانه ان كان له حركة أصلية

على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما يستحقه ولم يحذف منه شئ وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر  
 فتقول في جعفر ياجحف ( ضمنا ) اى بضم آخره وفي منصور يامنص بفتح دير ضمة ضمنا غير تلك الضمة التي  
 كانت قبل الترخم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وثبات لاوى ثموديا شئ بقاب الضمة كسرة الواو ياء لتطرفها بعد  
 ضمة ولا يجوز بقاءها لانه يؤدى الى عدم النظر اذ ليس لما اسم معربا آخره ولا لازمة قبلها ضمة ( و ) الثانية ان  
 تنوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يدل ان كاحرف علة وهى الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر  
 ياجحف ( فتحا ) بفتح الفاء وفي منصور يامنص بفتح الضمة الصاد وفي ثموديا ثموديا بفتح الواو على صورتها  
 من غير ابدال لانها في حشو الكامة لنية المحذوف وفي بعلبك يابعل بفتح الملام ثم اعلم ان المحذوف لا ترخم

أما حرف واحد وهو الغالب وقد أشار إلى الثاني بقوله (و يحذف من نحو سلمان ونصور ومسكين حرفان) الحرف الأخير وماتبه مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل آخره حرفين ما كنا زائدا كما لا أربعة أحرف فما ساعد قبله حركة من جنسه ولو تفرقت بقول فيها ياء سلم وياء نص وياء مسك بخلاف نحو سفر رجل وهبغ واختار وسعيد وفرعون وغريق وإلى الثالث بقوله (ومن نحو معدى كرب) مما هو مركب تركيباً مزجياً (الكلمة الثامنة) فتقول فيه ياء معدى وزمل كلامه ما آخره و به كسبيويه وما سمي به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسم ترخيمه من العرب وإنما أجازوه النحويون قياساً وقد تقدم أن الجوز إنما يرحم بشرط فهو وكأنه هاء مقبى وكما يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في المبررة على اللغتين بشرط صلاحية لانه ينادى ويجاورته ثلاثة أحرف ان لم يكن بالياء

فصل في ترخيم الندية فالأصل في ترخيم الندية من يخلص من شدة أو يعين عن دفع مشقة

حرك بها نحو مضار ومحتاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علماً او كذا نحو خوخو يصغى غير خاص وتعود التوب لو سميت بهما (قوله أما حرف الخ) لم يرد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفاً نحو اثني عشر واثني عشرة وعين لان عشر وعشرة بمنزلة النون امكن قال ابن الحاجب الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاينة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف نحو رهونا و رغبونا اذا سمي به معاينة الكوفيين فيقولون يا رغب ويله بولم يحذف البصريون الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف بخلاف القياس فتقلبه أولى (قوله وكان ما قبل الآخر الخ) أى زيادة على تلك الشروط و يشترط أيضاً لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوماً بالياء لان ما قبله التانيث اختص بأحكام منها انه اذا حذفت منه التانيث تفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها فتقول في عقبتاه يا عقبتا بالالف (قوله ما كنا) المحققون لا يطاقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكناً و صرف كاشف (قوله ولو تديراً) كافي مصطفون ومصطفين مسمى بهما الحرف اللين فهما ليست الحركة المجازة نقله ظاهرة وانما هي مقدرة اذا أصل مصطفون ومصطفين مصطفين ومصطفين ياء مضمومة في الاوّل ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه ياء مصطفي يحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه أن يقال ياء مصطف حذف الالف لانتقاء الساكنين وترك ما قبله اعلى ما كان عليه من الفتح امكن هـ نا يؤدي الى الحذف من غير موجب اذ هو يجب حذفها و ارا الجمع و ياءه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا لى رد الالف لزوال موجبها فقالوا ياء مصطفي وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد لان الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفر رجل الخ) محترزات قوله حرفين ساكناً الخ على الترتيب والهبج يفتح اها والياء الموحدة وتشديد الياء التختية وبالهاء المعجمة الغلام المعنوي (قوله وانما أجازوه النحويون) أى بعضهم وقد تقدم انه يحذف من اثني عشر واثني عشرة مع الجزاء الالف (قوله وكان هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون مصوراً بلغة عرابه اعراب ما لا يصرف (قوله بشرط صلاحية لان ينادى) احتراز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بال ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله \* قواطن مكة من ورق الحمى \* وانما هو من الحذف للضرورة لاعلى طريق الترخيم (قوله ويجاورته ثلاثة أحرف الخ) مثال الاوّل قوله \* انعم الفى تعشوا الى ضوء ناره \* طريق ابن مال ليله الجوع واخصر \* ومثال الثاني قوله \* ليسبى حتى آل بن حنظل \* أراد حنظله

وهو صرفي الا سمعته ثبوتاً بديهياً

(قوله)

(قوله وتضمن الخ) أي تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تضمنته المعنى وايقاع الاستغاث على الاسم اصطلاحى والا فالاستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال في المستغاث من أجله (قوله الايا) ذكر بعضهم ان يا لئنادى العبيد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقرب الا ان كان كالبعيد أو يقال الاستغاث كالبعيد لا احتياجها الى هذا الصوت لانه اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها (قوله أن يجرب لام مفتوحة) أي مما كان يجرب به قبل النداء ما خبرت اللام لمناسبة معناها المعنى الاستغاثة وهي لام التخصيص أدخلت على استغاث دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزداد في آخره الخ) فصرح الجاهل كالرضي به حينئذ يبنى على الفتح وان تواليه لا يرفع ومقتضاه ان ألف الاستغاث اذا لحقت المثني والجمع على حذف اراء مبين على البناء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضى كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبني على الفتح هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل (قوله لتزيله منزلة الضمير) أي فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو يا لكهول وللشبان فانه يجب كسر لام المخطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق ان الفتح لا يرب هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو بالظلموم أي يا قوم للظلموم وجعل الجاهل هذا الاخير على فتح لام المستغاث والاول على عدمه عكس الامر (تسمية) محل ما ذكر في الاثماء الظاهرة لان الاصل فاعتبر الفرق فيما أسمع المضمرة فتفتح للام معهما الامع الياء فتكسر فمما قال في المعنى ذاقير يالك ويالى اجمل كل منهما أن يكون مستغاثا وان يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله \* فباشوق ما أبى ويالى من النوى \* وأوجب ابن عمقور في يالى أن يكون مستغاثا من أجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا دعولى وذلك غير جائز في غير باب طننت وفتدت وهدت وهذا لازم لابن جني (قوله انول) أي فيه أقوال وانقول بالز ياءة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبداية محبة اسفاطها ودها فبتم اللام ورد بان الز ياءة على خلاف الاصل والقول بان امة متعلقة ياء ذهب اليه ابن جني جريا على مذهبه ان حرف النداء اسم فعل وغيره لا ر في حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في قوله \* كأن قلوب الطير طيارا يابسا \* وانول بان امة متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيبويه واختاره ابن عمقور اعترض بان فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بأنه لما التزم ضميره ضعف

وتضمن المستغاث والمستغاث من أجله والمستغاث ولا يستعمل معهما من أحرف النداء الا بالخاصة ويجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال احداها أن يجرب باللام مفتوحة وهي أكثر أحواله الثانية أن يزداد في آخرها ألف تعاقب اللام الثالثة أن يجرد من اللام والالف ويجعل كالتنادى المستقل وهذه أهله واذا تقرر هذا فعلى الاول (يقول المستغاث اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين تفتح لام المستغاث) وجوبا لتزيله منزلة الضمير وجره بالتنصيص على الاستغاثة وهى زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف أنوال وانما أعرب المستغاث لتركبه مع اللام

تقوى ورد بان اللام المقوية زائدة وهو لا يقولون بالزيادة واعترض أيضا  
 بأن اللام لا تدخل في نحو زيد اضرب به مع ان الناصب ملتهم الحذف واجب بانه  
 ما ذكر ما هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك  
 حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة  
 لم يعز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلة من كل وجه واجاب ابن  
 ابي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يارب يارب مرو والتعجب في نحو  
 بالادواهي (قوله فاشبه المنادى المضاف) ولان علته بناءه مشاهمة للحرف واللام  
 الحارة من خواص الاسم فبدخولها ضعف المشابهة فأعرب على الاصل (قوله  
 واذا نعت جاز في نعت الجراح) أي ولا موضع رفع له لينعت بالرفع وقيل ان ياصر  
 حكمه في النداء حكم العامل اذا البناء فلهما يشبه الاعراب فلما دخل الحرف  
 اعنا زال عمل اللفظ او صار بمنزلة ما زيد يجار فعلي هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة  
 أوجه وجزم الرضي بامتناع ما عد الجبر (قوله غالبا) من غير الخاب فتحها معه  
 اذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجبر المستغاث له من لان اتأني للتعديل كاللام  
 كقوله \* يا للرجال ذوى الالباب من نفر \* كذا في التسهيل وقيد المسئلة  
 في شرح الكافية بالتعجب وقال وقد نغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاث  
 معنى التعجب وقال المصنف في الحواشي الحق عندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد  
 الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به او مما توقع نزوله به فعلى الاول يصح المجيء  
 باللام والمجى عن نحو يارب يارب لفظا وما يارب من الظالم وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى  
 يارب يارب للظالم ادعوك له لخصامته (قوله متعلقة بحذوف) أي بفعل محذوف  
 تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملتان وقيل انها تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن  
 الضائع ورد بان فعل النداء ضعيف لا يقوى ان يتعلق به حرفا جرو قيل بحال محذوفة  
 فالكلام جملة واحدة (قوله الا في المعطوف) المطا فله شامل للعطف بغير الواو كالنداء  
 وشمولا مانع منه اذ قد تصد لاشارة الى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الاول  
 في النجدة والاعانة (قوله ياللكهول) يحجز بيت صدره \* بيكيتاء بعيد الدار  
 مغرب \* والشاهد فيه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يشهم منه ان الالتباس  
 موجود فيما اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له قد يبدل حرف النداء اذا حذف  
 المستغاث ثم انه انما يحسن ما ذكره هنا لعل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما  
 فعل غيره (قوله يارب العمرو) المنادى في هذه الحالة معني على الفتح وعبارة  
 الكافية وشرحها للجامع ويفتح أي يبي المنادى على الفتح لالحاق الفها أي ألف  
 الاستغاث بآخره لا قنضه الألف فتح ما قبله انتهى وعينه قد ليس في تابع هذا

فأشبه المنادى المضاف  
 واذا نعت جاز في نعت الجبر  
 على اللفظ والنصب على  
 الجرح نحو يارب العادل  
 لظالم وأما المستغاث له  
 فلامه مذكورة على الاصل  
 فبها متعلقة بحذوف  
 خلاف المستغاث فلامه  
 مفتوحة (الا في المعطوف  
 الذي لم تتكرر معه يا نحو  
 يا كقول والشباب للجب  
 وتم تكسر لامه لأمن اللبس  
 ادعوه على المستغاث  
 الذي قبله يقتضى أنه مستغاث  
 أيضا المستغاث من أجله  
 وكذا تكسر اذا كان ياء  
 المتكلم نحو يالى للناسبة  
 فاذا تكررت معه يافتحت  
 اللام نحو  
 يا قومي وبالأمثال قومي  
 (و) على الحالة الثانية تقول  
 (يارب العمرو) باطلاق  
 ألف في آخره عوضا من  
 اللام في أوله

ومن ذلك قوله

(ألا يا قوم للجبب الجبب)  
وللغذلات تعرض للاربيب  
وقد يكون المستغاث مستغاثا  
له نحو يازيد زيدا  
أدعوك لتتصف من نفسك  
وأما التديبة فهي بده  
المتفجع عليه فقد حقه  
أوحكا أو المتوجع منه  
لأنه محل ألم أو سبب له  
سخت أمرا عظيما فاصطبر له  
وقت فيه بأمر الله يا عمرا  
وقوله

فرا كيدا من حب من لا يجبني  
ومن عبرات ما لهن فناء  
وهي من كلام النساء  
في الغائب والغرض منها  
الاعلام بعظمة المساب ومن  
ثم لا يندب الا المعروف وأما  
قواهم وامن حفر بئر زمزم  
فهو في قوة قواهم واعيد  
الطلباء اذ من المعلوم ان من  
حفر بئر زمزم هو عيد  
الطلب ولا يستعمل مع  
الندوب من حروف النداء  
الاحرفان واو هي الغالبة  
فيه والمختصة به ويا اذالم  
يلتبس بالندوب المحض  
وحكمه حكم المنادى فيضم

الندوب الا التصب وبذلك صرح الجاهلي (قوله ولا يجوز بالزيد العمرو) لان اللام  
تقتضي الجر والالف الفتح فينثر في ما تناف فلا يجس الجمع بينهما (قوله وقد  
يكون المستغاث الخ) أي تشر بها وتهددا (قوله فهي ندا الخ) أي اصطلاحا وأما  
التفجع فالتفجع على الميت وذكره خلاله الجميلة في زعم النادب ثم المراد ان ينادى  
سورة لاحق بقوله ما تنجي (قوله أوحكا) كقول عمر رضي الله عنه وقد بدأ خبر  
يجيب شدة صاب قوتان من العرب واعمراه (قوله نحو وقت الخ) مثال للمتفجع  
عليه (قوله وهو قوله فرا كيدا) مثال للمتوجع منه لانه محل ألم ومثال التوجع  
لأنه يكون سبب ألم قوله يتكلمون دهما موعلة \* وتقول سلمى وازيدته  
والرزيق سبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب الا المعروف) فلا يندب السكره فلا  
يقال رازج لا مخرلا فالن أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واصحابه  
وأجيب بأن السكره هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال وعمراه ومقتضى كلامه  
في الاوضح ان العلم يندب وار لم يكن معروفا ثم هذا في المتفجع عليه أما المتوجع منه  
فانك تقول وامصيتاه وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى)  
فيه إشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف  
مخصوص نائب ما يدعو ومن ثم دعوا في النداء باغلامك لان خطاب أحد  
المهمين يتألف خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التديبة واغلامك  
وتقدم سبب آخر لتع ياغلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعني اذا وقع  
الندوب على صورة قسم من أقسام المنادى في حكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك  
القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع  
تسكرة كما تقدم ولا إشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه انه  
اذا انطرد الى تنوينه جازمه وفتح كقوله \* وافقعا وابن قيس \* (قوله  
واضار يازيدا) مثله واذا لاوذا ثبناه (قوله ولك زيادة ألف في آخره) أي  
مع آخره أي بعد آخره أو آخر ما اتصل به على ما سياتي وظاهره سواء كان واوا أو ياء  
لمكان أو جب بعضهم لحاق الالف مع ياء لا يلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير  
الحاق الالف في المستغاث وواقعا واهناك بأنه حينئذ يبنى على الفتح وقبيلته  
أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس في نعته الا التصب لكن  
الشاطبي جوزة قد يراد ضم مع ألف التديبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فلجهر  
الاقام (قوله أولضهر نحو وارا ساه) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد

ان كان مفردا نحو وازيد بنصب ان كان مضافا أو شيئا به نحو واعبد الله واضار يازيدا ولك زيادة الالف في  
آخره وهي أكثر أحوالها وأشار بقوله (والنادب) أي يقول (وازيدا) بالالف في آخره مفردا كان أو مضافا  
لظاهره (وا أميرا الثومين) أولضهر نحو (وارا ساه) أو شيئا بالاضاف نحو والعالج لا أوامر كبا



نحو وا عدي كرابو يحذف  
 اهذه الالف ما قبلها من ألف  
 نحو وا موساه أو تخوين في  
 نلة أو غيرها نحو وا من  
 نصر محمداه ونحو وا بابكره  
 أو ضمة اعراية أو بنائية  
 نحو وا من ذاه فين اسمه منذ  
 أو كسرة كذلك نحو وا عبد  
 الملكاه واحدا ما فان أوقع  
 تحذف الضمة أو الكسرة  
 في ايس اقبيا و قلبت الالف  
 يا بعد الكسرة نحو وا غلامكي  
 ووا وا بعد الضمة نحو  
 وا غلامه و وا غلامكمو  
 لأنك لو أبقيت الالف  
 لا وهم الاضافة الى كاف  
 الخطاب وهاء الغائة والمثنى  
 (ولت زيادة الهاء) بعد ألف  
 التندبة أو بدلها (وقفا)  
 نحو وا زيد و وا غلامكيه  
 وا غلامكموه لان الغرض  
 من التصوت والتطويل  
 وأفهم كلامه أنه الاتراد  
 وولانهم زاد فيه ضرورة  
 مضمومة ومكسورة ومن ذلك  
 قوله

ألا يا عمرا وعمراه  
 وعمرو بن الزبيراه

بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالالف أما على لغة من قال يا عدي بفتح الياء  
 أو يا عدي باسمه فيقال في التندبة يا رأسي بالفتح على الاول واجتلابه  
 على الثاني (قوله من ألف) أي مقصورة غير مبنية كما مثل فاء كانت مبنية كافي  
 عفا فانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلتقي مع ألف التندبة فتحذف  
 وتبقى ألف التندبة حلا فلا للكوفيين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها  
 عن ألف التندبة برده ان الطائري يزيل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة  
 وألف التندبة كلمة وان ألف التندبة اجتلبت المعنى فحذفها لا يليق أما الممددة  
 فانها لا تحذف سواء كانت للتانيث كعمراه أو غيره كزكريا (قوله نحو وا موساه)  
 لا يبعد في ضمير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الأشموني للشهاب القاسمي وفيه  
 ان المنذوب المحذوف بالالف مبنية على الفتح كما هو التحقيق وينبغي أن يكون الفتح  
 مقدر على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء  
 كالأعراب من أحوال الاواخر (قوله اعراية) فتقول واقام زيداه (قوله كذلك)  
 أي اعراية أو بنائية (قوله وا عبد الملكاه واحدا ما) الاو لما كسرت اعراية  
 والثاني لما كسرت بنائية وينبغي أن يكون المضاف اليه هنا أعني الملكاه معربا  
 مقدر الجر ولا يقال انه مبنية على الشخ كافي وازيدانه غير مندوب فليس متنادي  
 حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جر الفتح لاجل الالف فيقدر الجر  
 والمنادي انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره وألف التندبة  
 لا تقتضي البناء على الشخ الا اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف  
 اليه أو شبهه وكان ذلك المنادي مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمي عند  
 قول الالف وقائل وا عديا وا عديا مانصه الظاهر ان عديا هذا ونحوه منصوب  
 بفتحة مقدره منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لام هذه الفتحة الظاهرة لانها  
 لاجل الالف ولا هو مبنية لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتمامل (قوله  
 نحو وا غلامكي) قياس ما ذكر في عبد الملكاه ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا  
 وان الضمير المضاف اليها في محمل جراد لا يتصور فيها الاعراب التقديرى (قوله  
 والمثنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدره لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم  
 في قولك غلامكم اليوم رد الليم الى أصلها (قوله أو بدلها) أي الواو والياء  
 (قوله الا يا عمرا) هذا البيت من مجزوات المصارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن  
 فاعلاتن مرتين والجر واسقاط جزأيه لا فرق بين كونهما العروض والضرب  
 أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثاني  
 الحشو وتقطيعه الأيا عم مفاعيلن ر و عمرا مفاعيلن و اعمر مفاعيلن

ن الزبراه فاعلان وبهذا يظهر ان الهاء التي لحقت المذروب الاوّل وقعت في  
الوصل مضمركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى هو عند الجمهور من اجراء  
الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال أما يجوز انى الوصل فغالب اجراء  
الوصل مجرى الوقف وأما كسرهما أو وضعهما فليس كذلك

المفعول المطلق

قوله أى الذى يصدق عليه أى لغة وأما مطلقا فيصعب المطلق على كل من  
تأويل الخمسة وخص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت  
وعملت وليس ما تخيله بالذى يوجد مخالفة الجماعية وبما تقرر من أن المراد صحة  
الصدق لغة اندفع ما فى المعنى من قوله وحجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول  
وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خفوا اسمه وانما كان حق  
ذلك أن لا يصدق الاعلى المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول  
الاقيد ابقيد الاطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة  
وأياها هنا باعتبار ما ينبنى وما هنا لا بهذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أى  
اسم هو لفظ مفعول فلاضافة بيانية والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد  
باسم المفعول الذى يشتق من مصدره لادلالة على من وقع عليه الحادث فان ذلك  
مقابل لاسم الفاعل وان لم يذكر بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم فى الفعل المتعدى  
ما ينبنى منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أى بجوارح أو اسم لانه المفعول  
الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن اطلاق المصدر  
والفعل على الاثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر  
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوى الذى هو المصدر  
تأثيرا كان أو أثرا ولا يعنى بكونه مفعولا الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا  
وقيل انما يعنى المفعول المطلق لان المفعول عند المطلقه ينصرف اليه أولانه  
مفعول لكل فعل اذا ما من فعل والاله مفعول مطاق بخلاف باقى المفاعيل وفيه  
نظرا ذللا لفعال الجمادة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشري  
الخ) يعنى انما قدمناه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول  
حقيقية كما مر آنفا فقط ما قيل ان فى كلام الشارح نظرا لانها لم يقدمناه لذلك  
بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية  
كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه  
بتلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من ضرورة  
صدق القيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغير اعنى لا بقيد فلا تقييد

وأجاز الفراء انما تنبأ فى  
الوصل بالوجهين **ولا يفرغ**  
من المفعول به شرع **تسكّم**  
على المفعول الثانى (و) هو  
(المفعول المطلق) أى الذى  
يصدق عليه اسم مفعول من  
غير قيد ومن ثم قدمه  
الزمخشري وابن الحاجب  
على المفعول به بخلاف تسمية  
المفاعيل اذ صدق المفعولية  
عليها مقيد بالاداة

الاجتساب الصور وفي حجة الحلق المقيد بحسب الصور ولا يستلزم صحة الحلق  
المطلق لانه ليس في هذا المقدمه مني المطلق (قوله وهو المصدر) أي الصريح فلا  
يجوز أن يقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربه بته أن اضربه لان أن تخلص  
الفعل الى الاستقبال والتأكيدها كما يكون بالمصدر والمهم ولان أن يفعل يعطى  
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسع لها أن تقع مع صاتها  
موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتي فان المنصوب مفعول به وأجيب  
بان الكراهية لها اعتباران كونهما بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق  
منها فعل اسند اليه وكونهما بحيث وقع عليها فعل الكراهية فاذا ذكرت بعد الفعل  
بالاعتبار الاول نحو كرهت كراهية فهي مفعول مطلق أو بالاعتبار الثاني نحو  
كرهت كراهتي فمفعول به (قوله الفضلة) أي ليس جزء من الكلام بأن لا يكون  
مسند اولاً مسنداً اليه (قوله نخرج بالفضلة) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو  
الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً ومقاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول  
مفعول مطلق رده في المعنى وحديث الاخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن  
التبنيح عليه (قوله نحو فيا ملأ الخ) أي نحو فيا من ذلك وقع عليه ما بعده لانه  
خير فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضرب بالشرهتان وان حصل به  
بيان العدد (قوله وجدجده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جد زيد جد اثم  
قصد المبالغة في وصفه بالجر فاستند الى الحد مجاز للابسة بينها وهو مصدر ورهته  
(قوله مؤكداً عاملة) أي مقرر لعنايه وفائدته دفع توهم السهواً والتجوز وعليه  
حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً أي كليم بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم  
لموسى فهو من قبيل التأكيدها للفظي كما صرح به ابن جنى خلافاً لابدي حيث قال انه  
ليس من التأكيدها للفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا  
لا يأتي التأكيدها في المجاز وقوله

بكي الخ من روح وان كرجلده \* وعجت عجيحاً من جذام المطارف

فأدر لا يقاس عليه واجراء للمجاز تجري الحقيقة مما الغة ويرده ان السعد صرح بأن  
التأكيدها للفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السيد ومراده بقوله  
مؤكد انه يحكى للمجرد التأكيدها لافال نوعي والاعدى يفيد ان التأكيدها أيضاً ولعله  
انما اقتصر فهمها على غير التأكيدها لان الغالب عند افادة النوع والعدد أن يكون  
المقصود بالذات مجرد بيانها (قوله ان كان) أي العامل (قوله والافال مصدر) أي  
وان لم يكن العامل مصدر بل فعلاً أو وصفاً فالقوله المطلق مؤكداً للمصدر المفهوم  
من ذلك العمل وبهضم أطلق ان المصدر مؤكداً عاملاً توسعاً ومن العجب شرح

(وهو المصدر الفضلة) أي  
المستغنى عنه (السلط عليه  
عامل) ينصبه (من) مفعول  
(لغة) وذلك (كضربت  
ضرباً أو) عامل (من معناه)  
بأن واقعه في المعنى ولم يكن  
من مادته وذلك (كفعدت  
جلوساً) الأتري أنهما  
متحدان في المعنى دون  
المادة نخرج بالفضلة  
العمدة نحو قيامك قيام  
حسن وجدجده وعبادهما  
نحو عمت حديثك وقت  
اجلالك واتصاف المصدر  
المراعى بالفعل المذكور  
وهو مذهب المازني والمنقول  
عن الجمهور أن ناصبه فعل  
من لغة مقرر ثم المفعول  
المطلق ثلاثة أقسام مؤكداً  
عاملاً ان كان مصدر أو الـ  
فالمصدر المفهوم منه

لشرح بكلام من أطلق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشارح لانك  
 بضم نضرب باقالتا كيد انما هو المصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان  
 من تضمه ما للفعل قيل ويلزم ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي  
 كيد حقيقة (قوله فهو ضربت الخ) تمثيل للماقبله على غير الترتيب (قوله لانه  
 لا يتكبر بالالف) أي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابة وفيه اشكال  
 لان اسمها وتا كيد مصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع  
 فكذا مهوره فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الى الفعل  
 ايضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فاني يكون  
 مفهومه مفهوم الفعل وأجيب بأن المصدر بغير مفهوم الفعل حقيقة ويتقدم  
 مفهومه اعتبارا من جهة أن الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد  
 في اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا  
 يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لانه دال على المساهمة  
 المرأة عن الدلالة على التعدد والتنثية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث  
 عن المصدر كسائر اسما الاجناس في الدلالة على المساهمة والفرد جميعا لا ترى  
 في لفظ لا كل ا كلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر  
 نفس المساهمة المعرأة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل  
 في المصدر مفهوم من الفعل وانه لو قال ان اكلت ونوى ا كلا  
 وانا كل لا يعمل بنبته (قوله ومبين لنوع عامه) أراد به ما يدل على نوعه فقط  
 وفي ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربت به جميع أنواع الضرب  
 قوله لعدد عامه) أي وحدته أو كثرته (قوله بان دل على مرآت صدور الفعل)  
 ساقه مرآت للجنس الصادق بالمرة والاكثر (قوله اما فعله) لا يمتنع عمل الفعل  
 مصدرين ولا ثلاثة اذا اختلف معناها وفاقا للسيرافي وابن طاهر وان منع  
 عن الاخفش والمبرد وابن المراج والاكثرون وفي البديع اذا قلت ضربت  
 بربا شديدا ضربت بربا بربا بدلا من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل  
 الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله

ووطئة او طئا على حنق \* ووطئ المقيد ثابت القدم

لا يكون الثاني فيه بدلا لانه غيره ولو كانه بمعنى مثل ووطئ المقيد أو على افعال فعل  
 قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يحتمل المثل على المماثل ولو في المعنى ليشمل نحو  
 ما لك تصديقا (قوله كجبت من ضرب بك الخ) لم يمتثل بقوله تعالى فان جهنم  
 أو كم جزء موقور لان جزء وان كان بلافظ المصدر لا يمكن معناه الجزئي به

نحو ضربت ضربا والاصناف  
 صفا وانت مطلوب طلبا  
 وهذا لا يجوز تنثيته ولا جمعه  
 باتفاق لانه بمثابة تكثير  
 الفعل ولانه اسم فعل محتمل  
 للقليل والكثير ومبين لنوع  
 عامه بان دل على هيئة صدور  
 الفعل اما باسم خاص نحو  
 رجيع القهقري أو باضافة  
 كضربت ضرب الامير  
 أو بوصف كضربت ضربا  
 أليما أو بلام العهد كضربت  
 الضرب بأي الذي عهد  
 ويسمى المختص ويجوز تنثيته  
 وجمعه ان ختم بناء لوحدة  
 كضربة وظاهر كلام سيبويه  
 المنع واختاره الشلوطين  
 ومبين لعدد عامه بان دل  
 على مرآت صدور الفعل  
 كضربت ضربتين وضربات  
 وهذا جازم تنثيته وجمعه  
 باتفاق وأدرجه ابن مالك  
 في التسهيل في المختص  
 وجعل الافعال المطلق  
 تسمين مهمما ومختصا فعلى  
 المختص تسمين معدود وغير  
 معدود وناسبه اما فعله  
 أو وصفه كما مر أو مصدر مثله  
 كجبت من ضرب بك ضربا  
 شديدا

لحمه على جهنم فالعنى أن جهنم هي الشيء الذي تجزون به ولذا قال الكشاف  
وانتصب جزاء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أرباعها تجازون  
أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولا يخفى ان ذلك غير متعين لان المصدر قد  
يخبر به عن اسم العين من غير تأويل قصد المبالغة على حذف ما هي اقبال وإدبار  
(قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به افعال التعجب وايمس وعسى وتبارك وقد  
قال قوله ونعله بالاضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر  
وذلك مفعول في الجملة (قوله والتام) خرج به كان واخواتها فان الفاعل شئ يوص على  
انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه (قوله المدالة على الحدوث) خرج به أفعال  
التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر راقص وور  
هما معا عن عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السبب وافعل  
التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد وأما قوله \* أما الملوك  
فأنت اليوم الأهمهم لوما \* فلو ما منصوب بحذف (قوله وقد يحذف ناصب غير  
المؤكد) هو المبين للثبوت أو العدم دلالة على معنى زائد على معنى فعله فأشبهه المفعول  
به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف عامه وبحث عنه رده وتحرير  
ذلك يطلب من شروح الاقنية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق  
والا هناق أى يمسح مسحا (قوله جوارا) أى حذف جوارا أو جوار (قوله قرينة  
حالية أو مقالية) أى وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى أفم الصلاة  
لدولك الشمس الى غسق الليل والقرينة الحالية يقال لها المعنوية ما يرجعها الى  
المعنى من مشاهدة أو غيرها والانهضية ما يرجعها الى اللفظ (قوله كقولك للقادم)  
أى فالقرينة حالية وقوله أولن قال أى فالقرينة مقالية (قوله خير مقدم) أى  
قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف أو المضاف  
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه (قوله ووجوب اسماعيا) أى حذف  
واجبا أو ذا وجوب اسماعيا موقوف على السماع لافاء قوله (قوله وحمد أو شكر)  
اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمد أو شكرته شكر أو أجبب أن ذلك ليس من كلام  
الفصحاء وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبرا  
لا انشاء والكلام عند قصد الانشاء وعند يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث  
ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا في مواضع) أى حذف قياسا أو ذاقياس يعلم  
له شاطط كلى يحذف معه الفعل (قوله نحو قافا من) أى من كل ما يكون تفضيلا لا مقابلة  
ما قبله في طلب أو خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر القوائد التي تترتب علمها وتأتي  
على أثرها فالطلب كالأية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصارت جملة كمر

توسط الفعل التصرف  
والتام والوصف الدلالة  
على الحدث وقد يحذف  
نائب غير المؤكد جوارا  
قرينة حالية أو مقالية  
كقولك للقادم أولن قال  
ساقدم عليك خير مقدم  
أى قدمت ووجوب اسماعيا  
نحو سقيا ورجيا وحمدا وشكرا  
وقياسا في مواضع نحو قافا  
من

من المصادر والخبر كقول الشاعر

لأجهدن، فمادراء وائعة \* تخشني وأما بلوغ السؤل والامل  
واحتمال كون مناهة معولاله لا شذلا بطوى هذا القسم اعدم الاحتمال في  
وهبتك الفا فاما عانة و... كراما اذ لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل  
الفعل المعال واحترزوا بعيد القبيلة عن نحو ما يتادب زيد بالضرب ناديا أو يملك  
هلا كما ضرب به فلا يجب الحذف فيه وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب  
الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة أو يفتنم اغتناما  
وجعل المصنف في الارض كإبن الناظم هذه الامثلة من الآتي بدلا من اللفظ بفعله  
فهل اعتبار البدلية واجب فيما يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظروه مقتضى  
ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطلق تفصيلا  
مباحة بمعنى ان له دخلا في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض  
المفصل (قوله وأنت سيراسير الخ) أى من كل مصدر مستمر للجمال لا ينقطع اولا  
مستقبلا كما نص عليه سيديو به ولم يشترطه المصنف كإبن مالك مكررا أى ذكر  
مردين كسر أو محصورا بما والا أو بانما وعامله خبر عن اسم عين وان دخلت  
عليه التواضع نحو ان زيد سيراسير اقل الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيد الاسير  
من هذا ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم  
لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ في مفهوم  
اسم العين تيسير فلي تأمل (قوله وهذا ابنى حقا الخ) أى من كل مصدر مؤكدا لنفسه  
أى لذته لان الشئ لا يؤكده نفسه وهو الواقع بعرضه هي نص في معناه كالثال الثاني  
فان الجملة نص في الاعتراف لا تتحمل لها غيره أى بما يضاده ويقابله أو لغيره  
وهو الواقع بعد جملة تحتتمل معناه وغيره مما يضاده كالثال الاول فان الجملة  
تحتتمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان أريد أن الجملة في  
المؤكدا لنفسه لا تحتتمل غير معناه مطلقا فمنوع اذ تحتتمل المجاز اولا تحتتمل  
غير معناه حقيقة فلان كذا لغيره كذلك اذا تحتتمل هذا ابنى غير معناه عقلي ليس  
مدلولا للفظ هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التاكيد كالتوسع نحو ان يقال  
له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تنبيهه وجمعه حينئذ نظروا لا يبعد صحة وقوعه  
كذلك فلجبر النقل واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين ان تقدم خلافا لمن أجاز  
واستدل بقولهم أحقاز بدم نطقى وأول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على  
المصدر أى فى حق نص عليه سيديو به ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجاز  
الزجاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير في هذا ابنى حقا أحق حقا وأحق حقا

وأنت سيراسير أو ما أنت  
الاسير وهذا ابنى حقا قوله  
على ألف درهم أو أكثر ما يكون  
المفعول المطلق مصدرا

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين  
 فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات  
 الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملات الايمان تحتل البتة والتبني ويجوز  
 أن يكون صفة مصدر محذوف أي قولاً حقاً لما قاله الرازي من أن جميع الامثلة  
 المورودة للأثر كدفعه ما مر في قول أوماي مع معنى القول قال الله تعالى ذلكان  
 عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر مفعول  
 مطلقا لقت يا نالانوع فالقول المناسب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا  
 تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) ماى اللفظ الدال  
 على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرهما  
 والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والاوردان  
 اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء مصدر عنه كالضرب والشيء أولم يصدر كاطول  
 والتصر وبالجريان على الفعل استعماله على حرفه انظروا أو تقديره انما ليس له  
 فعل كالعالمية وويللا يسمى مصدر اجماعا المعنى وان سمي مصدر اجماعا آخر  
 وخرج به هذا القيد اسم المصدر فعل هذا هو اسم للمعنى لا اللفظ المصدر والآخر ج  
 يتوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علم اسم الحدث اذا كان علماً مثل فخار وحماد  
 وأما المبدوء بجمع زائدة غير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته في بعض الاحيان اسم  
 مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لوقال عن المصدر الى ما هو جار  
 مجراه كان أولى (قوله على المصدر) أى عناء الذى هو الحدث وفي قوله رتبة  
 يوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكدي يوب عنه مراد فمشاركته فى  
 المادة بقامه الثلاثة والثاني عن المبين مانق (قوله اسم الآلة) أى اللفظ  
 الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة لفعل عادة فلا يجوز ضربه  
 محمود الاله لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضربته بحجر الان  
 الحجر عهد الرمي به ولا ريبه آجرة لان آجرة لم تعهد للرمى (قوله وأقيم ما بعده  
 مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تننية أو جمع تقول ضربته  
 سوطا وسوطين واسواطاً (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر  
 وليس بمصدر موضوع له وذلك اما عدد صريح مميز بالمصدر كالمثل أو غير صريح  
 ضربته أنا (قوله ما دل على كناية أو بعضية) إشارة الى انه لا يختص بكامتى  
 كل وبعض كايه سمه كلام الاوضح قد دخل ضربته بجميع الضرب وعمامة  
 الضرب ونحوه لا تطلون تفسيره ولا تضر ونه شيا وضربته يسير الضرب فلا حاجة  
 الى زياده بعضهم كاتى ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى أى قيام

وهو اسم الحدث الجارى  
 على الفعل وليس علما وقد  
 ينك عن المصدرية الى  
 ما هو جار مجراها كما ان  
 المصدر يكون غيره مفعول  
 مطاق فينبى ما هموم من وجه  
 كما يفهم من التعريف مع قوله  
 (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر  
 (غيره) فينصب على أنه  
 مفعول مطلق لما فيه من  
 الدلالة على المصدر بخاتاب  
 عن المبين للعدد اسم الآلة  
 (كضربته سوطا) أى  
 ضربته بسوط فحذف الجار  
 والمصدر وأقيم ما بعده مقامه  
 واسم العدد ونحو (فاجلدهم  
 ثمانين جلدة) أى جلدا  
 ثمانين جلدة فحذف المصدر  
 وأقيم العدد مقامه ومما  
 ناب عن المبين للنوع ما دل  
 على كناية أو بعضية مضافا  
 للمصدر نحو (فلا تملوا كل  
 الميل) أى ميلا كل الميل  
 (و) لوقول عينا بعض  
 (الاقاويل) ومما ناب عن  
 المؤكدا مشاركة فى مادته  
 وهو ثلاثة

شئت تقوم ومثله الاستقاموا لكم فاستقيموا لهم ونحو ما تضر بزيد أي أي  
 ضربه تضر بوم ما أغنى عني ماليه (قوله اسم مصدر) قيده في التسهيل  
 بغيره سلم أحترزنا من نحو حماد على الحمد فلا يستعمل مؤكداً لأن معنى العلم  
 لا يدل على معنى العامل ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبينها فعمل وأورد على ذلك  
 سبحانه فإنه لم يورد علم التسيب وقد استعمل مؤكداً العام له المحذوف  
 وقد يجب أن يجمع عليه وهو رأي ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الأرض نباتاً)  
 تبيع في جعله مثالاً لما ذكر الأوضح وجعله الحكمة مثالاً للاسم العين وقد يجمع  
 بين ما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسم للشيء الثابت ويجوز أن يكون  
 مثالاً لما بان فيه مصدر فعل آخر كالنمل الذي رده خلافاً لما بان في المقام قد صرح  
 السفاقي في قوله تعالى فأخرجناه من نبات شتى بان النبات مصدر بمعنى  
 به الثابت كما هي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت الفعل نباتا قال الشاطبي  
 وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فيمكن تأنيباً عن انبأنا (قوله  
 لمصدر لفعل آخر نحو وتقبل اليه تقبلاً) وذلك لأن تقبلاً مصدر ليقبل لا لتقبل  
 وهو مصدر يقبل تبتل فتاب تقبلاً عن تبتل لأن معنى تبتل نفسة فجي به على معناه  
 مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه ان النائب في جميع الاقسام المذكورة  
 منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي ان نقائل أن يقول ان كان مراده  
 باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وان كان جارياً على فعل آخر فيمكن  
 يذبح أن يدخل فيه تبتلاً وان كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فنحو الغل  
 والوضوء والعطاء ليس كذلك لجرها على غسل ووضوء عطى أي اخذ إلا أن يجب  
 بأن مراده ما ليس جارياً على فعله مادخله نقص لبعض الحروف التي في فعله (قوله  
 وجعل في الأوضح الخ) هو مذهب المازني والمبرد والسيراي واختاره ابن مالك قال  
 الرضي وهو أولى لان الأصل عدم التقدير بالضرورة تلجئة اليه ومذهب سيبويه  
 ان المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمه ورو التقدير احبته ومفته مقة  
 وفرحت وجدلت جذلاً والمقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للجمعة والجذال بذال  
 مهملة وبفتحة من مصدر جذل بكسر الهمزة والذال (تمت) مما ينبو عن المصدر  
 أيضاً فمير نحو عبد الله أطنه جالساً وهل هو نائب عن مصدر مؤكداً ونوعياً انظر  
 التمهيد واسم الإشارة يشار به الى المصدر كضربه ذلك الضرب ولا يشترط  
 جعل المصدر تابعاً للاسم الإشارة المقصود به المصدر خلافاً لابن مالك في اشتراطه  
 ذلك وتخطئته من حمل قول المتنبي \* هذي برزت لنا فهجت رسيما \* على انه  
 أراد هذه البروزة وعلاه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من كلام العرب

اسم مصدر نحو اغسل غسلاً  
 واسم عن نحو والله أنبتكم  
 من الأرض نباتاً ومصدر  
 افعل آخر نحو وتقبل اليه  
 تبتلاً ووجه ل في الأوضح  
 مما بان عنه ما راد فيه نحو  
 احبته مقة وفرحت جذلاً  
 (وليس منه) أي من النائب  
 عنه مقة كراغدا في قوله  
 نهالي (فكلامهما رعداً)



لمنت ذلك يشيرون به لظن ولذلك اقتصر واعلمه والوقت كقوله • ألم  
تغتمض عينك ليلة أرمد • بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتمضا  
مثل اغتمض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه  
كثير نحو جئت صلاة العصر وأسماء اعيان على خلاف في ذلك يقال ترابوا جندلا  
في معنى تربت يدها أي لا اصابته خيرا والتراب والتراب والجنادل الحجارة قال  
سيبوويه جعله بدلا من قولك تربت يدك فانتصاب ترابوا جندلا عند السلوين  
وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربالك كما تقول سقيالك والاصح  
وهو ظاهر كلام سيبويه انهما منصوبان على المفعول به والتقدير الزمك الله ترابا  
وجندلا والقيمة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال  
من المصدر الخ) عبارة المعنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلامه  
أي فكلام الاكل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد في المعنى وبدليل انه لا يحذف  
الموصوف الا والصفة خاصة بخنفسه تقول رأيت كاتبيا ولا تقول رأيت طويلا لان  
الكتابة خاصة بخنفس الانسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر  
اما الاول فلهجوا أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف  
وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار يحذف في توسعها  
ومنعوا دخلت الامرلان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز  
ويوضحه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سبر عليه زمن طويل فاذا حذفوا  
الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وما الثاني فلان التحقير ان حذف الموصوف  
انما يتوقف على وجدان الدليل لاعلى الاختصاص بدليل وألناله الحديدان الجهل  
سباغيات أي دروعا سباغيات وعما يقدر في قولهم محبي نحو قولهم اشتمل السماء أي  
الشملة السماء والحالي من عذرة لتعريفها انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون  
بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استتلال كل منهما بالارادة  
كافظة قليلا فيهما مثل به واتقدمها وحذف موصوفها فلا يتقضى كلامه بنحوأ حيا  
الارض شباب الزمان قال الدماميني ولا حاجة لما أجاب به الشمني عما هو في محل المنع  
كما حررنا ذلك في رسالة تبديعة سميها الاحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز بينها  
ما وقع لفضلاء العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام تعدد المجاز  
أربعة الاول ان يجتمع معاني كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منه  
فالعجب للدماميني من اراده الثاني ان يجتمع معاني كلمة من جهتين مختلفتين وفي  
الحقيقة انما اجتمع فيهما مجاز وأمثله كثيرة الثالث أن يجتمع معاني كلمة  
ويكون أحدهما مبنيًا على الآخر ويعبر عنه بالمجاز في المرتبةين قال الفري وهو غير

وانما هو حال من المصدر  
المفهوم من الفعل والتقدير  
فكلامه كونه الاكل رغدا  
بدليل اقامتهم الجار والمجرور  
دون المصدر في قولهم سبر  
عليه طويلا فبدل ذلك على  
انه حال لا مصدر والاجاز  
اقامته مقام الفاعل اذا المصدر  
يقوم مقامه بانفاق والقول  
بجمع اقامة صفة مقامه تتبع  
فيه سيبويه ولكن خالفه  
في الاوضع نبحا لابن مالك  
(و) الثالث من الافعال

عزيز وقد أوردنا منه في رسالة الثالثة وقد كرمناه أمثلة في الأساس عنون عليها بقوله  
ومن مجاز الحجاز الرابع أن يجتمع في كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذا  
اذعى العدا اتفاق على بطلانه وفي جميع الجوامع تصحح وقوعه وهو الذي أراده  
ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية  
وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه ممدداً وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه  
لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله ويوقع  
لأجله) أي بان يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون  
الفعل كما في قدمت عن الحرب جيناً أو تأخر كما في جئتكم أصلاً حالاً فان قلت من  
أمثلة المفعول له ضربته تأديباً مع ان الضرب سبب التأديب وعلة فكيف يكون  
التأديب سبباً وعلة للضرب قلت الضرب علة في ایجاد التأديب وتصور التأديب  
وذلك سبب في الاقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سبباً غير  
الوجه الذي كان سبباً فالوجهان مختلفان فالرضي واذا كان الحدث المعال  
تفصيلاً وتقسماً للمصدر الجمل كما في ضربته تأديباً وأعطيته مكافأة فليس هنا  
حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى  
أدبته بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة  
هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي  
أثره أي ضربته تأديباً لكن لو صرحت بما هو العلة لم يمتص عند الحاجة لعدم  
المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب  
في الزمان كما قال ابن دريد

والشخص ان تومته من زينه \* لم يقم التثقيف منه ما اتوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل  
والزمان اذ هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظراً لانتمنع ان التأديب عين الضرب  
لان التأديب يحصل الادب وما ياتي بالشخص أو أحداث التأديب والضرب سبب  
ذلك ووبيلته كالشتم وأيضاً فلم تمنع تأديب السفر (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما  
العبيد قد وعبيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المعنى والواضع (قوله الفضلة) أي  
ليس جزءاً من الكلام بان لا يكون مسنداً ولا منسباً اليه (قوله قد شارك الخ) حال  
من المعال لمجمله النصب والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى المعال وضميره  
المنصوب يعود على الحدث كما أشار اليه الشارح ويجوز أن يكون نعتاً لحدث

(المفعول له) أي الذي يفعله  
له فعل ويوقع لأجله (وهو  
المصدر) التأديب الفضلة  
(المعلل) بكسر اللام أي  
الواقعة (الحدث) قوله  
(مشاركة) المعال (وقفاً)  
وفاًعلاً) أي في الزمان  
والفاعل

سواء كان باعنا وغاية  
 (كقمت اجلالا لك) أم  
 باعنا فقط كتعبت عن  
 الحرب جينا فاقبالا مصدر  
 قلبي علة لانه يوم باعنا عليه  
 وغايته وزمنه وزمن القيام  
 وفاقاهما واحده وهو المتكلم  
 وجينا مصدر قلبي علة لتعود  
 عن الحرب باعنا عليه  
 وايست غاية له وعلامة  
 المفعول له وقوعه في جواب  
 لم فعلت وانما اشترط فيه أن  
 يكون مصدر الا انه علة للفعل  
 والعلل انما تكون بالصادر  
 لا بالذوات وخرج به غيره  
 كسأني وبالقلبي نحو جئت  
 قراءة للعلم كما اعتمده  
 في الاوضح تبع الابن الجبار  
 وغيره وخاف في هذا  
 القاري فأجاز جئت  
 ضرب زيد أي لتضربه  
 ويؤخذ منه أنه لا يشترط  
 الاتحاد في الماعل أيضا  
 وبالفضلة نحو حصل لي رغبة  
 في الخير وبالعلل لحدث بقية  
 المذاعيل اذ لا تعليل فيها  
 ويجا به

والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا فاعل يعود الى الحدث وضميره المنصوب يعود  
 الى الماعل والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب  
 آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الحرب بدليل جئت اصلاحا  
 لحالنا وشهدت الحرب ايقاعا للهبة وأول زمان اصلاح وايقاع الهبة لا يلزم  
 أن يكون هو آخر زمن الجيء والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يعود أخذنا  
 من النظائر الا كقفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس  
 بالتعزيل من اللغة ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في بحث وقد نصبت لنوم ثيام  
 من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لانه لا ينسلم  
 الا بعد ان المذكور بل نفس النوم منفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم  
 لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كضميرته تأديبا والتقديرية كقوله  
 تسالي بركم البرق خوفا وطعنا لان معنى بركم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري  
 نصب ذلك على الجمال (قوله سواء كان باعنا وغاية) أي سواء كان باعنا من  
 حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجهمتان مختلفتان (قوله  
 وانما اشترط فيه أن يكون مصدر الخ) قال الجاهلي وانما اشترط هذه الشروط لانه  
 بهذه الشروط يشبه المصدر فبمعنى بالفاعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف  
 ما اذا اختل شي منها انتهى (قوله والعلل انما تكون بالصادر الخ) أي غالبها فلا يرد  
 والارض وضعه الا لانام ويحويه (قوله وبالقلبي نحو جئت قراءة للعلم الخ) قال  
 الرضي وتطرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على اتحاد الفعل  
 والحامل على الشيء متقدم عليه موافق للجوارح كالضرب والقتل تتلاشى  
 ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة  
 فانها تبقى والحواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجوده متنوع وان اراد  
 وجوب تقدمه اذ وجوده اذ تصور نفسه ولا يتصوره ويقتضى بجواز نحو جئت  
 اصلاحا لامرنا وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح  
 و ارادة تأديب قلنا فجاز أيضا جئت كرامك لي وجئت اليوم اكثر امالك  
 غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئت ممنا وعملا فظهر ان المفعول له هو  
 الظاهر لا المقدر فقول المفعول له على ضرب بين اما ان يتقدم وجوده على مضمون  
 حمله نحو قدمت جينا فهو من افعال القلب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل  
 تصور أي يكون غرضه ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقوى بما رجته اصلاحا  
 (قوله ويؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لان عدم اشتراط كون المصدر  
 قلبيا اذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئت

قراءة المعلم وما مثل به الرضى ويحذف الظاهر ان مائة في التصريح صح عن الشاطبي من ان اشتراط اتحاد الفاعل يعني ان اشتراط كونه قلمي ليس ظاهرا فقدر (قوله ما يختلف فيه زمان العلة والمعلول وما يختلف فيه فاعلمها) استثنى أوجيان تبعها لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل أن وأن اذا تابعا من المصدر تقول جئتك أنزيدا بكرة في وجئتك أن بكرة في زيد وجئتك الساعة ان وعدتكم أمس ويحذف معهما حرف الجر أيضا قال المرادى في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مع ولا لانه اذا كان ينسب من مصدره فيكون مثل أن وأن وهل تجرى ما المصدر ويجرى أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أوردك لما تحسن الى أي لاحضا فقال الشيخ أنير لدي لا أعرف في ذلك نصا عن أحد (قوله جري وجوبا بحرف التعليل) أي عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في شرح اللمعة حروف السبب سبعة اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والباء نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو اسكنكم فيما أفضتم فيه هذا اب عظيم أي بسببه ومن نحو الذي أخذنا دار المقامة من فضله أي بسبب فضله لا باهما التاوه هذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو اذ كروه كما هداكم أي لهدايتهم اياكم وكي نحو وحيثك كي تذكر منى وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل المقرون بالحرف المصدرى انتهى وهذا قد بينا في ما سبق في أن وأن وصاتهم ما وكي وما سيأتي من التعليل باذ كروه كما هداكم الا أن يقال المراد انهم لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر لم يستوفها فلا يمكن من المفعول فليتامرسل وعما يفهم التعليل عن نحو تبارك آلله بما عن قولك (قوله فالحطاطيون علة للخلق) في هذه العبارة خزازة قال الجلال المدوائى اعلم انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيه المنافع والمكن لاشئ فيها باعت له على الفعل وان كانت معلومة فله تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجر الثمرة يعلم ترتيب المنافع الأخرى على ذلك الغرس كالاستغلال والانتفاع باغصانه وغيرهما والبايعت له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآيات والاحاديث الموهمة بالعلل والاعراض مؤولة بتلك الحكيم والمصالح اذا تبينت ذلك كله علمت ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهرا كما يجب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك وأما تعميمه بأنه لا يجوز فصل من أفعاله عن غرض فعمل ببحث وكلام غير متخول فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلاشئ من أفعاله

المعال) لحدث عامه (شيرطا)  
 مماثلة له اعز فيه (جر)  
 وجوبا (بحرف التعليل)  
 وهو اللام ونحوها مما يشتم  
 التعليل وهو من والبايعت  
 والسك والظاهر أنهم  
 أرادوا بالشرط ما لا يدمنه  
 والا فقيه نظر فنافسد  
 المصدرية (فخو خلق لكم)  
 فالحطاطيون علة للخلق  
 وليس ضميرهم مصدر  
 فلذلك جربا للام ومثله قوله  
 عليه الصلاة والسلام ان  
 امرأة دخلت النار في هرة  
 أي لاجل هرة وفاقد  
 الاتحاد في الفاعل (نحو)  
 وانى تعرفى لذكر ال  
 هرة) \*  
 كما انتفض العصفور بلاء  
 القطر  
 فالذكرى هي علة  
 عرو الهرة وزمنها  
 واحد ولكن فاعلهما  
 مختلف وماعل العرو الهرة  
 والذكرى هو التسكام لان  
 المعنى لذكرى اياك فلذلك  
 جربا للام والهرة في النشاط  
 والارتياح ومنه نحو فبظلم  
 من الذين هادوا حرمنا عليهم  
 طيبات أحلت لهم  
 واذ كروه كما هداكم  
 وفائد الاتحاد في الوقت نحو

(بخت وقد نضت لثوم نياما)  
 لدى السترا لينة المتفضل  
 فالثوم علة طلع الثياب  
 ولكن وقتها مختلف  
 فوقت الطلع سابق على وقت  
 الثوم فلذلك جرب اللام  
 ونضت بتخفيف الضاد  
 المجهمة من النض وهو الخلع  
 ولبنة بكسر اللام هيثة من  
 اللبس والمتفضل هو الذي  
 يبقى في ثوب واحد ومثله نحو  
 كما أرادوا أن يخرجوا منها  
 من غم أي لاجل الغم واعلم  
 أن هذه الشروط معتبرة  
 لجواز التخصيص لا لوجوبه  
 وتعيينه حتى ان المستوفى  
 لجميعها يجوز فيه أن يجز  
 يحرف التعليل كما قال  
 في الافية وليس يمنع مع  
 الشروط سواء كان مجردا  
 من آل والاضافة أم مضافا  
 أم محلي بأل اسكن الارجح  
 في الأول التخصيص وفي  
 الثالث الجبر ويستويان  
 في الثاني

وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفى الامل  
 الراسخين المؤيد بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف الضاد) قال الجوهرى نضا  
 ثوبه أي خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه  
 وتعيينه) لو اقتصر على أحدهما كفي وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه  
 أوضع فيه مسموما (قوله ويجوز فيه أن يجز بحرف التعليل) قال في الارتشاق  
 ولا يجوز أن يكون للعامل منه اثنتان الاعلى جهة البدل أو الاله طف سواء جرب بحرف  
 السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فنصوب بفعل  
 مضمرا انتهى واعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا  
 لاعتدوا تعلق لاعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا وانما تعلق به على  
 جعل ضرارا حالا وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المعنى ان عصره قال في  
 تفسيره قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة  
 بحذر أو بالموت لا يجعلون ثلاثا تعدد المفعول له من غير عطف واعتراض عليه  
 في اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الاقول تعليل للجعل مطلقا والثاني مقيد بالاول  
 والمطابق والمقيد غيران فالعامل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى أقول هذا  
 يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية الجورور بالحرف  
 مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور وان الجورور بالحرف  
 مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والخاص في المفعول فيه بقي ان بعضهم  
 قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير اتركبوها  
 وزينته وان فقد الشرط في الاقول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة  
 لخلق المذكورات وحيث مقرونا باللام لا اختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله  
 جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم أو ما الثاني فلم يفسد فيه الشرط لان فاعل  
 الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط في الاقول  
 انما يأتي على ما تقدم من أبي حيان تبعه ابن مالك فنظن **﴿خاتمة﴾** يجوز  
 تقديم المفعول له كما في قوله

فما جزع عارب الناس أبكى \* ولا حرصا على الدنيا اعتراى  
 وهذا أولى بما ذكره الجلال السيوطى من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك  
 كز هذا قنع لانه مع الجرب ليس مفعولا له كما مر نعم يدل له تجوزهم في قول الناظم  
 ترخيها أن يكون مفعولا له ومنع ثعلب تقديمه مردودا بالبيت المتقدم بقوله  
 \* وما شوى إلى البيض أطرب \* ومحل التقديم لم يكن العامل معنويا راجع شرح  
 الشواهد للمصنف

المفعول فيه

(قوله ما ساط عليه الخ) أي بالطراد بأن لا يختص التسلط بهما بل فخرج نحو دخات  
الدار اذ لا يقال صليت الدار ويستثنى من الأطراد ما يصح من مصدر عامله وينبغي  
أن يستثنى أيضا المقادير اذ لا يعمل فيها الاماد على حركة لا يقال قعدت ميلا ولا  
رقدت ميلا ولذا ذهب السهيلي الى ان نصبهما على المصدرية وأستقط بهضهم قيد  
الاطراد لان نحو دخات الدار منصوب على اتوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج  
عن المعنى في قدير (قوله بنصبه) بينه ان معنى تسلط عليه عامل نصبه عامل  
بذلك اندفع ما يقال لم يمتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا يدم منه وقد استفاد  
ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعال وان كان قابلا  
لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بان العامل لذك كان مضافا ملاما لكل عامل وان لم يكن  
واقعا فيه نحو ما صحت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلط على المفعول به  
لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه  
(قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحو ارجعوا وارجعوا لكم فوراءكم اسم فاعل معنالا  
ارجعوا وانما جمع بينه مانا كيد او انما لم يكن طرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد  
عامله وهو متف من اذ لو قلت ارجع وارجع وارجع وارجع كان بمنزلة ارجع  
في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف  
لا يكون كذلك قاله جماعة ورده السمين بجواز كونه طرفا اذ المعنى ارجعوا الى  
الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نوراع من يقتبس أو الى الدنيا فالتمسوا  
نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى  
ويرد ايضا بان الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ  
بنصبه مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا أن يسكاف ويقدّر بل يكون مفعولا به  
(قوله لوقوع الفعل عليه لاقية) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم  
والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم  
نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه  
في مكان لكن هذا مبنى على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر ولا ينبغي تخرجه  
التزير عليه واهذا قال الاماميني في حواشي المغني ولو قيل ان المراد يعلم  
المفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من طرفيتها  
والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أوتى رسوله من الآيات لانه يعلم ما فهم من  
الطهارة والفضل والصلاحية لا لارسال واستم كذلك انتهى واعتصم بانه بعيد  
لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو مقتضاه وبعضه لذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل  
(المفعول فيه) وهو المعنى  
لطرفا (وهو ساط) عليه  
(عامل) بنصبه من فعل  
أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه  
(على معنى في) الظرفية  
وخرج بهذا القيد بقية  
الفاعل فان تسلط العامل  
عليها ليس على معنى في لما  
تقدم كما في نحو يخافون  
يوما لله أعلم حيث يجعل  
رسالته فليس المنصوب فيها  
مفعولا فيه بل مفعولا به  
لوقوع الفعل عليه لاقية

ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشئ فيه وفي الخبر  
 ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه  
 قواعدها الخولان النجاة نصوا على أن حيث من الظروف التي لا تنصرف ونصوا  
 على أن الظرف الذي يتبرع به لا يكون الامتصرا فإذا كان كذلك امتنع نصب  
 حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي أقرار حيث على  
 الظرفية المجازية على تضمين العلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ  
 العلم حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل في رسالته فالظرفية  
 مجازية قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذا المتناقمين أن  
 حيث لا تنصرف وأما ما اختاره فقيه نظر لان اشكاله لم لا يندفع ولو قدر أنه قد  
 لانه يقتضى انه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشافعي وأقول في كلامه ما يدفع  
 هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون  
 التفضيل قال السفاقي ثم لا حاجة الى ذلك براد لا مانع لعمل أعلم في الظرف والذي  
 يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يريد من حيث مفهوم  
 الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع  
 الدليل المطع (قوله وناصب حيث الخ) سكت عن ناصب يوم الظهور وأنه يخافون  
 (قوله لا ينصب المفعول به اجماعا) كذا في الاوضح وفيه نظرا فانظر التصريح (قوله  
 بيان لما) أي هذا وما بعده بيان الجنس الحد الذي هو اذا كان مضافا الى حقيقته  
 لكل ما لا يعقل والظاهر انه أراد بام الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان  
 بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما فان أرباب هذه الفنون يتسامحون في التعاريف  
 فلا يرد عليه ما زاده في الاوضح من قوله أو اسم عرضت دلالة على أحدهما  
 أو جار مجراه أو يقال انه تعريف بالاختصاص أو ان المقصود تعريف المفعول به  
 اسالة وما زاده في الاوضح من قبيل النائب ويوافق ذلك ما صنع في المفعول  
 المطلق واليه يرشد قول الامية \* وقد ينوب عن مكان مصدر \* فتدبر الا انه  
 يبعد ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع في المفعول المطلق  
 ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الاوضح حيث  
 لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول  
 فيه من اسماء معدود نحو هانبا (قوله والمختص بخلافه) أي ملتبس بخاقته اللهم  
 في معناه ولو أوقف الباء كان أوضح وأخصر (قوله كاسماء الايام) كالكسب  
 والادب وكاسماء الشهور والصيف والشتاء وما يختص من الازمنة بصفة أو إضافة  
 أو دخول أل عليه (قوله وهو الريماني ورمضان) أي فلا يضاف اليها الشهر

وناصب حيث يعلم محذوف  
 دل عليه أعلم لاهولان اسم  
 التفضيل لا ينصب المفعول  
 به اجماعا وقوله (من اسم  
 زمان) بيان لما تم اسم الزمان  
 قسمان مهم ومختص وذلك  
 من تقدم من قوله (كسبت  
 يوم الخميس أو حينا أو  
 أسبوعا) فالهم ما دل على قدر  
 من الزمان غيره عين كوقت  
 وعين وساعة فينصب على  
 جهة التأكيد المعنوي لانه  
 لا يزيد على دلالة الفعل  
 والمختص بخلافه كاسماء  
 الايام قال المرادى وأما  
 المعدود فهو من قبيل المختص  
 بخلافان جعله قسما ثانيا  
 انتهى وبعبارة المصنف  
 في الجامع وما صلح من الزمان  
 جوابا لما في شهر رمضان  
 فمختص أو اسكن كيومين  
 معدود أولهما مختص معدود  
 كاسماء الشهور غير  
 ما أنصب اليه شهر وهو  
 الريماني ورمضان وغيرهن  
 مهم كين (أو اسم مكان مهم)

وفي المطلب ان رجبا مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال  
ولا تصف شهر الى اسم شهر \* الا لما اقره الراقدر  
واستن منهار جبا فمتنع \* لاتم فيمارووه ما مع

وكان وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تنقض خلافه لانهم يقرون من اجتماع المثلين  
كما يشهد به الادغام الكبير لاثني عشر وان افطر ربيع مشترك بين اسم الشهرين  
واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الاربعة وانه ورد ان رمضان من اسماء الله تعالى  
فاضيف شهر اليها للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان  
فما اذ أو اعتمد على القرينة وهي صام كما هو أحد الافعال الثلاثة التي ذكرها  
النورى (قوله بالجر) أى عطفنا على اسم زمان (قوله مطلقا) أى مهما كان أو مختصا  
(قوله الا ما كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من  
دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تفعيلا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالاته  
على الزمان قوية تعدى الى المبهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالاته على  
المكان شديدة تعلقته على كل اسمائه بل الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة  
والى المختص الذى اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه بحيث  
(قوله وهو مالا يختص بمكان بعينه) دخل في عمومه داخل وخارج وجوف وباطن  
وظاهر ونحوه من اذا أريد بشئ من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز ان تصاحبه على الظرفية  
بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهرا باب المفتوح لحن (قوله  
الجهات الست) أى اسمائها في الكلام حذف مضاف او المراد بالجهات أسماءؤها  
من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه من الجهات صارت حقيقة فى اسمائها (قوله  
وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها اقدم  
وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفنا على الجهات أى  
ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أى ونحو أمام (قوله كعندهم  
اسم المكان حاضر او قريب فالأول نحو فلما رأته فقرأ عنده والثاني نحو وادراة  
نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب  
معنويين نحو قال الذى عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لى عندك بيتنا وقد تفتح  
فاؤه وقد تضم ولا تقع الامتصوية على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنهما الغرض الحزرى  
بقوله وماه نصيب أبدأ على الطرف ولا يخففه سوى حرف وقول العامة  
ذهب الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحووا صبر عند الصدمة الاولى (قوله ولدى)  
هى لغة فى لندن والجمع انها مرادفة لعدفتكون للقرب الحسى نحو اذا القلوب لدى  
الخطا جزوا المعنوى نحو قولك لى علم وتقلب ألقها يا مع الضمير فى لغة الجمهور

بالجر وهو مالا يختص بمكان  
بعينه وهذا القيد يشهد بان  
اسم الزمان يتصّب مفعولا  
فيه مطلقا وان اسم المكان  
لا يتصّب منه الا ما كان  
مبهما (وهو) دلالة أقسام  
احدها (الجهات الست  
كلاما والفق واليمين  
وعكسهن) أى وراعت  
وشمال وسميت الجهات  
الست باعتبار الكائن  
فى المكان فان له ست جهات  
(ونحوهن) فى الابهام  
(كعند ولدى) واحية مكان



(و) ثانياً (المنادير) أي المد العلى مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (١٤٦) (و) ثالثاً (ما صيغ) أي اشتق

(من مصدر عامه) الساط  
عائيه (كقعدت مفعول زبد)  
ورميت مرعى عمر و وقت  
مقام خالد وأنا قائم مقامك  
وسرف جلوسى سجدت فان  
صبيغ من غير مصدر عامه  
تعين حره بنى كجاست فى  
مرعى زيد كجاست ذلك مع  
غيره هذه الاقسام الثلاثة  
من اسماء المكان كصليت  
فى المسجد وأقت فى الدار  
وأما نحو قولهم دخلت الدار  
فمفعول على الفعول به  
توسه او شد نوالهم هو منى  
مفعول القابله وضر جبر الكاب  
ان قدر عامه مستقرا  
أو نحو فان قدر قعد  
فى المقعد وجر فى المترجر  
فلاشذوذ وما أفهمه كلامه  
من أن المقيد لا قدر قسم من  
المهم هو مذهب الجوهور نظرا  
الى أنه لا يختص بيقعة معينة  
وبعضهم جعله قسما له  
نظرا الى أنه دال على كمية  
معينة وهو ظاهر عبارة  
الشذور وما أفهمه أيضا من  
أن ما صيغ من مصدر عامه  
قسم من المهم يخالف لنا  
فى الاوضح والجامع والشذور  
من أنه قسم للاحتم من وهو  
ظاهر كلام ابن مالك فى

وهى مخرجة والظاهر ان اغرام مقدره على البناء نصب أيضا وتفرق لدى عنه  
من أوجه مذكرة فى المعنى والادفع (قوله وثانها المقاهير الخ) زعم السهلبى  
ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لأنه لا يقدر بنى ولا يعمل فيه  
الاما كان فى معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه  
كل ناصب له فهو اسم ناطق معدودة فكأن سرت خطوة مصدر فكذلك الميلا  
وتحوه (قوله من مصدر عامه) قدر لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من أسئلة  
المصدر والكنه لا يتناول ما اذا كان العامل مصدر اذ ارج الشارح له فى الامثلة  
محل نظر (قوله فان صيغ من غير مصدر عامه تعين جره بنى) صرح فى المعنى لى  
النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتبوا بالتروافق المعنوى كما فى المصدر  
قال والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه  
مختصا فى بنى أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلما دفع له من  
القياس ورد بذلك جواب أبى حيان عن رد أبى على قول الزجاج فى واقعته و  
اهم كل مصدر أن كل ظرف بأنه انما يكون ظرفا كما نينا ما كان هم ما حيث  
قال افعول والى على ختيفة بل معناه ارسد وهم و يصح ارسدوهم كل مصدر  
فكذلك يصح قعدت كل مصدر وظاهر كلام الرضى عدم اشتراط ذلك انظر  
حاشية الاوضح للعقيد ومثل فى ما فى معناها وهو بالظرفية نحو صليت بالمسجد  
(قوله من اسماء المسكن) أى المختصة بهى ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد  
وكذا تعين الجري بنى مع ضمير الظرف مكانه أو زمانه أو غيرهم وأما قوله وما  
شهدناه نشاذ (قوله توسعا) أى باسقاط الجار واجراء القاصر مجرى التعدى  
وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره  
فتصب على الظرفية قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل  
انه مفعول به صريح على اسقاط الخافض ودخل به بنى بنفسه وبحرف الجر  
وأكثرية الأمرين فيه تقتضى انه ما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشد  
قوانهم هو منى مفعول القابله الخ) أى فلا يردتضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر  
عامه (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال فى شرحه وحقبة القول فيه ان فيه  
إما ما من جهة أنه لا يختص بيقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالة على كمية  
معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية)  
عبارة فيه وأما المسكن فلا يكون من اسمائه نظرا فصناعيا الا ما كان منهما أو مشتقا  
من اسم الحداث الذى اشتق منه عامه الخ ولا يخفى ان مجلس زيد مثلا وان تعين  
بضافته اليه لئلا يمتنعهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبر أو صغرا وعدم

شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله فى الاقضية عليه وقد حذف ناصب الفعول منه

كونه محدودا في الواقع فيصح فيه الاعتباران (قوله جوازاً) أي جازاً أو جواز  
وقس عليه ما بعده (قوله كما إذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف في هذه المواضع  
الاربعة ان قدر العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلتها  
ظاهرة واعلم انه ليس في كلامه الا أن الواقع في هذه المواضع يجب حذف ناصبه  
لان كل خبر يقع فيها فلا يردان ما قطع عن الاضافة ونبي على الضم لا يقع فيها  
ولهذا رد في المعنى قول من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف  
تعالى ما بنا على انها مصدرية وهي وصلت في موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل  
بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الدماميني وهذا الاشكال مبني  
على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هي أكثرهم مشركين  
انتهى وأجاب الاستاذ اني سمعت أن للمتنوع وقوعه في الظرف أحد  
المذكورات والواقع في الآية خبراً أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه  
ان أبا حيان نص على انه لا فرق في المنع بين أن يحجر بالحرف أو لا فالخ في الجواب  
ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم الفائدة وهو في الآيتين معلوم بقى ان  
ما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما اذا وقع الظرف مستغلا عنه نحو يوم  
الخميس سمعت فيه أو يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهة كقولهم لمن ذكر أمراً  
قد تقدم عهداً حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ وسمع الآن

المفعول معه

مر في المفعول به ما يتعلق به فلا تغتر (قوله للخلاف في كونه فيا سيا) الاصح انه  
مقبس (قوله ولم يقع في القرآن بيقين) قال في المعنى في حرف الواو فاما قوله تعالى  
فأجمعوا أمركم وشركاءكم في فراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم  
بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بفتح مضاف  
أي وأمر شركاءكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة  
وموجب التقدير في الوجهين أن اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولنا اجمعوا  
على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كبد الذي جمع ما لا يعدد ويقرأ  
فأجمعوا بالوصل فلا اشكال ويشترأ برفع الشركاء عطف على الواو لفصل بالمفعول وهو  
أمركم (قوله بعد واد الخ) لم يثبت في العربية حذف الواو والمفعول معه قاله في الجهة  
الثالثة من الباب الخامس من المعنى ورد بذلك قول بعضهم في ومالنا أن لا نقاتل في  
سبيل الله أن الاصل ومالنا وان لا نقاتل أي ومالنا وترك القتال كما تقول مالنا ونبيدا  
انتهى وقال في الحواشي واختار بعضهم حذفها مستديلاً باقيا لان أصلها واو  
الغاطف وهي قد تحذف وفيه نظر إذ لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في الفرع

جواز الدليل كقولك يوم  
الجمعة ان قال متى سمعت  
ووجوبها كما إذا وقع صفة  
أصلة أو خبراً أو حالاً (و)  
الخامس من الافعال  
(المفعول معه) أي الذي  
يفعل معه فعل وأخره  
للخلاف في كونه قبلاً أو دون  
غيره ولو سول العامل اليه  
بواسطة الواو دون غيره ولم  
يقع في القرآن يقين (وهو  
اسم فضلة) واقع (بهذا و  
أريد به) التنصيص على  
المعنى) حالة كونها (مستوية  
بفعل)

ولو تقدير (أو) اسم (مشغل على ما فيه حروفه) أي الفعل (١٣٨) ومناهه فالأول (كسرت والنيل و)

الثاني (أنا سرت والنيل) والناقمة متروكة وفصلها نخرج بالاسم غيره نحو لأنه عن خلق وتأني مثله بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمر وبالبعدي بقية المقابيل ومجروم مع وباء المصاحبة نحو جئت مع زيد وعنتك العبد يشابه وإن أفاد المعية ونحو خرجت عملا وماه إذا الوار فيه لاطف والمعية استنفدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعد ما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها كل رجل وضعته لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابي على لعدم حروف الفعل وان كان فيه معنى أنه وأشير واستقر قال بعض العلماء وانما لم يقدر والفعل فيه كما قدره في مالك وزيدا

(قوله ولو تقدير) نحو مالك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ما قاله المصنف قال حفيده هو بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم أنه مفعول معه وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة ما بعد ما الخ) أي معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة ففي قولك سرت وزيدا زيدا مشاركا للتكلم المدلول عليه بآتاء الذي هو مفعول الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد أي رفع سيرهما جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمر وتشارك زيد وعمر وفي السير أيضا لا يلزم أن يكون ذلك في وقت واحد (قوله وما بعد ما الخ) أي وخرج بما بعد البعدي وهو قوله مسبوقة بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضعته) أي فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصمري فأجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلا تأويل وقال الهمدي انما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرون وإن أومأرت أن أمالو قدر مفردا وبعطف وضعته على الخبر المتصل أي كل رجل مقرون هو وضعته فلا بد أن يكون من قبيل جئت أنا وزيد (قوله وأباك) بالوحدة (قوله خلافا لابي على) فانه أجازه مستدلا بقوله هذا ردائي مطوي يا عمر بالا وأجيب بان العامل في سير بالامطويا (قوله وان كان فيه معنى أنه الخ) معنى أنه معنى حرف التثنية وأشير به في ذوا واستقر معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالد الأزهري (قوله بسبب تقدم ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو ما أنت وزيدا لغوات معاضدة الاستفهام بامر آخر وفي حوائج الحفيد فان قلت لم اكتبني الجمهور بتقدير الفعل في ما أنت وزيدا ولم يكتبوا به في هذا لك وأباك مع ان الفعل فيه مقدر لان معنى هذا لك هذا استقر لك قلت قيل بين التقديرين فرق فان تقديره في هذا لك وأباك على جهة امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأباك (قوله ما فيه من الامر الخ) وذلك لان النهي عن الشيء أمر بضمه وعلل الهممبني الامتناع هنا لعدم الفائدة لان لا تنه عن الصبح معناه لا تنه عن اتيان الصبح لان النهي

حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه اقوة الداعي الى تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب انما تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا اقتضائه ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك وأباك فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافتراها ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات والها أشار بقوله (وقد يجب) أي النصب على المفعول مع ما يمنع من العطف معنويا كان (قوله) لن ينهي من الصبح ويأتيه (لانته عن الصبح واتباه) فلو عطف لكان المعنى لانته عن الصبح وعن اتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الامر بتقرير الصبح واتيانه ومثله ما تزد يد والوع الشمس

على الضمير المرفوع المتصل من غير تو كيد بضمير متصل أو ما صل تا وفي الثاني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وذلك لا يجوز (على الاصح) من القواين (فيها) وبتبرج النص على القول الآخر (وتبرج في نحو كنت وزيدا كالاخ) من جهة المعنى اذ لو عطف زيد على ما قبله لكان الامر متوجها اليه أيضا وانت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخالفتك بأن يكون معه كالاخ كذا في التمرح قلت مقتضى هذا التعليل وجوب النص لارجحانه وبتقدير جواز الرفع بالعطف فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المفعول أو ما في معناه لمباشرة العامل وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره لزم أن يكون فعل الامر رافعا للظاهر وهو ممنوع ولهذا قدر ابن مالك في نحو

انما يكون من الافعال فيكون قولك بعد ذلك واتباعه متغنى عنه وهو من عطف الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينص مانعا بدليل قفا وهو الماء أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا (قوله واستوى الماء والخشبة) لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كإني قوله تعالى ذومرقة استوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لاجمعي استقام ولا ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء الى الخشبة فليت الخشبة أرفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أي عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على مذهبهم وان اختار المصنف كان مالك في باب العطف خلافا (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام اللدمايني في شرح التسهيل (قوله أو ما في معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام انا لكن يصح قلت وانا بمعنى أنا (قوله ما بهدوا والمفعول معه) أي من خبر كالتال أو حال نحو جاء البرد والطين شديدا لا يجوز زيدين (قوله فلا يجوز كالاخوين) هو مذهب ابن كيسان واختاره أبو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثرا نحوين لا يقبلونه وقال الجوهري قد يعطى حكم ما بهد المفعول بالواو فيقال كنت وزيدا كالاخوين قال اللدمايني وينبغي أن يتبع ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو كان زيد وهو مؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلاف في كان المقدره نص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع من الحال واما ما قلنا فيكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحح انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من المعنى قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شئت فانما مبدأ أو خـ براد الم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا ان جئت به فانت مرفوع به عمل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون فليحذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم اسكن وما يشبهه قد يما يكون وما في موضع نصب خبره يكون أو مفعولا تصنع ومثل ذلك ما أنت وزيدا الا انك اذا قدمت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به (قوله ما أنت وزيدا) أي من فعل لازم أو متعددا خلافا لمن زعم انه لا يندرج الاصح الا لازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه أو امم على دال على

سكن استوى وبعث الجنة فلا يحدوها أي وليسكن وأقره عليه في المعنى بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ ان ما أنت وزيدا على وجه بحيث ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين (و يضعف في نحو قام زيد ومرت) لان العطف هو الاصح وهذا يمكن للاضعف ومثله ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصته من تريد والنصب فيها ما يكون مضمرة وليست رافعة فالاصح ان تأمله ما سبقه من فعل أو ما في معناه

معناه وفيه حرر منه لئلا يكون بواسطة الواو يستثنى عما في معناه اسم التفضيل فلا تقول  
 أنا أسير الناس والنيل وشمل كلامه الفعل التام وهو كذلك خلافا لمن قال انه  
 لا يتصبه به لانه ليس فيه معنى حدث يعدي بالواو وهو مردود لأن الصحيح ان الافعال  
 الناقصة متمثلة وانما يدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر \* تكون وايهاها  
 من لا يعدي \* وقال \* فكوروا أنتم وبنى أيكم \* وأفهم قوله ما سبقه انه  
 لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أصل واوه العطف والمطوف لا يتقدم  
 على عامل المطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لأرى منعا من تقدم  
 المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو  
 الاصل جائز نحو زيد او عمر القيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو وقيل غير  
 ذلك مما لا يطيل به (قوله وانه مقبوس) أي والاصح انه مقبوس واختلاف القائلون به  
 فقوم قاسوه في كل شيء وقوم خصوا به بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا  
 يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان وارمع عطف في الاصل ولا حيث تمحض  
 معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذي سوغ خروج به عما يقتضيه العطف من  
 المشاكاة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيراني فيما كان  
 الثاني مؤثرا لا اول وكان الاصل سببها لشجوا البرد والطيالسة وبعض النحاة  
 يقتصر في سائرله على السماع قال ابن مقفور ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث  
 لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هناك وقال الاستاذ  
 أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حتمية في المعنى حذف النصب  
 كقولك ما قام زيد وعمر وهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه  
 \* تبكي عليك نجوم الليل والقمر \* أي مع القمر فاذا كان العطف ليس بنفس  
 في المعنى نحو استوى الماء والخشب أو كان مجازا نحو شيت والنيل فينبغي أن يكون  
 الخلاف في هذا اقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أي والاصح  
 انه لا يجوز تقدمه على المصاحب حذرا لافلا بن جني ~~تسمي~~ كانه قد جاء ذلك في  
 العاطفة كقوله \* عليك ورحمة الله السلام \* وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله  
 \* جعت رخصا غيبية وتجمية \* ورد بأن وقوع مثله في العاطفة شاذ أو محذور  
 بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب  
 التامية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الاصل بقلة واضطرار  
 جاز هنا بكثرة وسعة وبان قوله جعت البيت من العطف لا من المفعول معه  
 (تسمية) لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بطرف ولا يفصل  
 قام زيد واليوم همرا وان جاء الفصل بالطرف بين الواو والعاطفة ومطوفها السكن

وانه مقبوس  
 على المصاحب  
 وأنه لا يتقدم

الواو هنا نزلت مستقلة الجار المحرور وفي النهاية استوى والخسبة وش في الواو  
 ما أتت شيئا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز الظهار  
 واو بعد ما لم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فاذا كان  
 أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان بمعنى  
 (قوله ولما انتهى الكلام على المقاميل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن  
 لان التبادر منه ان لفظ الحال مبتدأ نكح بر محذوف أو بالعكس أي الحال من  
 المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذ كر ويؤث انه هو الخبر المحذوف وهو  
 خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال التقدير هو يذ كر ويؤث وصنيع المتن  
 حيث قال والحال بواو العطف كما في جميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطف  
 على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على  
 مقابله أي والحال منصوب وعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن  
 فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

الحال

(قوله يذ كر ويؤث لفظا) فيقال حال وحال ومن التأنيت لفظا قوله  
 على حالة لو أن في القوم حاتم \* على جوده تضمن بالماء حاتم  
 وحاتم بالبيت مخفوض يدل من الهاء في جوده (قوله ومعنى) أي باعتبار كبر  
 الفعل المسند اليه أو تانيته وتذ كبر الوصف وتانيته ونحو ذلك فيقال أعجبتك حال فلان  
 وأعجبتك قال  
 اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ \* فدفعه ووا كل امره واليا ليا  
 ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو أفصح أي التأنيت معنى أفصح في اللغة  
 (قوله وهي نوعان) أي باعتبار التبيين والتأكيد (قوله وسيأتي) أي في التمييز (قوله  
 وهو وصف) هو ما دل على حدث معين وذات مهمة وذلك كاسم الفاعل واسم  
 المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل (قوله ولو تقديرها)  
 مشق الجملة وشبهها فانها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفر واثبات  
 فانه بمعنى متفرقين (قوله أي ليست أحد جزئي الكلام) أي وليس المراد بالفضلة  
 ما يستغنى الكلام عنها والالم تدخل في التعريف نحو كالي من قوله تعالى  
 قاموا كالي فان كالي حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع في جواب  
 كيف) أي يصح أن تقع في جوابها وذلك بان يكون مذكور البيان الهيمية أي للدلالة  
 على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه  
 أو لهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أي المبتدأ المشتق والمؤول به

ولما انتهى الكلام على  
 المقاميل أخذتكم على  
 بقية المنصوبات مبتدأ  
 بالحال فقال (والحال)  
 يذ كر ويؤث لفظا وهي  
 وهو الإفصح وهي نوعان  
 مؤكدة وستأتي ومؤسنة  
 وهي ملاي استفادتها  
 بدون ذكرها واليا ليا  
 بقوله (وهو وصف) ولو  
 تقديرها (فضلة) أي ليست  
 إحدى جزئي الكلام (يقع  
 في جواب كيف) فخرج  
 بالفضلة نحو القائم زيد  
 قائم وجمادها نعمتها جو  
 رأيت رجلا فضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به حتى انه يخرج  
 بذكر الوصف نحو والفهمى في رجعت الفهمى كفى الوجود وكان الشارح  
 تركه لان فيه الاحتمال بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول وبعض أمثلة  
 التمييز أو يقول التمييز المشتق وكله اعتمد على المثال ثم ما ذكر مبنى على الصحيح  
 ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أنتج منسفة في حال كونه  
 فارسا وردبانه لا يسه فهم كونه حاله مقيدة لانك لم ترده المدح في حال الفرس وسية  
 بل المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبان لم يكتب ولا مؤر كدة لان شرطها  
 أن يكون الحال فهو ما من الجملة التي قبها والله دره محتمل للفروسية وغيرها  
 وقال الرضى وأنا لأرى بينهما فافرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تدخه  
 في حال فروسيته الا بهما وهذا المعنى هو الاستعداد من قولنا ما أحسنه في حال  
 فروسيته (قوله اهدم صلاحيتها لذلك) أى للوقوع في جواب كيف لانهم لم يذكروا  
 لبيان الهيئة تصادبل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية والتقدير الموصوف  
 وجاء ان الهيئة ضمنا (قوله أن تكون مشتقة) أى غير لازمة اصاحها لانها مأخوذة  
 من التحول وهو التثقل فلان تكون أمرا خلتها فلا يجوز جاز بدأ حرا وطوبى لا  
 ومن غير الغالب أن تقع وصفانابة وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المعنى والوضع  
 (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غيره واحده ولاية يد بكونه من المصدر كما  
 في مستخرج من الحجر ومستقر من النسر ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر  
 كالاستعمار والاستسار وانما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لانها في المعنى  
 صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث  
 مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه  
 (قوله كما يزيدا كبا) أى كرا كبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن  
 المفعول) منه المنادى في جواز مجي الحال منه ذاهب اصحابها كفى الجامع الجوار  
 (قوله نحو لقيته را كبين) فرا كبين حال من الفاعل وهو الثاء ومن المفعول وهو  
 الهاء لانه ذكر لبيان هيئتهما أى صدر واللقى من التكلم حال كونه را كبا ووقع  
 اللقى في المفعول حال كونه را كبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ)  
 فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلاما هذجا لم يميز  
 مجي الحال منه وادعى ابن مالك في شرح التمهيد الاتفاق على ذلك وتبعه مؤلفه  
 وفيه نظر فان الفارسى ذهب الى الجواز ومن نقله عنه ابن السجري في الامالى قال  
 في التصريح وانما الشرط واحد هذه الشروط الا لا تحرم فاهدتهم وهي ان العامل  
 في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معسولا للمشتاق

والتمييز فهو لله دره فارسا  
 اهدم صلاحيتها لذلك  
 والغالب في الحال أن  
 تكون مشتقة أى غير لازمة  
 لصاحبها مشتقة من المصدر  
 للدلالة على متصف بها وفاقى  
 من الفاعل كما يزيد  
 را كبا ومن المفعول  
 كضربت الالف متوقفا  
 ومنهما معا نحو لقيته  
 را كبين ومن المضاف اليه  
 ان كان المضاف بعضه نحو  
 وزعنا ما في صدورهم من  
 ظل اخوانا أو كان كبهضه  
 في صفة حذفه والاعتناء عنه  
 المضاف اليه نحو ان اتبع  
 ملة ابراهيم حنيفا أو كان  
 عاملا في الحال عمل الفعل

والمضاف لا يهمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة  
 فاقاعدة موافاة لان الحال وصاحبها مع مولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزأ  
 من المضاف اليه أو كجزئه فلهذا اتصال الجزء بكاه أو بما نزل منزله صار المضاف  
 كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن  
 كذلك فانه لا يسيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال  
 لا تكون مبينة لهيئة مبتدأ ولا خبر وظاهر كلام سيدي به مجيئها من المبتدأ وخي  
 بعد الخلف في الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول في الساتى نحو زيد  
 على الدارجا لساحل من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد  
 وهو وان كان مبتدأ صورة الآن معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو  
 فاعل معنى والفعل العامل في زيد وان لم يكن مقترا في الكلام لانه مبتدأ لكنه  
 مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا في هذا على شيئا  
 حال من بعلى وهو مفعول معنى لان التقدير أنه على اعلى أو أشير الى بعلى وجرى  
 على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا  
 أو معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه  
 مجيئها من المضاف اليه فاعله لا ينتبه ولهذا لم يذكره وأما مجيئها من المجرور  
 بالحرف فراجع للفعل معنى وبقي الكلام في اسم كان قال السعدى في قوله  
 تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان  
 بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في انكم لكن اللائق بالنظر  
 النحوى انه فاعل قد استند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما وهذا لم  
 يعبوه في المحكمات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع  
 لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل  
 انتهى وانما قيد النظر بالنحوى لان أهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد  
 منطلقا هو المستدحقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد مطلقا (قوله اليه  
 مرجعكم جميعا) أى رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع  
 والقياس فتح الجيم اذا المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبني مضربك زيدا  
 (قوله من حيث هي) أى من غير نظر الى كونها مؤكدة أو مؤسفة متثقلة أو لازمة  
 من الفاعل أو غيره فالجينية ابيان الاطلاق لا للتقيد والتعليل (قوله التنكير)  
 أى ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلامه ينصب على الحال نحو أخذت المال كلامه  
 انه معرفة لكونه مضافا في التعاير لانه ذكره صورة (قوله مطلقا) أى سواء تضمن  
 معنى الشرط كما باني أولا نحو جاز يدا راكب وجمعهم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه مرجعكم جميعا  
 (و) الحال (تسرحها) من  
 حيث هي (التنكير) خلافا  
 له ونس والبعث ادين مطلقا  
 ولا كوفين



العمل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صوتا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتمد وحده أى متفردا زاد خالوا الاوّل فالاول أى مرتين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصفه في المعنى (التعريف) لانه محبر عنها في المعنى والاصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المسوغات في ايضاح المعنى وهو ما (التخصيص) بوصف أو اضافة أو معمول غير مضاف اليه (أو التعميم) بأن يتلوه نفي أو شبهه من ثم أو استهزاء (أو التاخير) بان يتأخر عن الحال فالاول (نحو خاشعا أبصارهم يخرجون) فاشعا حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو أعرف المعارف والثاني

وعلى ما مع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) نحو زيد الركب أحسن منه الماشي فان الركب والماشي حالان وقد تعربا فيهما لتأويلهما بالشرط اذا التقدير يزيدا ركب أحسن منه اذا مشى وانت زيدا أشهر منك عمرا أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والحمل هو وثقوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الاخيرين فعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع العمل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولوثا ويلوا وقوله أو عليه أى ان كان فعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بأنه ينبغي ان يصح تعريفه ان كان التمييز مقصودا والمنع مطلق وعلى بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر في المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذا لم يدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضى أن يكون جائزا لا واجبا وعلة بعضهم بعدم توهم كونها انصاعا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال بنكرة منفية مثلا منصوبة (قوله نحو اجتمد وحده) أى من كل ما عرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أى من كل ما عرف بأل وقد يحىء المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل يدا دفدا عالم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبذدة (قوله لانه محبر عنها في المعنى الخ) أولى منه أن يقول لانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بموضع (قوله حال من ضمير الفاعل في يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة مفعول محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ تنكر قولنا خاشعا أبصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطا لاضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثاني لكثرة من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كون مشعونا حالا من الضمير المستتر في ما خر ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما سلف باضافة أو وصف والفلك في البيت يضم اللام وما خر بكسر المعجمة صفة وهو الذي يشق الماء والم البحر والشاهد في مشعونا أى ملأوا حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله وقولك عجبت الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطف على في أربعة أيام والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه نكرة لتخصيصه بمعمول غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله يا صاح الخ) قطع مصدر بيت بقيته \* فترى \* لتفعلك العذر في ارباعها الاملا \* هل للاستهزاء الانكارى وحده يضم الحاء المهولة بمعنى قدر والشاهد

نحو (في أربعة أيام سواء للسائلين) فموا حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله في بيت يارب نوحا واستجبت له \* في ذلك ما خر في اليه مشعونا \* وقولك عجبت من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهل مكانا من قرية الا لهام تذرون) فمؤلة لهام تذرون حال من قرينة لوقوعها في سياق التثنية ونحو يسع امرؤ على امرئ مستهلا \* ونحو قوله \* يا صاح هل حم عيش باقيا \* (و) الرابع نحو

في باقي بيت وقع حالا من عيش مع انه نسكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خال)  
 بكسر الهمزة المعجمة جمع خسله بكسرها أيضا وهي بطنه كانوا يغشون بها أجنان  
 السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا تور تلبس ظهور بيتي القوس  
 وقال الدماميني والخال من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني  
 انتهى وعترض أنه لا يعنى انقبية آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع  
 ان أرى يطلق على العظيم والحقير أيضا هو الخال بالجيم المفتوحة (قوله وسوغ مجي  
 الخال منه متأخر عنها) في المعنى ان تقديم حال النسكرة علم ليس لاجل تسويغ  
 الخال منها بل لتلايمه من الخال بالصفة حال كونه صاحبها منصوب يا وفي الرضى  
 ما وافقه (قوله أو الوصف) أي بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير في لية) زعم  
 ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيويه وانقراء  
 الا اذا تأخر واستدل بأنه لو تضمن ضميرا عند التقدم لجاز أن يؤكد وان يعطف  
 عليه وان يبدل منه قال في المعنى وهو مخا ف لا طلاقهم ولقول أبي الفتح في  
 \* عليك ورحمة الله السلام \* ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم  
 المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه يتخلص من ضرورة بأخرى وهي  
 العطف مع عدم الفاعل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفاعل سهل  
 لوروده في التكرار بربطه وسواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون  
 من قبيل الخ) كذا في النسخ والاصواب اسما لا كما لا يخفى وقيل في الكلام قلب  
 افعال الكلام في تأخر صاحب الخال لاقى تأخر الخال (قوله والقولان مبنيان على جواز  
 الاختلاف بين عامل الخال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف  
 المعطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف فكونه حالا من طلل  
 مبنى على جواز الاختلاف لان طلل حينئذ مبتدأ الفاعل بالظرف قبله لعدم اعتماده  
 الاعلى مذهب الاخفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الخال الاستقرار  
 الذي تعاقبه الظرف ولم يجوز ان يعمل معنى الابتداء في الخال لانه ليس المعنى  
 على أن الابتداء بلفظ طلل للاستناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الخال  
 ما ليس مقيدا به وكونه حالا من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف بين العامل  
 في الخال وصاحبها اذا العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وجمعه في  
 الجامع) استشهد به في المعنى في الباب السادس بأمر ثم ردها وانهذا قال الدماميني  
 في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور والقائلين بأن  
 العامل في الخال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيويه في هذه المسئلة في  
 معرض الرد على المعريين في أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان

(لية موحشا لخال)  
 يلوح كأنه خال  
 موحشا حال من طلل الذي  
 هو صاحبها وسوغ مجي  
 الخال منه تأخر عنها أو  
 الوصف أو هما وقيل حال  
 من الضمير في لية وحينئذ  
 لا يكون من قبيل تأخير  
 الخال عن صاحبها والقولان  
 مبنيان على جواز الاختلاف  
 بين عامل الخال وصاحبها  
 وجمعه في الجامع والمهور  
 الرفع وقد يقع صاحبها نسكرة  
 من غيره وسوغ ومنها الحدب  
 وعلى وراءه رجال قياما فلا  
 يقاس عليه

الحرك كلامه يناقض اوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سيمويه فذهب الى جواز  
كون ذى الحال زكرة قياسا مطردا ووجهه ان الحال انما دخلت لتقيد العامل  
فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها)  
أشعر كلامه بان الاصل فيها التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله الا مانع) كان تكون  
زكرة محصورة نحو ومن رسل المرسلين الامبرشرين مؤمنين أو فجر ورة بخرف  
جر غير زائد أو باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح القسهيلى قال لانها  
في نية الانفصال قال في شرح العمدة وعمامة تنوع فيه تقديم الحال على صاحبها أن  
يكون منصوبا بكان أو أويت أو فعل توجب أو اتصل بمسئلة أو نحو انما صدك سائلا  
زيدا واتصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو صفة  
تشبهه) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والحصر في  
المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضرب زيد بمجرد فان  
الظاهر انه كالمصرف واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو  
الاصح وبقى أقوال لانطيل بها (قوله الا مانع) نحو لا صبرن محسبا ولا عتمكفن  
صائما فان ما فى حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك)  
راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها اذا كان محمورا نحو  
ما جاءرا كبا الازيدو يجب تقديمها على عاملها اذا كان لها مصدر الكلام نحو  
كيف جاء زيد أو كانت فاضله وكان العامل افعل تفضيل عامل فى حالين لا سمين  
متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطالب  
من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة القسهيلى ويجوز حذف العامل ما لم تنب  
عن غيرها انتهى أى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل  
الشارح عنها لان الثانى لم يتضح له مثال لان الاظهر فى نحو أئتمما مرة وقيسا اخرى  
انتصابه على المصدر ونحو قائما وقد تعد الناس صاحب الحال ضمير قائما  
والعامل قائما (قوله أو منياعها) أى لتوقف المراد على ذكرها الخ لهما ما شار كها  
فى ذلك وأكثر ما يقع ذلك فى النفي وشبهه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما  
لا عيب وما أرسلناك الامبرشرا ونذرا وبأى فى غيره كقوله تعالى وهذا بهل سخنا  
وقول الشاعر \* انما الميت من يعيش كثيرا \* (قوله كضربى زيدا قائما  
تقدم الكلام عليه فى باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أوك عطوفا) سياتى الكلام  
عليه فى باب التمييز

عند الخليل ويونس ويجوز  
تقديمها على صاحبها الا  
لما منع وكذا على عاملها اذا  
كان فعلا متصرفا أو صفة  
تشبهه الا مانع أيضا وقد  
يجب ذلك ويجوز حذفها  
الا مانع كما كونها نائبة عن  
خبر كضربى زيدا قائما  
أو جوايا نحو را كبا لمن قال  
كيف جئت أو منياعها  
نحو لا تقربوا الصلاة وانتم  
سكارى ويجذف عاملها  
حوازا كقولك للسافر  
راشدا مهديا أى اذهب  
ووجوبا كضربى زيدا  
قائما وزيد أوك عطوفا  
(أو) من المنصوبات (التمييز)

التمييز

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ والخبر محذوف

والظاهر انه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مررت الاشارة اليه في اب  
الحال (قوله أي المميز بكسر الياء الخ) فهو مجاز من اطلاق المصدر واردة ام  
الفاعل وقوله لكن اشتر الخ أي فيكون اطلاق المصدر على الاسم المذكور  
حقيقة عرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله أفاط مترادفة) أي لغة  
واصطلاحا وهي في اللغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها  
المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميزن الغبط أي تفصل بعضها من  
بعض (قوله وهو اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالباً ومن غير  
الغالب أن يكون مشتقاً كما يأتي (قوله أو النسب) الذي دل عليه كلام ابن  
الحاجب ان التمييز دائماً انما يفسر الذات غايته ان الذات امامذ كورة وامام قدرة  
لماية انه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظر للظاهر وفي المنهل الصافي  
لما ميني النسبة على الحقيقة لا الابهام فيها اذ تعلق الطيب بزبد امره معلوم وانما  
الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن  
يكون داراً وعلماً وأتية وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي  
النسبة في المعنى فكيف يرفع الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوي عند قول ابن  
الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو منشاهاها مثل طاب زيد نفس الخ وقد عرفت  
ان التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدراً اذ التقدير  
طاب شيء من زيد والتمييز بين ذلك الشيء (قوله فخرج بالفضلة) أي وأما قوله اسم  
فخص شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راى  
ان الجنس من شأنه الادخال وان جازا الاخراج اذا كان بينه وبين الفصل عموم  
وخصوص وجهى كما هنا كما لا يخفى (قوله وطابت النفس الخ) قطعة من مجزيت  
بقيته \* رأيتك لما ان عرفت وجوهنا \* صددت \* قاله رشيد الشكري  
بخطاب قيس بن مسعود بن خالد الشكري وأراد بالوجوه اعيان القوم ومثله في  
بغية التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث ان امرأة كانت تهراق  
الدماغ فالدماغ تميز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولاً على ان الاصل  
تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كقولهم جارة وناساة قال في المغنى وهذا  
مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية أي لان الغرض انما يحصل  
حينئذ وأما في تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفاً لانها كانت فاندفع قول الشئني ان  
ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لا ما كرضي لان اشتراط ذلك ظاهر لا يسع  
احدا مخالفة فتدبروا ما قولهم في العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفي العقود  
عشر وثمن الدراهم ونحو ذلك ليس المجزور بين تمييز اصطلاحاً بدليل عدم

أي المميز بكسر الياء على  
البناء للفاعل لكن اشهر  
الطلاق المصدر به والتمييز  
والتمييز والتفسير ألفاظ  
مترادفة (وهو اسم فضلة  
ذكره جامد) غالباً (بفسر  
ما بهم من الذوات)  
أو النسب فخرج بالفضلة  
غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة  
العرفية نحو زيد حسن وجهه  
وقد يأتي بلفظ المعرفة  
فيقول بنكرة معنى كقوله  
وطابت النفس يا قيس عن عمرو  
أي نفساً وبعدها سائر  
الفضلات كالحال فانه مبین  
للهيئة لا رافع لابهام ذات  
ولا نسبة وكانت فانه  
مخصص أو مقيد ورفع  
الابهام انما حصل ضمناً  
لانها ورب شيء بقصد  
لأنه خاص وان لم منه  
معنى آخر واعلم أن التمييز  
كالحال

افراده واما بطرت معيشتهم افضيل طرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل واديار  
 النجوم أى مدة عيشها ومدة أديار النجوم وأما سفة نفسه فقبيل تأكيد وقيل غير ذلك  
 فهم ما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التمهيل  
 أعرب نفسه من قوله تعالى الامن سفة نفسه تأكيد المن ومن منسوبة على  
 الاستثناء وفي يرغب ضمير هو فاعله واعتراض بأن المعنى على الرفع والتفريع اذا المعنى  
 ما يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفة نفسه يؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله  
 الا أن النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من معنى اللبيب  
 بعد ان اعترض على الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في  
 السموات الآتية ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم  
 الامن سفة نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تأكيد فحمل قراءة السبعة على  
 النصب في مثل مقام أحد الا يزيد الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا  
 الخ) ومن جهة كونه اسما نكرة ولذا قال في المعنى انهما يشتركان في خمسة أوجه  
 بقى انهما يشتركان في انهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المعنى انها سبعة  
 وزاد على ما هنا ان الحال قديمة وتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تش  
 في الارض مرحا بخلاف التمييز قال الشمني وتماثل أن يقول ان التمييز قديم وتوقف  
 معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان  
 فعلا منصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن  
 مالك على الجواز بقوله

من جهة كونه منصوبا  
 وفضلة وفسر الالهام الا  
 أن الحال تخالفه من ثلاثة  
 أوجه أحدها أنهما في  
 الغالب تكون مشتقة  
 أو مؤولة بالتمييز الغالب  
 فيه كونه جامدا ووقوعه  
 مستقار قبل

رددت بمنزل السيد من مخلص \* كيش اذا عطفاه ماء تحلها

وقوله \* اذا المرء عينا قر بالعيش مثيرا \* فسهولان عطفاه والمرع فروعان  
 بخذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله  
 \* وما لرعويت وشيبا رأسي اشتهلا \* وقوله \* أنفسا تطيب بنيل المتى \*  
 فضرورتان وانما لم يقدر للرفع فمما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق  
 لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجملة الاسمية وأما هنا فلا محذور فمما  
 ماللدماء متى في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهولة لانه لا يصح  
 استدلاله بالبيتين السابقتين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانها ليس انما  
 في ذلك فسقط ما للشمني فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز  
 كذلك وهو بخلاف ما شئ عليه في هذا المكتاب حيث قال وقد يدنو كدان وأن  
 الحال تتعدد كقوله

على اذا ملزمت الى بخفية \* زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيمنا وموتلا \* انهما  
 تميزان والاصواب ليرحمانا منصوب بانضمام اخص أو امدح ورحيمنا حال منه  
 لانعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا  
 يبطل كونه تميزا وقول قوم انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو  
 الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العنيلي البجلي في هذه المسئلة رسالة ذكر ان  
 سبب تسميةها وقوع انكلام فيها بين جمع من أهل الادب من اهل مصر واهل حلب  
 وان سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون فنظارا  
 على اصلاصيا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد التمييز بل كل  
 احد تمييزا سابقه وهذا يقتضي ان التمييز يميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب  
 في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبنوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فانه  
 لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو ان تصب ستين على التمييز لوجب ان يكونوا  
 قد ابشوا تسعمائة قال هذا الذي ذكره يردده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها الا التمييز  
 وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمع فانه مثله في ثلاثة  
 اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد تعرض فاذا استعمل  
 الجمعا جعل على الاصل لا على الوجه الذي ازمه واهل الشارح انما اقتصر على  
 ما ذكره من الفروق لان ما عداها ما محل نزاع أو فيه خلاف وبعضه اعتمد المصنف  
 في غير المعنى خلافاه كقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان  
 انصباب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي  
 المفصل لا لا يخلو اما ان يكون عملا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما  
 المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترده المدح في حال الفرسية وانما ترديه المدح  
 مطا بقايد بل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريدا الاطلاق بذلك وأما  
 المؤكدة فلان شرطها ان يكون معنى الحال منه وما من الجملة التي قبلها وانت  
 لو قلت لله دره كان محتملا للفرسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أدري بينهم افر قالان  
 معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو  
 المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انها البيان الهيئة) قال المصنف  
 في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو  
 المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقاً ومات مسلماً وعاش كافراً وان أرادوا  
 الصفة فالتمييز بها ارفع لمقصودهم لكن يخرج منه جائز يدر الشمس طالع وجاء  
 زيد وعمر وجالس قال الدماميني هـ ما في معنى جاء مقارنا لظهور الشمس وجلس  
 عمرو فبحسب التأويل لا يخرج انهم ما حينئذ ميبنان للصفة انتهى وقال السيد

نحو لله دره فارسا لانها  
 لبيان الهيئة وهو تارة لبيان  
 الذوات وأخرى لبيان  
 جهة النسبة ثالثا انها تقع  
 جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم  
 بحسب ان التمييز نوعان تمييز  
 نسبة وشيأتي وتعيين فرد وهو  
 المراد بقوله

كقنبر برا (وماع تمرًا) أو  
ورن. كرطازية (ومنون  
علا) والجرب مقدار  
معلوم من الأرض ومنون  
ثنية منابا الخفيف والقصر  
كعصى وهو آلة الوزن  
يعرف بها المقادير الموزونات  
وقديع بعد ما يشبه المقادير  
فشبهه المساحة نحو ما في  
السماء موضع راحة كحبابا  
وشبه الكيل نحو نحو سمننا  
وشبه الوزن نحو مقال ذرة  
بيرا وقوله -م على التمرة  
مثلا يزيدا يحتمل الوزن  
والمساحة وقد يقع بعد ما هو  
فروع له نحو هذا خاتم حديد  
فإن الخاتم فرع الحديد (و)  
أكثر وقوعه أيضا بعد  
(العدد) الصريح (وهو)  
من أحد عشر فما فوقها إلى  
تسعة وتسعين بادخال الغاية  
(نحو) انى رأيت (أحد  
عشر كوكبا) وبعثناهم  
اثني عشر نقيبا واعدنا  
موسى ثلاثين لبسة الآية  
وهكذا (الى) آخر ذلك نحو  
ان هذا أخى له تسع  
(وتسعون نجمة ومنه) أى  
تمييز العدد (تمييزكم  
الاستفهامية) بأن تكون

ركن الدين اذا قلت آتيتك وزيد قائم فان الحال لم تبين حيث الفاعل ولا المفعول  
وانتهى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد شئنا التعبير عن اللازم  
بالمزوم فكانه بين ذاتهما انتهى وقد تكلم فى المعنى على تأويل الجملة الواقعة مسلا  
فى الترجمة التى نصها أقسام الحال (قوله بعد ما ينفيد المقادير) حال المقادير فى عبارة  
المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير له ما ينفيد لان التمييز  
فى الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشئ كالجرب ولو جعل المقادير جمع مقدار  
بمعنى ما يعرف به قدر الشئ لم يحتاج الى حذف وهو أظهر مع انه يلزم على صنيعة حذف  
الموصول وبعض الصلة ان جعلت ماموصولة وقال فى القواعد الخفية بعد ان فسر  
المقدار بما يعرف به قدر الشئ والمراد بالمقدار فى هذه الامثلة هو المقدار الآلة التى  
يقع بها التقدير والالوجيت الانساقه نحو اشترى قفيز برتر يد الميكال الذى يكال  
به البرانتمى فنامله فان كلامه أولا يقتضى ان المقدار اسم الآلة وثانيا انه مدر  
بمعنى اسم المنعول وهو الظاهر لان الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدار لانفس  
المقدار (قوله ثنية منابا الخفيف والقصر) هو لغة فى المن بالتشديد (قوله فشمه  
المساحة الخ) انما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدومة  
لذلك وانما تشبههم ومثل فى التوضيح شبه المساحة بلوجتنا بمثلها مددا وقال وحمل  
على هذا ان لنا غيرهما ابلا (قوله نحو نحو سمننا) النحى بكسر النون واسكان الحاء  
المهملة وبعدها باء اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ما هو فرع له الخ) هذا مقابل  
الاكثر واعلم انه يجوز فى مثل هذا خاتم حديد ثلاثة أوجه والنصب اما على  
التمييز كما ذكرنا وعلى الحال وينبى علمه ما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب  
على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال انه نعت والاقل أولى  
لانه جامد وجودا محض فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهى  
أرجحها الما فهمان التخفيف بحذف النون (قوله الصريح) انما يقيد به مع  
أن المصنف ذكر العدد الكناية وهو كماله لانه فصله بجمه فعلم انه لم يرد انعميم  
كما يشير الشارح اليه فمقدر (قوله وبتين افراده) وكذا نصبه لانها كانت  
كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت  
كناية عن أحد طرفى العدد ما كان تحكما ووسط العدد مميّز منسوب مفرد ولما  
كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم فى الحمل  
عليه فسقط اعتراض الحديثى (قوله مهم الجنس) اى الحقيقة بأن لا يدرى أنه  
من الأحاد أو غيرها وقوله والمقدار رأى الكمية بأن لا يدرى أنه خمسة أو غيرها

قوله (قوله) بمعنى أى عدد ويتعين افراده وكذا انصبه نحوكم عبد اما كت) ما لم تجزكم بحرف كاسم أى فعبد (قوله) منسوب على تميزكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مهم الجنس والمقدار

أيد انضافتم اليه حلالها  
على ما هي مشابهة له من  
العدد وهو حيثما (مفرد)  
وهو أكثر وأبلغ (كثير)  
المائة فمما (من  
المثنى والالف فانه مجرد  
مفرد فنقول كم عدد ملكك  
بالجر والافراد كما تقول مائة  
عبد أو ألف غلام ملكك  
وفي معنى المفرد ما يؤدى  
معنى الجمع نحو كم قوم  
سعدوني وقد تميز المائة بمفرد  
منصوب كقوله

إذا عاش الفتي مائتين علما  
وقد تضاف الى جمع نحو  
ثلاث مائة سنين على قراءة  
الاضافة (أو مجموع كتميز  
العشرة) مفردة (فمادونها)  
من التسعة الى الثلاثة فانه  
مجرد ومجموع الا اذا كان  
المفرد المائة كعشر مائة  
أو ثلاث مائة رجل فمجرد  
مفرد فنقول كم رجال  
ملكك بالجر والجمع كما  
تقول عشرة رجال أو ثلاثة  
رجال جاؤك وقد يكون تمييز  
العشرة فمادونها اسم جنس  
أو اسم جمع فيجوز بمن في

أقرب ما يبدأ فصل تمييزها الخ) أى لتكونا كناية عن العدد لا عدد صريح (قوله  
فالمميز الخبرية) فان قلت مائة بمعنى تسمية كم فده خبر بقرينة قلت من معنى الخبر  
فهو قسم الطلب وهو الذى يحتمل الصدق والكذب لان معنى الخبر الذى  
الابتداء الذى أن قولاً اقائل كم عيباً لم تكن يستعمل توجيه  
التميز الى فائله فيما أكثره وافقخر (قوله فمجرد وأبدأ) أى  
مالم يفرق فى الجمع فان فصل نصب جملة على الاستفهامية كقوله  
كم نالني منهم فضلاً على عدم \* ورجما نصب غير مفصول روى كم عمه  
لأن النصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة تخيم وذكره سيوطي عن  
العرب قال أبو حيان وهى لغة قبلية انتهى وفي المختصر للـ عد قالوا واذا فصل  
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدد وجب الاتيان بين الثلاثين بالمفعول (قوله  
حلالها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانها مشابهة للعشرة فى  
جمع المميز وللمائة فى انراده (قوله كقوله اذا عاش الفتي الخ) صدر بيت لاربيع بن  
سبيع الفزارى عجزه \* فقد ذهب المسرة والفتاء \* (قوله على قراءة الاضافة) وهى  
قراءة الاخوين حمزة والنكسائى قبل ووجه ذلك تشبيهه المائة بالعشرة اذ كانت  
عشيرة العشرات والعشرة تعشيراً للأحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد  
ومن ثون فقيل عطف بيان أو يدل ونية الطرح غالبية للازمة فلا يرد أنه على البدل  
يصير المعنى ولشوا فى كهفهم ستمين فيقول التنصيص على كمية العدد ولا يكون ستمين  
تميز المائة أسلفناه فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فمادونها)  
فيه تحميم بص مجموع فمادونها الصادق بالواحد والاثنتين لانها لا يميزان  
فاخرجهما من عموم الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم انهما يميزان  
(قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال والعدد وهو من  
أحد عشر الخ وعلّم ذلك من كلام المصنف بالثبوت لوجوب الافراد محل نظر ثم ان  
غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب  
عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييزاً أحد عشر و بابه واجب الافراد والتمييز فى  
الآية وهو أسباط جمع وتقرر الجواب ان اسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف  
ولو كان تمييزاً لذكر العدد لان السبط مذكر (قوله واسباطا بدل من اثنتى عشرة)  
أى بدل كل من كل قال فى التصريح والقول بالبديهة مشكل على قراءتهم ان المبدل

والسبط نحو عندي ثلاثين من الغنم وعشرة من القوم وقد يجوز بالاضافة نحو تسعة عشر ط  
هذه وعبارته نوهم أن الواحد والاثنتين يميزان وليس كذلك كفى الشذوذ وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييزاً لأحد  
من التسعة من وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً فالتمييز محذوف أى فرقة  
الطابدل من اثنتى عشرة (ولك فى تمييز كم الاستفهامية)



أظهارها لا بإضافة كم اليه  
 لأنهم بمنزلة عدد مركب وهو  
 لا يدخل الحرف في تميزه  
 فكذلك ما كان بمنزلة  
 (ونصب) على التمييز فتقول  
 بكم درهم أو بكم درهم  
 اشتريت عبدك وقيدها  
 بالمجرورة لأنها إذا لم تكن  
 كذلك وجب نصب تمييزها  
 كما إذا جرت بالحرف ولم يتصل  
 بها وفي كلامه دليل على  
 أن كم اسم سواء كانت  
 استفهامية أم خبرية ويشارك  
 الاسم في البناء على  
 السكون ولزوم التصدير  
 والاحتياج إلى التمييز  
 ويفترقان من عشرة أوجه  
 كرها ابن الأنباري في شرحه  
 على الألفية وأشار إلى  
 النوع الثاني بقوله (وقد  
 يكون التمييز ضمرا للنسبة)  
 في الجمل كما سيأتي  
 وفي الوصف إلى مرتبته  
 كزيد من عبيد وعرفه وشهد  
 طيب نفسا وفي الأناقة  
 كأعجبتني طيب زيد علما وقرب  
 محمد دارا أي طيب علم زيد  
 وقرب دار محمد وهو قسمان  
 لأنه إما أن يكون (محوّلا)

منه على نية الطرح فالبا ولوقيل وقطعناهم اسباطا فان فائدة كنية العدم  
 على غير الغالب لا يخرج من تخرج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه  
 الآخون في ثلاثمائة سنين مع قرب المحامين (قوله إذا كان متصلا) أفهم أنه يجب  
 فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار  
 وإن لم يجر في عشر من وأخواته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد ينصل  
 بعام أو ساو بالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أأناك رجلا ولا يمكن اتصاله هو الاصل  
 والأقوى وما وجهه جواز الفصل فمما انما المألزم الصدر ونظيره ما من الأهدا  
 التي نصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدر أو غير صدر جعل هذا القدر من التصرف  
 عوضا عن ذلك التصرف الذي سلبته انتهى وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف  
 بمن بالاتصال لم يندكره في الأوضح والجامع ولم يندكره السيوطي في جمع الجوامع  
 وظاهر كلام الهمع أنه إذا فصل بين كم الاستفهامية وتمييزها بنعل معتد لا يجب من  
 وفي المطول في باب الانشاء انهم قالوا بوجوب زيادة من في التمييز لئلا يلتبس  
 بالمفعول كما في الخبرية (قوله ويجوز اظهارها) كذا في التصريح يمكن في المغنى  
 ان الأضمار واجب (قوله لأنها بمنزلة عدد مركب) من حكمة ذلك فلا تغفل (قوله  
 كما إذا جرت بالحرف) ولم يتصل بها هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتصل بالاتصال  
 ومما فيه (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لأنه ذكر ان الخبرية تضاف  
 والاستفهامية تتجر بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون الاسما لكن لا يخفى انه  
 لم ينص على ان جر تمييز الخبرية بانساقها اليها وعلى بعضهم اسميتها ما يات ما يجز ان  
 بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكك (قوله والبناء على  
 السكون) انما بنيتا تضمهما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتكثير  
 لا شبه الحرف وضعا خلافا لمن زعمه لان شرطه كون الثاني حرفا وقد مر ما يتعلق  
 بذلك في باب العرب والمبني (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الجار حرفا كان أو اسما  
 وذلك في الاستفهامية ظاهرا وفي الخبرية لأنها الانشاء التكثير فوجب لها صدر  
 الكلام كل وجب لرب (قوله والاحتياج إلى التمييز) وذلك لأنها مهمما لانها  
 موضوعان للعدد المهم ولذا راد في المعنى وغيره من وجوه الاشتراك الأهم وبعدها  
 خمسة (قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الأنباري الخ) الأول ان تمييز  
 الاستفهامية أصله النصب وتميز الخبرية أصله الجر الثاني أن تمييز الاستفهامية  
 مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان كان الافراد كثر والمبلغ الثالث

الافراد محمول عن مضاف فاعل (كشتم على الرأس شيئا) أسهل اشتغال شيب الرأس ان  
 محمول عن المضاف إلى المضاف اليه ثم جى بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبينا لغوئا كيدا اذ ذكر الشيء بجملا  
 ثم مفعولا في النفس من ذكره مفسرا أولا

أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جاز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها  
 إلا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية  
 تدل عليه خلافا لابن طاهر وتليذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعطف  
 علمها بالأول والخبرية يعطف علمها بما تقول كم رحل جاني لارجل ولا رجلي  
 السادس أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والأجودى جوابها  
 أن يكون على حسب موضعها من الأعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع أن الخبرية  
 تختص بالمبايضة ككرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبد أسامة لكة الثامن  
 أن الخبرية بتوحيدها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع أن  
 المبدل من الخبرية لا يفترون بميزة الاستفهام العاشر أن الاستفهامية إذا فصل  
 مميزها في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية إذا فصل  
 في الضرورة فنصبه مختارا حلا على الاستفهامية ويجوز جره بالاضافة وبالحرط  
 وقد نظم الهلبي هذا الفرق في العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبرية في عشر استوضححت كالانجم الزهر  
 نصب المفسر مع افراءه ابدا \* وحذفه تارة والفصل في نظر  
 ويقتضيه الجواب في السؤالها \* ومبدلا يفتضيك الحرف في الاثر  
 وايسر من خيها التكثير ثملا \* عطف عليها بلا في سائر الزبر  
 ولا تضاف الى ما بعدها شها \* وقد ترى بعدها الابعسطر  
 وكل هذا فالاستفهام يحكمه \* وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المعنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الأول والثاني والسادس  
 والسابع والثامن مما أسماه (قوله ومحمول عن مضاف مفعول الخ) انكره هذا  
 القسم الشلو بين وتبعه تليذاه الأبدى وابن أبي الربيع وتأول الشلو بين عيوننا  
 في الآية على امحاحال مقدرة لانها حال التفخيم لم تكن عيوننا وانما سارت عيوننا بعد  
 ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف  
 الضمير رأى عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا  
 باستقاط الجار وردبأنه لو كان كزعم لم تنتم العرب في مثل ذلك التذكير والتأخير  
 عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت رأياض فليس العيون مفعولها بل هي نفس  
 الشيء المفجور وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى  
 مسند اليه نفس الفعل او مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره فانه لا يخرج  
 من هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسه والثاني نحو وفخرنا الارض عيوننا لان  
 مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امسلا الاناء لان مطاوعه ملاء الماء

ومحمول عن مضاف مفعول  
 نحو وفخرنا الارض عيوننا  
 أصله وفخرنا عيون الارض  
 فقول المفعول وجعل تميزا  
 انتهى وأوقع الفاعل على  
 الارض ومحمول عن مضاف  
 غيرها كما محمول عن مبتدأ  
 (و) ذلك بعد اسم التفضيل

الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيدار جلالان اصله يجوز ان يقال  
 فيه حسن رجل زيد ويحكون زيد بدلا واخماس كفي بالله شهيد الان المعنى  
 كفت شهادة الله بدليل اولم يكف ربك انه على كل شيء شهيد (قوله الصالح  
 للاخبار به عنه) اى من التمييز خرج به نحو مال زيداً اكثر مال فيجب الخفض فان قلت  
 يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح ان يقال  
 الامدا احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا افعال تفضيل  
 فليس مما نحن فيه واما مفعول ولما لبثوا حال من امدا واما مصدر به لان صفة  
 التذكيرة اذا تقدمت اعربت حال او قيل احصى افعال تفضيل من الاحصاء  
 بحذف الزوائد لان افعال التفضيل لا يؤخذ من المزيد واما منصوب بفعل دال  
 عليه التفضيل كقوله واضرب من السيف القواضا فان قلت يرد قوله تعالى  
 او اشد خشية او اشد كرا فت الاول حال بتقرير كذوى خشية الله والثاني اما  
 عطف على آياتكم او خبر له كونه مقدر امد لولا عليه بالمعنى او حال من ذكرا  
 لانه زعت له في الاصل تقدم عليه وساغ محبى الحال منه مع تنكيره اذ قدمه عليه  
 اوذ كرامه در لاذ كروا واختار هذا ابو حيان وانه قد صد المصنف بانه يلزم منه  
 الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدر زعت المصنفين باب شعر شاعر  
 فيصح جعله ما حينئذ يميز بين الكون ما عاملين في المعنى مجازا فان قلت يرد قوام  
 زيد افضل الثامن رجالات انما صب هذا لتعذر صفة افضل مرتين (قوله  
 نحو املا الاناماء) كون هذا غير محمول منى على انه لا بد في التمييز المحمول ان يكون  
 فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفي الاسناد للآزمه اولته عليه  
 فالتمال من المحمول عن الفاعل والاصل ملاء الماء الاناء وقد مر عن المصنف في  
 الحواشي ما يؤيد (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو ياله رجلا  
 وياله امرأة وكون ما ذكر من تمييز النسبة طهر ان عرف المقصود من الضمير  
 يرجوعه الى سابق معين نحو انبت زيداً فله دره فارسا وجاء في زيد في اله رجلا ونحو  
 ذلك او كان كاف الخطاب لشخص معين او اسم مظهر نحو لله رك رجلا ولله در زيد  
 رجلا فان كان الضمير مبالا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لان النسبة  
 لان الضمير حينئذ يحتمل ان يكون المراد منه رجلا وامرأة او صبيا او عبدا او علم  
 ان اللام في ياله رجلا و ياله اقصة لام المستغاث له نحو ياله الماء (قوله فالحال المؤكدة  
 الخ) قد تكون الحال محتملة للتأكييد والتأسيس نحو هنيالك محب ما تدره  
 وقوامه افعال فاعل لان العامل ان قدره نال الخبر وما بعد الفاعل اى فالمدكور  
 عالم وذو الحال ضمير الخبر فهى مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر وهو ما يدكر انسان

الصالح للاخبار به عنه نحو  
 (انا اكثر منك مالا) اصله  
 مالى اكثر من مالك فحذف  
 المضاف واقم ضمير المتكلم  
 مقامه فارتفع وانفصل فصار  
 انا اكثر منك ثم جى بالمحذوف  
 تمييزا ومثله زيداً كرم منك  
 ابا واجل منك وجهها (او غير  
 محمول) عن شىء اسلا وهذا  
 هو القسم الثاني (نحو املا  
 الاناماء) ولله دره فارسا  
 ونحوه مما يفيد التعجب  
 لان مثل هذا التركيب  
 وضع ابتداء هكذا غير محمول  
 وهو قابل في الكلام  
 (و) الحال والتمييز (قد  
 يؤكدان) فلا يفسران  
 هبة ولا ذانا بل يفيدان  
 مجرد التأكييد فالحال  
 المؤكدة وهى ما استفيد  
 معناها من غيرها ثلاثة  
 أقسام لانها امام مؤكدة  
 لعاملها الفظا ومعنى

في حال علم فحسب مبيضة وينبغي هذا بعد اتمام في نحو اتمام الماه وذو علم اوفانه عالم اوفلا  
 علم له (قوله نحو واوسلناك للناس رسولا) أي فرسولا حال من الكاف وهي  
 مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى اتواقةهما في اللفظ والمعنى (قوله  
 واملضمون جملة) مضمون الجملة هو الأخوة من مادة الكلام وهيئة من حيث  
 دلائها على الاستناد فقط كقيام زيد من ز يد قاتم واختصاص المحامد بالله تعالى  
 من الحمد لله واصعاد الهوى من هوى مع الركب اليمانيين مصدر انتهى وهذا  
 أولى من قول الجاهلي في باب المفعول المطلق انه مصدرها المضاف الى الفاعل  
 أو المفعول لأنه يحتاج الى أن يراد الفاعل بلو معنى يشتمل المبتدأ ثم انه يرد  
 عليه انه لا حاجة الى قوله أو المفعول لان المضمون من لاق في ضرب زيد ههرا ضرب  
 زيد ههرا وفي شدة والوفاق شدة كم الوفاق فتأمل (قوله ومثله ولي مدبر الخ)  
 لان الادبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين  
 الخ) فلو كانت الجملة فعلا لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في  
 قوله تعالى فاعلم بالقسمة انه حال مؤكدة من فاعل شدة ونحو قوله تعالى انا  
 أنزلناه قرآنا عربيا فان المفضل لا يشتمل الا كونه قرآنا عربيا وذهب ابن الحاجب  
 الى انه لا يجوز كون الحال مؤكدة رجوع قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت  
 مركبة غير معرفتين او غير جامدين نحو والله شاهد قائم بالقسمة لان العامل  
 حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك أن يكون الجمود  
 محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ  
 مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفا من  
 المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لمساقيه من معنى  
 الاشتقاق (قوله فعطوفا حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجملة العطوفية  
 وهي تقرر الابوة ولا تقيد بها فان الاب لا يكون الا عطوفا ولو في الجملة (قوله تقديره  
 حقه) أي يفتح الهمزة وضمها من حقت الامر بمعنى تحققت وهو سرت منه على  
 يقين أو من أحقت الامر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبتته أي تحققت ابوة لك  
 وصرت منها على يقين أو أثبتت لك عطوفا ومح تقدير ما ذكر ان كان المبتدأ غير انا  
 فان كان انا فالتقدير احقني أو اعرفني وأشار المصنف في الجامع الى انه يقدر بعد  
 غير انا أحق مبنيا للفاعل وبعده مبنيا للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان  
 صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت  
 لا شك ان الهمزة يلزمها عطف غالبا العطف كما أسلفنا فان كون الاب عطوفا مستفاد  
 من قولنا زيد أبوك فالاستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا

نحو ارسلناك للناس رسولا  
 أو بمعنى فقط (نحو ولا تهتموا  
 في الارض مفسدين) لان  
 القوم والفساد معنى ومثله  
 ولي مدبر اقبس فاحكا  
 وامل مؤكدة لصاحب نحو  
 لأن من في الارض كاهم  
 جميعا وجاء الناس قاطبة  
 وامل المضمون جملة قبلها  
 مركبة من اسمين معرفتين  
 جامدين كزيد أبوك عطوفا  
 فعطوفا حال مؤكدة  
 لمضمون زيد أبوك وعاملها  
 محذوف وجوبه بآية دبره  
 أحقه أو أعرفه

ومثله قوله  
 أنا بن دارة معروفاً بنسبي  
 (و) التميز المؤكد نحو  
 (قوله) هو أبو طالب بن  
 عبد المطالب  
 وقد علمت بأن دين محمد  
 (من خير أديان البرية ديناً)  
 قد يمتاز بـ مؤكداً كما قال ابن  
 مالك والجمهور منهم  
 وقوع التمييز مؤكداً وأولوا  
 ماورد وواقعهم في المعنى  
 (ومنه) على القول بجواز  
 الجمع بين فاعل نعم و بئس  
 الظاهر وتميزهما قوله  
 والتغليبيون (بئس الفعل  
 فخلهم \* فخلاً) وأهم زلاء  
 منطبق \* وصحة ابن مالك  
 قال لان التميز في دعاءه  
 فكيدا كما سبق (خلفاً  
 لسببويه) وموافقه في منع  
 ذلك لاستغناء الفاعل  
 بظهوره عن التمييز المبين له  
 ففلا عنده حال مؤكدة  
 واعلم أن ناصب التمييز مفسره  
 ان كان مفرداً والفعل  
 أو شبهه ان كان نسبة  
 ولا يتقدم على ناصبه

(قوله ومثله قوله أنا بن دارة الخ) هو صدر بيت لسالم بن دارة البريوي يهجو قزارة  
 يحجزه وهو هل بدارة بالناس من عار \* والشاهد في معروفاً بنسبي مؤكداً فلهذا  
 الجملة الاسمية أعني أنا بن دارة مؤكداً بنسبي عن الفاعل ويروي لها ونسبي فاعل  
 معروفاً وهل استفهام على وجه الانكار ومن زائدة والتقدير هل عار بدارة ربنا للناس  
 معترض بين المبتدأ والخبر وبالجر والتثنية أو للنداء والمنادي محذوف أي يا قوم قاله  
 العبي وورد على الأول وان اشترناه كما لا ينادى إلا الا معاً لا يثبه الا هي وعلى الثاني  
 أن المنادي لا يحذف بعد حرف النداء الا اذا وليه أمر كقراءة اليك اني ألياً  
 اسجدوا أو دعاء كقوله الا يا سلمى نصيبه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله  
 بالناس مفتوحة للتعجب (قوله وواقعهم في المعنى) حيث قال ولا يقع التمييز  
 كذلك أي مؤكداً فأما ان عدة الشهور عن الله ثنا عشر شهرامؤكداً لفهم  
 من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر شهراً وأما ما أجاز المبرد  
 ومن واقعهم الرجل رجل زيد فردود وأما قوله

ترؤد مثل زاداً لث فينا \* فتم الزاد زاداً لث زاداً

فالصحيح ان زادا مفعول تترؤد اما مفعول مطلق ان أريده التترؤد أو مفعول به ان  
 أريده الشيء الذي يتزود من أفعال البر وعلية ما قد نعت له تقدم فصار حالاً  
 وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لوبدات \* ردا التحية نطقاً أو بآيها

فتاة حال مؤكدة أقول التأويل في مثل من خير أديان البرية ديناً بهيد ولذا لم  
 يتعرض له في المعنى واقصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغليبيون الخ) أي قول  
 جرير بن عجلو الا حطل والتغليبيون جمع تغليبي الغين المحجمة وكسر اللام نسبة الى  
 بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الا حطل والزلاء بفتح الزاي  
 ونشد يد اللام مدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الالية ومنطبق بكسر الميم  
 صيغة مبالغية يستوي فيه الذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به المرأة تآزر  
 بحشية تعظم اعجزها والتغليبيون مبتدأ وجملة بئس الفعل فخلهم فخلا خبره وفخلهم  
 من هذه الجملة مخصوص بالذم بتدخيره جملة بئس الفعل على أحد اعارب  
 والشاهد في فخلاً حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر لائماً كيد (قوله  
 مفسرة ان كان مفرداً) اختلف في صحة أعماله مع انه جامد فقبل شبهه باسم الفاعل  
 لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضار بين زيد اور طل زياتاه  
 شبيه بضار بغيره في الإسمية والطالب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين  
 والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاماً بان يكون منوناً أو معنوناً

التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا قال الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشئ  
 وذلك في كيثين الضمير واسم الإشارة فاحفظه وقبيل شبهه بالفعل وذلك في خامس  
 مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمدا واسم الفاعل  
 لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي  
 لا تعمل الا في السببي وهي أصل لا فعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في  
 مسئلة الكحل وهو أصل للمقادير لانه يحمل الضمير وهي لا تتحمله (قوله مطاقا)  
 أي متصرفا كان أو جليدا (قوله وواقة فهم في التسهيل الخ) تتكلم بما أسلفناه مع  
 رده فيما افرق فيه الحال والتمييز (قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ) أي اذا حذف  
 ما به تتماهى من تنوين ظاهر او مقدر او تنون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا)  
 أي فان نفسه واحد ويتنوع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشرين رجلا فلو  
 اضيف الى المميز لزم الاتي باس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر دفعا  
 لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه  
 يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى غيره مع ان تمييز الثلاثة والثمه قوما بينهما  
 والمائة والآف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ  
 مرتين (قوله وجره من الخ) أي ولك جره من واختلاف في معناها لقبول التبعيض  
 ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المهم الذي انطوت عليه الجملة  
 وقال الشلو بين زائدة عندهم يدعي التبعيض قال في الارتشاق ويدل على  
 صحته انه عطف على موضعها انصبا قال الخطيئة

طافت امانة بالركبان آونة \* يا حسن من قوام ما ومنتقبا

و بحث الموضع في الحواشي انها البيان الجففس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب  
 النحويين بناء على لا تخش ان من لا تراد في الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا)  
 أي فلا يجوز جره من اعدم صحة عمل ما بعدها على ما قبلها السكون العدد د الاعلى  
 منه عدد والتمييز مفرد من الميئنة وشعها كما يأتي أن يعمل ما بعدها على ما قبلها (قوله  
 فلا يجز بالاضافة) لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجز من اذا كان غير  
 محمول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان ونوع من الميئنة أن يفهم  
 بها ويضمونها اسم جنس سابق صالح للحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من  
 ذهب والحمل ممنوع في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في  
 غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

مطابقا خلافا لكان في  
 والمبازي والمبدي في الفعل  
 التصرف وواقتهم في  
 التسهيل والعمدة ونص في  
 الاثنية على قلته ولك في تمييز  
 المفرد جره باضافة المفرد  
 اليه الا اذا كان المفرد عددا  
 كعشرين رجلا أو مضافا  
 كملء الارض ذهبا وجره  
 أيضا من الا اذا كان المفرد  
 عددا أو ما تمييز النسبة فلا  
 يجز بالاضافة ويجز من  
 اذا كان غير محمول نحو  
 ما أحسنه رجلا والله دره فارما  
 ونعم رجلا لا زيد بنحو لاف ما  
 أحسنه أديا وطاب حجر  
 نفسا وزيدا كثيرا

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى قبيل الخبر محذوف وفيه ما من (قوله وهو كما قال  
الرضي المذکور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حذف المستثنى بل اعتبار المعنى بعد واحد  
لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والآخر غير  
مخرج واذا اختلفا في الحقيقة تعدد مرجعهما بعد واحد نعم يمكن حدهما بعد  
واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذکور بعد الأواحدى اخواتها كما  
في شرح الكافية فنقوله المذکور جنس شامل للمتل والمنقطع وغيرهما مما يذکور  
في الكلام ولم يقل المخرج الا لا يخرج المنقطع وفيه ان في المنقطع اخراجه من حكم  
مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء  
ما يتعلق مسم أيضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما مر بذلك البدر  
ابن مالك ولذلك أخذ والده في التسهيل المخرج جنسا وجعه في التمهيل تحقيقا وفي  
المنقطع تقديره فقال هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذکور او متروك بالأوامر  
معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا يراد على ابن الحاجب في دعواه انه لا يمكن  
حذف المستثنى باعتبار المعنى بعد واحد بل لان هذا في قوة حين لاحد واحد  
اذ أو في قوله أو تقديرا للتعريف نعم يرد أصح تعريف المطابق لا تفنقرا في جميع  
أنواعه في التعريف الآن قال مراده انه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه في  
التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى ان ذكره بعد الامين انه لم يرد دخوله  
فما تقدم في ذلك للسامع بتلك القرينة فلا مراد للكلام ثم اخرجهم فلا يلزم  
التناقض كذا قررره الشافعي وأورد عليه انه يلزم ان لا يكون الاستثناء من النفي  
اثباتا وبالعكس لان ما لم يرد دخوله لا يعتبران حكم المستثنى معيار الحكم  
المستثنى منه لجواز أن يكون غيره معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمه ذهب ابن الحاجب  
والرضي بالمذکور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الأواحدى اخواتها فصل مخرج لما  
عدها المستثنى وقوله مخالفا لما قبله الخ حكم وليس من الحد ولذا اسقطه ابن  
الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احتج به عما كان  
المستثنى منه نكرة في ايجاب لم تخصص نحو جاءني ناس الازيد او معرفة والمستثنى  
نكرة لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو  
ما جاءني أحد الا رجلا أو الازيد او خصت نحو قام رجال كانوا في دارك الا رجلا  
أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو جاء القوم الا رجلا منهم جاز كما  
في الهمع واعلم أن كون الاستثناء من النفي اثباتا وبالعكس مبني على ان اللفاظ  
موضوعه باراء المعاني الخارجية مثلا لدول جاءني القوم الا زيد او وقوع النسبة  
الخارجية بين القوم الخارجين والمخرجي الخارجين وقد اخرج زيد عن هذا الحكم

(و) منها (المستثنى) وهو كما  
قال الرضي المذکور بعد الواحدى  
اخواتها مخالفا  
لسابقه انقباضا

الذي هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد  
 وعدمه في الخارج أما ان قلنا ان موضوعه اشارة المعاني الذهبية فلا فان مدلوله هو  
 الصورة الذهبية وهي ايقاع النسبة الذهبية بين القوم للذهني والمجيء الذهني وقد  
 أخرج زيد عن هذا الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على أن المستثنى حكما مخالفا  
 لحكم الصدق انه يجوز ان يرتفع الايقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم  
 البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لاسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفي  
 مثل ليس على الاسبغ فلا يثبت شي بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الاشارة  
 كافي كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك بحسب عرف الشرع (قوله  
 وهو) أي المستثنى وقوله من حيث هو أي سواء كان بالأ أو غيرهما وسواء كان  
 المستثنى بالامتصلا أو منقطعا تاما أو مفرغا كما لحيتية حيثية اطلاق (قوله على سبيل  
 الاستطراد) هو ذكر الشيء في غير محله لما نسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس  
 محله لان الكلام في المنصوبات امكن ذكر الاستثناء اقسام المستثنى (قوله واغادة  
 الخ) عطف على معلول (قوله وأما الاستثناء) أي الذي هو مصدر المستثنى وفيه  
 اشارة الى أن ته بر المصنف المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذي من  
 المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من غير بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم  
 المفعول لكن قال السعدي يعني ان يعلم اننا اذا قلنا جاء القوم الا زيد اذ استثناء يطلق  
 على اخراج زيد عن لى زيد المحرر وعلى لفظ زيد المان كور هذا الوجود مجموع  
 لفظ الاوزيد او هذه الاعتيادات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل  
 كل تفسير على ما يناسب من المعاني (قوله حقيقة أو حكما) نعيم في الاخراج  
 ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية كان المحذوفه جواز وان لم يتقدمها  
 ان ولو أي حقيقة كان لاخراج كافي اتصال أرحكيا كافي المنقطع ويحتمل انهما  
 منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجيء الحال من الخبر والاقرب  
 انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكما فهو مما ناب  
 فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق في المتعدد بين أن يكون  
 مذكورا كافي الاستثناء التام أيم تروكا كافي لمفرغ والظاهر ان هذا حكم من  
 أحكام الاستثناء وليس من الحدود فكان ينبغي أن يقول بشرطه أن يكون من متعدد  
 والام يتصور الاخراج (قوله وهو حقيقة في المتصل الخ) قال في التلويح قد اشتهر  
 فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء  
 وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في التسمين بالانزاع ثم انه كره على مصدر  
 الشريعة ان لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محال الخلاف صيغ

وهو من حيث هو منصوب  
 وغيره وذكر غير المنصوب  
 مع انما هو هلى سبيل  
 الاستطراد واغادة تمام  
 التسمين ان كان مما ليس  
 الكلام فيه واما الاستثناء  
 فهو اخراج بالأ أو احدي  
 اخواته حقيقة أو حكما من  
 متعدد وهو حقيقة في المتصل  
 مجاز في المنقطع



وأدوات الاستثناء ثمانية  
وهي أربعة أقسام ما هو  
حرف وهو الاء وما هو فعل  
وهو ايس ولا يكون وما هو  
مشارك بين الفعل والحرف  
وهو خلا وعد او حاشا وما  
هو اسم وهو غير سوى  
بلغاتهما أو بدأ بالكلام على  
المستثنى (بالا) لام أصل  
أدوات الاستثناء وغيرها  
يقتربها وان كان الأولى  
البداءة بما هو متعين نصبه  
على كل حال كالمستثنى  
بليس ولا يكون كما فعل  
في الشذور ثم المستثنى بالاله  
أحوال لانه ان كان (من  
كلام تام) بأن كان المستثنى  
منه مذكورا (موجب)  
بتنوع الجيم بأن لم يسبق تنفي  
أوشبهه وجب نصبه به على  
الاصح سواء كان الاستثناء  
متصلا (مخوف قشر بوا منه الا  
تديلا) أو متقطعا نحو قام  
القوم الاحرار انا اخر المستثنى  
عن المستثنى منه كما مر أم  
تقوم نحو قام الازيد القوم  
فان كان الكلام تاما ولو كان  
(نقد) منه (الايجاب) بأن  
يقع على تنفي أو شبهه

الاستثناء وهو ظاهر كلام العبد (قوله وادوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا  
يرد عليه بله ولا سيما المكرير عليه لما قال المصنف في الخرائطي من حروف الاستثناء  
لما كثر استعمالها في كل نفس لما علم بالحفاظ وان كل جسيم وقرا ابن  
مسعود وان من المأله مقام وقال الشاعر قاتله بالله البيت وايس منها بلة خ لافا  
للصوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا يسميها خ لافا للصوفيين وبعض  
البصريين لان ما بعد هاد داخل فيما قبلها او وجهه ان هشام قوله بم بأنه لما كان  
ما بعدها بهضما قبلها واخر جاعته بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه ما قبله  
فسمى استثناء وأقرب ما يشبهه قول النابغة

ففي كرات خيرات غيرانه \* جواد لما بقي من المال ما بقا

لان كونه جوادا خيرا يمكن زادا في هذا الخبر على غيره مما هو خبر (قوله وهو ايس)  
أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا كما مر  
أول الكتاب وبعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى  
الا (قوله ولا يكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجب  
بأنه ما المار كما يغلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو  
خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فم الا الالفلية (قوله  
وحاشا) اي عند الحرمي والمازني وجماعة وذهب سيبويه وأكثرا البصريين الى  
حرفيتها دائما ووجهها الكوفيين الى أنها فعل دائما (قوله وان كان الأولى البداءة  
بما هو متعين نصبه الخ) أي لانه المناسب للمقام لان الكلام في المنصوبات (قوله  
أوشبهه) هو التنفي والاستفهام الانكاري (قوله وجب نصبه) لانه شبهه بالفعل  
والمراد وجوب نصبه في لغة لا أكثر فلا ياتي انه يجوز تباع لمؤخر في لغة حكاها أبو  
حيان وخرج عليها اقراء قشر بوا منه الا قبل والكلام فيما اذا كان الاستثناء  
كما هو صريح قوله والمستثنى بالافلا يردان غير ان نصب جاز في نحو قام القوم الازيد  
اذا جرت الالف على الأول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الازيد اغلبننا وفي  
القرآن لو كان فهم ما آلهة الا الله افسدنا (قوله به على الاصح) هو مذهب ابن مالك  
وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ووجهه ما قاله الرضي ان الامم قرية لعني الاستثناء  
ومحصلة له وانما عمل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وان الانابة عن استثنى  
كما ان حروف النداء نابتة عن انا دي ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها  
في التصريح (قوله قشر بوا منه الا قليلا) فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب  
النصب بذلك قرينة بعضهم الا قليل بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شربوا  
في معنى لم يكورا مني بدليل فن شرب منه فليس مني فهو من الاستثناء المفرغ واما

لانه على لغة كهم عن أبي حيان وقيل الا وما بعد ها صفة فقيل ان الضمير بوصف  
 في هذا الباب وقيل مرادهم بالصقة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض  
 ان كما لازمالان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف  
 خبره ان لم يشربوا كذا في القاعد الاولى من اليباب الثامن من معنى اليباب  
 على الاخير والاستثناء مطع و يكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه  
 مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم  
 المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شان المتصل (قوله ترجح البدل)  
 للشاكة في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كما قال الابدى يجوز فيه مخالفة الثاني  
 لاؤل فاندفع رد ثوابه كنه يكون بدلا وهو موجب وتبوعه متبوع (قوله  
 والنسق عند الكوفي) لان الاعندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة  
 وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالفا لما قبلها واعترض مذهبهم ثواب  
 بانها لو كانت عاطفة لم يتاثر العامل في نحو ما قام الاز يدلان ذلك ايسر شأن حروف  
 العطف وأجاب في المغنى بانها لم يتاثر العامل في التقدير اذا الاسل ما قام أحد  
 الازيد (قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل  
 جاء بنوك الابنوز يد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل  
 بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجح الاتباع في المتصل  
 مشروط بكونه غير مراد فيه كلام يتضمن الاستثناء والتعريف والتصيب قصد التوافق  
 بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الازيدا وأنت تعلم خلافاه فتقول ما قاموا  
 الازيدا بكونه غير متراح عن المستثنى منه كافي التسهيل فان كان متراحا عنه  
 ترجح التصيب لان الاثبات انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاكل بطول  
 الفصل يضعف وذلك نحو ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا  
 ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزحشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله  
 تعالى الا من خطف الخطفة يدل من الواو في لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين  
 الا الشيطان الذى خطف ولم يذكروا التصيب فلجور (قوله خلافا للمجازى كما سياتى)  
 يأتى ان شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ) انما تعذر  
 لان لا الجنسية في المثال الثانى لا تعمل في معرفة ولا في موجب وما ذكر من الابدال  
 على المحل في ذلك المثال مشكل كل فان اعتبر محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا  
 قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لامع اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيويه  
 لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت التنى والاثبات وبيان عدم  
 توجهه لا لدخول على أحد ان احد اعلى هذا التقدير يدل من لامع اسمها الا من

(ترجح) عند البصريين  
 (البدل) أى اتباع المستثنى  
 للمستثنى منه فى اعرابه بدل  
 بعض من كل والنسق عند  
 الكوفيين على التصيب  
 (فى) الاستثناء (المتصل)  
 بان كان المستثنى من جنس  
 المستثنى منه (نحو ما فعلوه  
 الا قليل) برفع قليل على أنه  
 بدل من الواو فى فعلوه وقراء  
 ابن عامر بالتصيب على  
 الاستثناء والدليل على ان  
 الاتباع ارجح اجماع السبعة  
 على الرفع فى قوله تعالى ولم  
 يكن لهم شهداء الا أنفسهم  
 وقوله تعالى ومن يقنط من  
 رحمة ربه الا الضالون ولا  
 يمنع ترجيح البدل ناخرصة  
 المستثنى منه عن المستثنى  
 خلافا للمجازى كما سياتى  
 واذا تعذر البدل على اللفظ  
 ابدل على الموضع نحو ما جاء فى  
 من أحد الازيد ولا أحد  
 فيها الا عمرو وما زيد شئ  
 الاثنى لا يعبأ به بالرفع  
 فى الثلاثة

الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل والمختار ان اُحْدِ بَدَل من الضمير المستتر في الخبر العائد لامع لا ومن والباء الزائدتان في المثال الاول والثالث لا يعده لان في موجب واحد وزيد فهم ما موجبان بدخول الاسم ما فزيد في المثال الاول مرفوع على البدلية من اُحْدِ لانه في موضع رفع بالفاء عليه وشيأ في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيأ لانه في موضع نصب على الخبرية ليس (قوله على البدلية) أي بدل الغلط كما شرح به الرضي فقال أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في النصح من كلام العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الاثيام لم لوجه من الثياب بدلا كان بدل اشتغال الأ أن يمنع كونه اشتغالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب منتظرا للبدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله في المنقطع) يقدر البصر بون الا في المنقطع بل يمكن وغيرهم بسوى ويرجع الاول أمورا أحدها انه تأويل حرف بحرف الثاني انه تفسير بالاموضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير ناصب بناسب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بيان للمعنى وان المنقطع بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى (قوله بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل وبقوله قال الشارح في شرح الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر من جنسه كجاء القوم الازيد امشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ف تعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف البدل منه الخ) بان يصح تسلط العامل على البدل فخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ونفعه على ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكان من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ولا يصح هنا تسلط العامر على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من رحم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يجوز ذلك لانه لا يقال اللهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قالوا في قولنا لا اله الا الله

على البدلية حملا على المحل  
وبالنصب على الاستثناء  
(٩) ترجيح (النصب) على  
البدل (في المنقطع) بان  
كان المستثنى من غير جنس  
المستثنى منه (عنه) (نحو) (تعميم)  
نحو ما قام أحد الاحبار  
بالنصب على الاستثناء مع  
حوار الرفع أيضا على البدلية  
ازدح حذف البدل منه  
واقامة البدل مقامه

ان اسم الله بدل من محل لامع اسمها ومنعوا هذا الابدال كثرى وايضا ما نصه قيل  
 في لافاصم الآية لم يصح الابدال اعدم صحة الاحلال محل الاول فقلت لم لا يصح  
 قيل لان لا تعمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا  
 الا لا محجرا اليوم مما قضت به \* صوار مننا الامر اذ ان معلنا  
 وقالوا ان الاتباع هنا مجتمع وهذا انكره وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل  
 لا يحذف فقيل يصح فيه التفرغ نحو ما قام الاريد ولا كذلك هنا لو قلت لاني الدار  
 الارجل لم يحذف لانك فصلت بين لا وما تركبت معه وقد تمت الخبر على الاسم فقلت  
 لو كان المعبرذ لانظم يحذف الابدال في لاله الا الله وايضا قال الابدال هنا باعتبار المحل  
 لا باعتبار لفظ لان لا تعمل في الموجب فقيل انما يشترط صحة الابدال كون  
 الثاني صالحا للحوال محل الاول في الاستثناء المنقطع لاني المتصل بالبحث كما اناقائه  
 سؤال وجواب ولم يتكرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد  
 من رحم الباري وكأه قيل لا عامم اليوم الا الراحم او ان عامم بمعنى معصوم  
 وفاعل قد يحى بمعنى منفعول نحو ما عدا في أى مدفوق ومن مرادها المعصوم  
 والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله لان من رحمه الله فانه معصوم او ارفى الكلام  
 مضافا نحو ذوقوا التقدير لا يعصمك اليوم معصم قط من جيل ونحوه سوى معصم  
 واحد وهو ممكن من رحمه الله تعالى ونحوه اعني في السفينة وعلى هذا اقتصر  
 الرخشى (قوله استدلالا بقوله) أى استدلال بنوعه على جواز الرفع استدلالا  
 بقول عامر بن الحارث و بلدة ليس بها انيس الخ فابدل اليعاقير واليعيس من انيس  
 والا الثانية مؤكدة للاولى واليعاقير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية  
 واليعيس بكسر العين جمع عيساء كلبيض جمع بيضاء وهى ابل البيض يخاط  
 بياضها شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم  
 بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن  
 فالاستثناء متصل أجيب بأن الاستثناء انما يعبرع المستثنى منه فقط ولا عبرة  
 بالحكم قال البيضاوى ويوزان يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى  
 تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فيمتصل الاستثناء انتهى وتقيم بقرون الرفع  
 على انه بدل من العلم باعتار الموضوع كما في شرح المصنف والتصريح بولي نظر الموع  
 اقراءهم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح بيوهم خلافه (قوله  
 ومالى الا آل احمد الخ) الاسل وملى شيعة الا آل احمد ومالى معب الامشع الحق  
 والمشعب الطريق والشيعة الاعوان قال ابن عمرون وهى البيت مشكل لان  
 العامل في شيعة الابتداع وهو لا يعبر في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

استدلالا بقوله

و بلدة ليس بها انيس  
 الا اليعاقير واليعيس  
 (ووجب عند الحجازيين)  
 وبلغتهم جاء التنزيل (نحو)  
 ما لهم به من علم الاتباع  
 الظن بالنصب في قراءة  
 السبعة ونحو من نعمة  
 تجزى الا ابتغاء وجهه ربه  
 الاعلى بالنصب وأجيب  
 عن البيت بان المراد بالانيس  
 ما يؤانس فهو أهم من  
 الانسان فيكون متصلا  
 لانه قطع او هذا كما (مالم  
 يتقدم) المستثنى على  
 المستثنى منه (فيهما) أى  
 في المتصل والمقطع الكائنين  
 في كلام تام غير موجب فان  
 تقدم (فالنصب) حينئذ  
 واجب كقول الكميت  
 وملى الا آل احمد شيعة  
 ومالى الامذهب الحق مذهب  
 وانما امتنع فيه الابدال لان  
 التابع لا يتقدم على متبوعه

ومثله في وجوب النصب عند  
 المازني تقدم المستثنى على  
 صفة المستثنى منه نحو ما أتى  
 أحدا الأباله خير من زيد  
 والراجع ما تقدم وأما تقدم  
 المستثنى على جزئي الكلام  
 نحو الأريدها ما جاء أحد  
 فغير جائز (أو فقد التمام)  
 من الكلام المتني بأن لم يصرح  
 فيه بالمستثنى منه (فعل)  
 حسب العوازل الواقعة  
 قبل الأيكون المستثنى ولا  
 عمل لا لانيه بل العمل لما  
 قياها فان اقتضى الرفع رفع  
 ما بعدها (نحو وما أمرنا الأ  
 واحدة) أو النصب نصب  
 نحو ولا تقولوا على الله الأ  
 لحي أو الجرح نحو ولا تجادلوا  
 أهل الكتاب الأباتي هي  
 أحسن (و يسمى) هذا  
 الاستثناء (مفرغا) لان  
 ما قبل الأتفرغ للعمل فيما  
 بعدها وان كان المستثنى منه  
 مقدرا في التحقيق لجواز  
 إقام الأهندو امتناع قام هند  
 بشرط صحة التفرغ بغير  
 تقدم نفي أو شبهه

في الحار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تقدمه لهم في لية مرحشا طال  
 اذ قالوا ان الحال من الذكره قال المصنف في الحواشي ختمه بكون شبهة مبتدأ  
 مردود بل الأرجح انه فاعل لا عن ماد الطرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه  
 (قوله ومثله في وجوب النصب عند المازني الخ) أي كما نقله ابن الجبار في النهاية  
 والصواب ما نقله عنه في التوضيح انه في هذه الحالة يختار النصب فقد نصب أبو حيان  
 صاحب النهاية للفظ وانما أوجب المازني أو رجح النصب والحالة هذه لأنه ينزل  
 التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يأتي في بعض الوجوه  
 والموصوف مرعي الجانب فقد ادعى كذا في التصریح فليتام (قوله والراجع  
 ما تقدم) هو الأبدال (قوله يكون المستثنى) بيان لتعلق الحار والمجرور والمراد  
 يكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كما مثل أو المفعول لاجله  
 نحو ما نرى به لك الأجد لا أي لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل  
 أو المفعول فيه نحو ان لبثتم الأيوما ولا يجوز التفرغ في المفعول المطلق المهم ونحو  
 ان نظن الأطنام بين بتقدير اصفه نحو لا تاتيكم الأبعثة ويجوز كون هذا حالا  
 أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أي لا تبعثكم الأبعثة فالمستثنى  
 المجموع وهو جملة حاوية فيكون من التفرغ للحال نحو ما كان لهم أن يدخلوها  
 الأخافين ونحو الأمتحرقات قال ولا في المفعول معه لا يقال ما سررت الأوالين وأما  
 التوابع فلا يجوز التفرغ بغيرها الأفي الأبدال وأجازة التفرغ وأبو البقاء والرضي  
 في الصفات وكلام النحويين كما في المعنى يخالف ذلك (قوله أو الجرح) عبارة  
 التصریح وان كان يطلب منصوبا بالفظا نصب وان كان يطلب منصوبا بحسب  
 جرحيار يتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عامما نسبيا للمستثنى في  
 جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في مقام الأزيد مقام  
 انسان وفي ما ليست الأقيصاصا ليست يلبسوا وفي ما جاء الأناحكا ما جاء على حالة من  
 الأحوال (قوله لجواز مقام الأهند) أي بتجريد الفعل من علامة التأنيت مع كون  
 الفعل في الظاهر حقيق التأنيت (قوله تقدم نفي) نحو ما أمر من قوله تعالى وما أمرنا  
 الأواحدة (قوله أو شبهه وهو النهي) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله  
 الأالحق والألسنة فهام الأناكارى نحو هل يملأ الأالقوم الأفاشقون ولا يتأتى  
 التفرغ بغير الأيجاب لانه يؤدي الى الأستبعاد لا تقول رأيت الأزيد لانه يلزم  
 منه انك رأيت جميع الناس الأزيد وذلك محال عادة نظرا للظاهر فاندفع ان ذلك  
 غير لازم لجوار كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ان  
 الحاجب التفرغ بغير في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن الأيوم كذا فلما

شيء) عبارة ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل  
أوشبهه على قاعه لغة أحرف الجر والحواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال  
إلى الأسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيد معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية  
لحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الأوهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني ان  
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل الى الجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف  
وقد سرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتهاق  
حاشاء عما قبلها عند من قال بها لأنها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب  
والاخراج (قوله فى شرح قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشاء ضمير المخاطب  
وهذا الكلام منذ كورى المعنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب  
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على ان حاشاء فعل (قوله فاذا قلت  
حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشاء ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ  
للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين النصب)  
لتعين حاشا لان جعلية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون الا مع أحرف ليست هذه منها  
(قوله والهجج انها حينئذ اسم الح) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جنى والكوفيون  
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين  
انما ينفيان الحرفية ولا يشيران الفعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب  
والقول بانه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى فى كل موضع  
يقال لاك أنفعل فتقول حاشا لله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية  
هى الزائدة لتقوية عامل شريف اياها بآخره أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا  
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالاسمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة  
لبناء حاشا المشبهة بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه  
كما ان بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى ان  
اللام فى رعبالك لتبيين لا لتقوية فهذا يخالف ما قبله قال فى المعنى بعد ان قسم لام  
التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المبدئية للمفعول بـة مقوية بالزيد وجذعاه فهذه اللام  
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعلهما المقدرين لأنها مامة بيان ولا هى مقوية  
للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدراً وبالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لان  
لام التقوية صالحة للقوطة وهذه لا تقط لا يقال سقياز يدار لا جزع اياه خلافا  
لابن الحاجب ذكره فى شرح الفصل ولا هى وخففوها مسقة للمصدر فتعلق  
بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا اقيم مقامه وانما هى لام مبدئية للمدعوه  
أو عليه ان لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوماً وليس التقدير

فلو قال أوقد أى التمام  
والايجاب لكان أولى  
(ويستنى بغير وسوى  
خافضتين) للاستثنى دائماً  
بإضافة اليه (معربين)  
أى غير لفظا وسوى تقديراً  
(بأمراب الاسم الذى) يقع  
(بعد الا) وهو المستثنى  
على التفصيل السابق فيجب  
النصب فى نحو قام القوم  
غير أوسوى ز يدرى ترجح  
عند تميم فى نحو ما فيها أحد  
غير أوسوى زيد

في حواشي الالفية فان قلت يترق غير والافى احكام احدهما ان نحو ما جاء في احمد  
 غير زيد الارجح اذا اتبعت ان يكون على الوصف لا البدل وفي الابدعكس والثاني  
 ان نصب تالي الام الا باعمال قبلها ونصب غيره على العكس والثالث ان مستثنى  
 غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى بهما  
 لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لابي التوجيه والتسوية بين كلمة الا وكلمة  
 غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد اصرع على وجوب جزم مستثنى غير  
 وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدال في نحو ما جاء في احمد غير ابرشوى زيد)  
 ترجع البدل على النصب لا ينافي ان الذي يترجع في غير الصفة لا البدل كما  
 سرح به المصنف في حواشي الالفية (قوله حسب ما تقتضيه العوالم) أي اذالم  
 يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد تنوع في الرفع والجر لاضاهم التي مبنى أي  
 كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت \* حمامة في غصون ذات أوقات

قال الدماميني وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبنى  
 مع ان هذا المضاف اليه في تقديره معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة الا لمعرب  
 فقلت المعرب انما هو الاسم الذي تؤول به وأما الحرف المصدري وصلته مبنى  
 ألا تراهم يقولون الاسم في موضع كذا وما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه هو  
 مجموع أن نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخجل أن يكون اعرابه نظما أو تديريا  
 وكلاهما باطل أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر  
 المعرب وهذا ليس كذلك قطعاً وهذا كما انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه  
 الجملة وفيه أمران الأول انما يريد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذي صرح  
 به الرضي ان البناء كالأعراب من عوارض الكلمة الثاني في الرضي ما نصه قال  
 القراء يجوز أن تبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى لكونه  
 معنى الحرف بمعنى الا ومنع البصر بولائه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا  
 أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بناءه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير  
 أن نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المعنى في الباب الرابع من  
 الترجمة التي ذهب اليها الامور التي يكتبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف  
 في الحواشي في أثناء كلام ذكره ووجه ما ذكرناهم جعلوا ما يلاقي المضاف من  
 المضاف اليه كأنه المضاف اليه ونظيره هذا تعليل بعضهم أنه من المسمى بالبناء في  
 يوم لا تملك نس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بان أحد الا يتخيل الاضافة  
 للحرف انتهى (قوله في قوله فسوال بناءها الخ) عجز بيت صدره

والبدال في نحو ما جاء احمد غير  
 اوسوى زيد وعلى حسب  
 ما يقتضيه العامل من فاعل  
 او مفعول او غير ذلك في نحو  
 ما قام غير اوسوى زيد وما  
 رأيت غير اوسوى زيد وما  
 سررت بغير اوسوى زيد  
 وكوز سوي كغير فيما تقدم  
 وهو نصب الزجاجة واختاره  
 ابن مالك لورودها فاعلا في  
 حكاية القراء أنا في سوال  
 ومبتدأ في قوله فسوال  
 بناءها وانت المسمى \* وانما  
 لاس في قوله

\* واذا تابع كريمة او تشترى \* الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسواك وفيه الشاهد حيث وقع حرفه عابا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية و اراد بكريمة فعمله كريمة أي حسنة وأو بمعنى الواو قاله العيني وانظر جعل الواو للاستفتاح فلم أره غيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال في المغني والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه \* حفاظا و بنوى من سفاهته كسرى

انتهى و بعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقع بعدها مضارع مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب نحو انبئهم ونقر في الارحام ما نشاء أو محذوم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما يشعربه كلامهم فتدبر وجعل في قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد أنه اذا وجد أحد هذين الأمرين من شخصين فسواك بائع وأنت مشتري (قوله أترك ليلي الخ) الاستفهام للانكار و بينى وبينها تعلق بحبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد وان تقدير ليس سوى ليلي ليلة كائنة بينى وبينها ووجهه ليس ومعمولها حال ولا يحتاج لقد كما يأتي قريبا المحملة لان تكون من فاعل أترك المستترا ومفعوله وهو ليلي والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينها واذا في قوله اني اذن ظرفية محذوف الجملة التي أضيفت اليها او عيوض عنها لتعويض والتقدير اذا تركزت في هذه الحالة وليست اذن الناصبة كما يتوهم (قوله الا طرفا) أي طرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختراره في الأوضح والجامع) لان ما استدله ابن مالك لا ينقض حجة لاكثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الطرف عن الزوم وهو الجرو وبعضه قابل للتأويل (قوله وقتحها بمدة) لا بمعنى وسط كالتى في قوله تعالى فألقوه في سواء الجحيم ولا بمعنى قام كقوله هذادرهم سواء ولا بمعنى مستتر كالتى في قوله تعالى فهم فيه سواء أى مستترون نحو الوالى كقوله سواء بيننا أى متسوية بيننا (قوله ولا تحب ما) أى خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمرجع وردة في المغني بأن ما ناقبه لا مصدرية وما حاشا فعل متصرف بمعنى أستثنى لا الاستثنائية والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدليل ان في محم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فانا نحن أفضلهم فعلا

فتادرا وحاشا فعل متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية

أترك ليلي ليس بينى وبينها  
سوى ليلة اني اذا صبورت  
ومجروزة في قوله عليه  
الصلاة والسلام دعوت ربى  
ان لا يسلط على امتى عدوا  
من سوى انفسهم ومذهب  
الجمهورية لا تستعمل  
الاطراف ولا تخرج عنه الا  
في الضرورة وقال الرماني  
انها تستعمل لطرفا غالبا  
وكغير قليل واختاره  
في الأوضح والجامع وفيها  
أربع لغات كسر السين  
مقصودة وممدودة وفيها  
مقصودة وقتحها بمدة  
(و) يستثنى (بجلا وعدا)  
بجردين عن ما (وما حاشا) ولا  
تذهب ما (نواصب) للمستثنى  
على تقدير كونهما



كان المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والتعل اذا  
وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله  
متعدية اليه) قال المصنف في شرح اللوحة فان قلت هذا ان صح في عند الكونها  
متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان ظهوره أى تجاوزه لم يصح في خلا الكونها  
قاسرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز روحه من ذلك  
ان كل من خلا من شئ فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل  
السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو عاشا زيدا فالقدير عدا هو أى القائم زيدا  
وقس عليه وأوردانه غير مطرد لتخالفه فيما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شئ نحو  
القوم اخوتك ما عدا زيدا وقول المصنف في الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة  
وكذا القوم ينون ما عدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحمدون  
ما عدا هذا فانه ليس من المحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه  
تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب اللدمايني في شرح التسهيل بما يدفع  
الايراد حيث قال اذا يوجد الفعل يتميد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه  
فالغنى في المثال خلا هو أى منتسب الاخوة الى زيدا وخلا المنتسب اليك بالاخوة  
زيدا وهذا كما جار في القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف  
مضاف والتقدير خلا هو أى قيامه زيداً لكن أورد عليه ان فيه تقدير محذوف  
لم يلاحظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أورد عليه ان المفهوم من  
قوله قام القوم خلا زيدا مثلا ان زيداً لم يكن معهم ولا يلزم من خلاو بعض القوم  
منه ومجاوزه البعض اياه خلاو الكل ولا يجاوزة الكل واجب بأن المراد بالبعث  
ما عدا المستثنى وفيه ان اطلاق البعض على الاكثر قليل والاطهر الجواب بأن  
البعض الذى هو الفاعل مهم ومجاوزه البعض المهم ليدمتلاو ذلك البعض  
منه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل وخلوه عنه أو ان البعض في سياق التثنية يعنى كل بعض  
(قوله هل هي حال) أى على التأويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا  
مجاوزين زيدا (قوله أرمه) متأنفة الخ المراد بكونها متأنفة عدم تعلقها بما قبلها  
في المعنى بل في الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الازيد او هي لا موضع لها من  
الاعراب مع تعلقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون  
الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فانهم قالوا انما منصوبة اما  
على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير فى قاموا ما عدا زيدا  
وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول يفتى أن يجرى هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا  
ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى المعنى انما غير متعلقة بشئ)

جامدة متعدية اليه استمر  
فاعله هو عائد على اسم  
الفاعل المفهوم من الفعل  
السابق أو على البعض  
المفهوم من الكل السابق  
وجملة الاستثناء هل هي حال  
فدعاها التصب أو متأنفة  
ولا محل لها فاولان صحح ابن  
عصفور منهما التثنية  
(أو نحو افض) له على تقدير  
كون الحروف جروا واختار فى  
المعنى انما غير متعلقة بشئ  
وفيه يجوز

شيء) عبارة ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل  
أوشبهه على قاع. له أحرف الجر والصواب عندى الأول لأنها لا تعدى الأفعال  
إلى الأسماء أى لا توصل معانها إليها بل تزيل معانها عنها فاشبهت في عدم التعدية  
لحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الواهي غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني ان  
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل الى الجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف  
وقد سرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتحاق  
حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب  
والاخراج (قوله فى شرح قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب  
وهذا الكلام مذكور فى المعنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب  
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على ان حاشا فعل (قوله فاذا قلت  
حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ  
للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين النصب)  
لتعين حاشا للفعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون الا مع أحرف ايست هذه منها  
(قوله والصحح انها حينئذ اسم الح) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جنى والكوفيون  
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين  
انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعالية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب  
والقول بأنه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لاجل الله لا يأتى فى كل موضع  
يقال لك أنت فعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية  
هى الزائدة لتقوية عامل ضميرها بما تأخره أو بكونه فرعاً فى العمل ومنه ما هنا  
(قوله ويؤيد هذا) أى القول بالأهمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة  
لبناء حاشا المشبهة بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على انحاء هذا المشبه  
كما ان بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبالك) لا يخفى ان  
اللام فى رعبالك لتبيين لا للتقوية فهذا يتعاقف ما قبله قال فى المعنى بعد ان قسم لام  
التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المدينة للفعلوية - قى الزيد وجدعاله فهذه اللام  
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بهما المقدرين لانها مامة عديان ولا هى مقوية  
للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر أو بالترام الحذف ان قدرانه الفعل لان  
لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقياز يدا ولا جزا اياه خلافا  
لابن الحارث ذكره فى شرح الفصل ولاهى ومخفوضها صفة للمصدر وتعلق  
بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا اقيم مقامه وانما هى لام مبينة للمدعوه  
أو عليه ان لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوماً وليس التقدير

فى نحو قام القوم حاشاك  
كون الضمير منصوباً أو كونه  
مجروراً فاذا قلت حاشاى  
تعين الجرأ وحاشاى تعين  
النصب وكذا القول فى  
خلا وعدا انتهى واذا ولى  
حاشا مجرور باللام فارت  
الحرفية قطعاً اذ لا يدخل  
جارء على جار والصحح أنها  
حينئذ اسم منتصب  
انتصاب المصدر الواقع  
بدلاً من اللفظ بالفعل  
ومعناه التنزيه فن قال  
حاشا لله كأنه قال تنزيهاً  
لله واللام حينئذ مقوية  
للعامل كما فى نحو فعل لما  
يريد قال فى المعنى ويؤيد  
هذا قراءة بعضهم حاشا لله  
بالتنوين فهذا كقولهم  
رعبالك (و) يستثنى (بما  
خلا وما عدا وليس



بدالى انى استمدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان آتيا  
بجرح سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس - كانه قال بدرك لانه واردا ايضا على  
المحصر والجواب انه يرجع الى المحفوض بالحرف المتوهم (قوله ومحفوض  
بالمجاورة) كقولهم هذا حجر ضرب خرب بخفض خرب بالمجاورة اضرب وحقه الرفع  
لانه صفة للجحر وقول امرئ القيس

كأن أبانا فى عرابين وبله \* كسيرا أناس فى بجاد منزل

وذلك لان منزه - لاسفة كسيرا فكان حقه الرفع وان كان خفض للمجاورة المحفوض  
وهو بجاد كما مر حبه المصنف فى بعض تعاليفه لكونه فى الرضى آخر باب التعت  
مانه وانجر منزل للمجاورة لأناس لا لبجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزم - ل  
والتقدير كسيرا أناس منزل فى بجاد انتهى فليتام - ل قوله لان الجار والمجرور الخ قد  
يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض للمجاورة بجداد المتقدم لفظا واما قراءة وأرجلكم  
بالخفض مع انه معطوف على أيديكم لا على رؤسكم اذا الارجل مغسولة لا مسحوة  
فليس من هذا الباب لان الذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى التعت  
قليل كما مثلنا فى التوكيد نادرا كقوله

يا صاح باغ ذوى الزوجات كلهم \* أن ليس وصل اذا انخلت عرى الذنب

بخفض كلهم للمجاورة الزوجات مع انه تو كيد لذرى ولا يكون فى النسق لان العاطف  
يجمع من التجرور بس ل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة  
تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عاطفت على المسوح  
لا لتمسح وان كان لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولهذا جى بالغاية  
وهو قوله تعالى الى الكعابين امطة لظن من يظن انها مسحوة لان المسح لم يضرب  
له غاية فى الشريعة (قوله واسقطه اشذوزه كالرفوع عنها) فية ان الخفض بالمجاورة  
فى التعت قليل لا شاذ كما فى المعنى ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة ذكرها فى جمع  
الجوامع ولم يمتها فى الشرح وقد رأيت مسألة للشيخ أبى حيان رحمه الله فى العطف  
على الجوارذ كراؤها ان قاضى القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه مانه  
وقال بعض معاصرينا أكثرهم بعتقه خصوصا بالمجرور قال وقد جاء فى المرفوع  
وأشدد

السالك الثغرة اليقظان كالمها \* مشى الهلوك عليها الخيل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله اقر به قلت وليس الرفع كاذ كرابعها الخيل بل رفعه  
على انه نعت للهلوك على الموضوع لان معناه كما تمشى الهلوك الفضل وعلمها الخيل  
انتهى (قوله وقدم الاو ل لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضامى لا العكس

ومحذوف بالمجاورة واسقطه  
اشذوزه كالرفوع عم او قدم  
الاو ل لانه الاصل ثم انه  
نوعان سحر الظاهر والمضمون  
وما يحجر الظاهر فقط وأشار  
الى الاو ل مبتدئا به موصولة  
بقوله (بخفض الاسم ابتداء  
بحرف مشترك) بين الظاهر  
والمضمون

ودليل التقدير انهم الامم لان حمل الاسم دون حمل الحرف في القياس ولان  
 المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار الا ترى ان ابا الفتح ذكر في باب تدرج  
 اللغة انه انما جاز غلام من تשוב اضرب حلا على من تمرر أمره وذلك لان الاصل  
 ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا يجدوا الحرف الجرسيد لا أن يعاقبه  
 استجازوا فيه ذلك فلما صاغ لهم اعماله فيه تدرجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم  
 (قوله وهو سبعة) أي بالنظر لاند كور في هذا الباب فلا ينافي ان خلا وعدا وحاشا  
 واعل ومثي كذلك قال المصنف في حواشي الالفية عند قولها بالظاهر انحص الخ  
 مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يعبر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد  
 قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر وكذا أنت قام القوم حاشاك  
 وخلاك وعداك أما الى التكلم فانك تقول قاموا عدائي وخلائي وحاشائي ان قدرته  
 فعلاو غيرتون ان قدرت الحرفية واذ قلت لعنه يفعل أو اعلى أفعل أو اعلك تفعل  
 احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجرو الا فهو على التصب هذا اذا  
 كان عقيل يوجبون الجر بهما والافهوعلى الاحتمال واذ قلت زيدا أخذت  
 الثوب منها بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلي انتهى (قوله وهي لبيان الجنس) هذا  
 المعنى اثبتته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها  
 اذا بينت معرفة كالأية التي مثل بها أي الذي هو الاوثان فان يذت نكرة فهى  
 ومجروها في موضع جملة نحو يحلون فيها من أساور من ذهب أي هي ذهب (قوله  
 وللتبعيض) هذا المعنى اثبتته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها  
 جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيضية ان ما قبل الاولى  
 أكثر مما بعدها لان الرجز مثلا أكثر من الاوثان وما قبل الثانية أقل لان من  
 يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديرا واعلم ان التبعيضية المعتمدة  
 في من التبعيضية هي البعضية في الاجزاء والبعضية في الافراد على خلاف التذكير  
 الذي يكون للتبعيض على رأى السيد فان المعتمدية البعضية في الافراد لا البعضية  
 في الاجزاء وبه تفارق من التبعيضية من البيانية على ما سر حبه الرضى حيث قال  
 وتعرف من البيانية أن يكون قبلها او بعدها مهم يصلح ان يكون المجرور من  
 تفسيراله ويقع ذلك المجرور على ذلك المهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان  
 والعشر ونانها الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية  
 فان المجرور به الا يطاق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض  
 المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرت  
 بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشر بن ثمن تبعيضية لان العشر بن

(وهو) سبعة (من) نحو  
 منك ومن نحو  
 الجنس نحو فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان وللتبعيض  
 نحو ومن الناس من يقول  
 آمنا بالله

ضها وان أردت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيان لوجه الإطلاق المجزور على  
 عشر من انتهى وبنى السيد في حواشي المطول على ما رآه الرد على السعد في قوله  
 وتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده ليلا مع أن الأسراء لا يكون  
 إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أسرى به في بعض الليل حيث قال الدلالة على  
 البعضية مذكرة في الكشف واعتراض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير  
 هي البعضية بالافراد لا البعضية في الأجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان  
 الأسراء كلهم من أجزاء ليلة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الأسراء في ليلا  
 أو لفائدة تعظيمه واعتراضه ابن كمال باشا بأن ما قاله خالف فيه الشيخ عبد القاهر فإنه  
 قال في دلائل الإعجاز ان التنكير في حياة في قوله تعالى وإلهم في القصص حياة  
 للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم أيضا ان البعضية التي تدل عليها من هي  
 البعضية المجردة المنافية للكيفية لا البعضية التي هي أعم من أن تكون في ضمن  
 الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة  
 على ذلك حيث احتاجوا الى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر  
 الذنوب جميعا الى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم  
 أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة ابراهيم فتخصيص  
 النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد الى أن  
 التبعيض لا ينافي الكيفية وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المناقاة بينهما  
 حيث قال ولو كان أيضا خطا بالامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران  
 كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه لان كلام الرضى غير مرضى لما عرفت  
 ويرشد لان مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى وما  
 رزقناهم ينفقون وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير  
 المنهي عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيضية في قوله تعالى وآمنوا به  
 يغفر لكم من ذنوبكم فإنه لو كانت دلالتها على إطلاق البعضية الشاملة لما في ضمن  
 الكيفية اضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على ان المغفور بالايان بعض الذنوب  
 لا كلها قال البيضاوي وبهض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فان  
 المظالم لا تغفر بالايان والعجب له انه مع نصريحهم بهذا قال في تفسير سورة نوح  
 بعض ذنوبكم هو ما سبق فان الاسلام يحبه فلا يؤخذكم به في الآخرة حيث أخذ  
 حب الاسلام عامالتوحي الذنوب ففائدة قوله لحيي عمن في خطاب الكفرة دون  
 المؤمنين في جميع القرآت تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوي في تفسير سورة  
 ابراهيم وعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على

الايان وحيث جاءت في خطاب المؤمن من مشفوعة بالطاعة والتجيب عن الغامض  
 ونحو ذلك في تناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يستلزم لوم يحيى  
 الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل  
 للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف **فائدة أخرى** قضية كلام  
 الرنخشري في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كان مقول  
 للتبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول من اجله ولكم مفعول به لرزقا  
 لانه حينئذ مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله  
 من عن يحيى مرة وأما ما انتهى له هذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزالة نظم التزويل  
 في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعية اسماء مبتدأ ومن يقول خبر اذ لم  
 يتقدم على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل ان كان السيد من الثمرات  
 على تقدير التبعية مفعول به لا على اب من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره  
 شيئا من الثمرات وما يقال من ان معناه فأخرج به من الثمرات فهو حاصل المعنى وقال  
 السعدى ومن الناس من يقول بعد كلام قرر فالوجه أن يجعل مضمون الجار  
 والمجرور مبتدأ (قوله ولا ابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان  
 سائر ما هنا راجع اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم  
 الجزء على السكك اذ الغاية هي النهاية وليس اهل ابتداء وهم اظهر معنى قوله هم الى  
 لانتهاء الغاية قاله في التلويح واعررض عليه بان نهاية الشئ ما ينتهي به ذلك الشئ  
 والشئ انما ينتهي بفسده فكيف يكون جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه  
 لمجاورة بينه وبين النهاية قال الفناري ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون  
 الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عز يز قال الرضى وتعرف من الابتدائية  
 بأن يحسن في مقابلتها الى اوما في فائدتها نحو اعود بالله من الشيطان الرجيم لان  
 معنى اعود به التحيى اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من  
 البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والاحفش وان درستويه  
 ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبي معتذرا  
 عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للسكان هو الاصل  
 وما سواه راجع اليه بالمجاز فانه جعل الأشخاص اماكن بالتأويل للضرورة الا ان  
 لها اذلا يقال من فلان الى فلان الا اولاهم اما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من  
 أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله  
 من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بأنه  
 لو قيل هكذا لا احتج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء غيرهما

ولا ابتداء الغاية مكانا  
 أو زمانا أو غيرهما نحو من  
 المسجد الحرام من أول يوم  
 انه من سليمان

(قوله وللبدل الخ) أنكروا قوم محبي عن لا بدل وقالوا التقدير أرضيتكم بالحياة الدنيا  
 بدلا من الآخرة فالبدل لا بدلية متعاقبة المحذوف وأما هي فلا بداء (قوله وللتعديل)  
 أي عند جماعة (قوله عما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا الجبل خطاياهم فقدمت  
 الغلة على العلول للاختصاص (قوله وللتأ كيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة  
 على التنصيص على العموم اذا دخلت على زكرة لا تختص النقي نحو ما جاءني من  
 رجل أو تأ كيد التنصيص عليه وهي الداخلة على زكرة مختصة بالنقي وشبهه نحو  
 ما جاءني من أحد المواد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل يدونها  
 فتصير مقصودة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها محذولا بالمعنى المراد كما قالوا في لا  
 انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها محذول بالمعنى (قوله به زنى الخ) لا بد  
 أيضا أن يكون مجرورا زكرة وان يكون ما فاعلا نحو ما يأتهم من ذكر أو مفعولا به  
 نحو هل نفس منهم من أحد أو مبتدأ كما مثل والمراد بشبه النقي النهي بلا  
 والاستفهام هل وأجار به ضمهم زائد بشرط تنكير مجرور عاقط نحو قد كان  
 من مطروا أول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطرا أو المطر  
 فحذف شيء وأقيمت الصفة مقامه والاختصاص والكسافي وهشام بلا شرط ووافقه  
 ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزايد في معمول فعل نسبه لعمولاته على سبيل  
 الالتجاء في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل النقي نحو ما يودا الذين  
 كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم لأن المعنى  
 يودون أن لا ينزل عليكم من خير من ربكم من غير أن ينزل عليكم من ربكم لأن المعنى  
 غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هنا ما علمت أحدا يقول ذلك الا زيدا لان معناه  
 ما يقول احد ذلك في علي ولهذا تأقوا \* وما الخال لدينا مثل تنويل \* على معنى  
 الخال ان لا تتوينا وقد أشار الى هذا أبو العباس ذهب في أماليه (قوله نحو وهل من  
 خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ أو غير الله نعمته على المحل والخبر محذوف  
 تقديره ليكم وايسر زركم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بشهل على  
 الاصح انتهى وقوله على المحل مبنى على أن المجرور بحرف زائد اعرابه محلى وان  
 الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات بدليل فاعل المصدرا المحذوف بانساقه اليه  
 ونحو ذلك فقد سرحو بان اعرابه محلى وقد أسلفنا في باب المبتدأ ان القياس  
 أن يكون جميع ذلك من الاعراب التقديرى لقولهم ان الاعراب المحلى ان تكون  
 الكامة في محل لو كان فيه اسم معرب لكان اعرابه كذا وهذا لا يصح في الكامة  
 المعربة وقواهم المانع في الاعراب المحلى قائم بجملة الكامة وفي التقديرى بالحرف  
 الاخير وأي فرق بين التبع والمحكي والمدغم فان اعرابه التقديرى وبين المجرور

ولابدل نحو وان نسيتكم بالحياة  
 الدنيا من الآخرة وللتعديل  
 نحو عما خطاياهم أغرقوا  
 وللتأ كيد بعد نقي أو شبهه  
 نحو ما لا يخ من مفرو هل  
 من خالق غير الله



بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه إلا أن يقال لما كانت حركة المجرور بإضافة  
المصدر والحرف الزائد وشبههما إعرابية استبعدوا أن يجر بوجه تقدير الثلاث بصير  
الاسم معر بابا عرابين في محل واحد وان كان أحدهما فقطيا والآخر تقدير يا ولا  
نظير له بخلاف غيره مما جاءه لولا إعرابه محليا فإن حركته إما ثنائية أو إعرابية  
ولابنائية (قوله وللأستعلاء) عند الإخذش والكوفيين وعبر في المعنى عن هذا  
والذي بعده قوله مرادفة على مرادفة في وكذا ما شبهه مما استعملت فيه من معنى  
هو المعنى الأصلي سارق غيرها وكذا صنع في بعض الحروف كفي وفي قضاها كالباء  
جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في الألفية بين الطرفين  
ولهل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من إمام أن الحرف مشترك  
بين تلك المعاني وأنه حقيقة فهمها وليس كذلك بل هو مجاز ما في الفعل أو الحرف على  
ما ستعرفه (قوله فنحو وتصرتاه من القوم) أي إمامهم وخرجها المانعون على التضمين  
أي معناها بالنص من القوم كذا في المعنى وهو مبني على أن التضمين إشراف لفظ  
معنى لفظ آخره وما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال  
خمس في التضمين والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي  
مع حذف حال ما خوذ من اللفظ الآخر معونة القرينة اللفظية فمعنى يقرب كقوله  
على كذا أي نادى على كذا وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب أي يعترفون به  
مؤمنين وبمذا يدفع أن اللفظ المذكور أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر  
وان كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين  
الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام في التضمين بطلب من رسالتنا المعهولة في مقامها  
جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله وللظرفية) عند الكوفيين مكانة  
أوزمانية قالوا كناية التي مثل أي ماذا خلقوا في الأرض والظاهر أنها البيان  
الجنس مثلها في ما نسخ من آية والثانية نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي  
في يوم الجمعة وأوصل في المعنى معاني من إلى خمسة عشر واعلم أنه قال في المعنى في  
حرف الباء مذهب البصريين أن أحرف الجر لا تنوب بعضها عن بعض بقياس كما  
أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إمام مؤول  
تأويله لا يقبله اللفظ كما قيل في ولا لبسكم في جذوع النخل ان في لبس بمعنى هل  
واسكن شبه المصلوب أنه يمكنه من الجذع بالحال في الشيء وإما على تضمين الفعل معنى  
فعل يتعدى بذلك الحرف كما شبه بعضهم شرين في قوله شرين من ماء البحر معنى  
روين وأحسن في وقد أحسن في معنى لطف في وإما على شذوذ ثمانية كلمة عن أخرى  
وهذا الأخير هو محل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجوزون

وللاستعلاء نحو وتصرتاه  
من القوم والظرفية نحو  
ماذا خلقوا من الأرض  
(والى) نحو إلى الله سبحانه  
جميعا والبه ترجعون

ذلك شاذا ومذهبهم أقل تصفا انتهى وقال في الباب السابع الثالث عشر أي من  
 الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجار  
 عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به ويحججه بأدخال قد على قواهم  
 ينوب وحينئذ يتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لان سلم  
 ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قواهم لمجازا يقال مررت في زيد ودخلت  
 من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصر بين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي  
 ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معننى عامل يتعدى  
 بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف انتهى وفيه أمور الاول ان  
 كلامه في حرف الباء يقتضى ان الذى يقول بالتضمن انما هو البصر بون وان  
 الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم يفبه أحد ممن تكلم على التضمن على  
 الخ لاف فيه بين البصر بين والكوفيين الثاني ان كلامه يقتضى ان البصريين  
 يميزون فيما أوهم انا به حرف عن حرف مما سمع تخريج على الواجهة الثلاثة وكان  
 ينبغي أن لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمن الا  
 حيث تعذر التأويل الذى يقبله اللفظ لانه صرح في المعنى في الجملة لثلاثة مما له  
 محل من الباب الثاني بان التضمن لا يتسام و به صرح ابن جنى لكن في التصريح  
 آخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسى وظاهر كلام الجماعة حيث  
 يتكلمون على معاني الحروف ان انا به حرف عن حرف لا تثبت الا أن يتدرا التضمن  
 فانهم كثيرا ما يردوا شاهد الانا به باحتمال التضمن وهذا ما بناء على أن التضمن  
 قياسى أو على أن التجوز في الفعل اسهل كما أشار اليه في المعنى في الباب السابع  
 وبه يدفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمن على تلك الانا به مع ان كلالا يتقاس فلم يجز  
 الثالث يرد على ما قاله في الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين  
 وبعض المتأخرين فان مذهبهم أقل تصفا كما اعترف به في حرف الباء الرابع  
 صرح بقوله ولا يجعلون ذلك شاذا ان القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح  
 ما ادعاه في تحججه هام من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لمجازا يقال الخ يرد عليه انه  
 كان مذهبهم ان الانا به لا تتوقف على سماع جازم اذ كر ولا مانع منه وان كان  
 مذهبهم انما تنوب سماعا وان تلك الانا به المسموعة ليست بشاذة فيجعل عليها ما سمع  
 من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء فلا يلزم جواز  
 أن يقال ذلك لعدم سماعه فأمل وقوله لان التجوز في الفعل اسهل منه في الحرف  
 لانه قيل لا يجاز في الحرف واليه ذهب الفخر الرازى واتباعه استنادا الى ان  
 مفهومه غير مستقل بنفسه فان فهم الى ما ينبغي ضمها كان حقيقة والافهوه مجاز

في التركيب لاني المفرد وكلامنا في المفرد دور هذا التثنية وان الحرف له مدلول  
 في الجملة بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له  
 كان حقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل  
 المعاني (قوله وهي لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يثنى له  
 وذلك نحو الى هرقل ملك الروم (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي  
 المدهون وفي الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قال في المعنى وتأول  
 بعضهم البيت على تعاقب الى محذوف أي مطلي بالقار ضا فالناس في حذف وقاب  
 الكلام أي لانه حذف الحال أعني مضافا وأدخل الباء على غير ما حقه ان تدخل  
 عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي وكان  
 حقه ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلي وهذا على رأي رفع القار وأما على  
 رواية جره فهو بدل من الضمير الجرح وروايات في قوله وقال ابن عصفور وهو على تضمين  
 مطلي معنى مبغض قال ولو صح محجى الى بمعنى في الحجاز زيد الى الكوفة وفي قوله لوضع  
 الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أو صلها في المعنى الى ثمانية معان (قوله  
 وهي للمجاورة) لم يذكر البصر بكونها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء  
 الوحدة (قوله تتركين طبقة عن طبق) أي حال بعد حال ويحتمل أن تكون عن  
 على بايم او التقدير طبقتا متباعدان في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم  
 في الشدة مما قبله قاله الدماميني (قوله فاعلم ان ينزل عن نفسه) أي علم او يحتمل  
 التضمين والمعنى فاعلم ان ينزل عن نفسه بالمثل قاله الدماميني وفيه ما مر وعلى  
 طريق المحققين فتقدير التضمين فاعلم ان ينزل مبعدا بالمثل الخبر عن نفسه (قوله  
 وغير ذلك) أو صلها في المعنى لعشرة معان (قوله وعلمها وعلى الفلك تعملون) قال  
 الزنجشري معناه وعلى الانعام رحدوها لا تعملون ولا يمكن علمها وعلى الفلك في البر  
 والبحر قال شيخ الاسلام قاضي القضاة أبو الحسن على السبكي رحمه الله تعالى  
 توفقت في هذا الكلام ونظري في شيتين أحدهما مدلول وحده والثاني ما كتبه  
 في مسألة كل اما الاول فقال النجاة في وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم  
 موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع  
 موحد او مع الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أي ضربته  
 في حال اتحادا له بالضر بومذهب المبرد انه حال من المفعول أي ضربته في حال انه  
 مفرد بالضر بومذهب أبو بكر بن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا أنهم اذا  
 ارادوا الفاعل قالوا امرت به وحدي كقول \* والذئب أخشاه ان مررت به  
 وحدي \* وذهب جماعة الى انه مصدر موضع موضع الحال فهم من قال

وهي لانتهاء الغاية مطلقا  
 نحو الى المسجد الاقصى  
 ثم أتوا الصيام الى الليل  
 ولما حذيت نحو ولا تأكلوا  
 أموالهم الى أموالكم  
 والظرفية نحو  
 فلا تتركني بالوعيد كأتى  
 الى الناس مطلي به القار أوجب  
 وغير ذلك (وعن) نحو  
 يوسف أعرض عن هذا عفا  
 الله عنك وهي للمجاورة  
 كمررت عن البلد وللبعدية  
 نحو طبقة عن طبق وللبدل  
 نحو يوم لا تجزي نفس عن  
 نفس شيئا وللاستعلاء نحو  
 فاعلم ان ينزل عن نفسه ولله دليل  
 نحو الا عن موعده ووعدها  
 اياه وغير ذلك (وعلى) نحو  
 وعلمها وعلى الفلك تعملون  
 وهي للاستعلاء

مصدر على حذف حرف الزيادة أي اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له  
 فعل وذهب يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنه متعصب اتعصب الظرف  
 والمختار وما قاله ابن ملحمة وقول سيبويه في حال اتحاديه بالضرب محمول عليه لأنه  
 إنما يتوحد بالضرب إذا لم يكن غيره مضروباً معه وقد يشترك الضارب غيره في  
 ضرب ذلك المضرب وبالآثرى أنك تقول ضرب بنازدا وحده وضربت وحدي  
 زيدا وعمر أفعل أن معناه أفراد ما تضاف إليه أما المتكلم وأما المخاطب كوحدة  
 وأما الغائب في معنى ذلك الفعل وإذا جعلتها خبراً في قولك زيد وحده فإنه زيد  
 استقر وحده فعنى الحصر والآنفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير  
 نحوي والمعنى لا يختلف وإنما النظر في أن وحد المضاف إلى الضمير أي ضمير كان هل  
 هو المحصور في الفعل أو الفعل محصور فيه إذا قلت ضربت زيدا وحده ووردت  
 لا مضروب لك سواء هل حصرته في ضربك أو حصرت ضربك فيه فتبين أن المراد  
 الثاني فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلامضروب لك غيره وقد  
 يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الأفراد الذي قدمنا والتقييد إنما هو للفعل في  
 المفعول وبما بين هذا أن الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو في قوة خبر ثان فإذا  
 قلت رأيت زيدا راكباً فكأنك أخبرت برؤيته وكونه في حال الرؤيته بخلاف قولك  
 رأيت زيدا راكباً لم تخبر برؤيته بل قيده بالر كواب وصفه له فوحده إذا عر بته  
 حالاً ظهر فيه هذا وان عر بته ظهراً وهو بعيد كذلك لأن العامل في الظرف هو  
 الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلاً ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك  
 معنى وحده فإذا قلت أكلت من الأنعام وحدها فقد أفردت أكلت وحصرت فيها  
 فليس لك ما أكل غير الأنعام فكانت قلت أكلت بعض الأنعام ولم آكل شيئاً غير  
 ذلك فهي في قوة قضيتين نفى وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع في صغرى الضرب الأول  
 من الشكل الأول لا شترط أن تكون موجبة هذا إذا قلت أكلت من الأنعام  
 وحدها فلو أدخلت حرف النفي قلت ما أكلت من الأنعام وحدها احتمال النفي  
 أن يكون لكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئاً من الأنعام بل أكلت من  
 غيرها ويحتمل أن تكون التقييد لنفي الكل لاللا كل المنفي واحتمل أن يكون النفي  
 للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم أكلت من غيرها فتكون قد أكلت  
 من غيرها ويحتمل أن تكون أكلت منها وأن لا تكون فصارت هذه القضية  
 يدخل حرف النفي تحتها ثلاثاً مع أن لا تكون أكلت شيئاً إلا منها ولا من  
 غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها  
 وإنما احتمال هذه المعاني الثلاثة لأنك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب

من اثنين ثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلنا فلو اخرته قلت  
 الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كما لو قدم النفي أو تقول يختلف  
 المعنى كما في تقديم النفي على كل وتأخيرها والذى اذوقه من قولك للانعام  
 وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تكون أكلت من غيرها  
 ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد للنفي الا كل فنفي الا كل مقيد  
 بالانعام وايض المراد في الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه  
 القضية هو المنفي فهى في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة للتبسيط اذا  
 عرفت هذا ففي قولنا على الانعام وحدها لا تحملون معناه تقييد في الحمل بالانعام  
 لان في الحمل المقيد بالانعام كقوله الزمخشري ولا بد ان يتقرر عندك الفرق بين  
 سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان  
 المحكوم به واحدا اتفى وان كان مركبا اتفى المركب والمركب يتفى بانتفاء أحد  
 افراده واذا تأخر النفي فلا يخلو ما ان يصح تبسيطه على ما قبله واعماله فيه أولا فان  
 صح واقتضت العربية استعماله فيه فكلوا تقدم كقولك من الانعام وحدها لم آكل  
 فيحتمل المعاني الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم أسنع بضم كاه وان لم يعمل فيه  
 كان النفي هو المحكوم به فيتعين ما قلناه سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشغل به  
 ليعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تحملون من هذا لان تحملون والحالة  
 هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقر بذلك فلا يصح أن تقول على الانعام  
 وحدها لا تحملون لكن عليها وعلى الفلك فلذلك لم يتجرع على ما قاله الزمخشري  
 أول ما رأيت ونفر طبعي منه ثم عمرنته على الميزان فظهر لي ما قلته لك وأما ما كتبه  
 في مسألة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت به والله أعلم انتهى  
 ما حرره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واخترت  
 منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أى العلو) يعنى ان السلب في  
 الاستعلاء ايسب للطلب ثم ان العلو اعم على الجور وهو الغالب كما قيل أو على  
 ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (قوله على ملاك سليمان) أى في زمن ملكه  
 ويحتمل أن تتلوا الضمن معنى تقول فيكون بمنزلة ولتقول علينا (قوله اذا رضيت  
 الخ) صدر بيت الخفيف العامرى عجزه لعمر الله العجيبى رضاها وبنو قشير بضم  
 القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثة ويحتمل أن يكون  
 رضى ضم من معنى غضب قاله في المغنى وقال الكسافى حمل على نقيضه وهو منخط قال  
 في التمهيج بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساع هذا لان معناه اقبلت على  
 الظاهر ان هذا ارجع لطريق التضمن غاية انه ضمن رضى معنى اقبل

أى العلو وهو حسى كما  
 ومعنى نحو على العرش  
 استوى وللصاحبة نحو وان  
 ريتا لذوم مقفولة الناس على  
 ظاههم وانظر في نحو على  
 ملك سليمان والعاورة نحو  
 اذا رضيت على بنو قشير  
 لعمر الله العجيبى رضاها  
 والتعليل نحو

وهي للظرفية أي حلول  
 الشئ في غيره حقيقة أو مجازا  
 قال الجرجاني فالظرفية  
 الحقيقة حيث كان للظرف  
 احتواء والظروف تحيز  
 نحو الدرهم في الكيس  
 والمجازية إذا فقد الاحتواء  
 نحو زيد في البرية أو التحيز  
 نحو في صدر فلان علم أو ففدا  
 معان نحو في نفسه علم  
 ولما ساحت نحو أدخلوا  
 فيهم وللسببية نحو حملكم  
 فيما أفضم فيه ولا استعلاء  
 نحو ولا صلبتكم في جذوع  
 النخل وانغيز ذلك (واللام)  
 نحو لله ما في السموات له ما فيها  
 وهي للامال نحو المال لزيد  
 وللانتصاص نحو الجنة  
 للمتقين وللإستحقاق نحو  
 النار لكافرين أي عذاب  
 وللتعديل نحو  
 واني تعرفوني لذكرك هزة  
 وللتعجب نحو \* لله درك  
 فارسا وللإستعلاء نحو  
 نخرون للادقان وللتسم نحو  
 لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة  
 نحو  
 لدوا الموت وابنوا للخراب  
 فكلكم يصير الى التراب  
 وانغيز ذلك (والباء) ولا فرق  
 بين أن تكون (للتسم) نحو  
 بالله لافعال و به لافعال (أو غيره) من تبعض نحو عينا يشرب بها عباد الله

دا فعل الذي يدعي تضييق الفعل المذكور له لا يدعي تعيينه بل الشرط صحة تسليطه  
 على الحرف المذكور تدبر (قوله ولتذكروا الله على ما هداناكم) في الكشف وانما  
 صدى فعل التذكير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتذكروا  
 الله جامدين على ما هداناكم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا  
 التقدير يبعد قول المداعي على الصفا والمراد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله  
 على ما أولا فبأق بالحمد بعد تعدية التذكير به على قال الدماميني وفيه نظر لان  
 المستفاد من لا أول غير المستفاد من الثاني ثم قال المصنف وأيضاً على الثانية ظاهرة  
 في التعليل فسكدا تطيرتها الأولى قال الدماميني قد يمنع ظهور شئ منها في التعليل  
 (قوله وانغيز ذلك) أوصل في المعنى معانيها إلى تسعة (قوله الظرفية) أي مكانية  
 أو زمانية (قوله ولا صلبتكم في جذوع النخل) في هنا ليست بمعنى على وإنما شبه  
 المصلوب لتكتمه من الخزع بالحال في الشئ كاتقبر للقبور (قوله وانغيز ذلك) أوصل  
 معانيها في المعنى إلى عشرة (قوله ولا استحقاق) فسرهما في المعنى بانها الواقعة بين  
 مهني وذات نحو الحمد لله والملائكة لله والامر لله قال ومنه وللکافر من النار أي عذابها  
 فبها على ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هي مقامه في  
 اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافر من لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون  
 عذابها - ثم تجوز اللام فيه للاختصاص كما في الجنة للمؤمنين لان النار ليست  
 مختصة بالكافرين بل تكون أيضاً ان شاء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون  
 الا للمؤمنين وتبعه الشارح في ذلك (قوله واني تعرفوني) صدر بيت لابي سخر الهذلي  
 عجزه \* كما تنفض الصفو ر بله التطر \* ومرا الكلام عليه في باب المنعول له  
 (قوله لله درك) أي ما أكثر درك بالبدال المهمة (قوله ولا استعلاء) حقيقة كما مثل  
 ومجاز نحو وان اسأتم فلها أي علمها (قوله وللتسم) وتختص بالحالة لانها خاف  
 عن التاء المتناهية (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الصيرورة والمآل (قوله لدوا الموت وابنوا  
 للخراب) تمامه \* فكلكم يصير الى ذهاب \* فان الموت ليس علة للولادة والخراب  
 ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهم ما واما الهم الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة في  
 اللام وردتها الى التعليل بحذف السبب واقامة السبب مقامه وأهل البيان يحولون  
 ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقر به يطالب من موضعه (قوله وانغيز ذلك)  
 أوصل معانيها في المعنى لاثني وعشرين (قوله من تبعض) أثبتة الاصمعي والقاريني  
 وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل ضمن يشرب معنى يروي وقال  
 الرنخشري المعنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم  
 ولو كانت الباء لاتبعض لصحز يد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدرهم أي من

الدرهم اه وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير  
 مقاله الشافعية تقلا عن اللغة من أن الفعل المتعدي اذا تعدي بالباء كان المقصود  
 التبعض لان هذا يختص بالمتعدي انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله وليستعانة)  
 هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو بسم الله لان الفعل لا يتأق  
 على هذا الوجه الا كل الابعاء على أحد القواين فيها (قوله ونظرفية) زمانية كما مثل  
 أو كانية نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول  
 الاظهر عند الرختمري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا  
 اقتصر عليها في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان  
 وأما ما يفرق قواين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل  
 على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل  
 ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على  
 الاعراض والاثمان حسا كما مثل أو معنى نحو كافات احسانه بضعف قال في المعنى  
 ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها بباء السببية كما قال المعتزلة  
 وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى يعوض قد يعطى مجازا  
 وأما المسبب فلا يوجد دون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والآية  
 لاختلاف محمل الباءين جمعا بين الأدلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزايدتها في  
 ستة مواضع الفاعل وزايدتها في خمسة مواجب وغالبية وجائزة وضرورة والمفعول والمبتدأ  
 والخبر وهو ضرر بان غير موجب فيتناس وموجب فيتوقف على السماع والحال المنفي  
 عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المعنى (قوله  
 نحو كفي بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في المعنى والغالبية في فاعل كفي  
 (قوله وكفي بجسمي الخ) صدر بيت المتنبي \* لولا مخاطبتي اياك لم ترني \* قال في  
 المعنى في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير موصولة ولذا انه قيل خبر موطئ  
 كتبوله نعم الى بل انتم قوم تجهلون وقوله

واستعانة نحو كتبت بالقلم  
 ونظرفية نحو نجبتاهم بسكر  
 ومصاحبة نحو ادخلوا  
 بالاص وسببية نحو فيما  
 تقضهم ميثاقهم وتعويض  
 نحو رمت هذا جهذا وتوكيد  
 نحو كفي بالله شهيدا  
 وكفي بجسمي نحو لولا انني رجل

كفي بجسمي نحو لولا انني رجل \* لولا مخاطبتي اياك لم ترني

واهذا أعيذ الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبله ما الا انهما انتهى وبه يعلم انه لا تغليب  
 في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ  
 خلافا لما في عروس الافراح ولما في المعنى في القاعدة الرابعة من الباب الثامن  
 لانه مبني على أرضية تجهلون لقوم لانتم وبه يعلم أيضا رد قول الدماميني في الشرح  
 المزج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأني بضمير الحضور وفي صفة رجل  
 مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لا يكون مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني

ومثله يجوز فيه الامر ان نظرا الى المخبر عنه والى الخبر نقول اننا رجل قت وأنا رجل  
 قام (قوله وبدل) قال الشهاب الصامى كأنه انفارق بآء التعويض بان المراد  
 بتلك ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحمد الجانبين ويدفع من الجانب  
 الآخر شئ في مقابله والمراد به انه ان يختار أحد الشئيين على الآخر بحيث لا يسد  
 الآخر عنده مسدا الاوّل ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطى  
 الظاهر ان بآء العوض داخله في بآء البذل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه  
 لا يظهر في العوض المعنوى الابتكاف (قوله وتعدية) قال حفيد الموضح في  
 حواشيه فان قلت أليست الباء للتعديّة في بقية المواضع قلت بلى ولكنّها تمحضت  
 للتعديّة ولم تفرغ غيرها بخلاف بقية المواضع فانها أفادت ما مع شئ آخر فلذلك افرده معنى  
 التعديّة وجعل قسما على حدة انتهى وهذا يقتضى ان المراد بالتعدية المفردة مطلق  
 ايصال الفعل الذى لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعديّة بم هذا  
 المعنى ليست من المعانى التى وضعت الحروف اها وانما ذلك أمر لفظى يشترك  
 فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسماء وكان يلزمهم  
 أن يعدوا التعديّة معنى لكل حرف جارا اذا لم يظهر له معنى غير ما ولم يفعلوا ذلك منهم  
 هذا بن مالك التعديّة من معانى اللام واعتبرته الشاطبى بانه لم يذ كر أحد من  
 النحويين هذا المعنى فى اللام فيما أعلم وبما ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك فى التوضيح  
 قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم منال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن  
 التعديّة المعدودة من معانى الباء تعدية خاصة وهو الحق لان المراد بالتعدية  
 المعاقبة للهزمة فى تصيير الفاعل مفعولا قال الجامى عند قول الكافية والتعدية أى  
 جعل الفعل اللازم متعديا تضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى  
 ذهب زيد صدر الذهب عنه ومعنى ذهب زيد صيرته ذاهبا والتعدية بم هذا  
 المعنى مختصة بالباء وأما التعديّة بمعنى اىصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف  
 الجر فالجرف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله نحو  
 ذهب الله بنورهم) فيه إشارة الى رد قول المبرد والسهيل ان بين التعديّة بالباء  
 والهزمة فرقا وانك اذا قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له فى الذهب كما فى المعنى  
 وتوزع فى ذلك بانه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به  
 كما وصف نفسه بالحنىء فى قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال فى المعنى وأما لو شاء الله  
 لذهب بهم معهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق وليكون المراد بالتعدية المذكورة  
 فى معانى الباء ما ذكرنا تعرض على من مثلها بمررت بالوادى اذ لا يصح أن يقال  
 المعنى صيرت الوادى مارا (قوله ومجاورة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يسرني أنسى  
 شهدت بدرا بالعمية  
 وتعديت نحو ذهب الله بنورهم  
 ومجاورة نحو فاسأل به خبيرا



لا تختص بدليل و يوم تتحق السبب بانغمام (قوله والاصاق) قلل في المعنى قبل وهو  
معنى لا ينفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره  
والبداءة به كما صنع في المعنى (قوله حقيقة) وهو نوعان مالا يصل الفعل الا بحرفه  
كسقوط بزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء افاضت ان  
اما كذا لزيد كان بمباشرة من ذلك بخلاف أمسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف  
بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على بدليل وانكم  
لتمرون عليهم مصححين ورد في المعنى بما حاصله ان كلام من الاصاق والاستعلاء  
لم يكن حقيقة تقيافيه واستعمال حرف الاصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف  
الاستعلاء كان الاولي جعل الباء للاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه  
يندفع ما لا دما ميني واعلم انه ذكر في المعنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح  
ان يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المعنى من معانها التعليل وقد  
ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالباً نحو فيظلم  
من الذين ثم قال واحترزت بغالبها من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله  
وهو سخي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا  
هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شيئاً واحداً قل سيبويه هذا هو الحق  
انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال الخلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا  
بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر صاحب جمع  
الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحواً وشرعاً  
قال اللغويون السبب كل شيء يتوصل به الى غيره ومن ثم سموه الجبل سبباً وذكروا  
ان العلة لمرض وكلمات يدور معناها على ان العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكروا  
النحاة ان اللام للتعليل ولم يتقوا لوالسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يتقوا  
للتعليل وذكروا ان مالك السببية والتعليل وهذا صحيح بانهم ما غير ان ذكروا  
أيضاً ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء لها دخلة على الاسم الذي  
لوجوده أثر في وجود متعلقها ان صح نسبة العامل الى معنوية اجازاً فباء الاستعانة  
نحو كتبت بالعلم وتعرف بانها الدخلة على أسماء الآلات والافان كان المتعلق انما  
وجوده لا لاجل وجوده غير ورها فباء العلة نحو فيظلم الأتري أن وجوده التحريم ليس  
الوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالباً لاجل اللام محلها وان لم يكن المتعلق  
كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم الأتري ان اخراج الثمرات  
سبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا  
التقسيم علمت ان بقاء الاستعانة لا تصح في الافعال النسوية الى الله تعالى وقال

والاصاق حقيقة نحو تباي  
غرام أي اصق به بمعنى قام به  
أو مجازاً نحو مررت بزيد  
أي أصقت مروري بمكان  
يقرب منه

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عند لابه والعلة ما يحصل به وأنشد ابن  
السهماني على ذلك

• المتران الشيء لاشئ علة \* تكون به كالتار قدح بالزند

والمجلول يتأثر عن علمه بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده  
والسبب انما يقضى الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخي الحكم عنه حتى  
توجد الشرائط وتقتفي الموانع وأما العلة فلا يتراخي الحكم عنها الا لشرط لها بل متى  
وجدت أو جبت معلولها أيا لاتفاق حكاها امام الحرمين والابدى وغيرهما أو وجهوه  
بدلائل كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب  
بنفسها ومعنى ايجاب العلة عندنا مع انه لا ايجاب للفعل فلازم العلة والمجلول  
واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق  
بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر  
في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالتدوير وان لم  
يؤثر في الزهوق ولا في ما يؤثر فيه فهو السبب انتهى لمختصا وانما ساقناه  
لنفاسته (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجز الظاهر فقط  
(قوله أو مختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوز الى الضمير فالإدخاله  
على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص  
والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصل أن تدخل الباء على المقصور عليه  
فيقال اختص الجود بزيد أي صار مقصورا عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا عربي  
حيد الا أن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص  
شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد في حواشي  
المطول حتى صار كانه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التخصيص تهادة المعنى  
فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للضمين وتقدر للمضمين فيه  
اخرى فيقال في تخصصك بالعبادة تمزيكهم اياها بك انتهى وقد عرفت منه أن  
دخولها على المقصور عليه سراسر المفهوم الاختصاص الاصل وان دخولها على  
المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية  
عند قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد موافق للسعد في أن دخولها على  
المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد  
والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها  
على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اخصت بالظاهر  
لاختصاصها بالمتكرر وتعرف وجهه اعلم ان رب حرف زائد في الاءراب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله  
(أو مختص بالظاهر) أي  
بتخصيصه (وهو) سبعة أيضا  
(رب)

متعلقة بشئ دون المعنى لئلا تتأهل التاكثير أو التقليل ولا تختص من بين حروف  
 الجر بذلك خلافاً في المعنى لمشاركه لولا واعل في لغة من جزمها ما في هذا الحكم  
 كإص على ذلك في بحث اعل والباب الثالث وقول الشفهي المراد اختصاصها بذلك  
 عن الحروف المشهورة دون الشاذة كامل والغير المشهورة كولا بهم أن الشاذة  
 كلها لا تتعلق وفيه ان متى في لغة هذيل وكى من الحروف والشاذة وظاهر كلامهم  
 انهما يتعلقان كمتعلق ما استعملتا معناه فان متى بمعنى من وكى بمعنى اللام واذا علمت  
 ان رب حرف زائد في الاعراب فعمل مجرور بها في نحو رب رجل صالح عندي رفع  
 على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المتعقبات ولا يجوز ان  
 يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف أى لقيته لان في ذلك تهيمته العامل  
 للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح اقيمت رفع أو نصب ويتدر التصب  
 بعد المجرور ولا قبل الجار لانها المصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امرأة  
 صالحه اقيمت ورجلا صالحا وان لم يجز نحو مررت بزيدا وعمرا الا قليلا لانه عليه  
 في المعنى لكنه قال في الكلام على أقسام العطف وله أى للعطف على المحل شروط  
 ثلاثة عند المحققين أحدها ما كان ظهواً وذلك المحل في الفصح وهذا الشرط  
 مفقود هنا فاعلمها مستتاة فليجروا (قوله وهي موشوعة للتاكثير والتقليل) أى  
 لانثائهما (قوله لكن استعملاها الخ) أى وليست للتقليل دائماً خلافاً لاكثرين  
 ولا للتاكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه رب ما يود الذين  
 كفروا ولو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فانه قال  
 فان قلت متى يكون واددتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عابوا حالهم وحال  
 المسلمين وقيل اذاراوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت  
 هو وارد على مذهب العرب في قولك اهلك - تندم في فعلك ورب ما ندم الانسان  
 على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله واسكنهم أرادوا لو كان الندم  
 مشكوكا فيه أو كان قليلا لم يمتنع عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرون  
 من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى  
 في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم  
 يودونه كل ساعة وقيل تدعشهم أحوال ذلك اليوم فيبوقون بهوتين فان كانت منهم  
 آفاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية  
 واددتهم وانما جى به على لفظ الغيبة لانهم يخبر عنهم كقولك حلف الله لا فعلان ولو  
 قيل لو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لانها اوضعت للانثاء  
 وكل ما هو كذلك موضعه المصدر ولان التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها

وهي موشوعة للتاكثير  
 والتقليل لكان استعملاها  
 في الاول كذبر ومنه رب ما  
 يود الذين كفروا ولو كانوا  
 مسلمين ولها صدر الكلام  
 من بين أحرف الخفض

كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الا ترى ان ما حرف في له صدر  
الكلام وانه يصح ان زيد ما قام فاندفع ايرادها وقعت خبرا لان المشددة في قوله  
أما ربي اني رب واحد \* قلت فلا قبل لذي ولا أسر  
ان الخففة في قوله

تيعنت ان رب امرئ حيل خائبا \* أمين وخوان يخال أمينا  
على انه قد يدعى ان ذلك ضرورة (قوله ولا يجربها الا فردي خاص من الظاهر وهو  
الذكورة) علاه الرضى بان رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والذكورة  
حتى يصير بالعلامة نصابا في أحد المحتملين والمعرفة اما على القلة فقط كما لو فردي  
المعرفة أو الذكورة فقط كالمجموع وأما الذكورة للقلة والذكورة معا فتحتاج في رجل  
أى واحد وما جاء في رجل أى هذا الجنس انتهى لمخصر او يمكن ان يلخص منه  
التوجيه وان قلنا ان الذكورة كثيرا وللتفصيل قليلا ثم المراد لا يجربها الا ذلك  
المختار الاستعمال الذكورة لانه لا ينفك عنه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو  
رب رجل وأخيه) فرجل ذكورة افظارته معنى وأخيه ذكورة معنى فقط لتأويله  
الذكورة قال المصنف في حواشي التسهيل وجواز رب رجل وأخيه تشبيه بقول الهذلي  
ع اذا المنية ان ثبت اظفارها \* قال الدماميني بوجه الجمع انه أشعر في نفسه تشبيه  
الغيبية بالسبع ودل على ذلك بذكرى من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم  
قال المذكور نوى بالضاف بالتنكير ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يتلزم  
تنكيره انتهى ولا يجوز جرها للثاني الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب أخيه  
لم يجزى كما في القاعد الثانية من الباب الثامن من المغنى (قوله والغالب  
في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتقابل الذي هو مدلوله لانه  
اذا وصف الشيء سارا خص وأقل مما لم يوصف قال في التسهيل خلافا للمبرد ومن  
واقفه قال المرادى وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تهوى واستدلى من لم يلتزمه بالسمع  
قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الصحيح وأنشد على ذلك آياتها  
قول أم معاوية

يارب قائله غدا \* يالهف أم معاوية

وللاول ان يقول الموصوف محذوف أى يارب امرأه قائله الا ترى ان جميع ما في  
الآيات التي استشهد بها صفات (قوله كما ان الغالب حذف متعلقها) هذا ما ذكره في  
المغنى في بحث رب حيث قال في عدم انفرده وغلبة حذف معداها ومراده جمعها  
متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع أى مما استثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من  
متعلق رب في رب رجل صالح لقبته أو اقيمت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ

ولا يجربها الا فردي خاص  
من الظاهر وهو الذكورة  
لفظا ومعنى أو بمعنى فقط  
نحو رب رجل وأخيه والغالب  
في هذا الظاهر وصفه كما أن  
الغالب حذف متعلقها

في الاوّل أو مفعول على حذف يداخترته وهو يقدر التاجيب بحر الجر ولا قبل الجار لان ربها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة كثر أو التقليل لا تعدية عامر هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور وهي فهم ما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطا لانه لا يتعدى بنفسه ولا استيفائة معموله في المثال الاوّل وان قالوا انها عدت محذونا تقديره حصل أو نحوها كما طرح جماعة فقيهه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى فني بحث رب شي على كلام الجمهور ~~لا~~ دعوى ان الغالب حذف التاء لم يذكره من الجمهور ولكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يطهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اطهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه هناك ان رر حرف جر زائد في الاعراب وانما يناسب كلام الرماني وابن طاهر ومن ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشمني في الجواب مراده بالعدى الفعل الذي يجرورها مفعوله لا يجرى بنفسه هذا وقوله لان يجرورها مفعول في الثاني فيه أمران الاوّل ان كونه مفعولا لا ينافي التعلق والثاني ان التعلق معناه ان المنعلق معمول بحسب المحل الا ان يراد أنه مفعول لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بهي تعدية لانه لا يدل مقابله هذا الكلام بقوله وقال الجمهور وهي فهم ما حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختبار الشق الاوّل وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فاته معنى التقليل أو التاكثير ونظيره صحة قولنا أخذت من البرفعديت الفعل بمن لافادة معنى التبعض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولاً لمثلته كما في زياد ضربته واعترض الدماميني على الجمهور بانه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل يجرورها فاعا ونصبا في الفصح وقد جاز تقول ربرجل وأخاه أكرمت فيجعلون له احكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة في المعنى ولا يجوز في الفصح زيد وأخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف على محل يجرورها لانها كالزائد بخلاف ما نظره فليتأمل (قوله ومضيه) أي والغالب مضى متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما في قول يجرورها

ومضيه وقد تحذف فيجب  
تاء عاها وذلك بعد الواو  
كثير كقوله

فان اهلاك فرب فتى سيبي \* على مذهب رخص البيان

وقوعه حالا كقوله \* رب مرئى في وقتنا مستريح \* وهذا ما شئ عليه في المعنى ومذهب المبرد والقاسمي وأكثرا نحوين انه يجب مضيه وبيت يجرورها مؤول على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبي جواب ان وأمان جعل مفعول

بجرورها

بحر و رها وحذف الجواب اي لم اقص منه قلا يبق في البيت حجة وذهب ابن  
 ابراهيم الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل  
 سبعة واما الا ان يريد رب رجل موصوفين هذا الوصف (قوله وابل كجوج البحر) الخ  
 صدر بيت لامرئ القيس عجزه \* على بانواع الهموم ليتلى \* والشاهد  
 في وابل حيث حذف ربه فيه بعد الواو اي رب ابل كجوج البحر في كثافة طلته  
 وارخي سدوله مستقلا ليل اي ستوره وقوله ليل في اي ليل نظر ما عندي من الصبر  
 والجزع او يبعذي وبأصله ليلتيني فحذف المفعول (قوله فتلان حبل الخ) صدر  
 بيت لامرئ القيس عجزه \* فالهيتا عن ذي تمام جميل \* والشاهد في قوله  
 فتلان حيث حذف ربه فيه بعد الفاء ومعنى طرقت آتيتها ليللاوه عن الهيتا اشغلتها  
 والتمام التعاو يذوا حدتها تيممة والمقبل بضم الميم وسكون العين المعجمة وفتح الباء  
 آخر الحروف وهو المرشح وامة حبل او الذي يربيع وامة تجامع واما الغيلة بكسر  
 العين فهى التى تؤتى وهى ترضع او حامل ويروى محمول على الاصل والقياس جميل  
 (قوله بل باد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه \* لا يشتري كنانه وجهه \*  
 والشاهد في قوله بل باد حيث حذف ربه بعد بل اي بل رب بلاد والفتاح الطرق  
 والقسم الغبار وقوله جهرمه أصله جهرمية بياء النسب وهى بسط شعر نسب الى  
 قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم او جعل الجهرم اسما باخراج بياء النسبة عنه  
 وبقى ان رب تحذف من غير ان يتقدمها حرف وهو قليل كقوله  
 \* رسم دار وقت في طله \* اي رب رسم دار وقد جعل في التوضيح الحذف بعد  
 الفاء كثيرا وهد الواو اكثر وبعدها قليلا وبدونهن اقل (قوله وقد تجرب  
 ضمير الغيبة) اختلف في هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون  
 وقيل نكرة واختره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير  
 (قوله فيلزم افراده الخ) استغناء مطابقة التمييز للغنى المراد هذا مذهب البصريين  
 وحكى الكوفيون جواز مطابقة افظا نحو ربها امرأه وربها رجلين وربهم  
 رجلا ورجلين نساء (قوله ومدومند) لانها المماختصاص بالوقت اختصا بالظاهر  
 الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص (قوله ولا يجربهما الانواع خاصا  
 الخ) قد يوجدان معناه كما اذا كانا اسمين الوقت فخصا بجزا الاوقات المناسبة بين  
 معناه اسمين وحرفين واما قولهم ما رأيتهم منذ ان الله خلقه فتقديره منذ ان الله  
 خلقه (قوله المعين) خرج المهيم فلا يقال منذ او منذ يوم او منذ لانها انما يدخلان على  
 الوقت الذى يجاب به متى وكه وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيتهم منذ يومين ولهذا  
 قال المصنف في الحواشي شرط الوقت ان يكون معدودا او مرفعا وقال وكالزمان

وليل كجوج البحر ارخي سدوله  
 و بعد اثناء قليل كقوله  
 قتلان حبل قد طرقت ومرشح  
 و بعد بل اقل كقوله  
 بل باد ملء الفجاج قومه  
 وقد تجرب ضمير الغيبة فيلزم  
 افراده وقد كبره وتفسيره  
 بهضم مطا بقى لافنى نحو ربه  
 رجلا أو امرأة أو رجلين  
 أو رجلا أو نساء (ومدومند)  
 ولا يجربهما الانواع خاصا  
 من الظاهر وهو الزمان  
 المعين غير المستقبل

ما يدل به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل طرفا يقال مارأيت منذ ثلاثة أيام  
 فقول منذ كم ويقال مارأيت منذ يوم الجمعة فقول منذ متى ومذاى وقت ولا يجوز  
 مذمالان مالاتكون طرفا وأجازوه بعضهم لأن ما قد تشبهه بالطرف ألا تراها هل تكون  
 مع الفاعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون طرفا نحو سبحان ما سخر كنانا وسبحان  
 ما سخر الرعد بحمده وقال وشرط الوقت أيضا التصرف فلا يجوز منذ سخر تريد به  
 سخر بعينه لأنه لا يتصرف فلا يجوز ولا يرفع (قوله ما نسبنا كان الخ) هذا مع المعرفة  
 كما مثل فان كان المجرور به ما سخره معدودة كأنها بمعنى من وإلى بقي هنا شئ وهو  
 أن عامله ما إذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا  
 كما في أمثالهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا ماضيا لم أو غير متعني بمعنى الحال وأما إذا  
 كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لأن ما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الأمر  
 فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظر إلى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول  
 ونحو ذلك فلجرح رأسها كذا بخط شيخنا الغنيمي بهامش الأشموني (قوله ولك  
 رفع تاليم ما أخبرا عنهما) متوخى الابتداء بهما ثم ما أمر فتان بمعنى الامداد والمدة  
 وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحاجب وسرح بأنه مذهب المحققين قال  
 الدماميني وهو مشكل بعدهم منذ في الظروف لان كونهم ما مبتدأين مناف  
 لكونهم ما ظرفين ويمكن الجواب بأنه لا يلزم التناهي الا لو سرح بانهم ما طرفان  
 لا يتصرفان ومجرد عددهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية  
 فليتأمل زعم قال المرادى لا تكون مذوم منذ عند الاخفش الامبتدأين فهو مناقض  
 اعزوله طرفيتهم ما اذا واهم ما اسم مفرد وقيل الاخفش وجاعة طرفان مخبر بهما  
 هما بعدهما ومعناه ما بين وبين مضافين فمعنى ما قيمته مذومان بيني وبين لقائه  
 يومان وقيل هما طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أي مذ كان أو مذ مضى  
 يومان وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مستمرا على جملة من وعلى القواين قبله يكون  
 كلامين وتكون جملة مذلا محذورا لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاقل ما أمدا  
 ذلك وعلى الثاني ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي في موضع الحال والرايط موجود  
 بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بيني وبين لقائه يومان قال ابن  
 الصائغ في رسالته في بيان منذ ومذ واعلم ان من اعرب منذ ومذ مبتدأين ينبغي أن  
 بعدهما ما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن اعربهم ما خبرين ينبغي أن يعدهما  
 فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطري ولا يمكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن  
 تعليله بقوله تمكثهما و بان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك  
 انهما اذا كانا حرفي جري يلزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

مضيا كان وهما قبله لا ابتداء  
 القارة نحو مارأيت منذ يوم  
 الجمعة أو حاضر وهما قبله  
 للظرفية نحو مارأيت منذ  
 يومان قال في الجامع والرفع  
 تاليم ما أخبرا عنهما

(قوله فعناهما) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامدان كان الزمان  
حاضرا أو معددا **تقريبه** قال المصنف في التذكرة كان يحطرنى ان قائلا  
قد بدأ ال لادليل على حرفية مذومندبل قد تثبت اسميتها اذا ارتفع ما بعدها  
أو كما جملة فعلية فليحكم عليها بحالة الجر بانهم اسمان اضية الى ما بعدهما وهو  
كما يضافان الى الجملة حتى رأيت منقولاً انتهى ومن خطه نقلت (قوله  
الكاف) لان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كات فطرد  
المنع قاله الرضى وعلاه إلحاحى بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه  
أنه هـ لا استغنى بمثل ونحوه في المظهر أيضا ويوجب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه  
بمخفا معناه وقلة حر وفه غالب الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير جر بغير  
الكاف الا ان يقال المناسبة لا يلزم المرادها (قوله للتشبيه) أى ابيان ان شيأه  
مشاركة مامع مدخوله فى شئ (قوله وللتعليل) أثبتته قوم ومثله بالآية التى مثلها  
الشارح ونفاها الا كثرون وأجابوا بان فى الآية وضع الخاص موضع العام اذ الذى  
والهداية يشتر كان فى أمر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة وأحسن كما  
أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هى الزائدة واشترط فى التسهيل لزيادتها أمن  
اللبس (قوله نحو ليس كمنه شئ) أى ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس  
شئ مثل مثله لم المحال واثبت المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد فى المثل لان  
زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة تانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما  
زيدت فى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال  
فى المغنى واقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت  
وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمى وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتعميل  
بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا ان يقال مال الاحتمالات واحدا ويقال اذا صح  
ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أوصل معادها الى المغنى الى خمسة (قوله  
وجرها للضمير شاذ) كقوله هو أم أو عال كها أو اقربا وجعل ذلك فى التوضيح  
ضرورة والكوفيون والقراء لا يخصصون ذلك بالضرورة وعليه يتخرج ما يقع فى  
عبارات المصنفين ثم ان الشارح قصه بدلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما  
يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التى تختص  
بإظهاره هى معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين فى المعطوفات اذا  
تكررت والشارح لم يقدرد فى كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها ولعل حكمة  
ذلك ليقيد أيضا ان جرهما للضمير كقوله  
أنت حالك تقصد كل فحج ترجى منك أنم الا تخيب

معناهما الا ابتداء أو الامدان  
ويردان طرفين مضافين  
للفعلية بكثرة والاسمية بقلة  
(والكاف) وهى للتشبيه  
نحو زيد كلاس وللتعليل  
نحو واد كروه كما هداكم  
وللتوكيد نحو امس كمنه  
شئ وانما زيدت وجرها للضمير  
شاذ (و) كذلك (حتى)



سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها انما يكونا غير جزء له نحو سلام هي حتى مطاع الفجر أو لكونه جزءا كبيره لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بهما متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بهما جازم ويجوز اللفظ (فائدة) متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فوافع أنه يعمل به والا فاقوال أصحاب الدخول مع حتى دون الى حلا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو (والواو) أي واو القسم نحو والله والني والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين (والهاء) أي تاؤه ولا يجزئها الا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أو لباء المتكلم نحو تالله ورب الكعبة ورب لافمن وقولهم تالرحمن وتعالى ذلك نادروم محروم الحذف خلاوهادوحاشا وقدم الكلام عليها ومنها أيضا

شاذ جعل قوله وكذلك حتى مرتبًا بقوله قبله في الكاف وجرها التمهيد شاذ ومن اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المعنى وعلمه ابن الحاجب بما معناه انم الودخلت على المضمر لم يخل من أن تبقى الفها أو قلب باء ركب كلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن قلب باء اذا اتصل بباء ضمير نحووا اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني وهو قلب الفها بياء لان القاعدة ان الضمر لا يغير الكامة الالاحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالي انتهى وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا انظروا الى ذلك في موانع المترادفات حاجة أي حاجة وعلمه الجاهلي بانم الودخلت على الضمير لا تبصر الضمير المجرور بالتصويب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية وبقى من معانيها انما تكون التمهيد والمعنى الا الاستثنائية وكلمة لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب التواصب (قوله ولا تكون جارية الا آخر الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المعنى والشروط الثاني أي من شرطى حتى خاص بالسبوق بنى اجزاء وهو أن يكون المجرور آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو لم اقبأ الاخر جزءه نحو سلام هي حتى مطاع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثتها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وقولهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزنجشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فمازت حتى \* تصفها راجيا فعدت نوسا

وهذا الير محل الاشتراط اذ لم يقل فمازت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه وانما لم يصرح به ونانسه الدماميني بانم في حكم المنوط بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجر بهما متعين) أي ويمتنع العطف أما في الاول فلان حتى انما يعطف بهما بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا تعذر (قوله اصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القراني انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيما مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر حط الها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها بالياء والقسامين يخص الظاهر لاصاتيه (قوله ولا يجزئها الا لفظ الله الخ) أي فهي تختص بظاهر معين وذلك حط لمرتبها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض الضمير وخص منسما هو أصل يباب القسم وهو اسم الله والحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم (قوله وقد صر الكلام عليها) أي

لعل وهى وكى ولولا وانما  
 أسقطها لان الجرم اشاذ  
 (تبيه) قال ابن عصفور  
 فى شرح الجمل حروف  
 الجر على أربعة اقسام قسم  
 لا يستعمل الاحرفا وقسم  
 يستعمل حرفا واسما وهو منا  
 ومنذ وعن وكاف التشبيه  
 وقسم يستعمل حرفا وفعلا  
 وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل  
 حرفا واسما وفعلا وهو على  
 انتهى وكذا اعدا كما  
 وفى الحبيصى أن اللام جاءت  
 فعلا فى قولك لزيدا ومن  
 كذلك اذا كان أمرا من مان  
 بين والى اسماء معنى النعمة  
 وفى فعل أمر مؤنث من وفى  
 بنى واسما من الاسماء الستة  
 ولما فرغ من القسم الاوّل  
 أخذ يذكركم على الثاني فقال  
 (أو باضافة اسم) أى  
 تخفض الاسم بما  
 أو بسبب اضافة اسم اليه  
 اذا العامل فى المضاف اليه  
 هو المضاف كفى الاوضح  
 وغيره وهو الاصح لاتصال  
 الضمير المضاف اليه وهو  
 لا يتصل الابعام له لا  
 الاضافة نفسها

فى باب الاستثناء (قوله لعل) أى فى لغة عقيل كقوله \* لعل الله فضلكم علينا \*  
 ويجرورها فى موضع وقع بالابتداء لتزويل لعل منزلة الجار الزائد بجماع عدم التعلق  
 بهامله (قوله وهى) أى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتداء سمع من  
 بعضهم أخرجهامتى كنه أى نكه (قوله وكى) انما يجربها ثلاثة أشياء  
 ما الاستنفاءية كقولهم فى السؤال من جلة الشئ كنه وما المصدرية وصلتها كقوله  
 \* فاعسا \* براد الفتى كنهما يضر وينفع \* أى للضر النفع وأن المصدرية وصلتها نحو  
 حنت كى تشكرنى اذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى اذا واهما ضمير غير مرفوع  
 نحو لولاى ولولا لولا لا عند سيبويه والجاهه هو رافضهم قالوا انها جارة للضمير مختصة  
 به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تعلق بشئ وموضع الجرور به ارفع  
 بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة وانكهم انابوا  
 الضمير المحفوض عن المرفوع كما عكسوا فى ما أنا كانت ويرد بان النيابة انما وقعت  
 فى الضمائر المنفصلة اسمها بالاسماء الظاهرة وكأه فى التوضيح جنى الكلام  
 الاخفش فلم يعدتها فى حروف الجر (قوله وهو منذ ومنذ) تقدم الكلام عليهما (قوله  
 وعن) وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله \* من عن عيني مرة وامامى \* فعن اسم بمعنى  
 جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسميتها  
 خاصة بالشعر كقوله \* يصحكن عن كابد المنهم \* (فرع) مز يد كهمر وولاشبها  
 به ان نصبت شبيها فاعطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور وان  
 جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفي ان يكون كشيء عمر وقابقت له شبيها وان  
 زيدا لا يشبهه ولا يشبهه من يشبهه كذا قاله سيبويه والخفض وأجاز الفارسي  
 أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت  
 له شبيها وهذا الذى قاله نص عليه سيبويه قال المصنف فى هامش الالفية لينظر  
 فى فائدة النصب فان قولك مز يد كهمر وينفى المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو  
 بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر (قوله  
 وهو على) أما حرفيتها فتقدمت وأما اسميتها فادخلت عليهما من كقوله  
 \* عدت من عليه عدما تم طمؤها \* فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فنحو ان  
 فرعون علا فى الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن) كذلك اذا كانت  
 (أمر الخ) قد مر أن الطيبي جعل من التبعيضية اسما فالادوات التى ترد اسم او فعلا  
 وحرفا لا تقع على ومن وفى

الانفاقة

(قوله اذا العامل فى المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباء فى قول المصنف

أو باضافة للسببية للاستعانة التي يعبر عنها بالاء الالة وهذا انما يأتي على الفرق  
 بينهم أو قدم ما يتعاقبه (قوله كما هو ظاهر عبارة) لأنه المناسب لقوله أو لا بحرف  
 (قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح وفيه انه  
 لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لعضهم هو ان الابدش ورد هذا  
 القول بان الجار لا يحذف ويبقى عمله الا في ضرورة أو نادر كلام وبقى قول رابع  
 ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام (قوله والاضافة اسناد الخ) أي اطلاقا  
 وأما لغة فهي الاصاق والامالة قال امرؤ القيس  
 فلما دخلنا اه اضة فنارحانا \* الى كل حارى حين يد مشطب

ومراده بالاسناد ضم كلمة الى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي  
 سبق أول الكتاب واللام يصح الحد لأنه حينئذ مبين للمحدود ولا فرق في الاسم  
 المسندين أن يكون جامدا أو مشتقا وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني  
 من جزأى الاضافة قد يكون جملة متحرفة حينئذ وقد يكون موصولا حرفيا واصله  
 نحو من بعد ما علقوه من قبل أن يأتي يوم لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال  
 الى اسم غيره ثم قال ولوتأربلا ثم ان قوله اسناد اسم الى غيره جفس شامل للمحدود  
 مما ضم فيه كلمة الى أخرى على وجه جعل احدها ما احدينا عن الأخرى أو وصفها  
 أو غير ذلك وقوله بتزيله أي الغير من الأول أي الاسم الأول منزلة تنوينه أي  
 الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو النون التي تلي الاعراب وتلك نون المتنى  
 وما الحاق به ونون الجمع وما الحاق به فصل مخرج للماعد المحذود ووجه التنزيل اجراء  
 الاعراب على الجزء الأول من جزأى الاضافة كما جرى على الحرف الذي قبل  
 التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما للحالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله ولهذا  
 وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تنزيل المضاف اليه من المضاف منزلة تنوينه  
 أو ما يقوم مقامه وقوله وهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه  
 لما نزل منزلته ما لم يجمع معهما لان الجمع بينهما كما لجمع بين العوض  
 والمعووض وعال غيره ذلك بان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على  
 الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضا في كلامه عند قول المصنف  
 ولا يجمع تنوينه والنون المذكورة تشبه التنوين في انها تلي علامة الاعراب ولهذا  
 لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو اساتين زيد ولا فرق في التنوين  
 بين أن يكون ظاهرا أو مقذرا كدارهم زيد أسله دراهم بغير تنوين لأنه غير  
 منصرف فلما أريدت الاضافة نوى صرفه وقد رفيه التنوين ثم حذف حين أضيف  
 (قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أي النون وقوله في نحو ضار باز يد أي والاصل

كلمة وظاهر عبارة خلافا  
 للاختصاص ولا الحرف المقدر  
 خلافا لعضهم والاضافة  
 اسناد اسم الى غيره بتزيله  
 من الأول منزلة تنوينه أو ما  
 يقوم مقامه ولهذا وجب  
 تجريد المضاف من التنوين  
 ومن النون لقيام المضاف  
 اليه مقامه في نحو ضار باز يد

ضاربين ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها في محلها ولا يخفى عدم  
 انحصار هذا مع ما قبله وكان الظاهر أن يقول كافي شرح الحدود وقيامها في ذلك  
 مقام تنوين المفرد ليكون ذلك ميانا لقيام النون مقام التنوين الذي جعل علة  
 لحذفها وظاهر صديقه أنه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت في قوله  
 له نانا فان أراد أنه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع ان  
 لخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب زيد  
 تدبر (قوله وتصح بادني ملازمة) فتحصل بالاضافة خصوصية تناخو كوكب  
 الخرقاء لام لا تست فعلها هو الغزل في زمن ملابس الكوكب ونحو الاعشبية  
 ونحوها أنسيف الضحى الى العشبية لما بينهما من الملازمة باعتبار كونها  
 في النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله أنسيف الشهادة الى الله لانه حكم الله  
 قال السيد في شرح المفتاح الهيئة التركيبية في الاضافات للازمة موضوعا  
 للاختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا  
 استعملت في أدنى ملازمة كانت مجازا لغويا لا حكما كما هو لان المجاز  
 في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محله الا على الى محل آخر لاجل ملازمة  
 بين المحلين فظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة  
 ملازمة بينهما بل ينسب الكوكب اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء  
 ففعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه اطف وأراد به الرد على  
 السيد حيث قال في شرح المفتاح فالانافة بأدنى ملازمة تكون مجازا حكميا مشعر  
 بجعل تلك الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة وردة مردودا أما أول فلان أدنى  
 مرتبة المجاز اللغوي أن يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك وأما انما  
 فلان لزوم صرف النسبة عن محلها الانسلي الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ  
 والحق مذهبه كما اعترف به السيد في موضعه (قوله ومراده بالاسم ما يقابل الوصف  
 الخ) أي لا ما قبل الفعل والحرف الشامل للعطوف والمناسب لقول المصنف الآتي  
 أو باضافة الوصف الى معوله أن يقول ما قبل الوصف المضاف لعموله ثم يذ كر فيما  
 دخل خالق السماء لان المراد بعمول الوصف ما يصح ان ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه  
 مفعولا به قال الرضى وفيه فغير الوصف المضاف لعموله يشمل الوصف المضاف لغير  
 الفاعل والمفعول كنهاله والمضاف الى أحدهما المكن لم يتحقق فيه شرط العمل  
 اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلا أو بمعنى الزمن المستقر وهذا ما جزم به في المعنى  
 وكذا الزمخشري عند الكلام على ما لا يوم الدين اكنه خالف ذلك عند الكلام  
 على قوله تعالى وجاء على الليل سكا والشمس والقمر فانه يجوز أن يكون الشمس

وتصح أدنى ملازمة  
 بالاسم ما يقابل الوصف  
 العامل عمل الفعل بدليل  
 العطف الآتي الدال على  
 المتغايرة فدخل نحو كاتب  
 القاضى وأعجبني ضرب  
 زيد عمرا اذ المضاف في  
 الأول وان كان وصفه ليس  
 العامل وفي الثاني وان كان  
 عاملا ليس بوصف

والقمر في قراءة النصب عطفاً على محل الليل ذاهباً الى أن المراد بالجعل جعل مسفر  
 في الازمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتمكون اضافته محضة  
 فلا تعمل فيظهر ان بين كلاميه تعارضاً وأجاب الاماميني تبعاً لحواشي الكشاف  
 بان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتباراً ان أحدهما أنها محضة  
 باعتبار معنى المعنى فيسهو بهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانها أنها  
 غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع صفة للانكسرة ويحل  
 فيما اضيف اليه بقى ان من الانشافة المعنوية اضافة أفعال التفضيل وهي بمعنى  
 اللام على ما حققه الرضى وقال ابن عصفور ان اللفظية تبدأ ليل مرت برجل أفضل  
 القوم ولو كانت معنوية لزم وصف الزكرة بالمعرفة وتخرج على البدل فيه ان  
 البدل بالمشقة يقول والعرب تقول مرت برجل أفضل القوم كثيراً وهو خارج من  
 الانشافة اللفظية لان الوصف لم يصف له وهو في أفضل القوم ودخل في المعنوية  
 على ما قلناه دون كلام الشارح لان أفعال التفضيل وصف يعمل عمل المفعول  
 فتدبر (قوله وهذه الاضافة ثلاثة أقسام) - أي أن الاكثر جعلها قسمين  
 وزاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقاد الحلب وأجيب بأنه يمكن جعل  
 رقاد صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بأنه رقاد لما كان الرقاد عنده  
 فجعل رقاداً بالغة (قوله التي للملك أو شابهه) الملك اما حقيق نحو غلام زيد  
 ومال عمرو أو مجازي نحو يزيد ورجل خالد وأما شبه الملك فهو الاستحقاق  
 حقيقة بأن يكون الثاني مستحقاً للأول نحو حصر المسجد ودرج الدابة ورب  
 الناس لان الناس يستحقون رباً يعبدونه أو مجازاً نحو اذا كوكب الخرقاء لاح  
 بسحرة (قوله تحقيقاً حيث يمكن الخ) هذا ما أشار اليه في التسهيل وقال  
 حفيد الموضع ليس المراد من قولنا ان الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام  
 أو من مقدرة وانما المراد من ذلك المقصد الى أن المضاف انما عمل الجر لما فيه من  
 معنى الحرف لان الاسماء المحضة لا حظ لها في الاعراب انتهى قال الجاهلي أخذ  
 من الرضى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح اتصافها بله يكفي افادة  
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله لا يلزم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك  
 بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من  
 مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكافؤ البعيدة مثل كل رجل وكل  
 واحد (قوله اذا كان المضاف اليه كلاً للمضاف الخ) فان اتفق الشرط الاول نحو  
 يذ يذ يذ وان كان كلاً للبدل لكن لا يصح أن يجزئ يذ عنها فلا يقال هذه اليد  
 زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كاه وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

وهذه الاضافة ثلاثة أقسام  
 لانها اما على معنى اللام  
 التي للملك أو شابهه تحقيقاً  
 حيث يمكن اللفظ بما  
 (كغلام زيد) وتقديراً  
 بحيث لا يمكن ذلك سدى  
 نال وعند زيد ومع بكر  
 وامتحان هذا بأن يوثق مكان  
 المضاف بما يرادفه أو يتأريه  
 نحو صاحب ومكان  
 ومصاحب (أو) على معنى  
 (من) البيانية وذلك اذا  
 كان المضاف اليه كلاً للمضاف  
 وصالحاً للاخبار به عنه

الطميس فانه وان صح الاخبار بالطميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس  
 لكن الطميس ليس كلالليوم فاضافته من اضافة المعنى الى الاسم وهي على معنى  
 اللام ايضا والشرطان معاً نحو بزيد وغلماوه وحصر المسجد وقتديله فان  
 للمضاف اليه ليس كلاللمضاف ولا صالح للاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام  
 المنة كما في الاولين أو الاختصاص كما في الاخيرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب  
 الشرط الثاني واشترط الحاجي أن يكون المضاف أيضاً نادياً على غير المضاف اليه  
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط أيضاً أن يكون المضاف اليه أصلاً  
 للمضاف والاقهوى بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية وضافة فضة الى خاتم  
 بمعنى اللام وردهذا الشرط الشهاب القاسمي تبعاً لأستاذنا الصنوي بأنه لا يوافق  
 نصر يجهم بان اضافة المقادير والاعداد كثير ارض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم  
 ان الاضافة التي على معنى من هي المسماة بالاضافة البيانية لان المراد من  
 البيانية وقد أشار لذلك الحاجي بقوله فان اضافة خاتم الى فضة بيانية وقد علمت  
 اختلافهم في شروط الاضافة التي على معنى من فلذا اختلف اطلاقهم في الاضافة  
 البيانية فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ومن العجب قول  
 شيخنا العلامة الغنيمي الاضافة البيانية لها معنيان لغوي وهو ما يكون المضاف  
 اليه كشيء للمضاف وبيانه سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أو لا  
 ومن ثم قيل ان اضافة شجر أرك على بيانية واسطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم  
 وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاسطلاح على ذلك وليس كذلك  
 وضافة شجر أرك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعه ما بيانية  
 وأعجب منه قول السبوطي في الفتاوى ان الاضافة البيانية هي اضافة شيء الى  
 مرادفه وانما ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف  
 للشرطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويجبر بالحديد عن الخاتم فيقال  
 هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته وقس عليه  
 قوله وثوب خزوما أشبهه (قوله اذا كان الثاني طرفاً للاول) سواء كان طرف زمان  
 كمال الاول أو مكان كالثاني والمراد من حيث انه طرف أى اذا قصد بيان  
 الظرفية فان أضيف الى الطرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في مصارع مصر  
 ويبيع الدار فهو بمعنى اللام لاني كما شرحه ابن الحاجب في الامالي ثم  
 الظروف انما تنسب الى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في (قوله  
 واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجاً بما رواه انه يلزمه كثرة الاشتراك في  
 معناها وانه خلاف الاصل الثاني ان حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى في على معنى لام

كخاتم حديد) وثوب خز  
 ولك في هذا نصب التثاني  
 على التمييز والحال واتباعه  
 للاول بدلاً أو عطف بيان  
 أو تعانياً أو به بالمتق أى  
 موصوع من حديد (أو) على  
 بمعنى في) الظرفية عند  
 بعضهم وذلك اذا كان الثاني  
 طرفاً للاول (ككسر الليل)  
 وشهد الدار واختاره ابن  
 مالك لكثرة وقوعه في الكلام  
 التصحح بالنقل الصحيح  
 وأكثرهم في هذا القسم  
 وبأأ وهم معنى في فهو على  
 معنى اللام مجازاً (وتسمى)  
 هذه الاضافة المنقسمات  
 ذكره صفة لانها خاصة  
 من تقدير الانفصال  
 (معنوية) لا فادتها أسراً  
 معنوية (لانها) مفيدة  
 (للتعريف)

الاختصاص المجازية يمكن فربح المصير اليه من وجهين أحدهما أن  
 المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثاني ان الاضافة للمجاز الملك  
 والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى في مختلفها والحمل على المتفق  
 عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والثالث ان الاضافة في نحو مكر الابل اما بمعنى  
 اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى في على بقاء الظرفية وان كان  
 الاول حمل على المتفق عليه كما في صيد عليه يومان وولده ستون غلاما والثاني حمل  
 على المختلف فيه وأجاب الشاطبي عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل  
 على وجود اضافة في فلا بد من اتباعه وعن الوجه الاول من وجهي الامر الثاني  
 بانه ارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسئلة خلافية كما قرر في  
 الأصول وعن ثانياً بان الدليل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به  
 اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاسر في  
 الظرف الذي وقع فيه الفعل ان يبقى على طرفية كما اذا سئل من المضاف فعل نحو بل  
 مكرتم الليل والنهار وكلام الرضي يوافق ما ذهب اليه ابن الداظم فانه لما قرر انه  
 يكفي في الاضافة التي بمعنى اللام اختصاص الذي هو بدل اللام قال فالاولى  
 اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقيل كمر بلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف  
 الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملائمة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام نحو  
 كوكب الخرقاء وهي الاضافة التي يقال ان ادنى ملائمة وتبعه الجاهلي وقال  
 فان قلت فعل هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص  
 الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قلبه لا ردوها الى  
 الاضافة بمعنى اللام تقابلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم  
 فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة اه وذهب ابن الصائغ الى ان الاضافة  
 لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعاً لابن  
 درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى حرف والالزام تساوي العبارتين في المعنى  
 وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تقبيرا مطابقتين كل  
 وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النسبة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة  
 من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى (قوله أي لتعريف المضاف  
 بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية موضعت لتفيد ان لواحد مما دل على المضاف مع  
 المضاف اليه مزيد خصوصية فاذا قلت غلام زيد اكب ووليد غلامان كثيرة فلا بد  
 ان تشير الى غلام من غلامه له مزيد خصوصية بزيدا ما لعظمة أو شهرته أو يكون  
 غلاما مع غيره من غلامين المخاطب قال الرضي وتبعه الجاهلي وقد يقال جاءني غلام زيد

أي التعريف المضاف  
 بالاضاف اليه ان كان معرفة  
 كضارب زيد أمس  
 (أو التخصيص) أي لتخصيص  
 المضاف بالمضاف اليه ان  
 كان نسكراً كضارب رجل  
 أمس قال في المعنى

من غير اشارة الى واحد من لكتنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الفوقى  
 وأقول لا يصير بذلك نبي كبره فان التحقيق أن التعريف الإضافي بقصد به أحد  
 المعاني الاربعه المعروفة باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب  
 عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انه تخصص وتعريف ليس بصحيح لانه  
 من جعل القسم قسيما وذلك بأن التعريف تخصص فهو قسم من التخصص  
 لا قسم له فالإضافة انما تقيد التخصص لكن أقوى مراتبه التعريف وهو  
 اضافة الجمل تقيد التعريف كما مال اليه أبو حيان لانها في تأويل المصدر المضاف  
 الى فاعله أو التخصص كما انه يظهره المرادى لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير  
 معنى فلا يفتت اليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحد بعينه وأيضاً لا يلزم  
 في المصدر ان يقدر مضافاً بل يقدر مضموناً عاماً الاوجه الاوّل لان المختاران المضاف  
 اليه لا يكون الا اسما فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث  
 بفاعله تقدير المصدر مضافاً اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر  
 مضافاً لفاعله ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تأويل فصح نظراً لظاهرها وهذا  
 واضح اذا كان الفاعل معرفتاً وهى كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون  
 نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغللاً في الابهام) أى شديد الدخول يقال  
 وغل في الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد به ما مطلق المغايرة والمماثلة)  
 أى لا كما هو ما وبيان الابهام انك اذا قلت غبر زيد فكل شئ الا زيد غيره وكل  
 ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحداً واشترى كافي  
 وصف من الاوصاف ولا تسكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من  
 التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلو بين ورديان كثره  
 المغايرين والمماثلين لا توجب التسكر كما ان كثرة الممانز يد لا توجب كون غلام  
 زيدا نكرة وذهب يبيرويه والمبرد الى ان سبب تذكيره ما ان اتفقت ما للتخفيف  
 لشابهتها اسم الفاعل الأترى ان غيرك ومثلاً بمنزلة مغارك ومماثلك وجعل  
 بعضهم المقتضى لتعريف غير انما هو وقوعها كقولهم الحركة غير السكون  
 وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ومرجعها منه شبهك وحسبك  
 وألفاظ سمعت قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر رجوعاً الى تحقيق  
 شدة الابهام في حسبك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف قوله متوغللاً أى  
 أو كان واقعاً موقعاً نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة  
 (قوله كما عازيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أبالة) لان لا تعمل في  
 المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لان رب وكم لا يجران المعارف

والمراد بالتخصيص الذي لم  
 يبلغ درجة التعريف فان  
 غلام رجل أخص من غلام  
 لكنه لم يقيد بعينه كما تميز  
 غلام زيد و غلام رجل  
 ما كان متوغللاً في الابهام  
 كغيره ومثل اذا أريد به ما  
 مطلق المغايرة والمماثلة  
 أو واقعاً موقعاً نكرة لا تقبل  
 التعريف كما عازيد وحده  
 ولا أبالة ورب رجل وأخيه  
 وكم ناقة وفصيلها (أو باضافة  
 الوصف) عطفاً على قوله  
 أو باضافة اسم قسمه  
 قسمه الى أى يختص الاسم  
 باضافة الاسم كلب أو باضافة  
 الوصف العامل عمل الفعل



واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التي على معنى الحرف انما هي المعنوية كما لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل والالتفية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التي على معنى في ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك في دخول اللفظية في سوى ذلك وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية انما على معنى حرف ~~ليكن~~ لم يبينه قال الاستاذ الصفوي ونقل أبوحيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كطالم نفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقول فقول فيها أيضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك سرح به ابن جني والشلو بين وبه يتضح انه لا اشكال في قول بعضهم ان مطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى مطرنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافي انما اللفظية فصح جعل مطرنا معنا له ارض ولم يلزم نعت اللفظية بالمعرفة وكون الاضافة في مطرنا اللفظية سرح به المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد لانه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشقة على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في قوله تعالى صدقنا معهم وقوله تعالى لعلنا نبدل قلوبهم في ذلك بان هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام المصنف في المعنى فانه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة بالتحمة وهي المعترضة بين المتضامين وذلك في قواهم يادؤس للعرب وهل انجرار ما بعدهما أو بالضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يتعلق ثم قال ومنها اللام المسماة بلام التقوية وهي الزائدة لتقوية عامل لتعريف ما يتأخره أو بكونه مرفوعا في العمل نحو صدقنا معهم فعلى ما يريد هذا وفي جعل الاضافة اللفظية على معنى اللام نظرا لظهوره في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو وكأله الدمايني في شرح التسهيل وبه أيضا يستط قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان أى شئ منه حسن فبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أى ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيده به كثير من المحققين بل ادعى انه تنازاني الاتفاق عليه وعمم الرضى المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى الفاعل أو المفعول به أو نية فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل انه منصوب بمعنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع بمعنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنها أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معموله) بأن كان  
بمعنى الحال أو الاستقبال  
سواء كان اسم فاعل  
(كبابغ الكعبة) وضارب  
زيد الآن أو غدا أم اسم  
مفعول

قوله

الوجه ونسبى) هذه الاضافة

غير محضة لانها في تقدير

الانفصال (ولفظية)

لا فادتها أمر القظبا (لانها)

جيء بها (لمجرد التخفيف)

في اللفظ بخذف التنوين

أو ما يقوم مقامه أو لرفع الفصح

كافي نحو وحسن الوجه فان

في جره تخلصا من رفع رفعه

لخلو الصفة لفظا من ضمير

يعود على الموصوف ومن رفع

نصبه باجراء وصف القاصر

بجري المتعدى فلا تقيد

المضاب تعريفا ولا هذا مع

وصف التكرة به في نحو

هديا بالغ الكعبة ووقوعه

حالا في نحو ثاني عطفه ولا

تخصيصا لان أصل ضارب

زيد ضارب زيد الاضرب كما

توهم فالاختصاص موجود

قبل الاضافة (ولا تتجمع

الاضافة) وجوبا (تنوبنا)

ولومقذرا لانه يدل على

الانفصال والاضافة تدل على

الاتصال فلا يتجمع بينهما

(ولاننا نالبة للاعراب)

وهي نون المتنى والمجموع

على حده وشبههما كضاربا

زيد وضاربو عمرو

وشياطين فانها تتجمع لانها غير نالبة للاعراب بل هو نال لها أو عليها (ولا مافيه (أل) لان المقصود منها اصاله

(قوله كمرقوع القلب) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف (قوله لان في تقدير  
الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد افاض ضمير المتن  
في الصفة فاصلا بينها وبين مجرورها تقديرها (قوله فان في جره تخصصا الخ) قال في  
التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لا تتفاء فبح الرفع ونحو الحسن وجهه لا تتفاء فبح  
النصب لان التكرة تنصب على التمييز (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك  
كافي المعنى في الامور التي يكسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كالمى الاشياء التي  
تحتاج الى الرباط قال وقيل أل نابت عنه (قوله ولا تخصصا) عطف على تعريف أى  
ولا تقييد تخصصا (قوله ضارب زيد) فالخصيص حاصل بالعمول قبل أن تأتي  
الاضافة (قوله كاتوهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تقييد  
الاتحيفا فقال بل تقييد ايضا التخصص فان ضارب زيد اخص من ضارب واعلم  
ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في التسهيل قسما  
ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة  
واضافة المسمى الى الاسم وضافة الصفة الى الموصوف واتساق الموصوف الى القائم  
مقام الصفة وضافة المؤكد الى المؤكد وضافة المعبر الى المعنى وضافة المعنى  
الى المعبر ونوع في بعضها فابراجم شرحه ومما ينبغي ان ينبه عليه ان الاضافة  
في جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمي وفي حواشي المطول  
للغنائري عند قوله في الدياتحة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى  
من البيانية (قوله ولومقذرا) كما اذا كان المضاف غير منصرف كما مر (قوله  
والمجموع على حده) وأما قوله \* لا يزالون ضاربين القباب \* فتؤول بارجح  
في المعنى والتصريح في باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع مع عرب  
حينئذ بالفتحة على النون كما كين لا بالنون (قوله بما يأتي) في الصور والمستثناة  
من عدم مجامعة أل (قوله بل هو نال لها أو عليها) أى على الخلاف في أن الاعراب  
واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبق قول ثابت انه قبله لكنه لا يوافق فرض  
المسئلة فلذا أقطعه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الاعراب وقد  
أشار الجعبري في نوبته الى الاقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده \* فولان والتحقيق مقترنان  
(قوله ولا مافيه أل) وأما الثلاثة الاقوال فال فيه زائدة أو الاقوال بدل (قوله لان  
المقصود منها) أى الاضافة وقوله أسالة التعريف أى والتخصيص وان قصد

٢٦ يس في (مطلقا) عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكرير كشيطان  
وشياطين فانها تتجمع لانها غير نالبة للاعراب بل هو نال لها أو عليها (ولا مافيه (أل) لان المقصود منها اصاله  
التعريف وهو حاصل لما قبله أل غيرها

منها فليس بطريق الاصاله وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه الرفع ما أى  
غير الاضافة وهو ال فلو اضيف ما فيه ال لم تحصل الحاصل وعلى كلامه فمع اضافة  
المعرفة الى التكرار يكون بطريق التبع وعمله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو  
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعه م اضافة المعرفة  
جعلها علما في نحو أبو النجم وان عباس مع انه لا فرق بينهما فى لزوم تعريف الم عرف  
وأجيب بانه ليس فى جعلها علما تعريف الم عرف بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين  
صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فتأمل (قوله ولهذا  
لا تتجمع العلم الخ) أى لتكون المقصود من الاضافة اصاله التعريف لا يضاف العلم  
باقيا على علمية لم حصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر فى زيد  
الشيوع) فلا يبقى على علمية ومن ذلك قوله

تخلار يدنا يوم النقا رأس زيدكم \* بأبيض ماض الشفرة بينى  
وقوله فان قرأى الحق ان تتبعع الهوى \* ولن يقبلوا فى الله لومة لائم

والانضافة فى ذلك الادنى ملازمة وجعل ابن مالك فى التسهيل ذلك من اضافة  
الموصوف الى المقام. قام وصفه أى عـ لا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان  
قرئنا أصحاب الحق **بوجه** لا تتجمع الاضافة ايضا انما اثبت ان أمن اللبس  
قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر \* وأخافونك عد الامر الذى وعدوا \*  
أى عـ قال امر فان حصل ليس لم يجر حذفها نحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه  
المسائر الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة) لان المقصود من الاضافة  
اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع الفج وذلك حاصل فى الصفة المشبهة  
التى هى الاصل فى ذلك فكان ينبغى للمصنف أن يثبها كالجعد الشعر بحذف  
الضمير أو الحار والمجر ورلان الاصل الجعد شعره أو شعره منه فلما اضيف حذف  
الضمير المجرور بالاضافة أو بالحرف فى فصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال  
عوضا عما فانه من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى  
المضاف كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابهة  
لها من حيث ان المضاف فى صورتين صفة مـ رونة بأل والمضاف اليه مـ قرون  
بها واذا كانت ال فى المضاف اليه اثنا كانت كأنها فى الاول لان المضاف والمضاف  
اليه كالتى الواحد والضمير العائد الى ما فيه ال منزل من منزلة الاسم المقرون بأل  
ولما طال الوصف التنى والمجموع واحتاج لزيد التخفيف لم يفتح فيه لاشترط ال  
فى المضاف اليه (قوله وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجع) فمتنع الضارب زيد  
وأجازة القراء والضمير فى الضارب بك والضاربى ونحوه ما منصوب المحل على

ولهذا لا تتجمع العلم باقيا على  
علمية فلا يقال الغلامى ولا  
زيدكم بل يجب حذف ال  
من الغلام ويثدر فى زيد  
الشيوع (الاقى نحو الضارب  
زيد) مما المضاف فيه وصف  
مثنى والمضاف اليه مـ موله  
(و) نحو (الضارب زيد)  
مما المضاف فيه وصف  
مجموع على حد التنى  
والمضاف اليه مـ موله (و)  
نحو (الضارب الرجل)  
مما المضاف اليه الوصف  
بأل أيضا (و) نحو (الضارب  
رأس الرجل) مما المضاف  
اليه مضاف لما هى فيه (و)  
مـ مـ رت (بالرجل الضارب  
غلامه) مما المضاف اليه  
مضاف لضمير عائد على ما هى  
فيه فهذه المسائر الخمس  
اغتفر فيها الجمع بين ال  
والاضافة وما عداها  
لا يجوز فيه ذلك على الراجع

المفعولية لا بحرور بالاضافة والتثوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطالب من المطولات (قوله والامور التي يكتمها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر في المعنى انها احدى عشر اربعة من اعلمت من هذا التعريف والتخصيص والتحقيق ورفع الضمير والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو توثي أكلها كل حين والسابع تكبير المؤنث كقوله \* انارة العقل مكوف بطوع هوى \* والثامن تأنيث المذكر كقوله \* قطعت بعض أصابعه وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فين أعربه والاكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها ان يكون المضاف مبهما كغيره مثل ودون الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه ان الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبهى ببناء أسليا والحادي عشر وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدأ في غلام من عندك وذلك كإرضى المضاف يكسب من المضاف اليه التثنية نحو ما مثل أخيك ولايك بقولان والجمع كقوله \* فاحب الديار شغفن قلبي \* وراد في التشبيه والنظائر ان يكسب التثنية وهو سلب تعريف العمليته

والامور التي يكتمها  
الاسم بالاضافة عشرة  
ذكرها في المعنى  
باب \*  
في ذكر الاسماء العاملة  
عمل أفعالها  
بمعنى عمل فعله من الاسماء  
(سبعة) وزاد في الشذور  
اسم المصدر والظرف  
والبحرور المعتمدين فعلى  
هذا تكون عشرة أحدها  
(اسم الفعل)

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها

(قوله المعتمدين) أي عن نفي أو استنهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه فيبتدأ بترجيح في المرفوع بعدهما ما كونه فاعلام مع جواز كونه مبتدأ مخبر عنه بأحدهما وهذا المختار ابن سألان وظاهر كلامه في الشذور بقضيه وقيل بترجيح كونه مبتدأ مخبر عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين وحيث أعرب فاعلاما وجوبا أو جوارا رجحا أو مرجوحا فهـل عامله الفعل المحذوف أو أحدهما التباينة عن استقر وفربه من الفعل بالاعتماد فيه بخلاف المختار الثاني يدل ابن أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدارجا ساو لو كان العامل الفعل لم يمتنع وقائمه قوله \* فان فؤادي عندك الدهر أجمع \* حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الطرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح أن يكون توكيدا للضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيد الاسم على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال بوجود الناخذ هذا كله في حالة الاعتماد فلم يعتمد نحو في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ أو ما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله قال في المعنى لان الاعتماد عندهم ليس شرطاً قال ابن جماعة هذه

مصادرة واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر  
من نيابته عنه أن يفيد ما يفيد من الحدث والزمان وهذا صادق بالقول بأن مدلوله  
لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وافادته ما يفيد على الاقل بواسطة وعلى الثاني  
بلا واسطة والمراد الاقل لموافقته الاصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس  
فضلة المقصود به اخراج الحرف في نحو يازيد وازيد افعال لان الحرف لا دلالة  
له على زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج اقتيد  
بخرجه ويحتمل انه أراد بنيابته عنه انه يفيد ما يفيد من الحدث فقط وعلى هذا  
فيصدق أيضاً بالقول بأن مدلوله المصدر الثابت عن الفعل (قوله ولا متأثر بعامل)  
فصل خرج به المصدر في نحو ضرب يازيد او الصفات في نحو أفاقمز يد فاقم او ان ثابت  
عن الفعل الا انها متأثر بالعوامل (قوله والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل) فصح مثلاً  
اسم للفظ اسكت قال الرضي وهو ذاليس بشئ اذا العربي الفصح الخالص عما يقول  
سمع انه لم يحظر به اللفظ اسكت وربما لم يسعه أصله لا وقبل مدلوله المصدر  
ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بنى اسم الفعل وأعرّب المصدر  
وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة  
واسم الفعل بالوضع وقيل انه فعل حقيقة (قوله وانه لا موضع له من الاعراب) أي  
والصحيح انه لا موضع له وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم  
الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم لمعنى الفعل فوضع رفعه بالابتداء وأغنى  
مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذي ناب  
المصدر عنه واستشكل كل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب  
لا بد له من موضع وقد يتجرب بالمنع والسند ضميراً للفعل وكون اسم الفعل لا موضع له  
يقتضى انه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب  
في حكاية الأقوال انه الاصح وشرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه  
في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على انه على الاصح يتأثر بالعوامل المعنوية  
واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل  
في الاستعمال لان الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وقد يتأثر بالعوامل اللفظية  
كالنواصب والجوازيم وقد مر ما له تعلق به في بحث الكلام عند تمثيل الشارح  
بزيدهيات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح ان فيها احدى وأربعين لغة وفي  
شرح التسهيل للمصنف والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسر انهما وبعضهم  
يضمهوا والفتح قراءة الجمهور والمكسر قراءة يزيد بن القعقاع والمكسر والتنوين  
قراءة عيسى وقرأ ابن ابي حنيفة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأ هيات هيات

وهو ما ناب عن الفعل وليس  
فضلة ولا متأثر بعامل  
ويدل على اسميته بقوله  
بعض علامات الاسم  
كالتنوين والتعريف  
ومخالفة أوزان  
الفعل والصحيح ان مدلوله  
لفظ الفعل وأنه لا موضع  
له من الاعراب وهو ثلاثة  
أنواع ما هو بمعنى الماضي  
(كهيات) بتثليث التاء

بالمجروح خبر عند الفارسي وفي احد وجهي ابن جني ويكون ههنا اذ ذلك مصدرا  
 نبي في قول أبي علي له صلة تجسبه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم  
 الفـعل لا موضع له وقيل التقدير ههنا هو أي التصديق وقيل في كل منهما ما ضمير  
 الاخراج لانه قد يضم في ههنا كقوله ههنا قد سفهت أمية رأيا \* أي ههنا  
 هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فعل وعند عاب انها اذا كررت كانت  
 كبيت بيت ورده الفارسي بأن التركيب غير معهود في اسم الفعل ويرد عليه جهل  
 وألف ههنا عن ياء كالف حاحيت فيكون من الهيه وهو زجروا بعد كقوله  
 \* ههنا من مخرف هياؤه \* أي بعد ياء كقوله من حنونه فبني منه مصدر على  
 فعلا كالرزال وأيضا في باب ساس قليل وباب حاحيت أكثر منه (قوله وشتان)  
 بفتح النون وفي فصيح عاب ان الفراء كان يكسرها (قوله وواف) ذكروها في أول  
 التصريح أربعين لغة ومجلى كونه اسم فعل مالم تؤنث بالهاء فتتصب مصدر او ذلك  
 قولهم في الدعاء أفة وئفة فهذا يدل من اللفظ بالفعل كجزء ما قد يرتفع فيكون أيضا  
 دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد ينسب اليه نحو كان الأمر على أفه أي حينه وأرانه  
 (قوله وهو دون الأول) بل لم يشبهه ابن الحاجب قال الجاهلي لما قيل ان أف بمعنى  
 أنضجر وأره بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضي الحالي (قوله  
 كقوله ههنا الخ) قاله جرير من قصيدته من الطويل الدعاء للعطف والعقيق موضع  
 بالجواز فاعل ههنا الأول والثاني تا كيد لم يؤنث به للاسناد فلا تنازع في العام ابن  
 خلا فالأبي على لم يكن مال ابن عصفور في شرح الايات لسكلام أبي علي ومنع التوكيد  
 لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد مناقض لذلك قال ما أ كدت  
 الجملة كلها جاز كزال نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق ويروي وأهله  
 وذل بكسر الخاء أي صديق وبالعقيق في موضع رفع نعت نخل والباء بمعنى في ويجوز  
 أن يكون حالا من الهاء في نحو أوله وجملة نحو أوله في موضع رفع على انها سفة نخل من  
 حاوات الشيء اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجوهري ورويه الزمخشري  
 بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يستعمل  
 في غير ذلك لا يقال شتان الحصمان عن مجلس الحكم (قوله شتان هذا والعناق  
 الخ) أي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة  
 بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل (قوله وقد تراد ما الخ) عبارة المصنف في شرح  
 الشذور ولذا زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهو  
 بمعنى الامس نحو (وه)  
 ودونسكه وعليه وهو  
 الغالب (و) ماهو بمعنى  
 المضارع نحو (وا) وأوه وواف  
 وهو دون الأول فههنا  
 (بمعنى من) كقوله  
 فههنا ههنا العقيق ومن به  
 وههنا نخل بالعقيق نواصله  
 وشتان بمعنى اقترق كقوله  
 وشتان هذا والعناق والنوم  
 والشرب البارد في نخل الدوم  
 وقد تراد ما قبل فاعل شتان  
 كقوله \* شتان ما بين الزيد  
 في النداء \* وههنا بمعنى اسكت  
 ودونسكه بمعنى خذ وعليه  
 بمعنى الزم نحو عليكم  
 أنفسكم (و) واه بمعنى  
 (أعجب) كقوله

شتان ما نومي على كورها \* ونوم جبان أخي جابر  
 ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمر ووجوزه غيره محتجا بقوله

لشأن ما بين اليزيد بن في الندى

وأما قول بعض المحدثين

جاز يقوفى بالوصول قطبعة \* شأن بن سنيحكم وصنعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على انهما ماموصولة وبين وذلك على قول الكوفيين ان ما الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شأن بقوله شأن مالم يوهى لان نومي فاعل شأن والمعنى افترق نومي على كور الابل ونوم الشخص المذكور وما في قوله شأن ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شأن لان فاعل شأن لا بد ان يتعدد وبين لا تقع على المتعدد بل ماموصولة وهي الفاعل وبين صلتهما فاعل واللام في قوله شأن مؤطبة للقسمة وقمة البيت \* يز يدسلم والآخر بن عام \* يصف أحدهما بالكرم الزيدون الآخر واعلم ان شهما الاصل معنى ان شأن سمع فيه الكسرة و تنبيه شت الاسم فعل بمعنى اقترن ولا يلوكون جمعاهما لجاز ان يجيء الفاعل أكثر من اثنين يعطف أو دونه ولم يجوز حية لوجار شت ن ما بين زيد وعمر وزم لاخبار بالمعنى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشأن خبر ويرد شهما ان اللغة العليا فتح القون قال الرضى ينبغي أن لا يجوز الا ما قاله الاصل لان ما اما زائدة فبين هي الفاعل وفاعل شأن لا بد ان يكون متعددا وبين ليست كذلك واما أن تكون موصولة وهي الفاعل فليس هنالك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم ان يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساو بين في النسبة كأن يقال بيني وبين زيد قرابة والعرض في قوله شأن ما بين اليزيد بن في الندى ان اليزيد بن افترقا في صفة من أحدهما متصفا بالجنس والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا أن يكون شأن بمعنى بعد ذلك ان تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد استمر كافي صفة الكرم فتأمل (قوله وبأبي الخ) مصدر بيت لراجز من رجا زعيم عجزه \* كأنما ذر عليه الزنب \* فوالاسم فعل بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبره مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وقوله بكسر الكاف مبتدأ والاشنب صفة من الشنب يفتح بين وهو وحدة الاسنان وخبره كأنما ذر من ذررت الحب والزنب ضرب من النبات طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية أى أعجب اهدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله \* وواها السلى ثمها وواها \* (قوله وأف بمعنى انضجر) أى بالشرط المتقدم (قوله ما صبغ من فعل الخ) أى منصرف تصرفا كما لا يخرج بالثاني نحو دحرج لانه رباحي

وابأبي أنت وفوك الاشنب  
 كأنما ذر عليه الزنب  
 أو زنجبيل وهو عندى الطيب  
 ومثله وى وواها وواؤه بمعنى  
 أتوجع وأف بمعنى  
 أتضجر وهذه الانواع كلها  
 سماعية وانما يبنى من اسم  
 الفعل ما صبغ من فعل ثلاثى  
 تام على وزن فعال كسوزال  
 وشذو غه من الرباعي  
 كسوزقار بمعنى قوروقد  
 يؤخذ مما ملنا ان اسم  
 الفعل نيران من نجل وهو  
 ما وضع من أول الامر  
 للفعل كشأن

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبش لانهما اجامدان ونحو يذرو يدع لانهما  
 ناقصا التصرف (قوله وممنقول) هو امامنقول من طرف الـ كان نحو ودنك زيد بمعنى  
 خذوه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كما مثل والغالب في المجرور في القسمين  
 أن يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أو ترى وقد  
 يكون ضمير غائب نحو عليه ربح لا يسنى فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا حكي  
 الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظير اياي وان  
 يحذف أحدكم الارنب والثاني نظير \* فلا تحب انا الجهل واياك واياه \*  
 والثالث نظير اياه واياك والشوايب كذا في حواشي الخلاصة للمصنف واستفهامه ان  
 على فيما حكاه الاخفش مخنفة لامتددة خلافا للدماميني حيث فهم ان على بتشديد  
 الياء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لا بدال الظاهر من ضمير  
 الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان واعلم أن كلامهم في  
 تقسيم اسم الفعل لم تجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور  
 وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويفتضئ ان اسم الفعل انما هو  
 الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا في الكاف المتصلة بعليك واخوته فقال ابن بابشاذ  
 حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال  
 الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم أنت  
 نفسك وانظر ما المناسب حينئذ ليا بعدها اذا وجد نحو عليككم أنفسكم وقد يقال  
 ان على تعدى لاثنتين وفي حواشي الاشعوني للشهاب التامهي أو نصب عند  
 الكسائي على المفعولية ويرده قولك عليك زيد بمعنى خذو خذنا عما يتعدى لواحد  
 وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع كما هو ظاهر فاندفع قول  
 الشهاب في حواشي الاشعوني ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المعنى ان  
 نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا  
 وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كتوله \* أن لا يجاورنا الالديار \*  
 الا أن يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تسبغ ترفيها  
 فلجور وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها  
 اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر والمعنى الزامك  
 واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثل الاسم للزوم تقول عليك بمعنى  
 الزامك فلا كاف موضع خفض ورفع وانظره نداع باصر حوايه وسبأني في كلام  
 الشارح ان اسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان  
 غير الماضي يسترفيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عن مسماه) أي غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضع الغيرة ثم  
 نقل اليه كما عليك واليك ثم انه  
 يعمل مسماه



مطلقا والتحرر من العوامل وأن منه ما ينون ز وما نحو واهاو ويها وجوازا كصه ومه وذلك لتسكير وانه لا يؤكدا بالذون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي (ولا يتأخر عن معموله) اقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافا للكسافي (و) تسكه بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وما أشبه ذلك لا يحجة فيه لانه (متأول) على أنه مصدر منه وبانضمامه جعل مؤكدا لضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكاؤه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر أو بالفاعل المحذوف (ويحذف) الفعل (المضارع في جواب الطلب منه) أي من اسم الفعل كما يحذف في جواب الطلب من الفعل

بذلك في التسهيل اذ قد يكون مسماه متعديا ويكون مولزا ما نحو آمين فانه لازم ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما يصار اليه اذا تعذر الجريان على الاسل وله هذا اعترض في شرح الشذور على من فسر مه با كفف بان ا كفف متعدي ومه لازم فالاولى أن يفسر بان كفف ولم يجعله من غير الغالب لا يمكن الجري على الغالب هنا بخلاف آمين (قوله في رفع الفاعل) أي مطلقا (قوله ويتعدى الى المفعول بواسطة) ان كان مسماه يتعدى بم او غيرها ان كان مسماه يتعدى غيرها (قوله بلزوم البناء مطلقا) أي سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع والتعدي منه مبني وهو الأمر والماضي ومنه يعرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتحرر من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا اليه أول الباب (قوله ولا يحذف) واهذا رد على ابن مالك حيث جوز في قوله \* أيها المانع دلوى دونك \* أن يكون دلوى منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك المقبوطة (قوله ولا يبرز ضميره) بشكل على بعض الاقوال السابقة في الكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه ان هذا من جملة الامور التي يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال في شرح المهمة عند قوله لا يضاف مانعه كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ولو ذاقوا في له ز بدور ويز بد بالجر أنهما مصدران والفتحة فيهما مفتحة اعراب انتهى لكن مقتضى ذلك انه على القول بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا ما خالف فيه مسماه فليأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجزت لعمر وبن الاطنا بصدره \* وقولي كما جاشت وجاشت \* والضميران في جشأت وجاشت لنفسه ومعنى جشأت نهضت وجاشت غمت (قوله وانكته لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب

\* الكلام على اعمال المصدر \*

(قوله اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث فالناقة من اناقة الدال الى الدلول

(نحو) قوله \* (مكانك تحمدي أو تستر يحيى) \* فكانت بمعنى اثبتى وتحمدي مجزوم بفعل شرط ثم محذوف تقديره فان ثبتت تحمدي (و) لكنته (لا ينصب) في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فحدثت بالانصب على الارجح \* (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل على فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى منعوين فأكثر وقد صر أنه يجوز حذف فاعله ونه لا يغير عند استاده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله (كضربوا كرام) اشارة الى أن المصدر المزمع يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامر من أحدهما وجودي واليه أشار بقوله (ان حل محله فعل مع أن) المصدرية والزمان باض أو مستقبل كحجبت من ضربك بدأ من أو غير أي من أن ضربته

ثم الحدث اما قائم فاعل كفرح زيد فرحا أو صادره منه حقيقة كقعدت عمودا أو مجازا  
 كمرض مرضا أو واقع على مفعول كصدر مالم يسم فاعله كرهو ووجنون وقوله الجاري  
 على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل  
 ميمه تأكيدها وبيان النوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجملة وجلسة فمثل  
 القادر به والعالمية مثل ويلاله ووجاله مما يشتق الفعل منه لا يكون مصدر او ان كان  
 الاخير ان مفعولا مطلقا كذا في الجامعي ويحمل أن المراد بالجريان على الفعل  
 الاشتغال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر الى زيادة الجارى الخ  
 مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة على الحدث  
 ولو بواسطة والافاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث  
 ويتعدى الى مفعولين كجئت من ظنك زيدا قائما وقوله فاكثر كجئت من  
 اعلامك زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد للول الفعل وما محل المصدر والمقصود  
 بالتمييز ما را الغرض انه اذا كان الزمان حال لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر  
 بل ما وليس الغرض ان ما لا تحصل مع الفعل الا اذا كان الزمان حال لا انها تحصل معه  
 مطلقا غاية الامر أن أم الحروف المصدرية بحيث أممكن حلواها لا يعدل الى  
 غيرها وهي اذا كان الزمان حال لا غير ممكنة الحلول لما قامت له فعدل الى ما لانها  
 لا تنافيه ولا غيره ومثله التاويل بما عجزت عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي  
 في نحو ضرب زيدا أي من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي  
 من المصدر المثار كداعامه (قوله خلافا لابن مالك في الاول) فانه ذهب الى جواز  
 اعماله وصحح المصنف في شرح التطير المنع وعلاه بأن المصدر هنا انما يحل محل  
 الفعل وحده بدون ان وما فريد في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك و بالفعل  
 المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثاني فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال  
 في الحواشي بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز أن يتعلق به وهما ما هما  
 في التعلق بكل غاد ورائح الا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثاني في قام  
 قام لم يأت للاسناد انتهى لكنه في شرح بان سعاد قال ان المصدر انما يتدر بان  
 أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدث بخلاف نحو زيد معرفة بالنحو وذكاء في  
 الطب قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول  
 الصريح قال لان الظرف يكفيه راحة الفعل انتهى وهذا لا ينافي ما في حواشي  
 ابن الناطم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الامثلة التي ذكرها واذا كان  
 المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف لا تنفاء المانع من تقديمه  
 وهو تقديم ما في حيز الحرف المصدرى عليه لان ذلك انما يكون عند التأويل وهذا

أمس ومن أن تضربه  
 غدا (أو) مع (ما) آخرها  
 والزمان حال فقط كجئت  
 من ضربك زيدا الآن أي  
 مما تضربه الآن فان لم يحل  
 محله ذلك امتنع عمله كافي  
 نحو ضربا زيدا وضربت  
 ضربا زيدا فلا يصح نصبك  
 زيدا تضربا بخلاف الابن مالك  
 في الاول وانهذا جعل الثاني  
 في نحو فاذا له صوت سوت  
 حمار منصوب بالفعل محذوف  
 لا بالمصدر الامر الثاني  
 عدى وهو المثار اليه بقوله  
 (ولم يكن) المصدر (منغرا)  
 فلا يقال أمحبنى ضربيت  
 زيدا

المسيء حسن وهو الحسن  
فيمح اعدم حروف الفعل  
وامهذ الميم محذوما كما  
سيأتي (ولا محذودا) باتناء  
فلا يقال أعجبتني ضربت بك  
زيد الان صيغة الوحدة  
ليست الصيغة التي اشتق  
منها الفعل فان ورد حكم  
بشذوذه (ولا منعونا قبل)  
تمام (عمله) فلا يقال عرفت  
سوقنا اللقيف الا بل لانه مع  
معه وله كوصول مع صاته  
فلا يفصل بينهما فان نعت  
بعدد جاز نحو ان هجرنا  
اياي المفرط لهلاك ولو قال  
ولا تنبوعا لكان أولى فان  
حكم سائر التوابع حكم  
النعت (ولا محذوفا) اعدم  
وجود حروف الفعل (ولا  
مفصولا من المفعول) أي  
من مفعوله بأجنبي لان  
مفعوله بمنزلة الصلة من  
الموصول فلا يفصل بينهما  
(ولا متأخر عنه) أي عن  
مفعوله ولو ظرفا فلا يقال  
أعجبتني زيد اضربك لما مر  
من أن مفعوله بمنزلة الصلة  
وهي لا تتقدم على الموصول  
قال التفتازاني والحق حواز  
تقديم مفعول المصدر اذا

لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المعنى انه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي  
الارض يعلم سركم وجهركم تعلق في السموات وفي الارض بسركم وجهركم  
لان المصدر ليس مما يتخجل لان والفعل وغفل الدما ينبي عن مراده فقال المصدر  
اذا لم يتخجل لا زوال الفعل فالتأويل فالتأويل فالتأويل فالتأويل  
بضم ووص ان والفعل والمنفي التأويل مطلقا تأمل (قوله لبعد شمه عن الفعل  
بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر انما يحتمل لانه أصل الفعل  
لا المشابهة له فالناسب أن يعمله بان صيغة المصدر ليست الصيغة التي اشتق منها  
الفعل (قوله ولا ضميرا) أي خلافا للكوفين ويشهد لهم قوله  
وما الحرب الا ما علمتم وذقم \* وما هو عنها بالحديث المترجم  
فان قوله عنها متعلق هو والعائد الى الحديث لكن انما في هذا عمله في الجار والجرور  
(قوله ولا مفصولا من مفعوله الخ) لهذا رد على الرنخشي ان يوم تبسلى السرور  
معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالجر وهو اذ ادركه في المعنى ويؤخذ من ذلك  
انه لا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا او يؤخذ من اعتراضه على الرنخشي  
ادع على آيات الصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من  
قبلكم آياتا بان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو  
القامل جارا ومجرورا فان قيل لعل الرنخشي يتدبر كما كتب صفة للصيام فلا يكون  
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل مفعوله (قوله  
لان مفعوله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بان المعمول ليس صلة حقيقة  
وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان وفعال أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفي  
(قوله قال التفتازاني والحق حواز تقديم مفعول المصدر الخ) حاصل ما أشار اليه  
التفتازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى تاويله بان أو ما والفعل  
لان الظرف يعمل فيه العامل القوى والضعيف لانه من الشيء منزلة نفسه  
لوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه وقال الرنخي حواز تقديم المعمول اذا كان ظرفا  
واختياره لا بد من التأويل وقال المؤول بالشيء لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا  
يلزم من منع تقديم ما في حيزا الحرف المصدرى عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك  
اذا كان مقدر او يؤيده ان لا مع الفعل لا بد من فاعل ولا يتخذ لوم من الدلالة على  
الزمان الى غير ذلك مما اترقى فيه المصدر المؤول والاصر يحج وعبارة الشارح توهم  
ان التفتازاني يغتفر تقديم مفعول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى  
والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول تأمل وفي حواشي ابن

كان ظفلا لانه مما يكفيه راحة الفعل ونظام اقتصاره على ما ذكرنا لا يشترط في عمله أن يكون جماعة  
بمعنى ال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لسكون أصل الفعل

وقد يضاف الى الطرف توسعا  
 فيعمل فيما بعده الرفع  
 والنصب نحو عجبت من  
 ضرب يوم الجمعة زيد عمرا  
 (و) اعماله حال كونه  
 (منونا) أى مجردا من أل  
 والاضافة (أنيس) من  
 اعماله مضافا وباللانه يشبه  
 الفعل لكونه منكرة (نحو)  
 أو اطعمام في يوم ذى مغربة  
 يتما) أى أن يطعم يتما  
 (و) اعماله مقرونا (بال)  
 شاذ) لبعده عن مشابهة  
 الفعل باقرانه (بال (نحو)  
 قوله

(عجبت من الرزق المسبى الهه)  
 ينصب المسبى ورفعه الهه  
 بالرزق الذى هو مصدر  
 وعورض بأن الانسافة  
 كالتعريف باله لا بعدهما  
 المصدر عن الفعل وأجيب  
 بأنها متأخرة عنه فهو قبلها  
 واقع موقع الفعل بخلاف  
 المقرون بال (تمة) يجوز  
 فى تابع الفاعل الجرو و  
 بالمصدر كعجبت من ضرب  
 زيد الظريف الجر حلا على  
 على اللفظ والرفع حلا على  
 المحل وفى تابع المفعول  
 كعجبتنى أكل اللحم والخبز  
 الجرا أيضا على اللفظ  
 والنصب على المحل ان قدر  
 المصدر بأن وفعل الفاعل

اسقاط ما في ذمته من فرض العين فإذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول  
 من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد وهو من حج المستطيع لا عموم  
 حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أوجب لان حامله ان الله على الناس أن يكون  
 البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكان ينبغي أن يتقدر الجواب  
 هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف الى الطرف توسعا فيعمل  
 فيما بعده الخ) أى فتكون حينئذ كالمثون فى انه يرفع وينصب وبه ذائب المصدر  
 المضاف خمسة أحوال وهذا ككاه في مصدر الفعل التعدى بواحد فان كان  
 مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافة الى فاعله و اضافة الى طرف متسع فيه  
 كعجبتنى قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد او متعدا لثنتين أو ثلاثة جاز فيه وجوه  
 كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا يشبه  
 الفعل فلا يظهر أن يقال لان التذكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن  
 اعمال المثون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحوام القرآن أى من أن قرئ  
 قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غير عيب اعنى الرفع بالمصدر المثون والمستعمل  
 كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر  
 على أحد هـ ما فالرفع أحق والاكثر الواقع ما ذكرته انتهى وقال المصنف فى  
 حواشى الالفية اعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المثون وأما  
 ذوال فاعله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول يخص ان عمل المصدر فى الفاعل  
 ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) مصدر بيت هجره \* ولترك بعض  
 الصالحين فقيرا \* (قوله فى توابع الفاعل) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل فى جميع  
 التوابع وفصل أبو عمر فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله)  
 الجر حلا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيدته فى التسهيل بما ذكر  
 لم يمنع مانع قال الدمامينى كفى أعجبتنى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدى  
 الى العطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخافض وهو ممنوع كما استعرفه  
 فى باب النق (قوله والرفع حلا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن  
 أو لث علمهم لعنة والملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله فى الحديث  
 أمر بقنل الأبر و ذوا الطفتين وأنشد سيبويه

بالعنة الله والاقوام كلهم \* والصالحون على معان من جار  
 (قوله والنصب على المحل) أى وان لم يذ كر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان  
 وفعل الفاعل) أى والرفع ان قدر بان وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع  
 نائب الفاعل وتقدر بالحرف المصدرى وفعل مالم يسم فاعله وهو ما ذهب اليه

جمهور البصريين ومشي عليه في التسهيل ومثله بعضهم لما فيه من الالباس لانه  
 يقادرون من صبغة المصدر وانهم المبنى للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله  
 ملازم للبناء للمفعول كزكم فيجوز أعجبني ز كأم زيد ولا من الاتيان بحرف مصدرى  
 موصول بفعل مبنى للمفعول نحو يعجبني أن يضرب زيد يظهرهجة جعل ما في قوله  
 تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية وسط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحك  
 في جواز الاتباع على المحل هذا خلافا وحكاية في اسم الفاعل قاوم الاتفاق عليه هنا  
 وليس كذلك فانما يجوز من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أشهر عاملا  
 كافي الباب الرابع من معنى اليب

اعمال اسم الفاعل

(قوله ولو متني أو مجموعا) كقول عنزة \* والناذرين اذالم اتهم ادمي \* فدمي  
 منصوب بالناذرين وهو ما تشبه ناذر بالذال المججمة وقوله تعالى والذاكرين الله  
 كثيرا فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص  
 بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم تطرق الخلل الى صبغة مفردة  
 من حيث ذاتها بالحقاق علامتي التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل  
 تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتنامل  
 (قوله لمن قام به) أي لذات مقام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لان  
 ما جهل أمره يدكر بافظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل  
 (قوله على معنى الحدوث) أي الوجود بعد ان لم يكن يعني انه وضع لذات حصل لها  
 الحدوث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضار به معناه شيء ثبت له  
 الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث  
 كافي الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاستاذ الصقوي وهذا يخاف  
 ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق هلى أكثر من ثبوت  
 الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني  
 فتأمل ولو يمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر  
 على الوضع فليتنامل وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمحدود وغيره وقوله من  
 قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما اشتق  
 لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير  
 زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى  
 الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم اخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

(و) الثالث منها (اسم  
 الفاعل) ولو متني أو مجموعا  
 وهو ما اشتق من مصدر  
 فعل لمن قام به على معنى  
 الحدوث

والتانيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تشبيهه لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثي هل يزنه فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميماء وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغرا ووصف لم يعمل لم يابته الفعل حينئذ اذا تصغروا ووصف من خصائص الاسماء فان لم يصغروا لم يوصف (فان كان مقرونا (بال) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أي ماضيا وحالا ومستقبلا معتدا أو غير معتد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة أن تكون فعلا كداء الضارب زيد امر أو الآن أو غدا (أو) كان (بجردا) منها (بشرطين) لا بد منها لجهة عمله في المنصوب (كونه حالا أو استقبالا) الختق مشابهة للمضارع (واعتمادا) ولو تقديرا (على نفي) نحو ما ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو) هل (استفهام) نحو ضارب زيد بكرة الآن

خرج بما قبله (فوله ويعمل عمل فعله) الآن اسم الفاعل نحو زاضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز به ذلك نحو وما ربك بظلام للعبيد وان اسم الفاعل اذا كان خبرا عن متنى لا يعمل في متقدم تقول هذا ضارب زيد او تاركه ولا يجوز هذا ان زيد ضارب وتاركه لان الفعل لا يصلح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه وجاءني رجلان تارب عمرا وتاركه (قوله ثم انه ان صغرا ووصف لم يعمل) قال المصنف في حواشي الالفية فان قلت فما بالكم تمنعون اسم المصغر وقد حكى أظني من تحلا وسويرا فمنها قلت ما أحسن قول أبي الطيب

وشر ما قصته راحتي قنص \* شهب البراة سواء فيه والرخم

يعني أن الظرف وعديله يستوي العامل القوي والضعيف في العمل فهم ما فالنفي عمل المصغر في غيرهما فان قلت فكيف أيضا تمنعوا اسم الموصوف وقد أجاز الكسائي أن يزيدا ضارب أي تارب وقال الشاعر

اذا فاء خطباء فرخين رجعت \* ذكرت سلمى في الخياط المزابل

قلت الأول من كلامه مبني على مذهبه فلا يحتاج به وأوله ابن مالك على أن أبا خبربنا وليس بشئ لان ايا لا يحذف موصوفها الا اذا مسموح لانهم لم تكن تمسك الصفات والثاني قالوا بتقدير قدمت فرخين وقالوا أيضا لاجل مخالفتهم الاخفش اذ رجعت فيبقى التقدير اذ رجعت فاء خطباء قدمت فرخين رجعت فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامر ان ارتكاب الابتداء في فاء ما عماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التانيث مع انه لم يثبت بدليل خطباء ولا يكون الخبر قدمت فرخين لانه يزيد ان يباطل رجعت بالخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبنية على المفقود ما هو على طريق الاستثناء وفي التصريح ان الكسائي طالب في الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا ووصف ولو بعد العمل وان الكسائي يحيز اسم المصغر وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال أجاز الكسائي أن يزيدا ضارب أي ضارب دون أن ضارب أي ضارب زيد ففعله دون كذا يقتضي انه لا يجوز اسم المصغر الا اذا ووصف بعد العمل وفي شرح التسهيل لمصنفه ووافق بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعد الاقبلها (قوله لا بد منها لجهة عمله في المنصوب) أي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والأول صرح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضمرا بالاختلاف

أو غدا وهن خالد بشر أم مكرمه أي أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو زيد ضارب حالا الآن أو غدا

كما قال ابن عصفور ولكن رديان ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عنه في المظهر  
وطاهرا على طاهر كلام سيبويه مذهب ابن جنى والشلوطين واكثر  
التأخرين انه لا يرفعون وأما الثاني ففي المغنى ان الإظهاران الجمهو ومنعوا قائم  
الزيدان لغوات شرط الاكتفاء بالرفع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستفهام  
لأقوات شرط وهو الاعتماد وعلى ذلك يامرين فانهم ما اشترطوا الاعتماد  
وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو لانه في المنصوب لا المطلق  
العمل واستعمل على ذلك بصحة زيد قائم أبو أمس وانهم لم يشترطوا الصحة نحو  
أقائم لزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما  
يأتي بقوله تعالى مختلف ألوانه وانما عمل لرفع قد يرب (قوله ومختلف ألوانه) أي  
صنف أشار الى أن الاعتماد على المقدركا. اعتماد على المفوظ به لانه جعل الاعتماد  
في الآية على الخبر عنه لمقتضى التصريح انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر  
وكلاهما صحيح والنظري لا يرجحهم. ما لان الموصوف المحذوف في الاصل مخبر  
عنه وبحسب الظاهر لخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومنه نحو  
يا طالع ارجلا) أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه  
كلام لافية لان حرف النداء يعده من الفعل لانه ليس في الافية ادعاء ان النداء  
مستوعب ان الوصف اذا ولي حرف النداء من ذلك صادق بأن المستوعب الاعتماد  
على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافة الى مفعوله) أي وما أشبهه كالخبر  
لحكي أنا كائن أخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما وأما  
الوصف الذي لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما داه أمره مشكل  
اذ لا يضاف اليه مرتين ولا يصح اذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السب في نصبه لانه  
اكتسب بالاضافة الى لا أول شهاه بحسب الالف واللام من حيث التعريف لان  
الاضافة محضة وبالمنون من حيث انه لا يضاف وقال ابن الناطم المصحح ان نصب اسم  
الفاعل بمعنى المضي غير المفعول الاوّل هو اقتضاء اسم الفاعل اياه فلا بد من عمله  
فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان  
الضروقاته ونقض بقولك هذا ضارب اليوم زيد أمس فاهم لا يجيزونه وقين  
العامر في غير الأول محذوف واعترض بأنه غير ما ش في هـ الطان زيد انما لقا  
لانا ان لم نقدر المفعول الأول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان قد ناه فاننا صبه  
وأوجب باوجه أحسنها انما يمنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين  
(قوله ولان في تابع المجرور الخ) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لان شرط  
الاتباع على الموضوع أن يكون يحق الاسالة والأصل في الوصف المستوي لشر وط

ومختلف ألوانه أي صنف  
(أو) على (موصوف) نحو  
مدرت برجل ضارب عمرا  
الآن أو غدا ومنه بالمالع  
جبل أي بارجل أو على ذي  
حال كما في زيد كإفرا  
الآن أو غدا ثم ان وجود  
هذين الشرطين لا يوجب  
عمله بل تجوز اضافة الى  
مفعوله وقد قرئ بالوجهين  
ان الله بالغ أمره هل من  
كاشفات خبره فان اقتضى  
منه ولا آخره من نصبه نحو  
أنت كما هي حاله ثوبا الآن  
أو غدا ولك في تابع المفعول  
المجرور باسم الفاعل كقضى  
جا وما لا من نفس

من كلامه أن اسم  
القامل إذا كان بمعنى  
الماضي أو لم يعتمد لم يعمل  
وقد خالف في الأول الكتابي  
فأجاز عمله محججا بقوله  
تعالى وكن لهم (باسط  
ذراعيه) فباسط بمعنى  
الماضي وقد عمل في ذراعيه  
النصب ولا حجة له فيه لأنه  
(على) إرادة (حكاية الحال)  
الماضية بان يفرض ما وقع  
واقعا الآن فيعبر عنه  
بالمضارع بدليل أن الواو في  
وكلمهم للعالم ولهذا قال  
وتقامهم ولم يقل وقليتاهم  
وخالف في الثاني الإخفش  
فأجاز عمله (و) احتج بقوله  
(خبير بنو لهب) فلا تلك ما غيا  
مقالة لهبي إذا الطير مرت  
ولا حجة له فيه لجواز عمله  
(على التقديم والتأخير)  
يجعل الوصف خيرا مقدما  
ولما كان هذا المحل يلزم  
منه الأخبار بالمفرد عن  
الجمع قال (وتقدير خبير  
كظهير) في والملائكة بعد  
ذلك ظهير وقيل على زنة  
المصادر كالصهيل والتعيق  
والصدر يخبر به عن المفرد  
والمتنى والجموع فاعطى

العمل أعماله لا اضافته لا لحاقه بالفعل وأجازته البغداديون تمسكاً بقوله  
فقل طهارة اللحم ما بين منضج \* ضعيف شواء أو تقدير مجمل  
وأجيب بأن الأصل أو طابح قد ير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله  
الجر على اللفظ) وهو الوجه إلا أن منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كما علم من  
باب الانساقه وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر  
في التواني ما لا يغتفر في الأوائل نحو رب رجل وأخيه وأى فتى هيأ أنت وجارها  
واحتج لهما بأن العاطف ككائنات مقام العامل في المعطوف عليه وإنما  
جازما أو رده المحجج لان اتصافه في تقدير الانفصال اذ التقدير رب رجل وأخيه  
ولا سبيل الى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط  
في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أي ممنون  
وقوله أو فعل اما مض أو مضارع وانما هو الوصف أرجح لانه مطابق للصدق  
ولان حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب بانها ما ذكر  
جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المحرور اذا لم يكن عاملا وان كان كلام  
الشارح انما هو في العامل (قوله بان يفرض ما وقع واقعا الآن) قيل وانما يفعل  
ذلك في الماضي المتعرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتمتع به منه وقيل  
معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت  
تتلفظ به اذ ذلك كفي قولهم دعنا من تمران ورديان المقصود بحكاية الحال حكاية  
المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ) لا يخفى  
ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان الشرطين انما هما العمل في  
المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد والعمل المصنف في هذا  
الكتاب يرى ان الاعتماد بشرط العمله مطلقا وان حقق في المعنى خلافة فكان  
ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم يذيعه على ما قاله في المعنى واعلم أن  
عمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لان المرفوع انما يندرج تحت الخبر اذا اعتمد  
على ما في المعنى فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لان مشكلات باب الفاعل  
(قوله ولو متنى أو مجموعا) سواء كان جمع تصحح أو تكسير وهو في الثانية وجمع  
التصحح أقل سلامة منظم الواحد فلما جازاة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للباغية  
والتسكين) هما متغايران فالباغية باعتبار الكيفية والتسكين باعتبار الكمية قال  
الشاطبي في شرح الانشبية هذه الامثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام  
أحدها هذا الذي ذكره والتاقي أن تأتي للباغية في الصفة لاني كثرة الفعل



كحان وكذا اذا دلتها معنى النسب نحو قوله قال فان معناه المبالغة في القول  
وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كانه يقول ذو قول أو على الباء  
كانه يقول تولى في قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كخاض وطامث ولذلك  
لا تدنوها اليها للثبوت فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لاندخلها من معنى النسب  
كما لا يعمل نحو تمار والثالث أن تأتي انحرى بالغة أصلا نحو كرم فهو كرم  
وشرف فهو شريف وصدى فهو صدق وما أشبه ذلك مما هو جار على فاعله قياسا  
في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلا عن فاعل (قوله  
الثلاثي) قيد بذلك لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل والعمل في فعال  
أكثر من الاثنين بعدد وعملها حينئذ قياس على الاصع (قوله على جواز اسمها)  
أى بالشرط المذكور فلا تعمل بمعنى الماضي بدون أل وزعم ابن طاهر وتليذه ابن  
خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من أل اقوتها بالمبالغة ولان السماع  
ورد بذلك وجرى على ذلك الرضى وهو مردود لان دلتها على المبالغة بعددتها  
من شبه الفعل وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على  
أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذي حوت عنه ومن ثم رد قول كثير من  
الفقهاء في الظهور انه الظاهر في نفسه المظهر غيره فان الظهور وصفة بديس ماء  
ظهورا وهو محمول عن ظاهره ولا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا  
كذلك لانه عن صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولا  
فذكر ابن فارس انه مع محمد بن هارون يقول سمعت تعلبا يقول الظهور الظاهر  
في نفسه المظهر غيره انتهى وفي الحديث هو الظهور ماؤه بعد قولهم أتتوا بماء  
الجحر وفيه وجهات الى الارض مسجد او ظهورا وعن الثاني بأنه انما يتخذ فاعلا  
وفعولا في التعبير اذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة  
التكرار كصبور وصابر ولا يمكن الفرق في ظهور وظاهر من غير جهة التعدى وكان  
الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لا فادتها ما يفيد مكررا) هذا منى على ان  
الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري وذكر ان من عمل لهم  
لمن يكثر السؤال سائل وسائل وان العواب سئال وسئال وقد رده ابن  
فعال خاص بالكثير وفاعل عام في القابل والكثير انتهى وحينئذ فهمى عن  
فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبي في شرح الالفية اسم الفاعل دال على  
الفعل كثيرا كان أو قليلا فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثروا من وقع منه فعل ما  
لكنه من جهة وضه لا اشعاره بخصوص فاعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة  
ونهوا ما نادا لاهيا ففعل في الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثي (الى) صبغة (فعال)  
بتشديد العين كضراب (أو)  
فعل) بفتح الفاء كضروب  
(أو فعال) بكسر الميم  
كضراب والتحويل الى  
هذه الثلاثة (بكثر) واهذا  
وافق جميع البصريين  
سيبويه على جواز اسمها  
(أو فعيل) بكسر العين  
وبعد هاء كجميع (أو)  
فعل) بكسر العين من غير ياء  
كذرو والتحويل اليهما  
(بقلة) واهذا منع بعضهم  
اسمها وأما الكوفيون  
فذهو الاعمال الخمسة نظرا  
الى أن التجارى الفعل  
وزادت عليه بالمبالغة فبعد  
شبهاعنه وقدروا للنصب  
بدها على الالهج جواز  
اعمالها حلا على أصلها  
وهو اسم الفاعل لان فادتها  
ما يفيد مكررا ولورود  
السماع به (نحو) ما حكاة

سيبويه

(أما العسل فأنشأه) بنصب العسل وأنه الخار بواكها وقوله (٢١٨) إن الله غفور ذو نيب العاصين وإن الله

جميع دعاه من دعاه وقوله  
 أتاني أنهم مفرقون عزني  
 والمشهور أن هذه الامثلة  
 لا تنفوت في المبالغة (و)  
 الخالص منها (اسم المفعول)  
 ولومته في أو مجوعا وهو ما  
 اشتق من مصدر جعل لمن  
 وقع عليه ومنزل له بقوله  
 (كضرب وبمكرم) إشارة  
 إلى أنه يصاغ من الثلاثي على  
 زنة مفعول ومن غيره على  
 زنة المضارع جميع مضمومة  
 في أوله وفتح ما قبل آخره ولا  
 يصاغ من اللازم إلا بعد أن  
 يمتد بحرف الجر إذ ليس  
 له مفعول كمرور به أو  
 بهما أو بهم أو بين ولا يتنى  
 حيثئذ ولا يجمع كالنعل  
 بخلاف المصوغ من التمدد  
 (و يعمل عمل فعله) المبني  
 له مفعول فيرفع نائب الفاعل  
 تقول زيد مضروب عبده كما  
 تقول ضرب عبده وما سواه  
 مما يتعلق بالرفع إن كان  
 منصوبا بالنظا أو محلا  
 (وهما) أي المثال و اسم  
 المفعول (كسم الفاعل)  
 في جميع ما اشترط فيه لجهة  
 عمله حتى في عدم التصغير  
 والوصف ولك في اسم المفعول  
 خاصة إضافته إلى مرفوعه

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثمل فبين أن كل واحد منهما بديل من فاعل في المعنى  
 (قوله أما العسل فأنشأه) فيه دليل على جواز تقديم مفعولها (قوله أنه الخار  
 بواكها) منخار بالحاء المهملة مبالغة في ناحرو البوائك جمع بائك وهو الهيئة  
 الحسنة من النوق (قوله وقوله أتاني أنهم الخ) صدر بيتان يدلان على  
 \* جحاش الكرمين لهم فديد \* والشاهد في نصب مرفوعه بوزن جمع  
 فخرق بالزاي مبالغة في مازق و عرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه  
 و بجامى عنه وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبره بتيديد المحذوف  
 أي هم جحاش والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والتقدير التصويت  
 وفي الكلام تشبيه ببايعهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين في هذا الموضع أو استعارة  
 على الخلاف في نحوه (قوله والمشهور أن هذه الامثلة الخ) ذكر الحر يرى  
 أن العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقتال وضار بولس كرر الفعل فعلا  
 كقتال وقتال ولن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فمفعولا نحو صبور ولن اعتاد  
 الفعل مفعولا كما مر أمهذكار أو ميناب أو معقاب إذا كان عادتها أن تلبس  
 الذكور أو الإناث أو نوبة كذا ونوبة كذا ولن كان آلة للفعل وعدله مفعولا وكتب  
 عليه ابن بري هذا الذي ذكره سيبويه فمفعول وفعال لا تعرفه النحويون وكذلك  
 مفعولا كلها بمعنى واحد نحو ضرب بوضراب ومضراب

اسم المفعول

(قوله من وقع عليه) أي لذات تامن حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موصول  
 لذات تامن وقع عليه الضرب وفي التعبير عن ما مرفوع في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من  
 مصدر فعل شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر وقوله من وقع عليه مخرج لما  
 عدا الحدود (قوله في جميع ما اشترط فيه لجهة عمله) أي النصب على ما مرفوع وكان  
 الاظهر أن يقول في أنهما إذا كانا بالعملا مطلقا والافعال الشروط المتقدمة (قوله  
 ولك في اسم المفعول خاصة) يريدان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فإنه يخالفه في  
 هذا الحكم وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب  
 أي يزيد إلا أنه إضافة الشيء إلى نفسه إذ كان مدلول ضارب هو الأب وكان الأصل  
 في اسم المفعول أن يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه لكن لما كان إذا  
 تعدى إلى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح إذ لا يمتد في غير الممدى  
 الإضافية والتعدى لاكثرطاب بمعناه لا يصب فيكون معنى العلاج باقيا فيه بشرط  
 اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف و يتناسى فيه العلاج وإن لم

يذكره موهوبه نحو زيد مضروب العبد

يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لاكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم  
 يذكر غيره ويكون سديا فلا يظهر له عمل في شئ الا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز  
 فيه مجاز فيها والمراد انه انفرادي جواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والافهام  
 الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن نسب أبوه تبع وعلم أن ابن  
 مالك صرح بأن اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافة المرفوعه ان كان  
 من قاصر اتفاقا ومن متعددا لو اختلفا أما اذا كان متعددا لاكثر من واحد  
 فاطلاقه قولا انه لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على  
 الواحد والظاهر انه بصير حيفتدسفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح  
 في باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة ان فاعل اذا أريد به الثبوت  
 وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة  
 على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة لم يعتبروا في تعريفه الدلالة  
 على حدوث وان وقع للخصيد في ذلك ما فيه خفاء فهو وار دل على الثبوت لا يصير  
 ووقع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولذا رسالة حسنة في ذلك  
 بعث فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضمرب عبده الخ)  
 مثله في شرح الانفية لابن الناطم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعندي انه  
 ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤول الى الاخبار عن زيد بأنه مضمرب وبذلك  
 خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه محمود المقام فان من جملة متبادر لا يمنع  
 ان يقال فيه محمود المقام

﴿الصفة المشبهة﴾

(قوله في أمور - ستأتي) هي الدلالة على الحدوث وصاحبه والتدكير والتأنيث وغير  
 ذلك بخلاف الجوامد واسم التفصيل ومن ثم لم يجز في مشيخوا ومعالوجاء من الشيخ  
 والعلي أن يعمل الرفع خذلا فالفارسي لانهم لا يفارقان التأنيث وليس جاريا بين  
 وأجاب الفارسي عن الثاني بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا  
 هذا مشبه للجارى لانه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبهه بجار  
 انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصل لا المشابهة كما سيأتي (قوله واهذا  
 عملت عمل النصب) أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به  
 أما غير ذلك فيعمله بطريق الاصل (قوله ولكون ما أخوذة من القاصر) أي اصاله  
 أو عروضا كما في رجم ورحيم واسم الفاعل المتعدى لو اختلفا اذا قصد به الثبوت  
 وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتنزيل أو التثقل الى جعل ضم العين

والاصل مضمرب عبده  
 فوات الاسماء ثم أضفت  
 وهو حينئذ جار مجرى الصفة  
 المشبهة (و) السادس منها  
 (الصفة المشبهة اسم الفاعل  
 المتعدى لواحد) في أمور  
 ستأتي وله - اذا عملت عمل  
 النصب وان كان الاصل  
 أن لا يعمل لمبايقتها الفعل  
 بدلاتها على الثبوت  
 وليكون ما أخوذة من القاصر  
 (وهي الصفة المصوغة) من  
 فعل قاصر (لغير تفصيل  
 لا فائدة) نسبة الحدوث الى  
 موصوفه على جهة (الثبوت)  
 فاذا قلت زيد حسن فعناه  
 اثبات الحسن به

ويدل على ذلك تحويل  
 الصفة على سبيل الاطراد  
 الى صيغة اسم الفاعل عند  
 قصد الحدوث كما قال في  
 حسن حاسن وفي شيق  
 ضائق قال تعار وضائقه  
 صدرت ثم اعلم ان هذه  
 الصفة تشارك اسم الفاعل  
 في الدلالة على الحدث  
 وصاحبه وفي التذكير  
 والتأنيث والتثنية والجمع  
 والاعتماد على واحد مما  
 مما يمكن التنبه هنا على  
 التشبيه بالمنعول به بخلافه  
 ثبت وتميز عنه بأمور منها انها  
 تصاغ من اللازم دون  
 المتعدي وهو يصاغ منهما  
 ومنها أم اللزمن الحاضر  
 الدائم أي الماضي المستمر  
 دون المنقطع والمستقبل  
 بخلافه ومنها انها تكون غير  
 مجاربة للخارج في تحريكه  
 وسكونه وهو الغالب في  
 المبني من الثلاثي (حسن  
 وظريف و) مجاربه نحو  
 (طاهر وضامر) واسم  
 الفاعل لا يكون الا مجاربا  
 (و) منها أنها لا يتقدم  
 معمولها) المنصوب عليها  
 انما فرغ اسم الفاعل في  
 الفعل بخلاف منصوبه ومن  
 ثم مع التبع في

(قوله واسمها زارة) استشكل بما مر ح به أئمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاسمية  
 على اكثر من التثبوت وجمع بأن للاسمية دلالتين افظية فعلى مجرد التثبوت وقلب  
 على الاستمرار والتي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والتثبت هنا العقاب  
 لان الاصل في كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل  
 الاطراد الخ) ظاهره ان الصفة لا تبدل على الحوادث وفي التصريح بما يقتضي ان  
 تدل عليه لانه لما قال في التوضيح في باب ائمة اسماء الفاعلين والصفات المشبهة  
 جميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث انتهى وهو يدل على ان  
 التحويل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك  
 وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدلالا لانه ذكره وان هذا الطرد تحويل  
 الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد  
 مما) أي في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب  
 آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة  
 تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه  
 انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطلق فيعارض قول  
 النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال  
 لانه من ضروريات وضعها للتبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل  
 ثم الاعتماد شرط فيها مطاقا على الاصح من أن الداخله عليها معرفة ومالم تكن  
 صلة لال ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أي ولو بطريق العروض كما مر (قوله  
 ومجاربة) هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الرخنجري وابن  
 الحاجب الى انها لا تكون مجاربة وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورد ابن  
 مالك بظاهر القلب ونحوه قال المرادى ولما نزل أن يقول ان ضامرا او منطلقا  
 ومنبسطا ونحوها مما يجري على المزارع اسماء فاعلين قصد التثبوت فعوملت  
 معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة متبهة انتهى وفيه ما عطلت من باب اسم  
 الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أي دائما بقوله بخلاف منصوبه أي اسم  
 الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل  
 عليه فنقول هذا زيد اضارب الا اذا كانت فيه آل وقد جاء ما ظاهره التقديم على  
 ما فيه آل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم  
 الفاعل مجرورا بإضافة أو بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قابل زيد او صرحت  
 بضارب زيد فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو ليس زيد يضارب عمرا فيقول  
 عمرا يضارب ومنع ذلك المبرهنا وقد قيد المعهول بالمنصوب لانه محمل التمييز

إذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فهما لان الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه  
 لا يتقدم على المضاف (قوله نحو زيد انا ضاربه) أي لان ما يعمل في المتقدم عليه  
 يصح أن يفسر عاملا ثم انه كان الصواب انا ضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون  
 من مسئلة تقديم منصوب باسم الفاعل بل من عمله محذوف وهي ستأتي في كلامه  
 وهذه العبارة وقعت في الاوضح هكذا ذاق قلها غافلا عن كونه لم يذ كر في الفروق  
 مسئلة الخذف وانه أراد التثنية عليها بقوله ولهذا الخ لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا  
 (قوله في نحو زيد انا ضارب وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معقدة على  
 ز يد يفسرها المذ كورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في  
 متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة  
 خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أي انا ضاربا)  
 فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما في قوله حسن الوجه  
 طلقه أنت وفي الحرب كالح مكفهر قال المصنف في الحواشي عند قول الافية وكونه  
 ذاتية ووجب فيه نظرا فان معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا او الضمير يذ كره  
 النحاة في مقابلة السببي قال الصميري الصفة المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف  
 وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احتراز بالسببي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير  
 لانه ليس باجنبي وقد أشار الى هذا من قال يعمل في السببي دون الاجنبي انتهى  
 فكان ينبغي للشارح أن يعمم في السببي ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على  
 ا شارح لقوله الآتي والمراد بمعمولها الخ وعملها في المرفوع ليس بحق الشبهة لانا  
 نقول ذلك بالنسبة لتقدمه علمها وعدم اشتراط الاعتماد أو بالنسبة لاشتراط  
 كونه سببيا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا  
 نعم انصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على  
 تقسيم عملها الى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تمة تأتي نعم يرد انها تعمل  
 في الضمير انصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي (قوله ما عملها في بحق الشبهة)  
 وهو انصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك  
 ان مرفوعها لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الافية  
 والرني وعبارة الرني تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخرها ضمير  
 صاحبها نحو برجل طبيب في داره نوملا وكذا اذا اعتدت على حرف الاستفهام نحو  
 أحسن الز يدان وما تبج العمران فانما صاحب لها هنا حتى تعمل في سببه  
 انتهى وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذي اسلفناه لان ذلك يفرض في غير  
 هذه الامثلة تدبر (قوله ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قد مر حيث قال

نحو زيد انا ضاربه وامتنع  
 في نحو زيد انا ضارب وجهه  
 (و) منها أن معمولها  
 لا يكون اجنبيا بل سببيا  
 أي انا ضاربا ظاهر امتصلا  
 بضمير موصوفها ولو تقديرها  
 كما في نحو زيد حسن وجهها  
 أي منه فلا يقال زيد حسن  
 عمرا كما يقال زيد ضارب  
 عمرا لانها مأخوذة من  
 فعل لازم وقد جرت على  
 الاسم فلا تقي حيزا لا  
 ضميره أو سببيه كما في اسم  
 الفاعل اللازم والبراد  
 معمولها ما عملها في بحق  
 الشبهة ولا يردز يدك فرح  
 اذ عملها في الظرف وعنده  
 لما فيها من معنى الفعل  
 ومنها أن معمولها مشبه  
 بالمفعول به

لكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يرعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل  
 الحسن الوجه نفسه وهذا قوى البدن والرجل مريح سببو به بأن ذلك تمتنع وأنه لم  
 يسمع وأجازة القراء هذا في موضع الرفع وأما في موضع النصب فهو حسن الوجه  
 والبدن فمنه واكهم على أنه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوز وان اختلفوا في  
 تأويله فقبل على الموضوع وقيل بانها عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجهه لأن  
 ان أضمرت فعلا فالفاعل لا يشبهه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف  
 اسم الفاعل ونحو قوله وغيره الصفة وقضية ان معه ولها يجوز ان يوصف ونص  
 الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وان استشكل في المعنى بالحدوث في صفة  
 اللجان اعور عينه المعنى لأنه يمكن أن يكون شاذا ومن هذا يظهر انه كان ينبغي  
 للشارح ان يذكر أو لا فيما امتازت به ان معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بانه يتبع  
 بغيرها ثم يذكر ان التابع لا يرعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو طرفا) قال أبو حيان  
 ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها امر فوعا ومنه ويا نحو  
 مفتحة لهم الابواب انتهى وكنه أراد ان اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله  
 وانما لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال  
 الارشاق ثم معمول اما ان يكون مضمرا أو ظاهرا ان كان مضمرا امر فوعا استنوي  
 الصفة أو غير مرفوع وباشرة الصفة خالية من آل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير  
 مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز القراء التنوين والنصب فتقول جميل اياه  
 أو ينصب بها ضمير غيره فانصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس  
 وجوها وأنضروها لا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوه او مقرونة بال  
 وهي متصرفة في الاسل نحو الحسن الوجه الجميلة ففي هذا الضمير خلاف قيل في  
 موضع نصب وقيل في موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب اعراب الصفة ففي نحو  
 الحسن وجهها الجميلة الهاء في موضع نصب وفي مثل الحسن الوجه الجميلة الضمير  
 يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة في الاسل وقرنت بال نحو الحسن الوجه  
 الأحمر فالضمير في موضع نصب عند سببو به ويظهر من كلام القراء ترجيح النصب  
 على الجر وعن المبرد الجر وان لم يمتز بال نحو رأيت رجلا حسن الوجه أحمره تعين  
 الجر وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يحرفه أحد من القدماء  
 النصب الا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر انك اذا قصدت الاضافة  
 قلت مررت برجل أحمر الوجه الاصفره وان لم تقصد الاضافة قلت لا أسفره (قوله  
 ولا تعرف بالاضافة دائما) أي واسم الفاعل قد تعرف بالاضافة اذا كان بمعنى  
 المسمى أو ار بده الاسرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يرعى له محل بالعطف  
 وغيره ولا يفصل بينها وبينها  
 بفعل ولو طرفا وأنها  
 لا تعمل محذوفة ولا تنصب  
 الضمير ولا تعرف بالاضافة  
 دائما

غير ضعف ولا قلة في الكلام  
 وأن أُلِّدَاخلة عليها حرف  
 تعريف واسم الفاعل على  
 الخلاف منها في ذلك كـ  
 (و) لعمولها بالنسبة لعمولها  
 فيه ثلاث حالات احدها  
 أن (يرفع على الفاعلية)  
 باتفاق بعد اخلاتهما ضرورة  
 من ضمير موصوفا كزيد  
 حسن وجهه (أو) على  
 (الابدال) عند بعضهم من  
 الضمير فيها (و) ثانيها أن  
 (ينصب على التمييز أو) على  
 (التشبيه بالمفعول) به ان  
 كان زمكراً كزيد حسن وجهها  
 أو عليه فقط ان كان معرفة  
 كزيد حسن الوجه ولهذا  
 قال (والثاني متعين في المعرفة  
 و) ثالثها أن (يخفض  
 بالانثاء) أي بسببها كزيد  
 حسن الوجه الا اذا كانت  
 الصفة بآل وهو مجرد منها  
 والاضافة كالحسن وجهه  
 أو مضاف للمجرد منها  
 كالحسن وجه أب أو مضاف  
 لضمير الموصوف كالحسن  
 وجهه أو مضاف لضميره  
 كالحسن وجهه أي لا متناع

الجامعي وانظر هذا مع قولهم ان اضافة الصفة المشبهة لفظية تومع تصرف الرضى  
 وغيره كشروح التعمه بل بدلا لها على الاستمرار بل ومع قول التوسيح ان اسم  
 الفاعل اذا أُرِّدَ به التبعوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون  
 اضافة اسم الفاعل المذكور افظية أولى لانه أقرب الى مشابهة الفعل التي هي سبب  
 في كون الاضافة لفظية لان دلالة على التبعوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة  
 المشبهة فدلالة اسمها على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضى في باب الصفة المشبهة  
 (قوله وانما تثنية بالالف) أي كما تثنية بالهاء وما اسم الفاعل فلا يثبت الا بالهاء  
 (قوله من غير ضعف ولا قلة) أي بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه  
 على ضعف وقلة فتجوز يد كتب الاب وهذا انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة  
 مشبهة (قوله حرف تعريف) أي على الاصح وبقي عليه عما تاز به ما ذكره المصنف  
 في الحواشي وهو مبنى على هذا الأخير وهو انه لا يجوز انما وجهها ولا الحسنة  
 وجهها يحذف النون مع النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال ومن  
 جاز ذلك فهو مخطئ لانه لا يسمع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم  
 الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة وأل هنا ليست موصولة لان الموصول هنا  
 لا يكون في تأويل الفعل لان الفعل لا يشبه وطاهر كلام سيدي جواز ذلك (قوله  
 أو على الابدال) أي يدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن  
 الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برب رجل مضروب الاب بالرفع  
 وليس هذا البديل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي  
 (قوله أي تشبها) فلا ينافي ان الصحاح ان العامل للخفض المضاف لا الانثاء  
 ولا الحرف المقدر (قوله اذا كانت الصفة بآل وهو مجرد الخ) محله اذا كانت الصفة  
 مفردة ذات المثناة والمجموعة تتجاوز اضافة الى ما ذكره حصول الفائدة من التخفيف  
 بحذف النون وفي الرضى به من وجه الامتناع في الصور الاربع ما نصه وما ماني  
 المثني والمجموع نحو الحسن وجهها والحسن وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة  
 فيجوز عند سيدي به ان كان على قبح كافي حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف (قوله  
 كالحسن وجهه) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان أن الاصل  
 بالرجل الحسن وجهه أو وجهه أي فيكون المضاف فيها مضافا لضمير آل أو مضاف  
 لضمير آل اذا لا يتعين أن يكون الاصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التسهيل على  
 جواز مررت بالرجل الحسن وجهه ان كان قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

اضافة ما فيه آل لشي من ذلك واذا خفض الموصول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض  
 ناشئ عن النصب لا عن الرفع اذ لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذا الصفة عن مرفوعها في المعنى وغيره نحو ما راعى  
 أن الصور الحاصلة من الصفة وعمولها

في صفة فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم  
 لولم تضاف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحبيب وجهه اذ العود الى  
 ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذ رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن  
 افرادها وتذكيرها واضدادهما) أي وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وتزيد  
 أنهي صورها بهضمه - م بالنظر الى ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا  
 ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر التمهيد (قوله فالتميز أربع صور) ضابطها  
 أن ترفع الصفة مطاقا المتكررة وتحت هذا الأربع صور حسن وجهه وجه الاب الحسن  
 كذلك وهي مع قبحها جائزة في الاستعمال ايام السببية في المعنى مقام وجودها  
 في اللفظ لان المراد من الحسن وجه الحسن وجه له وأوردناهم عدوا في أمثلة الحسن  
 الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بجمع انتفاء السببية في  
 اللفظ لان ال قائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعند ذلك من الحسن بناء على رأيهم  
 وان مشي ابن الناطم والمصنف في باب الاضافة على ان كلام الرفع والنصب في باب  
 مررت بالرجل الحسن الوجه فيجوز ان في الجر تخلصا من ذلك فانه مبني على رأيهم  
 البصريين كما أن هذه الصورة فيهما مبني على ان معهما مطلقا لا يكون اجنبيا  
 ولو مرفوعا وتدمر ما تعلو بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها ان تنصب الصفة  
 المتكررة المعرفة مطلقا أو تختص صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالاولى نحو  
 حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه  
 أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعيف ان في  
 النصب اجزاء الوصف القاصر مجرى المتعدي وبهذا عبر عنه المصنف في باب  
 الاضافة بالتميز وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم خصوا  
 الضعف بكونها متكررة وأجاب الشهاب في حواشي الاشعوري بان في الصفة المعرفة  
 اعتمادا على ال وان كانت معرفة لاموصولة لانه قيل بانها موصولة فروعى ذلك  
 القول ~~ال~~ كنه معناه لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع  
 والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تخلصا منها ما انتهى  
 وأقول الاعتماد على ال لا يدخل له مع قبحه والوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك في  
 عمل الرفع ان قيل ان ال موصولة لانها حينئذ لا تحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على  
 غيرها وفي الجر شبه اضافة الشيء الى نفسه وأورد على ذلك انهم عدوا من صور  
 الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه بالجر وفي ذلك شبه اضافة  
 الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في صورتين هنا العدول الى الرفع  
 ولا محذور بخلافه في تلك الصور لكن يرد أنه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها  
 وتذكيرها واضدادهما  
 ست وثلاثون صورة لان  
 الصفة اما متكررة او معرفة  
 وهي اما رافعة او ناصبة او  
 جارية فهذه ست حالات من  
 ضرب اثنين في ثلاثة  
 ومعها ما له أيضا ست  
 حالات لانه اما بال كالوجه  
 أو مضافا لما فيه ال كوجه  
 الاب أو للضمير كوجهه أو  
 مضاف لمضاف للضمير كوجه  
 أمه أو مجرد من ال والاضافة  
 كوجهه أو مضاف للمجرد  
 منها كوجهه أب فالصور  
 ست وثلاثون صورة من  
 ضرب ست في مثلها المتنع  
 منها الاربع التي استثنيت  
 والبقية جائزة الا أن فيها قبيحا  
 وضعيفا وحسنا فالتميز  
 أربع صور والضعيف ست  
 والباقي حسن



الاصح بل وفي الأولين العبدول الى الرفع بنا على ان ال قائم مقام الاضافة الى  
الضمير وبالجملة فالمقام لا يتخلو عن الاشياء (قوله وبيان ذلك يطالب من  
المبدوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع  
غاية التحرير والاتقان

اسم التفضيل

قال المصنف في حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بأفعل الزيادة لانه قديني مما  
لا تفضيل في نحو أبطل وأجهل ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة في الاصطلاح  
صارت اسماء لالذال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهم لم  
يستقام من فعل خوفا فظهرا فعلى هذا فمما شذوذ ان حذف الهمزة وكوثرهما  
لان فعلهما (قوله ورجسا على القياس) كقوله \* بلال خيرا الناس وابن الأخير  
(قوله ولو تقدير) أي للعلم بها كفاي وأعز نفرا (قوله ارتفاعا) في نحو أفضل منه (قوله  
وانحطاطا) في نحو وشر منه وهذا قول سيبويه والمبرد الا أن سيبويه أشار الى انهما  
ذلك تفيد معنى التبعض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وابطل  
ابن مالك افادتها التبعض بعم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما  
فحواله أعظم من كل عظيم والابتداء به لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد  
قال المرادى وليس بالازم لان الانتهاء قديترك الاخبار به لانه لا يعلم اوله لكونه  
لا يتعد الاخبار به ويكفون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل  
الانتهاء (قوله اوله تجاوزة) هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل فان القائل  
زيد أفضل من عمر و كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل (قوله كمن أنت أفضل)  
كذا مثل ابن مالك في الالفية ومثل المصنف في التوسيع قوله أنت من أفضل قال  
شارحه وتمثيل الموضع أحسن لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله  
ياجنبي لان المبتدأ اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي انه  
لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانها بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل  
الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن صدرية لان ذلك انما يتبع بالنسبة الى العامل  
فقط اه وفي قوله انما يتبع الخ نظر من وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذى  
الصدر مع عمله لفظا فيه نحو صبيحة اى يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال الصدارة  
في سورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالثى الواحد  
والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم سر حوافي  
صور مجمع تقديم معمولا ذى الصدر ائلا يخرج عن صدرية من ذلك خبر ما النافية

وأخره لان عمله في المرنوع  
الظاهر غير مطرد كما  
ستعرفه (وهو الصفة الدالة  
على المشار كقوله والزيادة)  
اصحابا على غيره في أصل  
الفعل وشرط التفضيل أن  
يكون على وزن أفعل سواء  
صاغ من فعل لازم  
(كأكرم) أم من متعد  
كأضرب وأعلم ولا يرد خبير  
وشرقا فمما للتفضيل لان  
أصلها الأخير وأشر مخففا  
بالحذف لكثرة الاستعمال  
وربما جاء على القياس وأما  
قوله \* وحب شئ الى الانسان  
مامنها \* فضرورة ولا يصاغ الا  
بما صاغ منه فعل التعجب  
كـ يا أتى في بابه (ويستعمل  
بمن) ولو تقدير اجارة للفضل  
عليه اذا جرد من ال والاضافة  
نحو انا أكثر منك مالا  
وأعز نفرا وهي لا بتداه  
الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو  
للمجاورة لا يفصل بينها  
وبين مجرورها باجنبي ولا  
يجوز تقديمه معها على اسم  
التفضيل الا ان يكون اسم  
استفهام أو مضافا الى  
استفهام فيجب حينئذ  
كمن أنت أفضل ومن غلام  
من أنت اجمل

(ومضافا لتكرره) مطابقة  
للفضل وجوبا (فيقر  
ويذكر) في هذه الحالة  
وكذا في التي قبلها وجوبا  
وان كان المفضل بخلاف  
ذلك فتقول في الحالة الاولى  
زيد اوهنا والزيدان  
والهندان او الزيدون او  
الهندات افضل من عمرو  
واما قوله

كان صغرى وكبرى من  
فواقعها فاما الحسن اولم  
بفضله حقيقة المفاضلة وفي  
المتابزة افضل رجل  
والزيدان افضل رجلين  
والزيدون افضل رجال  
وهذا افضل امرأة والهندان  
افضل امرأتين والهندات  
افضل نساء واما قوله تعالى  
ولا تكونوا اول كافرية  
فالتعديرا اول فرين كافرا  
ولا يكن كل منكم اول  
كافرا (و) يتعمد مقرونا  
(بال فيطابق) وجوبا  
موصوفه افراد او تذكيرا  
وفرعهم ما تقول زيدا افضل  
والزيدان الافضل لان  
والزيدون الافضلون او  
الافاضل وهذا افضل  
والهندان الفضليان  
والهندات الفضليات  
او افضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الذي يتحصل من كلامهم انه  
يتبع ان يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظه الا ليسا في الما امر او ما واحد  
او كان جملة واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امران تأخير ماله الصدر ان اخر  
معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم ويرجح ابن  
مالك التقديم بحفاظة على منصب ماله الصدر لان التقديم معمول افعل عهد كما اشار  
له بقوله \* ولدى اخبار التقديم نزار وردا \* وفيما سلك المصنف في التوضيح بقائه  
المحذوران كالا يخفى لم يكن فيه السلامة من الفصل بين افعل ومعموله بالاجنبي  
وقد يقال ان افعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فهلا قد يبا على التبداء وتكون  
الصدارة سر لا فعل من معموله الا ان يقال تلك الصراية خاصة بالاضافة وقد يدفع  
هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال عن افضل انت ولا يلزم على ذلك شئ وهو  
المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شك ان افعل مع معموله مفرد لا جملة  
ليقال يكفي تصدده في جملة نحو زيدان داره بقى ما اذا كان الاستفهام بالله موزة  
نحو من زيدا انت افضل فهل يجب التقديم ايضا ويجه ان يقال ان اريد الاستفهام  
عن المفضل عليه وجب التقديم فقد قرر في المعاني ان المسئول عنه بالاهم موزة هو  
ما يابها فيجب التقديم ليصكون المسئول عنه والذي ولها وان اريد الاستفهام عن  
المفضل وجب التأخير فتقول انت افضل من زيدا بلها المسئول عنه رفاء بالقاعدة  
زقوله ومضافا لتكرره مطابقة الخ) لان تكون التكررة المضاف اليها افعل الامن  
جنس ما صدر اليه افعل فلا يقال زيدا افضل امرأة لان افعل بعض ما يضاف اليه  
(قوله وكذا التي قبلها) لا يظهر لاقصلا بكذا احكامه بل الاظهر ان يقول في هاتين  
الحالتين (قوله فاما الحسن) أي حيث أنت صغرى وكبرى وكان يجب ان يقول كان  
اصغروا وكبرياتك كبيرا وكان يأتي بال او الاضافة ولا يأتي بمن (قوله اولم يقصد  
حقيقة المفاضلة) فهو كقول العرويين فاصلة صغرى بوفاصلة كبرى وقول الفرزدق  
\* وانتم ما اقام الاثم \* أي لثام وهذا يدل على أن المجرى كالمضاف لمعرفة يؤول  
بمالاته فيل فيه فيطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في المعنى وقول بعضهم  
ان من زائدة وانها مضافان على حد \* بين ذراعي وجهه الاسد \* يرد ان الصحيح ان  
من لا تصح في الايجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم المخرج  
التخريج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع اللحن ان يكون الكلام جائزا على قول  
بعض الائمة وقد اجاز الاخفش والكسائي وهشام زيادة من مطلقا واختاره ابن  
مالك (قوله واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافرية) جواب عما رده على قوله بعد  
قول المصنف ومضافا لتكرره مطابقة للفصل عليه فان التكررة في الآية مفردة

والفضل عليه مير الجمع وأجاز ابن مالك في التكررة المشتقة الافراد مع جمعيتها مقبل  
المضاف فلا ترد الآية عطفًا بنقل وقد تضمن المطابقة والافراد قوله

وإنا هم طعمه وألأم طاعم \* وإذا هم جاعوا فشرجنا

قال وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه وافعل مقدران بمن والمعنى أول من كفر به  
والفعل ومن اذا أريد بها جمع يجوز في ضميرها الافراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو  
حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل أفعل تثنية نحو الزيدان  
أفضل مؤمن وأفضل مؤمنين \* (فائدة) قال القرطبي الضمير في به قيل له عليه  
السلام والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل التوراة وهو ما بعثكم انتهى فان  
قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أول من كفر به من أهل  
الكتاب قال المصنف في حواشي الالفية قد ترجح هذا ان الضمير للمعكم هذا وأورد  
أيضاً على وجوب المطابقة في المضاف التكررة قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين  
وأجيب بأن الانسان مناعام وال فيه للجنس فعاد الضمير في ردناه الى لفظه وجمع  
سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا لمعرفة فوجهان)  
لان تكون المعرفة لا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف  
أحسن اخوته على هذا الفصـد بل يقال أحسن ابناء يعقوب وخالف في ذلك ابن  
مصفور وقال الصحيح انه ليس بعض ما يضاف وال لازم تفضيل الشيء على نفسه قال  
ولكن العرب لا تضيفه الا لما يصلح أن يكون بعضا عند المقابلة (قوله وهو الغائب)  
أوجب ذلك ابن السراج وأكبر غيره مضاف بل مفعول ثان ومجرمها مفعول أول  
مفعول لا مجرور وانما يلزم الافراد وتذكري أكبر لانه غير تفضيل فهو مثل  
وانتم ما أقام الأتم وله محسن وهو شبهه باضاف في اللفظ وقال الجواليقي الاجود  
المطابقة ورد على صاحب الفصح وقال كان الاولى أن يقال فصحان لانه الإفصح  
كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والاشع) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك  
ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشع لقب عمر بن عبد العزيز  
رضي الله عنه لقب بذلك اشحة كانت يجيئنه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله  
نحن بغرس الودي أعلمنا \* منابر كرض الجياد في السدف  
فاستعمل بمن مع الاناقة وقوله

ولست بالاكثير منهم حمى \* وانما العزة للكار

فاستعمل بمن مع آل فشاذان ومؤولان فانظر المعنى في الباب الثالث فانه تكلم على  
البيت الاول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب  
الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلام معنى ولم يضاف غيره (قوله على

(ومضافا لمعرفة فوجهان)  
اي المطابقة اجراه مجرى  
المعرف بال نحو اسكب  
مجرمها وعدمها وهو الغائب  
اجراه مجرى الجرد نحو  
ولتجدنهم احرص التام  
نعم ان استعمل أفعل تغير  
تفضيل وجبت المطابقة  
تقوله هم الناقص والاشع  
أعد لابني مروان أي  
عاد لاهم اذ ليس فيهم عادل  
غيره ما حتى يقصد التفضيل  
ولا يقاس على ذلك خسلافا  
للبرد في هذه الحالة والاشع  
فيها لا يستعمل بمن واعلم  
انه ينصب التمييز والحال  
والظرف (ولا ينصب)  
المفعول له ولا معه ولا المطلق  
ولا (المفعول به) على

الاصح (مطلقا) اي سواء  
كان ظاهرا أم غيره بل يصل  
اليه باللام كزيد أدمي لعلم  
وأبذل للمعروف او بالباء  
كخالد اعرف بالخصو  
واجعل بالفقه فان كان فعله  
يتعدى لاثنتين نصبت الآخر  
بفعل مقدر كزيد أدمي  
للفقراء الثياب اي يكسوهم  
الثياب وأجاز بعضهم نصبه  
به مطلقا ونقله المصنف في  
حواشي التسهيل عن ابن  
مسعود وبعضهم ان اول  
جاء التفضيل فيه قال  
الماميني وهذا الرأي  
حسن فينصب حين  
التأويل كما انه يضاف حينئذ  
الى ما ليس بهضمه فيجري  
حكم النصب والجر على  
طريقه واحدة كما انه اذا  
حل الفعل محل رفع الظاهر  
قد استعبان لك ان ما في  
الشرح من حكاية الاجماع  
على منع عمله فيه منظور فيه  
ويرفع الضمير المستتر في كل  
لغة (ولا يرفع في الغالب)  
اسما (ظاهرا) وضميرا  
منفصلا لكونه ليس له ضمير  
بمعناه (الاي مسئلة الكحل)  
فانه يرفع ذلك اجماعا لانه  
يصح وقوع فعل بمعناه  
ووقعه وشايطها

الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ما ليس بهضمه) أي مع كون المضاف  
معرفة (قوله أي ما في الشرح الخ) عبارة اشرح ولجمعوا على انه لا ينصب المفعول  
به ولهذا قالوا في قوله تعالى انزل بك هو أعلم من ينزل عن سبيله ان من ايت  
منصوبة باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضاف اليه لان الفعل بعض ما يضاف اليه  
فيكون التثنية باعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أي يعلم من  
يضل انتهى (قوله ولا ضمير انفعلا) يكرر ادخاله في كلام المصنف بأن يزيد باظهار  
المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه) قال البدر بن مالك فصع رفته  
الظاهر كما صح افعال اسم الفاعل بمعنى الماضي في صلة الالف واللام واعتراض بأن  
أل الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفعه الظاهر بما قبله  
للفعل ذكره ابن مالك وناقش في ذلك أبو حيان لان النفي في صورة اسم التفضيل  
منصب على الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة فهم اصدق بالمساواة وتقصانها عن  
عزيزه في صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة  
والتقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالامتثال في الصورة الاولى التقصان وفي  
الثانية اثبات الزيادة لتناقضها لخلق التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل  
وقوعه موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع الفعل التفضيل للسببي نحو ما رأيت رجلا  
أحسن منه أبوه وفي الاثبات نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل لانه يصح في  
ذلك وقوع الفعل موقع أفعال أجاب البدر بن مالك بان المعتبر في الطراد رفع  
أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيدا فانه وما  
أورد ليس كذلك الا ترى ان لم قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنة فأتيت موضع  
أحسن بمضارع حسن فأتت الدلالة على التفضيل أوقات ما رأيت رجلا يحسنه  
أبوه فأتيت بمضارع حسنة اذا فاق في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي يبنى  
منه أحسن فأتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولورمت  
أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو  
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فالتكليف جعلت في عينه  
مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد وأحسن  
في عينه الكحل كحسنة في عين زيد فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى  
الغريزة في الثاني انتهى والحمد لله ان قوله في صدر الجواب الذي بني منه شرط  
وقوله مفيدا فانه شرط آخر فخرج بالأول أن يتيم مقام أحسن في المثال يحسنه  
أي يغلبه في الحسن وفي الثاني ان يأتي يحسن قال المصنف في الحواشي قال لي  
طالب بعد ما قررت له هذا الموضوع أفليس اذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسن

بمعنى حسنه خطبت الزبايا يريدانها بما قلت هذا فعل مخالف لمادة ذلك  
 لفعل التبتة فلا يعتد به وقال أيضا ان قلت هلا قل في الثاني والاثنيان بالفعل الذي  
 به منه فانه يقوت كقالت في المثال السابق اذ هو بمناسب المصدر به كلامه أول  
 ذكر الغريزة ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فاقه في الحسن وحسن هو غريزة  
 كقارن فكانه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذي  
 وضع له فعل كظرو ووشرف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق  
 بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما وجهه المنع جار في تلك الصورة كما قاله  
 الشهاب القاسمي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما تعرفه  
 في الخطا فتدبر (قوله ان يكون صفة لا اسم جنس) قضيته اعتبارا موقوف له وهو  
 قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر الا اذا كان شئى أى صفة شئى وهو  
 ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قيل ليتأتى التفضيل واعتراض بانه مجرد دعوى  
 وقيل لان الاسماء العامة لا بد لها من الاعتماد واعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي  
 فتقول ما أحسن في عين زيد <sup>المحل منه في عين زيد</sup> كما تقول ما قاتم الزيدان فرفع  
 الوصف مكتبي <sup>الوصف</sup> ولم يبق التثنية اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب  
 الكلمة مطبقا على النصب <sup>الوصف</sup> لا وجد شرط رفته للظاهر بخلاف اسم الفاعل  
 وقال الجاهلي وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا شئى وهو في المعنى لسببيه ليحصل  
 له صاحب يعتمده عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك صاحب حتى يتيسر عمله فيه  
 كالصفة المشبهة لا تخطا وتبها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده  
 سواء كان من متهملقات الموصوف أو لم يكن (قوله مسبوقا بنفي أو شبهه) يعنى التثنية  
 والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعتراض بعدم السماع في ذلك وليس  
 موضع قياس وأجيب بأنه قد استقر ان التثنية والاستفهام الانكاري يجريان  
 مجرى النفي في أخوات كان الاربعة والاستثناء وتوسيع مجرى الحال من الذكر  
 في النصب واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجاهلي وانما اشترط ان يكون اسم  
 التفعيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى التسهل ويعمل عمله وانما قلنا  
 انه عند كونه منفيا يكون بمعنى التسهل لانه بمعنى حسن وهما العجالة تحتعمل  
 معنيين أحدهما ان يكون أحسن بعدا نفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على  
 اسم التفعيل توجه النفي الى قبه زه الذي هو الزيادة فيه يسدانه ليس حسن كح  
 عين رجل زائدا على حسن كحل عيرز بدفيعي أصل حسن كح عين رجل مقيسا  
 الى حسن كحل عين زيدا ما أن يساويه أو يكون دونه والمساواة باباها مقام المدح  
 مرجع المعنى الى أنه حسن في عين كل أحد كحل دون حسنه في عين زيدا فيكون

ان يكون صفة لا اسم جنس  
 مسبوقا بنفي أو شبهه

أحسن مع النبي بمعنى حسن وثانيها أن يجعل أحسن قبل تسلط النبي عليه بحججه  
 عن الزيادة عرفا لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي أصل الحسن وتوجه النبي إلى  
 حسن رجل مقبلا إلى حسن زيدا ما بالمساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه  
 لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى ما رأيت رجلا حسن في عينه السكحل حسنة في  
 عين زيد فأتى في المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن  
 يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضا لأن في الزائد على شيء ما يساوي ومع زيادة  
 فيصح أن يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فأتى في الزائد أيضا  
 فتحصل من جميع ذلك أن حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كحال  
 المدح فإن قلت لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل  
 في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جازا كما جاز  
 في المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور  
 متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه في  
 مختلفين بالذات في صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالسكينة  
 ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد  
 فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن  
 يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سقناه برتبة لأن به  
 يتضح الحال ويحول الاشكال (قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر بن مالك  
 قال الشمس ابن الصائغ وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية  
 والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فان أراد بدر الدين بالاجتبي نفي السببي  
 الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه  
 أبوه فلا شك أن أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لسكن هذا القيد كان  
 مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان أراد به نفي السببي الذي  
 للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل  
 كلام الشيخ أبي عمرو عليه وان يكون أجنبيا بالمعنى الأول ليخرج رجلا أحسن منه  
 أبوه لكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين)  
 قال الجاهلي وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه  
 بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن كل عينه من  
 كل عين زيد فأنتم ما مختلفان بالذات بخلاف السكحل المحووظ مطقة القيد تارة بهذا  
 وتارة بذلك فإنه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولتلا يبقى على ما هو الأصل في اسم  
 التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراجه

ومرفوعه أجنبيا مفضلا  
 على نفسه باعتبارين نحو ما  
 رأيت رجلا أحسن في عينه  
 السكحل منه في عين زيد وبه  
 عرفت المسئلة بسكحل

في التفضيل بالتثنية كما استضعف فائده انتهى وأشار بقوله كما استضعف فائده الى  
ما قدمناه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصائغ واعلم ان رفع أفعال الظاهر  
على ما هو المختار شروط بالشروط السابقة لكن من هذا الفعل من أول الفعل في  
جميع استعمالاته لم أجد شي الغليل في هذه المسئلة والذي ينبغي أن يقال هذا مبني  
على اختلاف في تليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل  
ولا الوصف المشبه للفاعل وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة  
سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا  
استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانه  
يشي ويجمع اذ ذلك وكذا اذا اضيف الى معرفة يجوز بدأ أفضل الناس ابوه لانه يجوز  
تثنيته ووجهه حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال  
معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل لم يقبل العلامات في بعض الاحوال انخط  
عن غيره مطلقا (قوله وأوردت بالتأليف) أفردها بذلك الشيخ نعمس الدين ابن  
الصائغ من أجل تلامذة أبي حيان وسهى مؤلفه الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر  
وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكافي رحمه  
الله أفردها بمؤلف غير نحو رقتين سماه نزهة الامهات وذيل عليه بأخر نحو ربيع  
الاول سماه مرض الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل الفعل  
في الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لان العامل اللفظي  
انما يعمل في معناه وله باعتبار اقتضاه معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه  
في التحقيق هو معنى مضاف الى أمرتها فبعض العمل الى افظه لكونه محتاجا اليه  
في تفهيم معناه لا سماع قال واما الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلال  
بالحق على الجلي وهو باطل و بالعقول على النقول فلا يتم التقریب ولان معنى  
الفعل ليس مناط الاعراب وانما مناطه في أفعال التفضيل وفي معمله هو المعنى  
التحوي لان محل الاعراب انما هو المعاني النحوية لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب  
ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منقيا (قوله باجنبي) وهو  
المبتدأ قال الرضي ونعني به هنا مالا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي  
لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والسكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من  
هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت وأي حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ - وخرأ  
عن من فيقال ما رايت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل أومة كما فيقال  
ما رايت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يؤخر تخيلا عن فتح  
اجتماع تذييم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو

وأوردت بالتأليف والاصل  
ان يقع هذا الظاهر بين  
ضميرين أولهما للوصف  
وثانيهما للظاهر كما في المثال  
وقد يحذف الضمير الثاني  
وتدخل من اماعلى الظاهر  
نحو من كحل عين زيد أو  
محل نحو من زيد ولم يقع هذا  
التركيب في القرآن ولا  
يجوز أن يعرب المرفوع فيه  
مبتدأ أو فعل خبره مثلا يلزم  
الفصل بين الفعل ومن  
باجنبي وقد يرفع الظاهر  
مطلقا في لغة حكاه سيبويه  
نحو ما رايت رجلا أفضل منه  
أبوه وعنها اجتزأ بقوله  
في الغالب

من أفعال القلوب ولم يقدم بغيره ان يتقدموا الغير ضرورة ما ليس بأهم فان  
الامتناع من رفع الفعل التفضيل الظاهر ليس لهلة موحبة ما هي هولا من استحقاق  
فيجوز التخاف عن مقتضاه اذ ازحمه ما رايته أولى وهو تقديم ما هو أهم و اراده في  
الذكر أتم و بذلك مما ينبغي مراجعته و كتب المصنف بها مشه عند قوله تجتبا عن  
قبح الخ قبل لا قبح في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا عمل فأوجب في نفسه خيفة موسى  
ومثل في دار زيد وأما اعمال أفعال في ضمير بن فتظيره لازم على رفع الكحل بالفعل  
اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على  
الكحل انما عاد باعتبار افظه لا باعتبار افظه ومعتاده فهو كحل آخر لا نفس ذلك  
الكحل الاول انتهى ومن غلطه نقات وقال الشهاب أورد على قوله لئلا يلزم  
الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيداً حسن فيها  
الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أسهلها وان  
المحذور واقع في التدبير لان تقديره ما رأيت عينها كعين زيداً حسن فيها الكحل  
منه في غيرها

باب التوابع

باب التوابع  
وهي جمع تابع وهو المشارك  
ما قبله في اعرابه الحاصل  
والمتحد غير خبر والطلاق  
التابع على الحرف والفعل  
الغير العرب

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج هذا حال المرفوع وتغييره ونحو ذلك وخرج بقوله  
والمتحد حال المنصوب وتغييره والمنقول الثاني من باب أعطي. وجواب الشرط  
المحزوم فانه يتحد له الرفع اذا قرن بالفاء وقد خبر ميتة أفلا يشارك الاول وخرج  
بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلوه طمض فانه وان شارك ما قبله في ذلك لسكنه  
ليس تابعاً لانه خبر و اعترض بعضهم هذا بأن ما جزع خبر لا خبر فزاد وليس خبراً  
ولا جزع خبر واعلم ان المشاركة في ما يشبه الاعراب كالشركة فيه فحينئذ يشمل  
التعريف نحو يازيد الفاضل وياسعبد كرزو ياتسم أجمعون مما اتبع فيه  
المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والطلاق التابع على الحرف)  
أي في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أي في قولهم يؤمكدا الفعل  
المانى والامر بمثلها وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على  
الفعل وعلى اسم شبهه فذلك فيما فيه الفعل. عرب كما لا يخفى ومثل ذلك الطلاق  
التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله الغير العرب) فيه ادخال آل  
على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعمله بأن غير  
لا تعرف بالانضافة وفيه انه قال غير واحد بانها تعرف بها وبأن المقصود من دخول  
آل تشخص مدنهاها واذا قبل الغير لا تشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد



الذي هو في المعنى، كأنه كرات (قوله مجازا إذا أعراب الخ) هذا بيان اقرينة  
 المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فأنه غير ظاهرة وأجاب بعضهم بأن المراد أعراب  
 الأعراب سابقه، إن كان له أعراب وبعضهم بأن المراد أعراب بأعراب سابقه وجودا  
 وتعدا (قوله والعامل في التاسع الخ) أي على الأصح (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الأولى  
 أن يقول بذل أجنبي ميان فانه قد يكون أجنبيا وليس ميانا ولذا قال بعضهم يجوز  
 الفصل بغير ميان بالكيفية كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف  
 نحو سبحان الله مما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أزيد اضربت العالم  
 والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمتدأ الذي خبره متعلق بالموصوف  
 نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو يذقائم العاقل وجواب القسم  
 نحو بلى وربي لتأنيدهم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه انفسه لو تعلمون عظيم  
 والاسم تناء نحو جاءني أحد الأزيد خبر منه ومن الفصل بين التأكيد والتوكيد  
 ولا يجوز ويرضين بما آتينهن كاهن وبين المتعاطفين وامسكوا برؤسكم بين الأيدي  
 والارجل في قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد  
 الاعلام بترتيبه وبين البديل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الميان  
 الكمية فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت  
 مهمة او نحو مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت  
 الشعري العبور فرم ب هذا زيدا الرجل والشعري طلعت العبور او كان النعت  
 ملازما للتبعية كايض يثق ولا بين جرأي صفة لا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا  
 بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والتوكيد بالماخلاق للسكائي والاشراء في هذه (قوله  
 ولا تقدمه عليه) وأما قوله عليك ورحمة الله السلام فضرورة وخرجه ابن جنى  
 على العطف على المستتر في الظرف لانه يتحمل ضمير المتدأ وان تأخر على الأصح  
 وناقته المصنف في المعنى بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير  
 المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا سهو وبعض الشراؤون من بعض وقد  
 ذكروا مسألة مضمونها ان النعت اذا صلح لباشرة العامل جاز ان يتقدم بشرط  
 جعله مستقلا والثاني بدل منه كمررت بالكريم زيدا فلا يقال ان الكريم نعت  
 مقدم بل مستعمل بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على  
 الموصوف اذا كانت لاثنين أو لجماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة  
 ومنه أي ذلك هي الأكرمان ونخاليا وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع  
 على المتبوع كهذا المعامل لرجل يأكل وتبعهم الرخشمري في قوله تعالى وقل لهم في

مجازا إذا أعراب فيها تقع  
 فيه التبعية والعامل في  
 التابع هو العامل في  
 المتبوع الا في البديل فان  
 العامل فيه مقدر خالفا  
 للمبدل دليل ظهوره في بعض  
 المواضع ولا يجوز الفصل بين  
 التابع ومتبوعه بأجنبي  
 ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله  
 (يتبع ما قبله في اعرابه  
 خمسة) بالاستقراء نعت  
 وتوكيد وعطف بيان ونسب  
 وبديل ومن فصل في التوكيد  
 جعلها استثناء ومن أطلق  
 العطف وجعله شاملا للبيان  
 جعلها أربعا

أنفسهم قولاً بليغاً فعلق في آية سهم بليغاً ( قوله والاولى أن يتبدأ منها ) أجاز  
 الترتيب بدليل ما بعده ( قوله و برادفة الوصف والصفة ) قال ابن ابي زي شرح  
 القبول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضدّه والنعته  
 لا يطلق الا على ما يتغير فقط ونذا يقال صفات الله ولا يقال نعوتة انتهى ووقع في  
 عباراتهم ما يخالفه وقال المصنف في شرح اللجج المصنفة والنعته واحد وقيل  
 النعت يكون بالحلية كالطوبى والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى  
 هذا يقال للبارى سبحانه ونه لى مو-وف ولا يقال منعت وعلى الاقول يقال  
 موصوف ومنعتين غير ذلك ( قوله منها ) أى الخمسة ( قوله ما دل على حدث الخ )  
 هذا فسر ابن مالك في شرح الكافية و قد عي بعضهم انه اصطلاح نحوى لان  
 المشتق عند الصرفين ما أخذ من انظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر  
 فشم اسم الزمان والمكان ولاه وهى لا يعنى ما افلدا فسرته في شرح الكافية بما  
 ذكره الشارح والا قرب انه تفسير مراد وان مجاز من الطلاق العام على الخاص  
 على ما فيه مما مقرر ومجمله لانه لا يعرف اصطلاح النحاة فى المشتق ( قوله  
 والتفضيل ) سواء كان فى الفاعل كخارج حل أو فى المفعول كخارج  
 من زيد ( قوله كاسم الاشارة ) أى غير المكانية كهنا فان قلت ما وجه اخراجها مع  
 انه يعنى نحو مررت برجل هنا بل الكلام فيما يكون تعابده حقيقه والام  
 يصح التقييد بالمشتق وشبهه والنعته حقيقة فى المكان هو المتعلق وهو امام فرد  
 فيدخل فى المشتق أو فعل فيدخل فى الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور  
 ( قوله وذى معنى صاحب ) ومثله امرؤ وهما رولى أو ت وكذا ذو الطائفة وسائر  
 الموصولات البدوأة همزة وصل كفى التمهيد فخرج ما ليس مبدأ همزة كن وما  
 وما هو يدوم همزة قطع كأى ولم أقف على علة عدم النعت ما قال ابن هشام بن بدي  
 أن يقيد ذلك أى النعت بذي بمعنى صاحب بالنعته الذى هو شبه النعوت فلا يجوز  
 برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الجباز وعلمته ان فيه جمعاً بين مجازين وان الوصف  
 بالجاء رشا ذى ينصرف فيه على مورد السماع انتهى وينظروا وجه الجمع بين مجازين  
 ثم هو ليس بمتنع مطلقاً كما حررنا فى رسالة هيناها احكام المجاز الى احكام تعبد  
 المجاز هم نقل ابن جنى من الاكثرين منع النعت بذي الصاحبية فى غير ما ذكر  
 وأنهم علوه بثلاثة أوجه الاو انه غير مشتق بل فى معناه فضعف عن العمل فى  
 الظاهر الثانى انه يلزم الاضافة وذلك يبيده من الفعل الثالث انه على حرفين  
 وذلك أيضاً يبيده انتهى قال الحفيد و قوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع  
 فليس كذلك وان أراد باعتبار الصور لم يسكن ليس هذا من شأنه ان شبه الفعل

والاولى أن يتبدأ منها  
 بالنعته ثم بالبين ثم  
 بالتوكيد ثم بالبدل ثم  
 بالتساقيل قبله والصواب  
 لانها اذا اجتمعت فى التبعية  
 رتب كذلك كما فى  
 التسهيل أحدها ( النعت )  
 و برادفة الوصف والصفة  
 ( وهو التابع ) هذا  
 كالجنس ( المشتق أو المؤول  
 به ) أخرجه غيره منها مع  
 التوكيد اللفظى المشتق  
 بقوله ( المبين لفظ  
 منبوعه ) والمشتق ما دل  
 على حدث وصاحبه كاسماء  
 الفاعل والمفعول والتفضيل  
 والصفة المثبتة والمأول به  
 ما أقوم مقامه من الاسماء  
 العارية عن الاشتقاق  
 كاسم الاشارة وذى بمعنى  
 صاحب

(قوله والنسب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالباء كما مثل أولاً نحو تامر وخرج  
 بالمقصود نحو فرد تمامه ومنسوب في الأصل لكن غلب على جف من لا تعرض فيسه  
 لا انتساب (قوله أي الحاضر) أو المشار إليه (قوله ومن المؤول به الجملة) أي فيصح  
 التبعثيم لا يبدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك مع التبعثيم إلا ما منع  
 (قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الظلمية فلا يصح التبعثيم أربما أو هم ذلك  
 مؤول وأر مع الأخبار به إلا ان التبعثيم بين المنعوت ويخصه فلا بد أن تكون  
 الجملة الواضحة نعمة معلومة لا جامع من قبل أي يمكن التعيين والتخصيص ولا يكون  
 كذلك إلا الخبرية لأن لها أخباراً بما يمكن أن يكون معلوماً بخلاف الانشائية إذ لا خارج  
 ها (قوله نحو واتقوا يوم الخ) مما صكك انت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط  
 والمعوت منه ذكر انظاراً ومعنى كالأية أو معنى لا يظن كما شاهد (قوله ولا بد  
 في الرابط هذا أن يكون ضميراً) قال الحفيد لك أة قول ما الحكمة في أهم جعلوا  
 في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميراً وقصره هنا على  
 كونه ضميراً مع أن المقصود في كل منهما رابط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب  
 الأمامي قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم المنعوت ضعيف طلبه له فاكتفى بأي رابط  
 بخلاف التبعثيم لما يستلزم المنعوت ضعيف طلبه له فاكتفى بأقوى الروابط وهو  
 الضمير ويشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر  
 قليل ومنتهى هذا الفرق العكس إلا أن يقال شدة الاحتياج إلى الخبر اقتضت  
 مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للأخبار انتهى وأقول قد يتقرر أن الأشياء التي  
 تحتاج إلى رابط أحد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني وظاهر  
 أن المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع هذا وقال لمصنف في حواشي الألفية  
 أن رابط هنا يكون بإعادة انظاره واستشهاده عليه قول كثير  
 من وصل عزة الأوصل غانية \* في وصل غانية من وصلها خلف  
 (قوله وقوله) هو رجل من بني سلوا وعجز البيت \* فاعف ثم أول لا يعني \* فجملة  
 يسبى في موضع جر نعت للثيم وهو الذي الأصل الصحيح لنفس ومع نعمة بالجملة  
 نظراً إلى معناه فإن المعرف بالجنسية أفظه معرفة ومعناه أكثره قيل والظاهر  
 كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف الفرد بالجملة  
 ورد بانه ليس المعنى على أنه يسبى حال المرور بل الغرض أن ذلك بدأ به نعم أن جعل  
 الحال مؤكدة فلا محذور وكونه ثيمياً لا ثم ذلك لأن الطاهر المتبادر منه إلى الفهم  
 دواً يسبى لا تقيده بحال المرور وقيل الحالية أولى لأنها أدل على المقصود لأن  
 الوصفية تختمل أمرين أحدهما ماقصود وهو أن هذا الوصف ذاته ودينه من أول

والنسب كما في قوله هذا  
 أي الحاضر ورجل ذومال  
 أي صاحب ورجل دمشق  
 أي منسوب إلى دمشق ومن  
 المؤول به الجملة الخبرية في  
 نحو واتقوا يوم الخ وفيه  
 إلى الله وقوله وتهدأ مني  
 على الأسم يسبى

وذي عدل عند البصر بين  
 (وفائده) حقيقيا كان أو  
 غيره (تخصيص) لتبوعه  
 ان كان تنكرا كما في رجل  
 تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص  
 تقابل الاشتراك في  
 التنكرات (أو توضيح) ان  
 كان معرفة كما في زيد  
 الفاضل أو الفاضل أبوه  
 والتوضيح رفع الاشتراك  
 في المعارف (أو) مجرد  
 (مدح) له نحو الحمد لله رب  
 العالمين (أو ذم) نحو أعوذ  
 بالله من الشيطان الرجيم  
 (أو ترحم) عليه نحو اللهم  
 اطفئ بعبادك الضعفاء (أو  
 تأكيد) لئلا يدل عليه متبوعه  
 كضربت ضربا واحدة  
 لانه قد علم من ضربا أنها  
 ضربا واحدة فلم يفسد  
 بالتبع الا مجرد التوكيد  
 ومنه قوله بنم مضي أمس  
 الدابر له وقال بعضهم أو تعميم  
 نحو ان الله يحشر عباده  
 الأولين والآخرين أو  
 تفصيل نحو مررت برجلين  
 عربي وتعمي أو إيهام نحو  
 تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة

عمر وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف تأسسه في الجملة ولا دوام له  
 ينقطع حال مروره وأما الخالية فلا تتحمل خلاف المقهور ولا منه إماما  
 للسب وهو يعرض عنه تنكرا (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدرا  
 ثلاثي أو مزيدا - مدر ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون مفعولا وقد يشير إلى ذلك قوله  
 في نحو الخ فارقات الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحيداً لئلا تنفتح فيه  
 الشروط غير مسموع فافائدة هذه الشروط قلت فإنتهضت ماسمعة وأفهم كلامه  
 انه من المؤول بالاشتقاق على القولين وهو كذلك إمام عند الكوفيين فواضح وإمام عند  
 البصرين فلانه على حذف ذي الصاحبة فالاعتبار في الحقيقة هو من المؤول  
 بالاشتقاق وانه ملتزم الافراد والتذكر على القولين وهو كذلك إذا المصدر من حيث  
 هو مصدر لا شئ ولا يجمع فأجرؤه على أصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في  
 الامرين هذا وقد خالف كل من الفرقتين ما قرره في باب الحال في أن تنكر كضاف قد  
 قال البصريون ان ركعة أجمع نورا كضوا الكوفيين انه على حذف مضاف وقد  
 يقال ان كذا ذكر في كل من الموضعين وهو بعض الجائز عنده (قوله أي عادل الخ)  
 وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً أو ادعاء وهو مختار الامام عبد القاهر  
 قال في قول الخساء فاشمهي اقبال وادبار لم يرد بالاقبال والادبار غير معناه  
 - حتى يكون الجاز في الكامة وانما الجاز في ان جعلتها الكثرة ما تقبل وتدبر كأنها  
 تجسدت من الاقبال والادبار وليس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه  
 مقامه وان كونه كونه منه اذ لو قلنا أريد اشمهي ذات اقبال وادبار أنفسنا  
 الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شئ مفسول وكلام عامي مرذول لا مسامحة عند  
 من هو صحيح الذوق والعرفه نسبة للمعاني (قوله تقابل الاشتراك في التنكرات) قال  
 السيد في حواشي المطول ان ظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقابل انما  
 يتصور فيه بلا تجعل كما في رجل عالم ونظارته فلا تكون جارية في قوانين جارية  
 صفة مخصصة وقد يتعمل فيحصل الاشتراك على ما هو أهم من المعنوي واللفظي  
 وتجعل جارية صفة مخصصة لانها قلت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك  
 اللفظي وعينت معني واحد الم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد  
 ذلك المعنى اه وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن  
 التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك مخصصا يندفع

قال البدر الدماميني عن بعضهم أو اعلام الخطاب بان المتكلم عالم بحال من ذكر  
 يقال لك أي رأيت قاضي بلدنا فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وایس هذا التوضيح لان مرادهم به الإيضاح  
 للخطاب وهو بالعرض في مثالنا عالم إذ كره غير محتاج إلى إيضاحه ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام  
 بل إن ما علمه هذا المصنف فلا محذور التنا عليه (و) التعت

قال مشهور قال ابن عرفة هو رحمه الله يريد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان  
 الاستعاذة استجارية والاستجارية بعدا وهو من باب النفي وقد تعاقبت بالاختصاص لان  
 شيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الإخص لا يستلزم نفي الاعم فلا  
 يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان  
 أجاب بأن النعت قسمان نعت تخصيص ونعت مجرد الظم وقال أيضا كون الوصف  
 ذم مائة على لدرجيم بمعنى مرجوه والمراد مرجوم بالشبه أما إذا أريد مرجوم  
 حقة والمفتوع دم الرحمة فالنعت لثما كيد لان كل شيطان كذلك انتهى  
 هذا ما ينبغي تدفع السؤال وشرح التوضيح ان كون النعت لغير التخصيص  
 اح انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له  
 من حيث هو (أي سواء رفع فميرام استرا أو ضمير بارزا واسما ظاهرا  
 ما بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومجلا كما  
 شامرو من الاختلاف هذا محض ضرب خرب بخر خرب فانه تابع بحرور رفعه مقدر  
 مع منه اشتغال المحل بحركة الجوار وهو به ذات دفع ان التابع والمتبوع في  
 المثال اختلفا في الاعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل  
 لكل همزة لمزة الذي جمع لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي  
 وذلك لان الذي يدل لا وصف او وصف مقطوع وهو يجوز مخالفة للموصوف تعرفا  
 وتكبرا ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع بالانصاف للمعرفة وهو نكرة  
 لان اضافة الوصف له موله للفظية لان محمل ذلك كاف ما لم يرد به الاستمرار في  
 جميع الازمنة والافعال اضافة معنوية (قوله يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة)  
 لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد (قوله  
 كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى تكبير ال جمل في الما على زياده ال  
 والخليل الى تعريف خير عني تقدير ال وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكاف  
 الزيادة والتقدير والتخصيص في مثلك بالاضافة وخير منك بالعمل (قوله ويجب في  
 النعت ان يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادى وقيل  
 سبب ذلك ان الاختصاص يؤثر في التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاختصاص  
 ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعها الا المساوي انتهى وفي قوله لم  
 يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو دون لانه  
 قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالاختصاص ويؤيده قول  
 ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما  
 ذهب اليه الجمهور ودعوى بلاد ايل (قوله بدل) أي لان المضاد للضمير في مرتبة

من حيث هو (يتبع منعه)  
 في اثنين من خمسة (واحد  
 من أوجه الاعراب) الثلاثة  
 الرفع والنصب والجر (و)  
 واحد (من التعريف  
 والتشكيك) (سواء رفيه  
 ضمير أم اسما ظاهرا فلا  
 يتبع معرفة بنكرة ولا  
 معكس نعت المعرفة بلا  
 الجنس يجوز ان يتبع بنكرة  
 مخصوصة كقولهم ما ينبغي  
 للرجل مثلك أو خير منك  
 أن يفعل كذا ويجب في  
 النعت ان يكون مساويا  
 لتبوعه في التعريف  
 أردونه فنحو بالرجل  
 أخيل بدل (تم ان رفع)  
 النعت ضميرام استرا) طائدا  
 على الدعوت (تبع معنوية  
 ولو كان معناه كما علة

(واحد من الافراد  
وقرعه) من تنبئة وجمع  
فيسير بهذا مع مامر  
مطابقا له في أربعة من  
عشرة ما لم يمنع مانع من  
التبعية كافي الماتزم افراده  
وتذكره كاهل من أو  
تذكره كاهل بمعنى فاعل  
وتعيل بمعنى مفعول كإسراة  
وروجر ج أوتأبئيه  
كرجل ربعة وههزة أو  
امرأة ربعة وههزة (والا)  
أي وان لم يرفع ذلك بأن يرفع  
ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو)  
بالنسبة إلى الخمسة الباقية  
(كاهل) الحال محله فيفرد  
لرفع ذلك ويطلق في  
التذكير والتأنيث المرفوع  
لأنه تعوت كروت برجلين  
فأنت تأمهما وبرجال قائم  
آبأوهم كافي الفعل الحال  
محله ويسمى حينئذ سببيا

أوفي رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام. (قوله كافي شعوبه في ر  
الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا لرجل (قوله ربعة) أي ليس بطويل ولا قصير  
(قوله كاهل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كاهل وأنت اذا تأملت شعوبه  
كاهل أيضا لان فاعله الضمير الراجع الى موصوفه واهل اذا أسند الى الضمير  
تلقته الالف في التثنية والواو في الجمع المذكرا للفاعل والنون في الجمع المؤنث  
ويؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين  
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الإيمور العشرة  
وكما لا يخبر عنه مشابهة للفعل في الخمسة البواقى من هذه التبعية التي هي  
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة  
الاول لم يكن فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعية  
له بكونه كاهل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (قوله نعم ان  
رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فإنه يقتضى انه لا يجمع جمع كسرا يكون  
الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسألة التعدد  
لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد قال السيوطي في النكت حاكم المفردة  
في ذلك حكم التعدد بخلاف ما ذهب الى انه لا يجوز قطع الامع تعدد المنعوت  
(قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعم التوضيح) ومنه قول الالفية  
قال محمد هوابن مالك (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله او كانت للتوكيد)  
نحو شخص واحد وفي صور ان ذكره ما في النكت اذا كان نعمت حاسبا من  
جرى عليه واذا بنى المنكاه كلامه على ذكر الصفة (قوله ادالم يعلم وصونها الابهام)  
منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعمت الكره لا تعلم بدونها ولهذا شرط في  
قطع نعمتها تقدم نعمت آخرها لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشعور ويحتمل أن يكون

نعم ان رفع جمعها جاز ان يجمع جمع تكسيرا لجر ياه مجرى المفرد بسن يترجم على الافراد ولهذا  
قال والاحسن شعوبه في ر جل وهو قد علمانه) بافظ التكسير (ثم قاعد) علمانه بالافراد لذي هو قياس الفعل لانك  
تقول قعد علمانه لا قعدوا علمانه في اللغة الفصحى وقيل اراده أجمع مطلقا لجر ياه مجرى الفعل وقيل ان تبس  
مفردا ومثني (ثم) افراده بان في (قاعدون) علمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة كافي  
البراعين (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت التبعية للمعلوم موصوفها بدونها (حفية أرادعاء) بأن ينزل  
منزلة المعلوم لامر ما (وهي بتقديره) في حالة النصب والجر (ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر) فديره  
(أعني) في نعم التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في ارحم أرغب ذلك عما يناسب الصفة  
ولا يجوز انظر المصدر الا في نعم التوضيح والتخصيص وذات الصفة على مشاربه أو كانت لا توكيد أو  
ماترمة الذكركا لجم الغفيرا تمنع قطعها فإيتمتع ادالم يعلم موصوفها الابهام ولا يفرق

وتعبر حرب بمكان فقرب أي هو فقير كافي الاطول وان أمكن أن يقال انه  
 رور تقدير لا اشتغال الا بخرصه كة الروى (قوله حينئذ) أي حين اذ لم يعلم  
 وفيه الاما (قوله فلو احتاج) أي الموصوف (قوله تعددها) أي الصفات  
 وله تقدم التسبع) أي على المقطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض  
 على فلا يحكم له وقد قال تعالى والمؤمنين الصلاة والمؤتون الزكاة وقالت الخمر  
 لا يبعدين قومي الذين هم \* مسم العداوة آفة الجزر  
 بالتأزين بكل معترك \* والطيبون عاقدا الأزر  
 يرى برفعها وتصمها ونصبها الاول ورفع الثاني وعكسه وأجيب بأن الرفع فيه على  
 رواية نصب الاول وفي الآية على الابتداء ثم انهم هلا واما هو الاصح من وجوب  
 الاتباع ثلاثة اوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجمله اجنبية  
 وان طباع العرب تأتي الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد  
 التصعد والتصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا  
 بتكثير الجمل وعلى الاخير من لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجي على مذهب من  
 يجوز الفصل بالاجنبي اتماما لمعنى او اذ لم تتحضر اجنبية وسقط التوقف في عدم  
 تجوز الوجهين في بسم الله الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه  
 (قوله وكافهم) أي مطانة اخلافا للسكافي في نعت ذي الغيبة فمس كما سمع  
 من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره بجمله بدلا لوضوحه في غير الغائب  
 بحلاله على اخواته وعلو اعادهم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة الى  
 صف برب اسماءه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم  
 لا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن  
 من يجب أن الصفة الموصوفا هي الاصل وغيرها محمول عليها وأجار السكافي  
 في نعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدماميني في المنهل الصافي  
 ذاب موضع الظاهر موضع المضمرة هل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم  
 تنزيهه بذلك لانه سأل عن الحكمة في افتراق آيتي السجدة وسبأ حيث قيل  
 في ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب  
 النار التي كنتم به تكذبون وأجاب بان النار في آية السجدة وضعت موضع المضمرة  
 لتقدم ذكرها في قوله تعالى وأما الذين فسقوا فأرهم النار كما أرادوا أن  
 يخرجوا منها اعيىدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابها ولو لم يكن  
 لما وضعت موضع المضمرة امتنع وصفها لان المضمرة لا يوصف فكذا ما حل محله وأما  
 آية سبأ وهي قوله تعالى وتقول ذوقوا عذاب النار التي كنتم به تكذبون فلم يتقدم

حينئذ بين تعددها واقتادها  
 لاحتياج في حال تعددها  
 الى بعضها فقط لجز فيما  
 عد ذلك البعض القطع  
 والاتباع والجمع بينهما  
 بشرط تقدم التسبع وفي  
 قوله رجع الى آخر اشارة  
 الى حقيقة القطع قال  
 الشاطبي وجمله الصفة المقطوعة  
 مع عاملها لا يحل اهلها من  
 الاعراب اذ القطع مقتضى  
 للاستئناف (فائدة) اعلم أن  
 الابهام في نعتها والنعت بها  
 على أربعة أقسام قسم  
 لا ينعى ولا ينعى كلام  
 الفعل وكافهم ولو لغائب  
 لانه لما شبه الحرف من جهة  
 اقتضاه الى ما يفسره لم  
 ينعى ولا يكون له من مشتق  
 ولا في حكمه لم ينعى وما  
 أحسن قول القائل

لأنه ذكر ينزلها مستزلة الضمير فصح وصحتها انتهى وهو منتهى  
 ذكر ياني فتح الرحمن فانه نقل هـ هذا الكلام وأقره وهو يجب منه ان يصح  
 المعاني بأنه يعدل عن المظهر الى الظاهر لا غرض من هذا التمكن من الوصف كما  
 في قوله \* الهى عبدك العاصى انا كاسوفى الكشاف فى تفسير قوله تعالى فأمنوا  
 بالله ورسوله النبي الامى الذى يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وبى بل عدل عن  
 المظهر الى الامم الظاهر لتجرى عليه الصفات ولما فى الالتفات من مزيد البلاغة  
 وكالمضمر أسماء الشروط والاسنفاهام وكل متوغل فى الابهام وكم التفسيرية انكن  
 شرح الرضى بجواره فى كم من قرية هلكت فن قرية تصفة لكم (قوله هوى  
 شاذن) يقال طي قد شذن أى نزع ع

التوكيد

(قوله من الملاقى المصدر مراد الخ) أى فهو مجاز مرسل والذاعى الى ذلك ان  
 الكلام فى التوابع والذى منها التوكيد هو المثل كدلا المعنى المصدرى (قوله ويقال فيه  
 التا كيدو لاول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التا كيدونو كد  
 وتا كيدوا أصله لهجاء وفى الكشاف فى قوله تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد  
 توكيدها وكدا كداغتان فصيحتان والاصل الواو والهزة بدل وفى شرح  
 التوضيح وكدا كداغتان ولم يرد أىهما أكثر استعمالا فى كلام العرب انتهى فان  
 أراد بكثرة الاستعمال الافهية فهو مخاف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثرة  
 الاستعمال فيفيد ان تكون الافهية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد  
 فى بحث التوكيد لانكار من شرح المفتاح قال فى الديوان التوكيد بمعنى التاكيد  
 عربيه مولدة قال الفنارى اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكده وأكده  
 بمعنى ويقال هذه عربيه مولدة والظاهر ان قوله عربيه مولدة فانه كلام فى  
 بيان لغة وكدا لغة التوكيد واقرية ان صاحب الديوان لم يذ كر لغة  
 التوكيد فى غير هذا الموضع وأقول ذكر فى المغرب ان الو كادة بمعنى التاكيد  
 ليس بمثبت وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى  
 واهل ان محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخاف لما فيه لان الذى فيه  
 امر ان أن وكدا كد بمعنى وليس فى هذا شعار بان أحدهما أصل للآخر وعلى  
 منية تقديم وكدا وقوعه فى القرآن وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح  
 بوجه ذلك لاستقاطه ويقال مع ان كلامه بما أوهم عود اسم الاشارة الى أ كد  
 لقربه وهذا اعتراض موقوف لكلام أهل اللغة وجواب الفنارى غير سديد ثم فى  
 صاحب المغرب كون الو كادة من أ كدا لشعاره بأن أ كدا أصل لو كدا

أخبرنى فى القالب هوى شذن  
 مشتغل بالنحو لا يصف  
 وصفت ما أنتم من يومه  
 فقال لى المظهر لا يوصف  
 وقسم بنعت ولا يبعث به  
 كالعلم وانما نعت لازالة  
 الاشتراك ولم يبعث به لما  
 صرقت بنعت وينعت به  
 وهو اسم الاشارة وقسم  
 بنعت به ولا يبعث وهو أى  
 كمررت برجل أى رجل (و)  
 الثانى من التوابع  
 (التوكيد) أى التوكيد  
 بكسر الكاف من الحلاق  
 المصدر مراد به اسم الفاعل  
 ويقال فيه التاكيد  
 والاول أفصح وعرفه ابن مالك



وغيره... (قوله بأنه تابع الخ)  
 مع حذف قوله بقصد معني انه يقرر امر المتبوع في التسمية أو الشمول يخرج  
 ما عدا التوكيد (قوله أو موافقه) كافي سبلا فاجا و كافي أجل جيرا لآتي (قوله نحو  
 قوله أخاك أخاك) فانه سكن الدارمي والشاهد في أخاك أخاك ونصه - ما على  
 الاغراء والهجاء الحرب تمد وتصدر (قوله ومنه تو كيدا الضمير المتصل بالمنفصل) ان  
 كان المنفصل ضمير رفع كدبه المتصل مطلقا مرفوعا ونحو باو مجرورا نحو وقت  
 أنت وأكبر منك أنت وممرت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا  
 عند البهريين ويؤكدا كما كان غير منصوب عند النكوفيين وابن مالك ويؤكدا كما كان  
 منصوبا عندهم نحو رأيتك أياك ويؤكدا مثله نحو فإياك أياك المراد عند الجميع ثم  
 كلام الألفية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤكدا مثله ولا ضمير منصوب  
 حيث سكتاهن ذلك وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاقوال مقتضى منسج الثاني انه  
 لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله في قوله فإين الى أين  
 الخ) الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بحذف أي الى أين تذهب والنجاة بالمد  
 الامراع مبتدأ أخبره الى أين مقدمات في قوله اناك اناك تو كيدا الفاعل بالفعل لان  
 الفعل الاول رفع الظاهر وهو الاحقون ولا ضمير فيه والثاني جى مع المحض التأكيد  
 فلا يطاب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين والانتقال أتوك أناك أو اناك  
 أتوك ويروي الملاحقون بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل  
 أمر وفاعله مستتر فيه وجو باؤه فعوله محذوف تقديره نفا - نحو جملة احبس الثاني  
 لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجو ياتو كيدا لا لاولى فقد اجتمع في البيت الامران  
 (قوله لا لا أبو ح الخ) فانه جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار الا التي لفي الجنس  
 للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاء وبثته بفتح الباء الموحدة وسكون التاء  
 بالمثلثة وفتح النون وفي آخرها اسم محبوبته والموافق جمع موثق بمعنى الميثاق  
 أو أصله موثيق جمع ميثاق فحذفت الباء للضرورة وفي غالب نسخ شرح التوضيح  
 سقط لانه فها ما صورته وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موثيق كما صابح  
 حذفت ناؤه للضرورة وفيه انه اذا كان جمع موثق فحذف الباء هو  
 القياس كما يجدومساحد وعهد اعطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جيرا الخ)  
 عن بيت صدره \* وقلن على الفردوس أقول مشرب \* والدعائر جمع  
 دعور وهو الخوض والضمير في دعائره للفردوس (قوله غير الجوابي) وأما الجوابي  
 فلا يشترط في توكيده شيء ومنه ما تقدم من لا لا أبو ح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ)  
 كقوله

بأنه تابع بقصد به كون  
 التبوع على ظاهره (و) هو  
 ضمان لانه (اما الغلط)  
 وهو عادة اللفظ الاول او  
 موافقه ويجري في جميع  
 الالفاظ فيكون في الاسم  
 (نحو) قوله  
 (أخاك أخاك ان من لا  
 أخاله) \* كما اع الى الهجاء  
 غير سلاح \* ومنه تو كيدا  
 الضمير المتصل بالمنفصل  
 (و) في الفعل وحده وفيه  
 مع فاعله وقد اجتمعا في  
 (نحو) قوله  
 فإين الى أين النجاة يفتا  
 اناك اناك الا حقون  
 احبس احبس \* (و) في  
 الحرف (نحو) قوله  
 (لا لا أبو ح بحب بثة انما)  
 أخذت على موافقه وهذا  
 ومنه قوله  
 أجل جيران كانت أبيضت  
 دعائره \*  
 ويشترط في الحرف غير  
 الجوابي أن لا يعاد الامع  
 ما اتصل به كجئت مثلثا  
 وان زيدا ان زيدا أو انه  
 قائم وما ورد بخلاف ذلك  
 شاذ

ان ان الكريم يحلم بالم \* يكسبها من اجاره قد اشها

ادب  
رب  
رب

فوله ولك ان تقول الخ يمكن ان يجاب بان ال...  
 بل أعادوه تارة وأعادوا غيره اخرى علم الظاهر لا غرض لطف  
 لا يؤكد الظاهر (قوله فالأكثر اقتراناً بالعالم والكشاف في  
 السلام والله لا غزرون قريباً ثلاث مرات كسبها منه لم  
 تخصيص العاطف بتم والحكم على الواو هنا بان غير كسبها منه لم  
 أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف من الخصص في  
 التأكيذ اللغوي لما قبلها ما بينهما من كمال الاتصال لكنهم قالوا التوضيح  
 الاطاب ان منه التكرار لكمة كذا كيد الانذار نحو كلاً سوف تعلمون ثم  
 كلاً سوف تعلمون قالوا وفي الايمان بتم دلالة على ان الانذار الثاني بالمعنى  
 الكلامين تناف والاقل تخالف الكلام النحاة ويجاب بان كلام أهل المعاني في  
 الوصل والوصل محمول على غيرتم أو غيرها وغير انفاء فلا ينافي ما في الاطاب  
 ولا مناقه النحاة ولا يصح ان يجاب بان كلام النحويين محمول على ماله محل وكلام  
 أهل المعاني في الاصل له لان النحاة مثلوا بما لا محل له والجواب ان ما في الفصل  
 والوصل مفروض بما اذا لم ينزل الثاني منزلة غيره لكمة بتفضيها المقام فيجعل  
 كالمغايه وفي باب الاطاب لما قصد الترتيب كان ابلغ فنزل منزلة المغايه فاعلمنا برفع  
 الخالف بين التامين في المعاني فتدبر (قوله وقيد في الارتشاف والجامع) انتهى فان  
 اقتصر المبدأ كرا غيرها وعبارة الجامع فالأجود الفصل بتم واينما النصا في  
 التخصيص ما أقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف  
 انتهى مونسع نظراً اذا اقتصر لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التسهيل  
 اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعم من الارتشاف (قوله الآية) الإرشاد  
 الى أن المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بين الناطم حيث مثل بأولى لك فأولى  
 ولم يزد الآية فأوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء لكان اجيب عنه بان الرضى  
 صرح بان الفاء كتم وفيه انما يظهر اذا كان أولى أفعل وهو مبتدأ ولك خبر وقد  
 لأولى الثاني خبر حتى تكون جملة وأما اذا كان اسماً للفعل ومعناه الخبر وذلك مبين فلا  
 يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لانه لم يعلم يعرف به الخ) قال الدماميني  
 في باب الحال في ادخلوا جلاب جلاباً وعلمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب  
 الثاني على انه تأكيذ والحال هو الاقول فكأنه رأى بابا بابا قال الاول بمعنى مرتباً ليعمل  
 الثاني تأكيذ ولا يرد ان الثاني غير صالح للفظ فهو مؤسس لانه أن يقول  
 انما انتم ذكره وان كان تأكيذ الان ذكره أمانة على المعنى الذي قصد بالاول

ولكن ان تقول من أين اهم  
 ان التأكيذ في مثل هذا  
 للحرف وحده ولم لا يجوز ان  
 يكون لجمع الحرف وما  
 اتصل به واذا كان المؤكد  
 جملة فالأكثر منه اقتراناً  
 بالعاطف حيث لا يس  
 وقيد في الارتشاف والجامع  
 بتم خاصة نحو أولى لك فأولى  
 الآتيان حصل ليس وجب  
 تركه كغيره زيد ان تربت زيدا  
 اذ لو جى به لتوهم تكرار  
 الضرب منك والغرض انه  
 لم يقع منك الامرة واحدة  
 (وايس منه) ما كور في قوله  
 تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤث  
 به لتأكيذ اذ مؤذاه غير مؤذى  
 الاول وانما هو منصوب  
 على الحال والمعنى مكرراً  
 عليها ذلك كعلمته الحساب  
 بابا بابا وهو ظاهر قول  
 الزجاج شري (و) في قوله  
 (صفا صفا) لما مر بل على  
 الحال أيضاً

وبشي لا يلتزم ابتداء ثم يلزم أعارض انتهى ومنه يؤخذ الجوان عن قال ان الثاني  
 من التوكيد اللفظي بان يقال دكا الاول بمعنى د كما تستكررا ووصفا الاول بمعنى  
 صفوفا كثيرة والثاني منهما انا كيد جعل اماره على المقصود بالاول فلذا الزم  
 (قوله أي مصطنين) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله اودى صفوف) أي  
 على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذوري دكا دكا) أي بخلاف مضافا  
 وعلى ذلك جرى الرضي في بحث عدم تأكيد الاسم النكرة (قوله لان مجعوعهما  
 هو الحال) أي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث  
 هو مجعوع واعراب أحداهما دون الآخر تخكم اعراب كل جزء بالاعراب  
 الذي استحقه المجموع وهذا للتحكم كما في حلوحامض (قوله في الستة) هي عبارة  
 ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في هذا القسم على ان يكون التجوز في  
 الاستناد وقول الشارح بان يرفع الخ مطابق له ان هذا ظاهر اذا كان المسند  
 فعلا أو مفعلا الا ان يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العلى ذلك وقول  
 المصنف في التوضيح يؤكدها بنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضى ان المجاز  
 لغوى وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه اريد بالخليفة أتباعه واستعمل  
 لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجوز في  
 الاعلام كما نص عليه في جمع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيحتمل  
 انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواته ائو كدبها  
 لرفع احتمال تقدير مضاف يدل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على  
 حذف مضاف لا يتجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه  
 غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه حذف توسعا نعم قال  
 جماعة منهم الهدر ان مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذي  
 تحرران نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاستناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر  
 اليه والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس في الكلام مجاز  
 المعنى المشهور وان أطلق عليه المجاز لغرا اعرابه توسعا كما هو مقررى محله  
 (قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهره ان انا كيد في هذا القسم  
 يرفع توهم المجاز اللغوي ويمكن توهم المجاز العلى بان يظن في جاء النجوم ان المجيء  
 بتماوقع من بعضهم واستناد الى الجميع مجازا للعلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف  
 ان قدر لفظ بعض اندفع بالتا كيد بكل وأخواته وان قدر لفظ علمان أو أنقال أو  
 نحو ذلك فاما ائو كد بانفسهم أو أعينهم امالانه يرفعه أو لانه يضعه على ما أتى وتقدم  
 ان المصنف في التوضيح قال ان كل وأخواته ائو كدبها لرفع احتمال تقدير مضاف

أي مصطنين أودرى  
 صفوف كثيرة وقيل ان  
 المكرر فيما ذكر تو كيد وعليه  
 كثير من النجاة وجرى عليه  
 في الشذوري دكا دكا والخ  
 في نحو علمته الحساب بابا بابا  
 ان المكرر وما قبله منصوب بان  
 بالعامل المتقدم لان  
 مجموعها هو الحال ونظير  
 في الخبر هذا حلوحامض  
 (أو مفعول) قسم قوله  
 لفظي (وهو) قسمان ما يقرر  
 أمر التوسع في النسبة بان  
 يرفع توهم الاستناد الى غيره  
 وما يقرر أمره في الشمول  
 بان يرفع توهم ارادة الخصوص  
 بما ظاهره العموم فالاول  
 يكون (بالنفس والعين) كجاء  
 زيد نفسه أو عينه فلما قصرت  
 على المتركد بفتح الكاف  
 لا يحتمل أن الجاني خبره  
 أو متاعه بارتكاب المجازي  
 فيذكر التوكيد

ارتفع ذلك الاحتمال عما  
 ظاهره الحقيقة وتكون  
 العين (وآخرتها) أي عن  
 النفس وجوبا (ان اجتمعا)  
 في اللفظ كما يزيد نفسه عينه  
 لان النفس عبارة عن جملة  
 الشيء والعين مستعارفة في  
 التعبير عن الجملة (ويجمعان)  
 جمع قلة (على افعال) بضم  
 العين (مع ضم المفرد من)  
 اثنين أو جماعة ما كان ذلك  
 مع الجماعة واجب ومع  
 الاثنين أرجح وبليه الافراد  
 تقول جاء الزيدان أوزيد  
 وعمر وأنفسهما وأعينهما  
 وجاء الزيدون أوزيد وعمر  
 ويكرانفسهم وأعينهم  
 وجاءت الهندات أنفسهن  
 وأعينهن ويختصان بجواز  
 جرهما لبيان زيادة ولا يؤكده  
 بهما غالبا ضمير رفع متصل  
 الا بعد تو كيد به متصل  
 مطابق للأو كد كز بد جاء  
 هو نفسه والزيدان جا هما  
 أنفسهما وعلم مما مر انه  
 لا يؤكدهم من وعيون

ومن ذلك يعلم وجه توهيم ان اللفظ التوكيد مجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن  
 الاقتصاد فيما اذا كان المؤكد متعدد اعلى التاكيد بكل ليس لتعينه وانه على بعض  
 هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقرير النسبة هذا وأورد على  
 الشمول انه يشمل البدل في نحو مررت بقومك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم  
 قال الهاء السبكي في هر وس الافراج في كون التاكيد ينفي ارادة التخصص  
 بالبعض نظرا لآثره الى قوله فاحرموا كلهم الا باقتداء لم يحرم كيف دخله التخصص  
 مع تا كيد وهو نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابيس ان كان الاستثناء من  
 وان تخيل في جوابه ان التاكيد مقدر حصوله بعد الاخراج قائل كذا انما هو غير  
 المخرج ورد قوله تعالى واقدر بناء آياتنا كلها والاستغراق فيسه متعذرا لان  
 آيات الله تعالى لا تنتهي وفي الكشف في نفسه بربها هذه الآية ما يفيد عدم  
 الاستدلال بها (قوله ارتفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه يضعف  
 ولا يرتفع قال ولهذا أتى الاثبات بالفاظ متعددة ولو سار بالاول نصالم يزد عليه  
 وأورد عليه ان الجمهور قالوا ان العرب قد تفرقت كد حيث لا يراد رفع الاحتمال  
 كما أتوا بجمع وأكتم بعد كل ولا احتمال يرفع ما لرفع به كل والاظهر في تعديل عدم  
 رفع الاحتمال انه مع التاكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على  
 السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالعد بان النسيان والغلط انما يرتفعان  
 بالتاكيد اللفظي (قوله لان النفس الخ) به يعلم ان التاكيد بهم ما انما هو عند  
 استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعملت بمعنى آخر كما استعمال النفس بمعنى الدم  
 نحو أرققت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرقت زيدا عينه  
 لم يكن تا كيدا بل بدلا (قوله يجوز جرهما الخ) أمجا أو أجمعهم بضم الميم فليس  
 من التوكيد لان الباء لازمة له والاثبات بالضمير لو كان تا كيدا لكان وروده بدون  
 غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو يتبع لقولك جمع كافس جمع فليس قوله غالبا  
 كذا في السهيل) واحترز به عما حكاه الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا  
 أنفسهم (قوله الا بعد تو كيد به متصل) أو فاسل نحو هل لكم انفسكم فانه جائز  
 بلا خلاف كما في الارشاد للفصل بالكم وخرج بالنفس والعين تو كيد  
 الضمير المذكور بغيره ما او بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ففي نحو قام الزيدون  
 انفسهم يمنع التاكيد بالضمير لانه لا يؤكده الظاهر وفي نحو ضربتهم انفسهم  
 ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم التاكيد بالضمير جائز (قوله وعلم مما مر انه  
 لا يؤكده الخ) لانه قال جمع قلة على أن عمل يخرج جميع الكثرة وجميع القلة اذا لم يكن  
 على افعال وقضيته انه لا يؤكده باعيان يمكن نقل اللفظ من شرح العمدة

والمفصل وكفاية ابن الخطيب جواز في هذا الباب (قوله وأنه يجوز على مرجوح  
 الخ) عبارة التوضيح وترجيح أفرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره يهكس ذلك  
 انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وإن بعضهم رجحوا على الأفراد وذلك يبطل  
 جوابه بان الرضى نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادى بان ابن اياز أجاز التثنية لكن  
 تعقب بان أبا حيان لا يرد من النحويين على أنه متأخر عن ابن الناظم هذا وجواز  
 التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى في المعنى أضيف إلى متضمنه يجوز  
 فيه الجمع والأفراد والتثنية وإن اختلفت بالارجحية والرجحان والضعف (قوله  
 كعبت العبد كاه) قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدتين واشتريت  
 العبدتين من افتراق الأجزاء حكما كما حتمل المفرد أعني اشتريت العبد كاه لئلا  
 يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيدها لوقا اشتريت العبيد كاهم لرفع افتراق  
 الأجزاء حكما لا يشبه برفع افتراق الأجزاء واحدا والاحتمال الثاني الظاهر لكون افتراق  
 الثاني أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني  
 قلت اشتريت جميع أجزاء العبدتين وجميع أجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز  
 التأكيدها إذا أريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه إذا أريد الأول لئلا يكون قوله فإذا  
 أردت يفهم المنع في الثاني فتأمل (قوله ويحتمل أنه المثنى وأريد به واحد) في الطول  
 وأما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لأن المثنى  
 نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الأولى أنه  
 لرفع توهم ان الجائي واحد منهما والأسناد الهمما انما وقع سهوا وأما انه اذا توهم  
 السامع ان الجائي رسولا هـ ما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه  
 جاء الزيدان كلاهما بل انفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي أحدهما  
 والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتأكيدها لئلا يظن ان توهم المجاز انما وقع  
 فيه انتهى ونوزع بأنهم قالوا ان العرب تتخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره  
 محشوة (قوله لعدم صحة ذلك) وأما احتمال لكون الأصل عيدا الزيدتين ثم لما حذف  
 المضاف ارتفع المضاف اليه فأنما يؤكده لرفعه بالنفس والعين فقول المصنف في  
 التوضيح ان التأكيدها بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان  
 لا يحتمل ذلك صحيح لأن مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكده بالفاظ الشمول (قوله  
 واتخذ معنى المسند) أي وان اختلف لفظه فيجوز ان يطلق زيد وذهب مجرؤ كلاهما

مرجوحا وان كان هو  
 الأصل كراهة اجتماع  
 تثنيتهن فيما هو كالشيء الواحد  
 وعدل إلى الجمع لأن التثنية  
 جمع في المعنى (و) القسم  
 الثاني يكون (بكل) وكذا  
 يجمع وعامة وأسماءها  
 اقربا التوكيديهما (غير  
 المثنى) من مفرد أو جمع  
 ولكن انما يؤكدهما (أن  
 تجزا) الغير أي كان ذا أجزاء  
 يصح وقوع بعضها موقعا  
 اما (بنفسه) كجاء القوم  
 كاهم أو جميعهم أو عامتهم  
 (أو عامله) كعبت العبد  
 كاه أو جميعه أو عامته ولما  
 كان العرض من هذه الالفاظ  
 رفع توهم ان يراد بالتبوع  
 الخصوص اشترط فيه  
 ما ذكره يمكن توهم ارادة  
 البعض الكل فيرفع بالتوكيد  
 (و) يكون (بكل) وكأله (أي  
 للمثنى) ان يصح وقوعه للمفرد  
 موقعا (يمكن توهم ارادة  
 البعض بالكل كجاء الزيدان  
 كلاهما والمرأتان ككناهما  
 اذ يصح حلول المفرد محل  
 المؤكدهما ويحتمل أنه  
 أطلق المثنى وأريد به واحد

فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين ويبدل على المنع اجتماعهم على  
 على منع جازم يذكاه لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جميع النقول عن الجمهور والجواز وعابه ابن مالك محتمل بان  
 التوكيد قد يأتي للتقرية لا لرفع الاحتمال (واتخذ معنى المسند) إلى المؤكده فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما

وهو ما حرم به ابن مالك تبعاً للاخفش قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب  
حتى يصير قانوناً والذي تقتضيه القواعد المتع لانه لا يتجمع عاملان على معمول واحد  
فلا يتجمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الالفاظ المتقدمة) وهي المنع والعين  
وكل وكلة او كلا (قوله يضمن وجوب بالضمير) أي انظروا ولا يكتفي بنبهه كجاء عليه  
قول الاثنية بالضمير وصلوا والاتعال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس  
من التوكيد قوله تعالى تعالى خاق لتكم ما في الارض جميعاً وهو هشام بن عقيل  
والسفاقي فقالا جميعاً توكيداً للموسولة الواقعة. فعولاً لئلا يكون ولو كان كذلك  
يقال جميعه ثم التاء كيد بجمع مع قابل فلا يحمل عليه التنزيل قوله في المعنى ولا قراءة  
بعضهم - م انا كلا فيم اخذ الالف لبراء والضمير يبدل جميعاً في الآية الأولى حال  
مؤكد فلان الموصول من أدوات العجوم خصوصاً والمقام مقام الامتنان فان  
قابل الحامية تقتضي ان الحاق وقع على ما في الارض حالة الاجتماع وليس  
كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر وفي القراء قبل من اسم ان أحوال من الضمير  
المرفوع في فهم الالكن ضعفه في المعنى بتقدمه على عامه الظرفي وتذكير كل اقطعه  
عن الاضافة لفظاً ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال في الحواشي وقول  
أبي حيان بديل كل من كل لكونه مفيداً للاحاطة لم يتخيل صحته لاني لم أجد البديل  
الذي من هذا النوع الامتداد بالضمير المبدل منه فان قال مقررنا طاعه تاء كيدا  
على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بانه لا بد من الاضافة هنا انظروا ولا يكفي التقدير كما مر  
بخلاف البديل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت سيبأني انهم  
اكتفوا في أجمع واخوانه بنية الاضافة على قوله وتر كوا الاضافة رأساً على القول  
بأن تعرف فيها بالعلية قلت لما كانت في الاغلب تاءه توسعوا في أمرها (قوله  
مطابق للمؤكد كذا افراد الخ) قال المراد في الكلام على التاء كيد بكل فتقول جاء الجيش  
كاهوا القبلية كاهوا والزيدون كاهم والرجال كاهم أو كاهها أو كاه على قياس هو أحسن  
الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كاهن أو كاهها وحكي الخليل  
كاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كاهها في الرجال انه على معنى الجماعة عولا  
يجوز مثله في جمع التصحيح لان له حكم مفردة لسلامته فيه ووجه كاهه في معنى  
الجمع (قوله وأما نحو قوله يا أشبه) أي مما أشبه فيه كل الى ظاهر مثل التوكيد  
وهذا يحز بيت لسكتة برعزة صدره \* كم قد ذكرتك لو أجرى بذكركم \* وكم  
خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك في شرح اتسهيل بم زاعلى قوله  
في التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة الى  
ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكذلك الخ لكان قال المصنف في

الاختلاف المسند وكما يؤكد  
بكل الجمع وبكلا المتنى  
توكيدهم ما ماني معنى ذلك  
كجاء زيدو بكر وعمر وكاهم  
وجاء زيدو خالد كلاه - ما  
(و) جميع هذه الالفاظ  
المتقدمة (يضمن) وجوبا  
(لضمير) مطابق (للمؤكد)  
افراداً وتنبهة وجمعا  
وتد كبراً وتأنبنا ليرتبط به  
وليدل على من هو له كما مثلنا  
وأما قوله \* يا أشبه الناس  
كل الناس بالهجر \* فكل  
فيه نعت أي الكاهمين في  
الحسن كما في مررت بالرجل  
كل الرجل (و) يكون  
(باجمع) للفرد المذكور  
(وجمعاً) للؤنثة (وجمعهما)  
بجمع أجمع أجمعون وجمع  
جمعا

لغني ان قول أبي حيان ليس بشي لان التي نعت بها دالة على السكال لا على عموم  
 لا افراد والحجب من النار خ كيف لم يستحضر مع شغفه بكلام المصنف ومن  
 شهاب القاسمي حيث اجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا  
 يدخل في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استحضر كلام المغني أغناه  
 هذا التكاف (قوله جمع) يضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكده هذه اللفاظ  
 كتر الإبعاد كل) أنهم ان المؤكدهم متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه  
 مع من قوة التأكيدهم بدون كل انه قليل بالنسبة للجيم ما بعد ما فلا ينافي انه كثير  
 منه فصحة كثرته ورووده كقوله تعالى لا غو بينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير  
 مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على ما سياتي وعلى القول بأنها معارف بالعلمية  
 الجنسية على الاحاطة والشمول فلا إضافة لالفاظ ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو  
 الغراء (قوله وهو مراد بقوله تعالى لا غو بينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد  
 للغراء انهم يرفع ما ذكر اذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا رد بالآية (قوله وفهم من  
 كلامه) حيث اقتصر على جمعها ولم يذكر تثنيتهما فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان  
 ولا الهندان جمعان خ لا مالا كوفيين والاحفش أجازوا ذلك قياسا مع اعترافهم  
 بعدم السماع (قوله وان ما عداها ما من اللفاظ التوكيدية معرفة) لانه ذكر انه مضاف  
 لضمير المؤكده فلمزم انه معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا  
 القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علمت على معنى الاحاطة بما تتبعه  
 كسامية ونحوه من اعلام الاجتناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره  
 ابن الحاجب ووجهه أبو حيان قال ويزيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شهها  
 وما نفعه وليس كذلك وهو معرفة فالما نفع هو تعريف العلية قوله جمع باواو  
 والنون ولا يجمع من المعارف بما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب  
 مواضع الصرف (قوله ومثله جمع) وكذا قواعد الآية (قوله با جمع الخ) قيل لا معنى  
 لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بن علي وقيل اكنع مشتق من حول كتيبة  
 أي تام وأبصح بالمهولة من بصر العرق أي سال وبالجملة من بضع أي روى وأبصح  
 من البص وهو طول العرق مع شدة مغرزه وعلى هذا قيلت من التوكيد من  
 المرادف وبه صرح الهندي وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال ان التأكيدي للفظي  
 اما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في الحرف لا بخبره يسمى  
 اتباعا وهو على ثلاثة ضرب لانها اما يكون لاتفق معنى ظاهرا نحو هذين امرئتا ولا  
 يكون له معنى أصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معني وان لم  
 يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بن علي أو يكون له معنى بتكاف غير ظاهرا نحو

جمع ولا يؤكده  
 الالفاظ في الاكثر الا بعد  
 كل فلهذا كانت (غير مضافة)  
 لضمير المؤكده كما جاء الجيش  
 كما أجمع والقبيلة كلها جمع  
 واقوم كاهم أجمعون  
 والنساء كاهن جمع والظاهر  
 أن التوكيد بها بعد كل  
 توكيد بالمرادف وزعم  
 بعضهم أن كل انرفع احتمال  
 التخصيص وأجمع ترفع  
 احتمال التفرق وهو  
 مراد وبقوله تعالى  
 لا غو بينهم أجمعين اذا اغواء  
 لا يختص بوقت واحد فلا  
 دلالة لجمع على اتحاد  
 الوقت وفهم من كلامه أن  
 أجمع وجمع الاثنان وان  
 ما عداها من اللفاظ  
 التوكيدية معرفة وأما أجمع  
 فصرح في القاموس بان  
 معرفة بنية الاضافة ومثله  
 جمع (نقطة) أكدوا بعد أجمع  
 بأكنع فأبصح فأبصح بعد  
 جمعها كما عاينها

أبصعون أتبعون ولا  
يجوز في ألفاظ التوكيد  
القطع الى الرفع ولا الى  
النصب ولا عطف بعضها  
على بعض ولا اتباعها النكرة  
بخلاف الرفع كما قال (و)  
هي (بخلاف الرفع)  
المتعددة لواحد نحو جاء  
زيد الفقيه الكاتب الشاعر  
يجوز ان تعطف لا اختلاف  
معانها كقوله تعالى سبح  
اسم ربك الا لهي الآيتو (لا  
يجوز ان تعطف المؤكدات)  
بمثل توود متتاسعة دون  
فصل كما تقدم لا اتحاد  
معناها فقرات منزلة الشيء  
لواحد واذا نعت بمفرد  
ونظرف وجهه قال في الجامع  
قاله جمع أن يبدأ بالمفرد  
فالظرف (ولا ان يشبه نكرة)  
مطلقا عند البصريين لما  
تستتم من أنهما عارف  
بالإضافة (وندر قوله)  
لكنه شاقه أن قيل ذارجب  
(بالت حول كله رجب)  
وأجاز بعض الكوفيين ذلك  
مطلقا وبهضم ان أفادت

خبيث نبيت من نبت الشيء أي استخرج به وقواهم أكتفون بصعون أبتعون قيل  
من القسم الاول أي لا معنى لها منفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا  
(قوله وشذجي الخ) كقول بعضهم أجمعه أبعه وقول آخر جمع تبع وقوله  
الرفاء حول أجمعاً ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب  
وابتغ وقال ابن مالك في سكت الحاجبية لك ان تبدأ بعد اجمع بأبهاشت  
ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع أي لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لا اتحاد الم  
مع المؤكده معنى ويقارق الرفع بان المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير  
ثم لم يجوز في نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطرا  
تعالفها أو ينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معانها (قوله ولا  
اتباعها النكرة) لانها معارف اما بالاضافة لفظا أو بنية أو بالعلمية الجنسية على ما مر  
تنبية لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد بما على الاصح وأجاز القراء صرحت  
بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابع المحذوف عند المتأخرين  
وأجازوه الخليل وسيبويه كما بينه في مباحث الحذف من معنى اليب (قوله لا اتحاد  
معناها) لانها وان تعددت عين المؤكد (قوله فالارجح أن يبدأ الخ) من ذلك قوله  
تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وحيد ثم فلا حاجة لقوله  
تخفى من الافتتاح انما تقدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو آخرتوهم أنه صلة يكتم  
ولم يفد انه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الاصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر  
معترض كما بيناه في حواشي شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي  
الله بقوم يحجم ويحبونه أذلة ويجعله بدلا لضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن  
هم في قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما هذا كتاب أنزلناه مبارك فحتم على  
أن يكون مبارك خير محذوف ولا أدري وجهه كرهذه المسئلة وحقها أن تذكر  
في باب النعت (قوله لانها معارف بالاضافة) أو بالعلمية (قوله لانه شاقه الخ)  
الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفع على انه فاعل شاقه وبالمجرد  
التبعية (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أي أفادت أم لم تقبل وقول  
الوضع واذ لم تعد النكرة لم يجوز باتفاق شكل (قوله بان تكون النكرة محدودة)  
اقتضى كلام الرضي والشاطبي ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان

النكرة ومحمده في الاوضع وقال ابن مالك هو اولي بالصواب لجهة السماع بذلك ولان  
من قال سمعت شهرا قد يرد جميعه وقد يرد في كثيره في قوله احتمال يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد  
من كلام الهرب أو ردها ومن الواردة لكانت فرضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صا  
شهرا كلة الارض ان يحصل الفائدة بان تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كما في البيهقي  
وهو شهر ما كان حول فقد حفره قاله في الاوضع (و) الثالث



ما لو المقدار وان لم يكن زمنا محدودا لانها ما لا يديمار ودرهم

عطف البيان

(قوله أي معطوف) اشار الى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه ما صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح في المكشاة ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصرنا وبعه المصنف في الشذور وحق ما يتعلق بذلك في المعنى في الباهر جامع (قوله في انه جامد) قال في التسهيل أو بمنزلة أي بان كان رتبة فصار علماء بارئة كاصعق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أي فيكفي جموده ظاهر وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقرينة التوابع) لا يردان البديل والمركيد قد يوضحان لانه غير مخصص بالذات فان قيل يشكل على خروج البديل ان كما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البديل الا ما استثنى وذلك يدل على ان المقصود فهم ما واحد وأجيب بان جواز الامرين على مقصد من (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقي وتوافقها لازم الاعمراض لكونه مما يستوى فيه المذكور والمؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابي لا روية كزعجه ابن يعيش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه \* ما سها من نعت ولادبر \* وأصل قوله ذلك انه استعمل الامام عمر وقال ان نأقني قد نعتت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفنا وتنص كبر الاشعراطه موافقته له في ذلك قال في التوضيح وقول الزمخشري ان تمام ابراهيم عطف على آيات بينات يخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهم في الباب الرابع من المعنى واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيمها وهذا الاعتذار لا يصح لان البديل والبديل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعة في بديل كل من كل كما هو المتبادر هنا وانما انصوا على ان البديل يتم اذا كان متعدد او كان البديل فغير واف باعادة تعين القطع وحينئذ تمام ابراهيم مبتدأ حذف خبره أي منها والخاسل ان في الآية مانعين من البيان التخالف تعريفنا وتنكيرنا والتخالف افراد جمع لان التوافق فيما اشترط في البيان كما عرفت ومانعا من البديل والمصنف لم يعرج في المانع من البيان الاعلى التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك اما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعية اولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة اظهور شأنه وقوة دلالاته على قدرته الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

(عطف البيان) أي معطوفة البيان سمى بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكانت رددته على نفسه ولم يتخج الى حرف لانه عين الاقول (وهو تابع موضح) لم تبوعه ان كان معرفة (أو مخصص) له ان كان نكرة كالنعت لانه يخالف له في انه (جامد غير مؤول) بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح أو مخصص بقرينة التوابع غير النعت وبما بعده النعت (فيوافق متبوعه) في أربعة من عشرة تقدمت في النعت (كاقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لابي حفص ذكر لا يضا حه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) بخدي عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقتبوعه في الثلاثة الاول والتكبير وأفهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفنا وتنكيرنا وأنه يكون في التنكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف وأوجب البدلية

لا يبين المجهول ودفع بأن  
بعض النكرات قد يكون  
أخص من بعض والاخص  
يعين غيره (ويعرب بديل  
كل من كل) لما فيه من  
تقريره معنى الكلام وتوكيده  
بكونه على نية تكرار  
العامل وذلك مطرد (ان لم  
يتمتع) الاستغناء عنه أو  
(الحلاله محل الاقول) فان  
امتنع ذلك تبيين كونه عطف  
بيان كقولك هذا قام زيد  
أخوه فأنحوها عطف بيان  
على زيد لا بديل لان البديل  
في نية تكرار العاقل فهو  
من جملة أخرى فتحلوا الجملة  
المخبر بها عن رابط لها  
بالتدأ وكقول أي الشاعر  
(أنا ابن التارك البكري  
بشر) \* عليه الطير  
زقيه وقولاه فبشر عطف بيان  
على البكري لا بديل اذ لا يحل  
محل لانه يشتمل إضافة  
الوصف المفرد المقرون بأل  
الى الخالي عنها وعن الإضافة  
لناها وهو غير جائز كما تقدم  
وقوله  
أنا أخوينا عبيد شمس ونوفلا  
أعيد كما بالله أن نحدنا حريا  
فعبد شمس ونوفلا عطف  
بيان على أخوينا لا بديلان  
لانها لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نون لانه مفرد معرفة

أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد منهما أثر قدمه في صفة صها  
وغوصه فيما الى الكهين والانه بعض الصغور دون به سره بقائه دون سائر آيات  
الانبياء وحفظه من كثرة الاعداء آية مستقلة و يؤيده القراءة على التوحيد  
أو أراد أنه بديل مقطوع فسمما بديلا باعتبار أصله وان سرج بالقطع على البدلية  
هذا وقال الدماميني حيث أراد الزمخشري البديل فلا يتعين القطع الا اذا لم ينو  
معطوف محذوف يحصل به منضم الى المذكور والمطابقة للبديل منه كما اذا نوى فلا  
يجب القطع بل يجوز هو والاتساع ويجوز أن ينوي معطوف في الآية أي تمام  
ابراهيم وأمن من دخله وكثيرا وسواهما انتهى مع تقييد وهذا ذكره في بحث الاشياء  
التي تتخاضح الى رابط عند قول المصنف ولا شترابط الرابط في بديل البعض ويجب  
في نحو قولك مررت بثلاثة زيدا وعمر والقطع بتقدير منهم لانه لو اتسع اسكان بديل بعض  
من غير ضمير فقال الدماميني لا نسلم وحب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد  
بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية واقضى  
كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة  
بديل بعض بتقدير الضمير وقدية وقف فيه بان الضمير في بديل البعض والاشتمال  
يقدر وقد قيل في تمام ابراهيم انه بديل بعض فتأمل وبقى عليه أن يقول ان  
كلامه أنهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه  
بالوفاة في مطاق التمر يف قال في التوضيح وقول الزمخشري وإم طرحاني يشترط  
كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيدي به في يا هذا الجملة ان ذا الجملة  
عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذي الاداة انتهى وهذا القول  
اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جامدا ما نالا تعاقورا وعلى من  
جمله زعمنا وقال أكثر المتأخرين يقاد بعضهم بمضافي ذلك والحامل اهم عليه  
توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في  
الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد  
هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فعمل ذلك مطافلا زعمنا وكذلك ابن جنى انتهى  
وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيدي به بنى ذلك على ان ال في  
الجملة لتعريف الحضور وهو اعرف من اسم الاشارة على ما نقله المصنف في المعنى  
عن ابن عصفور في بحث آل راجلة السادسة واقروه وان كان مخالفا لاطلاقهم  
ان اسم الاشارة أعرف من المعرف بأل كما أسلفنا التذية عليه في بحث المعرفة  
والنكرة (قوله فيما استدل به الجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجر  
مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البديل (قوله عليه الطير الخ) عليه منه ما

بقولنا

لانها لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نون لانه مفرد معرفة

عنا والطيرة ندأو جملة ترقيبه خبر والجملة لاجل من بشر ووقوعا منه قول له أي  
 لاجل الوقوع عليه (قوله وما يمتنع أحلاله محل الأول نحو يازيد الحارث)  
 ما فيه ال لا ينادى الامع أي أو كان لفظ الجلالة أو علم الحكماء من جملة (قوله  
 أي الرجل زيد) لأن صفة أي يجب أن تكون مفرونة بال وانه من زيد (قوله  
 لا أفضل الرجال والنساء) هنا أضيف فيه فعل الى عام اتبع تسمية لان أفعال  
 تضيف به من ما يضاف اليه فيلزم كون خالد بعض النساء وما يمتنع أحلاله محل  
 قول نحو يازيد هذا ما اتبع فيه المنادى باسم اشارة لانه لا يحذف حرف النداء  
 باسم الاشارة وأحسن من ذلك ان يقال لانه يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف  
 قوله لا بد ان يكون صالحا) هذا لا يظهر في نحو همد قام زيدا خوفا وانما وجهه  
 عدم الاستغناء كما من (قوله لانهم يعتقدون الخ) قضيته جواز نصب البدل المفرد  
 اذا اتبع منادى وبالان اقول البدل من التواني وهذا يرد قواهم ان البدل في  
 النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين  
 البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظرا به فهم ما الا أن يفرق بينهما  
 ضعف استقلال المعطوف على البدل لانه مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع  
 (قوله وقد يجوز الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما يجوز به بان ما معنى  
 مع امر به يجوز ان يلى ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه  
 وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحو ب شاة وسخات مع ان رب مختمة بالنكرة  
 لان ما معنى سخات في الجملة كقولك وسخلة لها بالارب ولا يرد نحو امر ب أنت فانت  
 تركيد لفظي مع ان الامر لا يعمل في المبارزة فقد اعترفوا في الثاني ما لم يعتقدوا في  
 الاول وذلك لان ما مع في التأكيد اللفظي لانه غير مقصود للحكم فلي تأمل (قوله  
 وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر في جميع الصور (قوله  
 يطلب من المطولات) ذكر منها في الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد  
 عليه من الفروق انه لا يتبع ضمير لانه في البيان بمنزلة النعت في المشتقات قال في  
 المغنى في بحث ان وذهل عن هذه النكسة الزمخشري فأجاز ان يكون ان اعبدوا  
 انالها في الاما مرتبي به قال الدماميني وليست هذه النكسة بالتي تصل في القوة  
 بل حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما آها غير معتبرة بناء على ان ما نزل  
 لانه الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل  
 لانه الضمير والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند  
 هوراثمى وقال في الباب الرابع ان السكاسى أجاز ان ينعى الضمير ب نعت  
 أو ذم أو ترحم وأجاز الزمخشري محي عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمتنع

وما يمتنع أحلاله محل الاول  
 نحو يازيد الحارث ويا أيها  
 الرجل زيد وخالد أفضل  
 الناس الرجال والنساء  
 (تنبيه) تعين عطف البيان  
 فيما ذكر منبنى على ان  
 البدل لا بد ان يكون صالحا  
 للاحلال محل الاول قال  
 المصنف في حاشيته على  
 التسهيل وفيه نظر لانهم  
 يعتقدون في التواني ما لا  
 يعتقدون في الاوائل وقد  
 أجاز والى انك أنت كون  
 أنت تو كيدا وكونه بدلامع  
 أنه لا يجوز ان أنت وقال أبو  
 سعيد على بن مسعود في  
 كتابه المستوفى أولى ما يقال  
 في نعم الرجل زيد ان زيدا  
 بدل من الرجل ولا يلزم ان  
 يجوز زعم زيد وقال الإمام  
 الرازي وهذا الاستثناء مبني  
 على ان المبدل منه ليس  
 مهذرا بالكلمة لانه قد  
 يحتاج اليه لغرض آخر  
 كقولك زيد رايت غلامه  
 رجلا صالحا فلما سقطته لم  
 يصع الكلام وعليه السعد  
 وقد ذكرنا فرقا آخر بين  
 البيان والبدل يطلب من  
 المطولات (و) الرابع منها

مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى لمخاومها ان عطف البيان  
 تابع الجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في  
 والوصل وجعلوا جملة فقال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان واعلم انه  
 لم يحك في المعنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل الجملة  
 ولا في بحث الجمل التي لها محل لكانه في بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على  
 الجملة المفسرة قال مانصه ولم يثبت الجملة ورواقع البدل والبيان جملة انتهى وفي  
 المرادى في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى ان  
 قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحذر ذلك وما يمكن أن يجهد  
 من الفروق ولم يذكره في المعنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف  
 المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلاف في المبدل منه كما ذكره في بحث  
 الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البعدايات انه لم يثبت ولم يذكر في مبادئ  
 الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونقله غيره عن  
 ابن مالك والاختلاف وانما ما خرجا عليه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم بالكذب وان  
 الاصل لما تصفه والكذب بدل من الالهة ومن الفروق التي لم يذكرها في المعنى ان  
 البدل يقطع كما سيأتي في بابه بخلاف عطف البيان

(عطف النسق)  
 بقية السين اسم مصدر بمعنى  
 اسم المفعول يقال نسقت  
 الكلام أنسقه أي عطف  
 بعضه على بعض والمصدر  
 بالانسكين وهو تابع بتوسط  
 بينه وبين متبوعه في الاتباع  
 أحد الحروف الآتية ثم  
 العطف اما على اللفظ وهو  
 الاصل وشروطه

﴿عطف النسق﴾

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الإضافي اسما اصطلاحيا  
 للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق (قوله  
 وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد دلالة تابع بأدوات  
 محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره  
 ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدافيه نظر لان تلك العبارة ان  
 كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان  
 هذه حدود دلالة لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تصورا المعرف وان أراد انه  
 يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون  
 قصوره عنه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذي ذكر جنس (قوله بتوسط) أي  
 أي انظرا أو تقدير الان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عسى  
 النسق ونحو جاء زيد بنفسه ومررت بغضن فرأى أسد وقوله الآتية فصل أخرج  
 هذين لان الباء أي ليسا من الحروف الآتية اذ الباء ليست من حروف العطف  
 مطلقا وأي ليست منها على الصحيح وشمل التعريف الذوات المعطوفة وهو صحيح  
 اعراجها بالعطفية لا بالاتبعية لان المعطوف منها لا يسمى تعاقبا في الاصطلاح وقد

بوقوع الطبر وكلام اس الطاجيب يقتضى خلافه فانظر شرح الكافية  
 زينة لاجل الوجه العامل الى العطف (فلا يجوز في نحو ما جاني من امرأة ولا  
 زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف) قوله وله شروط  
 لى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل في الفصح) نحو ليس زيد بقائم فيجوز  
 ان نسهط الباء فيصحب ولا يجوز مررت بزيد وعمر اخلافا لابن جنى لانه لا يجوز  
 مررت بزيدا واما تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع  
 بأن يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل

فان لم يتقدم دون عدنان والدا \* ودون معدة فترتك العواذل  
 وقوله تعالى ومن آتاه الليل فسيح والطراف النهار فالطراف منصوب عطفا على  
 محل آتاه وايسر من زائدة (قوله وكون الموضع بحق الاصل) فلا يجوز هذا ضارب  
 زيدا واخييه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعلم بالانضمام  
 لاتصاقه بالفعل واجاز ذلك اليه قد ادبون تمسك بقوله

فقل ما اقا اللهم ما بين منضج \* ضعيف سواء اوقد يرمي مجمل  
 بعطف قد ير بالجر على مجمل ضعيف المنصوب والتقدير المطبوخ في القدر واجيب  
 بأن الاصل طباخ قد ير ثم حذف الضاف را بى جر المضاف اليه اوانه عطف على  
 ضعيف وليكن خفض على الجوارى وعلى توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة (قوله  
 وجود الطاب الخ) هذا منتهى مسائل منها ان زيدا وعمر وقائمان لان الطاب  
 لرفع يده هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في  
 هذا الشرط بعض البصر بين وموتى باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعاق بذلك (قوله  
 صحة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذات نرب فيهم \* ولا نمش فيهم منمل  
 النرب التهمة والمثل الكثير التهمة والنمش المفسد ذات البين فقوله ولا نمش فيهم  
 نمش عطفا على ذاعلى توهم انه مجرور بالباء المحضة دخول الباء على خبر كان وان  
 كان قليلا (قوله كثره دخوله هناك) كقوله

بدالى انى لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان آتيا  
 مجر سابق على مدرك لتوهم انه مجرور بالباء ودخول الباء على خبر ليس كثير واعلم  
 انه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اهما وفي المنصوب  
 اهما وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع من المعنى (قوله لطاق الجمع) قال في  
 المعنى ونقول بعضهم ان الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتيديد الاطلاق وانما  
 هي الجمع بلا قيدها انتهى واعترض بان معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالته من

قد ظهر لك ان استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

امسكان توجه العامل  
 الى العطف أو على المحل  
 وله شروط ثلاثة امسكان  
 ظهور ذلك المحل في الفصح  
 وكون الموضع بحق الاصل  
 ووجود المجرور رأى الطالب  
 لذلك المحل أو على التوهم  
 وشروط صحة دخول ذلك  
 العامل المتوهم وشروط حسنه  
 كثرة دخوله هناك وحروف  
 العطف تسعة وهي قسمان  
 ما يقتضى التثنية في اللفظ  
 والمعنى وهو ستة الواو والفاء  
 وتم وحسنى واو وأم وما  
 يقتضى التثنية في اللفظ  
 فقط وهو ثلاثة بل ولسكن  
 ولا والعطف يكون (بالواو  
 لطاق الجمع) بين المتعاطفين  
 في الحكم لا بغير ترتيب ولا  
 معية فتعطف الشئ على  
 صاحبه في الحكم نحو  
 فأخيناها وأصحاب السفينة  
 وعلى سادة نحو فهدأرسلنا  
 نوحا وابراهيم وعلى لاحقه  
 نحو كذلك يوحى اليك والى  
 الذين من قبلك فلو قيل جاء  
 بزيد وعمر واحتمل المعاني  
 الثلاثة السد كورة وهي  
 مختلفة في الكثرة والقسمة  
 فمعيتها للعبارة أكثر  
 ولترتيب كثير وانكسره قليل  
 فقد ظهر لك ان استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

معية أو غيرها فالتمييز بالطلق المطلق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا  
 تفرقة العقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لان الماء المطلق غلب في عرف الشرع على  
 شيء خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقي) لانه استعمال للكلمة فيما وضعت له  
 وقد يدقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر بخصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا  
 جار في كل عام استعمال في فرد من أفرادها (قوله فعليك بالطلولات) قد ذكرها  
 في شرح التوضيح واقصر في المعنى على خمسة عشر ولا حاجة لتفاه النهر في شرح  
 التوضيح نعم ينبغي التنبية على انهم جعلوا بما انفردت به من ربط سبي على اجنبي  
 في الاشتغال ونحوه نحو زيد امرت عمرا وأخاه وزيد امرت بقومك ونحوه  
 وقد يقال هـ لا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بما عند الاحتياج الى الربط في  
 الجمل وعلوه بأن تجعل الجملة واحدة وينبأ انما اذا كفت في ربط الجمل  
 يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح قد سماه تفريده امتناع  
 الحكاية معها قال فلا يقال ومزيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر  
 لانهم أطافوا بالعاطف الذي يمنع اقترانه من الحكاية ويعصم خصه بالواو والفاء  
 ولم أر من خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها  
 نحو من زيد او عمرا لانهم اشترطوا الحكاية العلم بعدم أن لا يتبع الا اذا كان التابع  
 انما متصل بالعلم أو علما معطوفا بالواو بقى هنا من لا بأس بذكرها وهي ان الرضى  
 قال **فائدة** في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو  
 وغلط والثاني تدارك له أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا انفتحت نحو  
 جاءني زيد وعمرو ومثلا وقت ما جاءني زيد وعمرو فهى نفي المركب أعنى الجيئين  
 والمركب كما يتنى بانتفاء جزأيه معا يتنى أيضا بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر  
 فيحتمل أن يكون معناه ان نفي الجيئان كلاهما وأن يكون المعنى ان نفي أحد الجيئين  
 فإذا قصدت التخصيص على المعنى الاول جئت مثلا الزائدة بعد واو العطف فقامت  
 ما جاءني زيد وعمرو وقد تزداد طردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما في قوله تعالى  
 ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء  
 بمعنى التساوى فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفاء من الآخر  
 وما قيل من أن زيادة لا لدفع وهم ان المنفى هو الجيئان المقيدان بقيد الاجتماع  
 في وقت ليس بشئ لان نفي الشيء مطلقا واردة نفيه مقيد اخلاف الظاهر كما تقول  
 ما جاءني زيد وعمرو ولا يصير او نحوه فان كررت الهمال فقلت ما جاءني زيد وما جاءني  
 عمرو فهو عند سبب نفي للجبيئين المنقطع أحدهما عن الآخر كما ان الخطاب توهم  
 انه حصل محي كل واحد منهما لكن متطعا من محي الآخر ففقت هذا الكلام

استعمال حقيقي وقد  
 ذكروا لها أحد وعشرين  
 حكما تختص بها من بين  
 أخواتها السنا بسا بصد ذكرها  
 فعليك بالطلولات (والفاء)  
 للجمع في الحكيم

وهم وعند المازني هو ان في مطاق المجيئين معاه كما كان من دون تكرير العامـل  
وهذا اقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفاائدة زيادة لا بعد الواو انهم تكررو  
الفعل المنفي في ذلك الغرض أصـرح (قوله مع الترتيب المعنوي والذ كرى) المعنوي  
هو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقتك فسوالوالذ كرى هو أن  
يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذ كرافظ الا أن معنى  
الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وخصه الرضى بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى  
الترتب لانه على حقيقته غير حاصل لامن التكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر  
ما يكون هذا) أى ولا يفهم رقبه كما هو ظاهر كلام المعنى فراجع لانه قال وذ كرى  
وهو عطف متصل على مجمل ومن غير الاكثر ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها  
فيئس منوى المتكبرين وقوله تعالى ننبؤ أن الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين  
فان ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جرى ذكره (قوله الآية) انما الاحتاج لذلك لان تمام  
التفصيل في بقيتها (قوله لكنه في كل شئ بحسبه) كذا في المعنى قال الدماميني يشير  
الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما بعد في العادة ترتيبا من غير مهلة فقد بطول  
الزمان والعادة تقضى في مثله بعدم المهلة وقد يتصرف والعادة تقضى بالعكس فان  
الزمان الطويل قد يستقر بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد  
الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقضى العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت  
والذى يظهـر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه  
من الاول سواء قصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز و ككلام المصنف  
ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي  
فتأمله انتمى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطفت مفردا على مفرد  
اما في ملاسهما المعنى العامل بأن يلابسه ما قبلها قبل ملاسها ما بعدها أو في تعلق  
مدلول العامل لوصفها نحو يقدم الاقنه فالأقر المعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر  
الحكم باستحقاق الاقر التقدم بعد الحظكم باستحقاق الاقنه أو في تحقق  
الاتصاف به ما جاء في زيد الا كل فالتاتم أى الذى اتصف بالنوم عقب اتصافه  
بالا كل فالترتيب في مصدر تلك الصفات وان عطفت جملة على جملة أفادت ان ابتداء  
الموصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة  
راء كان حصولها بتمامها في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهل كاهها الخ)  
جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجي البأس قبل الاهلا لثوقه يقال لوجه  
لا يراد بعد حمل الترتيب على ما شمل الذكرى وانما يتجه اذا خص بالمعنوي  
بأن يدل لذلك انه لما قال في المعنى ان الفراء اخرج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

مع (الترتيب) المعنوي  
والذ كرى وأكثر ما يكون  
هذا في عطف متصل على  
مجمل نحو ونادى نوح ربه  
فقال رب ان ابني من أهلى  
الآية (والتعقيب) وهو  
وقوع المعطوف عقب  
المعطوف عليه بلا مهلة  
لكنه في كل شئ بحسبه  
تقول قام زيد فعمر واذأ عقب  
قيام عمر وقيام زيد دخلت  
البصرة فالكوفة اذا لم تقم  
في البصرة ولا بينهما وتزوج  
فلان فولد له اذا لم يكن بين  
التزوج والولادة الامدة  
الحمل مع لحظة الوطاء  
ومقدمته وأما قوله تعالى  
أهلكاهم الخاء ما بأسنا  
فغناه أردنا أهلا كما خاءها

واجيب بان المعنى اردنا اهلا كها أو بان الترتيب الذي كرى قدأمل (قوله وقوله  
 فجعله غشاء الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غشاء لا يتصل بانترجاه وقد يقال هذا  
 لا يرايد بقوله ان التعقيب في كل شئ بحسبه وانما يظهر اذا حمل على المتبادر منه  
 وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لانه لم يفسره وأورد ما ذكر ولم  
 يتنبه شارحه لذلك وهو الذي أوقع الشارح وبيان ذلك ان القاء في الآية مثله في  
 تزوج زيد فوله ويدل على ذلك ان المصنف في المعنى مثل للتعقيب بعد تفسيره بما  
 ذكر بقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل  
 القاء في هذه الآية للسببية وهي لان استلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتي في  
 الشرح فتدبر هذا أو ورد ان تقدير فضت مدة لا يدفع الاعتراض لان معنى المدة  
 لا يعقب ما قبله ويحاجب بأنه يكفي ان أول أجزاء المضي يعقب الانحراج وان لم يحصل  
 تمامه الا في زمن طويل كما أثرنا اليه آنفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول  
 وجعلوا منه فتصبح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود من الحفاف  
 والبيس فاحوى مدة لغناء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة بكثرة الري كما فسر  
 مداهماتان فهو حال من المرعى وأخر التماسب الفواصل وجعله صفة لغناء كما جعل فيما  
 صفة له وجاءه المصنف في الباب الخامس من المعنى (قوله بين الجمل) أو الصفات  
 تحولا كون من شجر من زقوم فاللون منها البطون فشاربون عليه من الحميم  
 (قوله وقد تأتي القاء مجرد السببية الخ) قال الرضي بعد ان تكلم على القاء العاطفة  
 والتي اغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى قاء السببية وتختص  
 بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كاسة الشرط نحو ان اقيمه فاكرمه ويدونها  
 نحو زيد فاضل فاكرمه وتعر يفه بأن يصلح تقديره اذا للشرطية قبل القاء وجعل  
 مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى في مثالنا ان كان كذا فاكرمه وهو كثير  
 في القرآن الحميد وغيره قال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال  
 فاخرج منها أي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظري أي اذا كنت  
 اعنتني فانظري وقال فانك من المنظرين أي اذا احترت الدنيا على الآخرة فانك من  
 المنظرين وتقول أكرم زيد فانه فاضل فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى  
 كما ان الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تنافي بين السببية والعاطفة  
 فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يتومر يذيق غضب عمر ولو لم يكن لا يلزم  
 العطف نحو ان اقيمه فاكرمه وقد يوثق في الكلام بقاء موقع قاء السببية وهي  
 زائدة وفائدة زيادتها التسمية على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشر  
 وثلث كما في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فس

وقوله بجعله غشاء احوى  
 لغناه فضت مدة فجعله أو  
 الذاء بمعنى ثم وقد تأتي  
 للسببية فيلزمها التعقيب  
 وهذا هو الغالب على القاء  
 المتوسطة بين الجمل  
 المتعاطفة نحو فوكره  
 موصي يقتضي عليه وقول  
 كعب يات سعاد قلبي  
 اليوم متبول

وقد تأتي القاء مجرد السببية  
 والربط لا غير نحو ان جنتي  
 قانا كورمك وحينئذ  
 لا يلزمها التعقيب وعلى هذا  
 يحصل الطلاق قول ابن  
 الحاجب في أماليه ان القاء  
 السببية لا يلزمها التعقيب  
 (وتم) للجمع مع (الترتيب)  
 كما تقدم (و) المهلة أي  
 (الترخي) في الزمان نحو  
 ثم اذا شاء أشره ونحو  
 اجتهاد به فتأب عليه وهي



وتضمن كلامه ان اذا الشريطة تحذف مع فعل الشرط وعليه يتخرج ما يقع  
 السنتين كثيرا من تقدير اذا وفعل الشرط لسكن المشهور تقديران وفعل الشرط  
 في قوله وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ) بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة  
 وجعل منها بالواو في الاعراف والقصص واحدة واعلم ان قوما زعموا انها لا تقدير  
 الترتيب وتعبكوا بالآية التي ذكرها الشارح وأجاب المصنف في المعنى عنها  
 بجهة أجوبة ولم يذ كر الجواب بأنها بمعنى الواو لأنها ان العطف على محذوف أى  
 من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على  
 تأويلها بالفعل أى من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية  
 أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيرا الرابع ان خلق حواء من آدم  
 لم يخرج عادة بمثله أى يتم ايدانا بترتيبه وترأخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا ترتيب  
 الزمان وترأخيه الخامس ان تم ترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تتخالف  
 عن المهلة والترأخي بدليل قولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان  
 ثم في ذلك ترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار من قال في المعنى وجعل منه ابن مالك  
 ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك يعنى ان ثم في الترتيب الاخبار  
 ومن العجب قول شرح التوضيح انه في المعنى قال في هذه الآية والظاهر ان ثم فيه  
 واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر ان واقعة موقع الفاء  
 في قوله جرى في الانابيب ثم انطرب ووقعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من  
 الاشكال (بترتيبه) قال الرضى وقد تسكون ثم الفاء مجرد التدرج في الارتقاء وان  
 يكن الثاني مرتبا في الله كمر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظ من نحو بالله  
 والله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين  
 وقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله  
 به يد على ما يفعلون أى ثم تجازيهم بما عملوا لانه كاشه يد على ما يعملون فاقام  
 العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أى  
 بقى على الهدى من التوبة والايان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظرا الى تمام  
 البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليهم امن مرتبة ابتداءها لان البقاء عليها أفضل انتهى  
 وقد تجبى ثم نصيحة كما قيل في قول المفتاح ثم يفرع لافصاحه عن محذوف أى  
 فيحصل الابعاء ثم يفرع وفي شرح المشارق انه تجبى مجرد استفتاح الكلام وزعم  
 الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم  
 جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة ورد بالذعر ان الجواب محذوف تقديره فماؤا الى  
 انه فاستغفروهم ثم تاب عليهم وفي البحر تقديره تاب عليهم وكررتوا كسدا أو أريد

وقد تأتي بمعنى الواو نحو  
 خلقكم من نفس واحدة  
 ثم جعل منها زوجها بمعنى  
 الفاء كقوله  
 كره الرضى تحت العجاج  
 جرى في الانابيب ثم انطرب  
 (وحنى) للجمع مع (الغاية)  
 بأن يكون ما بعدها غاية لها  
 قبلها

بالاول انشاء التوبة و بالتالي استدانتها وقيل ان اذا به حتى قد تجرد عن ا  
وتبقى لمجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبله او هو نحو قوله  
واما قول زهير

اراني اذا أصبحت أصبحت ذاهوي \* فتم اذا أمسبت أمسبت عاريا

فاللغاة فيه زائدة لاثم (قوله في زيادة أو نقص) اجتمعا في قوله

فهو رناكم حتى السكاة فأنتم \* ثم ابونا حتى بيننا الاصاغرا

(قوله يقطع الحكيم عنده) أي ما ذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان

أولى لان أو هاتين تويمة وحكمها احكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه ما لا بدى قال

المصنف في بحث الجملة المعتزلة من المعنى وهو الحق (قوله ولهذا الشرط الخ) لان

مروان في قصة التلمس وهي مشهورة والصحيفة الكتاب الذي ألقاه في النهرو بالغ

بالقاء الزاد والتعليل ليخفف عن راحلته ويخون عن عدوه ويخفف من صوب بان

مضهرة يهدى والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لان التعليل ليس

بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح هذا مقتضى كلامهم في باب

الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منصوب بفعل محذوف يفسره

المذكور وتقدم ذلك مع جوابه وما قيد في يابه (قوله وشرط المعطوف به ان يكون

اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها مقولة من الجارية وهي مختصة

بالاسماء ولولا تأويلها لم نعلم ان قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج

الفعل لانه مفرد وعال في المعنى عدم عطفها الجملة بان شرط معطوفها ان يكون

جزءا مما قبلها أو كجزء لا يتأني ذلك الا في المفردات وأورد عليه الدماميني انه لو قيل

فعلت من زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بضمع أنه جمل

وقد سرح النجاة وأهل الماء ان بان الجملة تبدل مما قبلها يبدل بعض من كل نحو ما دمكم

بما تعلمون أم دمكم بانها موصلة والفعل يبدل من الفعل كذلك في المعنى وان تبعه

عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل

فما قبله ولم يقل وهذا شرط كونه اسما أو وكونه اسما عطف على مدخول شرط

ويذكر اشتراط الظاهر مستغلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع في المطول

في أول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف الجملة لانه ما ذكر صاحب

التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقولا بالواو ونحوه ان

يكون بينهما جهة جامعة قال الظاهر انه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة

على التشرية كالفاو ثم وحتى لكن صرح بعد ذلك بانها لا تعطف الجملة قال

في زيادة أو نقص يقطع  
الحكم عنده (واتدريج)  
بان تقتضي ما قبلها شيئا  
الى أن يبايع الغاية ولهذا  
اشترط في المعطوف به أن  
يكون بعضا مما قبلها ولو  
تقدرا كما في قوله  
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله  
والزاد حتى نعله ألقاها  
اذ المراد ألقى ما قبله حتى  
نعله أو شيئا بالبعث نحو  
أعجبتني الجارية حتى كلامها  
و يمنع حتى ولدها وشرط  
المعطوف بها أيضا أن يكون  
اسما ظاهرا

السيد وظاهر الافتتاح بشعور نوة وعيا بين الجملة حيث قال في بحث العطف ولا بد  
 في حتى من التدرج كما هي غفيرة قوله  
 وكنت فتى من جند ابلدس فارقتي \* في الحال فتى صار ابلدس من جندى  
 اذ التبادر انه مثال حتى بالعاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى  
 العاطفة المفردات و ~~ي~~ يمكن أن يقال حتى في البيت استثنائية فانها والعاطفة  
 يرجعان الى أصل واحد هي الجارة فانها تدرج في أحدهما يغني عن اعتباره  
 في الأخرى رعاية الجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن أن يجعل جارة بتقدير حرف  
 المصدرية ولا تعطف الضمير فلا يقال قام القوم حتى انا وهذا الشرط نقله المصنف  
 عن هشام الخضر اوى وقال انه لم ينف عليه غيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم  
 من العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا  
 للابتن والمجازي نعم عمل اشتراط ذلك فيما مر ومنها ما يقتضى اعتبارها  
 الشرط ومنها الفرق بينها وبين العاطفة وورده ولو لم ذلك لم يظهر هذا الشرط  
 وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز  
 صحت الايام حتى يوم الفطرات انتهى أى لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل  
 صومه ووطن شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا  
 المثال شرعي والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني  
 الواو وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فاعله أو نزع من مثاله وان  
 كان لا يتخلو عن شئ نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط (قوله قال المصنف  
 والضابط) ينبغي تدرجه على قوله وشروط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى  
 (قوله والتفتازاني في المطول) عبارته والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء  
 لا قبلها ذهنا من الانعكاس الى الاقوى أو بالعكس ولا يمتد بالترتيب الخارجى  
 الموازن أن تكون ملاسة لفعل لما بعدها قبل ملاسة الاجزاء الأخرى نحو مات كل  
 ابنى حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاء  
 القوم حتى خاله إذا جاؤك جميعهم ويكون خاله أضعفهم أو أقواهم (قوله وورده  
 أبو حيان) الاولى أن يقول وان رده أبو حيان قال في المعنى وورده أبو حيان وقال هي  
 في المثال جارة اذ لا يشترط في نال الجارة أن يكون بعضا أو كـ بعض بخلاف العاطفة  
 هذا ما منعوا أن يجزئ الجارية حتى ولدها وفي البيت يعنى الذى مثل به ابن مالك  
 وقوله

جود يمينك فاض في الخلق حتى \* بانس دان بالاساءة دينا

قوله وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بها بعضا أو

قال المصنف والضابط أن  
 ما صاع استثنائه ومع دخولها  
 عليه وما لا فلا (لا لترتيب)  
 فلا تفيد به بل هي ذلوا والجمع  
 لا كالفاء خلافا لما زعمت  
 لانك تقول حفظت القرآن  
 حتى سورة البقرة وان كانت  
 أول ما حفظت ومات كل  
 ابنى حتى آدم ومن ادعى  
 أن الترتيب فراده الترتيب  
 الذهني على سبيل  
 التدرج كما أفصح به  
 ابن الحاجب والتفتازاني  
 في المطول والكافي في  
 شرح القواعد واذا عطف  
 على مجرور فلا حسن إعادة  
 الجارة فرقا بينها وبين الجارة  
 وقال في التسهيل يجب مالم  
 يتعين العطف كجئت من  
 القوم حتى بينهم واستحسنه  
 المصنف والمهذبى وجزم به  
 في الجامع ورقة أبو حيان  
 والعطف بها قليل ولذا  
 أنكره السكوفيون (واو  
 لاحد الشبثين) نحو انا يوما  
 أو بعض يوم (أوالاشياء)  
 نحو كفارته الطعم عشرة  
 مسا كين الآية

كـ بعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من امتناع أعجبتى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بينهم لان اسم القوم يشمل ابناهم واسم الجارية لا يشمل ابنتها ويظهر لى ال الذى لحظه ابن مالك ان الموضوع الذى يصح أن تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهو فيه محتملة للجارية فليؤخذ يحتاج الى إعادة الجارية عند قصد العطف نحو اعترفت في الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدماميني لابي حبان أن يقول انما يشمل اسم القوم ابناهم اذا لم تقم قرينة على خلافه وهما قامت قرينة وهى اضافة الابناء الى ضمير القوم وأجاب الشمني بان المراد شمول اسم القوم للابناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لاني هذا الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعوثهن أحق بردهن فإنه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالأول كرر الاسم الظاهر وخصص وقال الدماميني ان قوله ان الى لا تحل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى بينهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحرصا للحال والى وأجاب الشمني بأنه ليس المانع من ذلك معنوياً بل سماعي أما في المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بمن وأما في البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المحرور بها بعضاً أخيراً أو كـ بعض والبائس وان كان بعضاً من الخلق الا انه ليس ببعض أخير قال وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد الطلب) أى بعد صبغة الطاب وان لم يكن هناك طلب نفس اذ لا طلب في الاباحة والتخيير ثم الحمل على الـ بعد صبغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالأستفهام التخيير الرضى حيث قال واذا كان في الامر له نغمان التخيير والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو اريد عندك ام عمر ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة وأما التخيير نحو ايت لي فرسا أو حماراً فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في الاغلب من يبنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً وأما التخصيص نحو هل تعلم الفقه أو النحو وهما لا تضربان أوجهما في الكلام في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما ما جواز الجمع في الاباحة الخ) قال المصنف في الحواشي يقولون أواتى للتخيير تنافي الجمع واوالتى للاباحة لا أباه يعنون انها لاتنافية ويقولون ان التخيير فيما أصله الخطر والاباحة فيما أصله الجواز ويرد على الاول تزقيج هذا أو اختها وتزقيج هذا أو بنت عم

(مفيدة بعد الطاب) اما  
 (التخيير) بين العاطفتين  
 نحو تزقيج هذا أو اختها  
 (أو الاباحة) نحو تعلم فقهها  
 أو نحو والفرق بينهما جواز  
 الجمع في الاباحة دونه قال  
 الشمني وليس المراد بها  
 الاباحة الشرعية لان  
 الكلام في معنى أو بحسب  
 اللغة قبل ظهورها شرع بل  
 المراد الاباحة بحسب العقل  
 أو بحسب العرف في أى  
 وقت كان وعند أى قوم كانوا

فان قالوا الاصل الاباحة في الابطاع فسد بالتل الاول وان قالوا المنع فسد بالتاني لانها في الاول للتخيير معني للتساق في الاباحة والحق ان اومش تركوا عما يتبين احدها مع انها بالقوية كسائر المشتركات انتهى وفي المطرول والفرق بينهما ان التخيير يثبت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لما من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك الخ) فظاهر ان ما عد التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح وبذلك يخرج الاشعري فقال ولسواهما فبعد الخبر وصرح الشاطبي بان الشك والاباحه يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضوعين وكلام المغني يشعر به (قوله نحو انا اوكم) قال في المعنى اشاهد في الاولى وقال الدماميني فهمما والا قربان الشاهد الثاني شرط لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله اعلى هدى ثم ما قبله ليس لاما والى هذا اشار في شرح التوضيح فقال فان اوكم اعلى هدى كلام خبري وافي سلال مبين للاباحه فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن قد يقال ان اعلى هدى اوفي سلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني اوفي بالعكس اولايتهين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور بقي انه قال في المثل السائر انما خواف بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعمل على جوادير كضربه حيث شاء وساحب الباطل كانه مستعمل في ظلام مختفض فيه لا يدري اين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) اشترعت صورته تقول اشترعت الرمح نحو العدو اذا صوبته الى جهةه وقصدت طعنه به اراد انه لا يد من القتل او الامس فاشار باشرع صوره الرماح الى الحالة الاولى والسلاسل الى الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال ان يكون المعنى لا يد من احدهما في حذف المضاف كما قيل في يخرج منهما الاوثار والمرجان (تنبية) من مجي الواو والتقسيم قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب اذى السمع وهو شهيد وقد يتوهم انها بمعنى الواو وان الواو والفاء التي منها لان القلب عبارة عن محل الادراك والقاء السمع عن الجسد والاجتهاد وتخصيل تلك الادراكات والمعارف ومعجم ان لا يد من الامر من جميعا فاما مقام الواو والجامعة وهذا غفلة عن ان القوى العقلية قسمان منها ما يكون في غاية الكمال والاشراق ويكون مخايفا لسائر القوى العقلية بالكم والكيف اما الحكم فلان حصول المقدمات البدئية والحسية والتجريبية بها اكثر واما الكيف فيتركب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقبة بأسهل وجه واسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغنى في معرفة حقائق الاشياء عن الغير لأن ذلك في غاية الدور واليسه الاشارة بقوله ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) اما  
 (الشك) من التكم كاه  
 زبدأ و ككر (أو)  
 التكم كيك (السامع أي)  
 ايقاعه في الشك ويعبر  
 عنه بالاباحه نحو انا اوكم اعلى هدى اوفي  
 سلال مبين او التقسيم نحو  
 الاسم فذكره او معرفة ومنه  
 قوله انما انتان لا يد منهما  
 صدور رماح اشترعت او  
 سلال\*

وذكره بافظ التنكير يدل على البكال التام أي لمن كان له قلب عظيم الاستعداد  
 للوقوف على عالم القدس فان التنكير يأتي للتعظيم وقوله أنو التي السمع وهو شيم به  
 اشارة الى الثاني واكثره هذا القسم أمر في أكثر الآيات بالطلب والكتب نحو  
 أفلم يسير وافي الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها وأذان يسمعون بها فتأمل  
 (قوله قال بعضهم أو الا ضرب) قال ذلك سيديويه بشرط تقديم نفي أو نهي واعادة  
 العامل وقوله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية انما يظهر  
 القول بالاضراب فهم اعلى هذا وقد اواها في المعنى بامور فرأجه وظاهره هذا أن  
 أو التي للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها إلا الحمل لان العطف لا يختص  
 بالمفردات وكلام الرضى يقتضي انها غير عاطفة بل استثنائية (قوله بمعنى الواق)  
 فتكون مطلق الجمع واعلم أن ابن جني أثبت مجيء أو بمعنى الواو ووجهه من  
 تدريج اللغو عطفه بالله بابا في الخصائص قال وذلك أن يشبه شيئا في موضع فيمضي  
 حكمه على حكم الاوّل ثم يترقى منه الى غيره فن ذلك قولهم جالس الحسن او ابن  
 سيرين ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لهما لئلا وان كانت أو وانما هي في أصل  
 وضعها الاحد الشين وانما جاز ذلك في هذا الموضع لاشي يرجع الى نفس أو بل  
 القرينة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما يرغب في مجالسة الحسن  
 لما في مجالسته من الحظ وذلك موجود في مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو في هذا  
 الموضع مجرى الواو وترجع من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله  
 فكان سيبان أن لا يسرحوا عنهما \* أو يسرحوهما واغربت السوح  
 وسواء وسبان لا تستعمل الا بالواو (قوله جاءه الخلافة الخ) البيت لجرير يمدح به  
 سيدنا عمرو بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال في المعنى والذي رأيت  
 في ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يمدح في رواية الجماعة ويحتمل أن أو فيه  
 لاشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعثناء  
 من الله وكانه شك أي ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التي من أجلها أحق  
 بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذي يعنى الله بهم فيبافهم أعلام المراتب  
 (قوله والتسوية تقتضي نفس أحدهما) الظاهر ان يقول والتسوية تقتضي متعددا  
 والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التي لا تقوم الا ب اثنين فصاعدا والعطف  
 فهما اختصت به الواو في المعنى ان أم المتصلة تشاركها في ذلك للعطف في نحو  
 سوا على أقت أو قدرت مما لا يستغنى لكنه قال في الحواشي ان هذا الكلام  
 منظور فيه الى حاله الاصلية والأصل سواء قيامك وقعودك فالعطف بطريق  
 الاصل انما الواو ثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله

كقوله  
 جاءه الخلافة أو كانت له قدرا  
 فانه تان \* الاو لي لا يعطف  
 بأو بعدهم التسوية للتداني  
 بينهم الا ان أو تقتضي أحد  
 الشينين أو الاشياء  
 والتسوية تقتضي الشينين  
 نحو سوا على أقت أو قدرت  
 فان لم توجد الهمزة جاز  
 اللفظ بها نص عليه السيراني  
 في شرح الكتاب نحو سوا  
 على أقت أو قدرت ومنه قول  
 الفقهاء سوا كان كذا أو  
 كذا وقراءة ابن محجب من أول  
 تدرهم وأما مخطئة المصنف  
 لهم في ذلك

فقد ناقشه فيهما الدماميني  
 الثانية اذا نهي عن المباح  
 امتنع فعلى جميع ما كان  
 مباحا باتفاق من الصحابة  
 وحكم المخير فيه حكم المباح  
 عند السيرافي ووافق في  
 المعنى وصححه ابن عصفور  
 وجوز ابن كيسان كون  
 النهي عن واحد وعن  
 الجميع فاذا قلت لا تأخذ  
 ديناراً أو ثوباً جازعده أن  
 يكون نهياً عن الجميع وعن  
 أحدهما على مقابلة الأمر  
 لأن الأمر مكان يأخذ  
 أحدهما وهذان القولان  
 جار يان في نحو ما جاءني زيد  
 أو عمرو (وأم الطلب  
 التبعين) ان وقعت (بعد  
 همزة داخله على أحد  
 المستويين) في الحكم في  
 ظن المنكح نحو أن زيد عدوك  
 أم عمرو اذا كان عالماً بأن  
 أحدهما عند الخطاب  
 لا يميز ما هو الذي يجب بتعيين  
 أحدهما لا يندى أحدهما  
 لأنه معلوم للسائل وعلامتها

فقد ناقشه فيهما الدماميني  
 الثانية اذا نهي عن المباح  
 امتنع فعلى جميع ما كان  
 مباحا باتفاق من الصحابة  
 وحكم المخير فيه حكم المباح  
 عند السيرافي ووافق في  
 المعنى وصححه ابن عصفور  
 وجوز ابن كيسان كون  
 النهي عن واحد وعن  
 الجميع فاذا قلت لا تأخذ  
 ديناراً أو ثوباً جازعده أن  
 يكون نهياً عن الجميع وعن  
 أحدهما على مقابلة الأمر  
 لأن الأمر مكان يأخذ  
 أحدهما وهذان القولان  
 جار يان في نحو ما جاءني زيد  
 أو عمرو (وأم الطلب  
 التبعين) ان وقعت (بعد  
 همزة داخله على أحد  
 المستويين) في الحكم في  
 ظن المنكح نحو أن زيد عدوك  
 أم عمرو اذا كان عالماً بأن  
 أحدهما عند الخطاب  
 لا يميز ما هو الذي يجب بتعيين  
 أحدهما لا يندى أحدهما  
 لأنه معلوم للسائل وعلامتها

فقد ناقشه فيهما الدماميني) سنده في المناقشة عبارة السيرافي قال اعلم أن السيرافي قال  
 ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء  
 على أم فقلت انتهى قال وهو نص صريح يقتضي بطلان قول الفقهاء الى أن قال  
 فان قلت بما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأنها تقتضي شيئين فصاعداً  
 وأولها جسد الشيتين أو الاشياء فقلت وجه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى  
 الجار ما اذا قلت سواء قلت أو فقلت فتمت بده ان قلت أو فقلت فتمت على سواء  
 وعليه فلا يكون سواء خبراً فتمت ما ولا مبتدأ وليس التقدير قيامك أو فقلت سواء  
 وسواء على قيامك أو فقلت بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء  
 وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكي  
 ان أبي على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء وردهوا عليه مستند المصنف والمجيب  
 انه أورد كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح  
 والغرض انه لا يمتنع في شيء من ذلك وكأنه توهم انه لا لزوم بعد كلمة سواء في  
 أول جملتها فقد تراهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تحطئة الفقهاء  
 وغيرهم وهو مندفع بما مر انتهى لمخصراً وأقول ليس في العبارة التي نقلها عن  
 السيرافي ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلاً عن كونه نصاً لأنه لم يتعرض  
 للعطف بأو بعد سواء اذا لم توجد الهمزة وانما نص على لزوم أم بعد سواء اذا دخلت  
 ألف الاستفهام واحترز بذلك هما اذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فإنه يعطف  
 بأو ولا تعين أم والاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة وانما نشأ من التسوية  
 لما علمت من ان معناها منافي للمعنى أو وما وجهه العطف محتاج اليه مطلقاً  
 وجدت الهمزة أو لا عطف بأو أو أم كما تقدم غاية الأمر ان هذا الموضع سمع  
 فيه العطف بأو والقياس العطف بالواو أو فقول ما سمع ولا تتجاوز مورد السماع وان  
 أمكن فيه ذلك واما تقدير الهمزة فلا نهم نصوا على تقديرها اذا حذفت مع أم فأو  
 أولى بذلك هذا وقد يقال قد تقرر ان أو تأتي بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع لا يقتضي  
 المعطوف عليه نحو ما بين سابق مهره أو لمحم فهلا قيل بمثله في كلام الفقهاء وقراءة  
 بن محبصن فلجوز المقام (قوله اذا نهي عن المباح) ليس المراد المباح الشرعي  
 كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك في المعنى بقوله تعالى ولا تطع من هم آثم أو  
 كفور وان دفع توقف الدماميني بان طاعة الآثم أو الكفور في الآثم أو الكفور  
 نباح أصلاً بل تحريم الكفر قال بعد ذلك واعمل الاباحة انما لحظ فيها ما كان  
 كفراً يعتقدونه من ان طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها  
 وله هذان القولان جار يان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو (أي مما وقع فيه العطف

بار بعد النبي فعلى القول الاول يكون المنفى الجميع وعلى الثاني يجوز ان يكون  
 المنفى واحدا وكونه الجميع وعلى القول الاول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى  
 لا جناح عليكم ان طلقتم النجا ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وقال ليس  
 المعنى مدة انتفاء أحدهما يريدانه اذا اتفق الفرض دون المسيس لزم مهر التمسيل  
 واذا اتفق المسيس دون الفرض لزم نص. ف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند  
 انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكر واحدا منهما وذلك صادق بينهما جميعا  
 لانه نسكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا أحدهما ولا  
 حاجة لجعل أو بمعنى الا في الاستثناء والمضارع بهما منصوب بان ومثله قوله صلى  
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما الآخر اخترا حفظه بقي  
 هنا فائدة وهي ان الدماميني قال في جاشية البخاري عن ند قوله فنزلت هذه الآية  
 واذا رأتوا تجارة أولهوا انفضوا اليها حضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين  
 وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشخونية عند بعض حذاق المالكية فاقضى الكلام  
 الى انه اذا ذكر متعاطفان باوقانه يعاد الضمير الى أحدهما فقال ذلك المدرس وزعم  
 بعض أصحابنا ان منه هذه الآية وهو خطأ لانه لم يعد الى أحدهما لا بعينه بل الى  
 أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم اما الحذف او الاثبات  
 بما لا فائدة فيه والا قول خلاف الاصل والثاني باطل لانك اما ان تقدر اليه فيلزم الاول  
 أو لا تقدر شيئا البتة فيلزم الثاني لان ذكر الله هو يكون ضائعا فقال لا يقدر اليه  
 للدلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير ان لنا عنه مندوحة عنه فاستبعد ذلك وكاد  
 يقطع باستحالة فقلت له يمكن أن يعود الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية  
 كانه قيل واذا رأتوا تجارة أولهوا انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو للهو  
 فاستحسنه ثم رأيت بعد ذلك بنحو عشر بن سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي  
 غيره انتهى أقول وقوله انه يعاد الضمير الى أحدهما محمول على ما اذا كانت أولئك  
 ونحوه مما تكون فيه لاحد الأمرين لا التي للتوزيع لانها بمنزلة الواو كانه عليه  
 الأبدى وأقره في المغنبي في بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من الناس  
 يبق الكلام على عمومته وليس كذلك وما يدل على ان التوزيع يطابق الضمير  
 معها ما نذكر قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما والتأويل الذي  
 قاله الرضي في الآية المتقدمة متعين لانه لم يقل اليها واعلم ان الرضي قال ولذا ك  
 بقية أحكام العطف الى ان قال ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو  
 وحتى مع العدا في عايبه يجب تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمر جارا في ومات الناس  
 حتى الانبياء فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار الى دفع ما يتوهم



من افراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها وهو في الواقع ايس من افرادها بقوله  
 وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى ان قال وقوله تعالى  
 ذاروا وتجارة أوهاوا انفقوا اليها أي الى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا  
 منظر الاداشه والان حرف العطف فيها أو وقد نكحكم عليها حين نكحكم على  
 ووقد يقال لما كانت آرتها تنوي بعينه وهي بمنزلة الواو ذكراها هنا وذ كرها في  
 الكلام على أو نظرا لفظها هذا أو وردانه كيف يصح أن تكون الرؤية منقضا اليها  
 مع انهما مقدمة على الانقضا وسبب له هذا بعيد سيما اذا كانت الرؤية الثانية  
 هي الاولى المستفاد من قوله واذار أو أو يمكن توجيه كلامه بحمل الاولى على غير  
 البصرية والثانية على البصرية كما يمكن يلزم اختلاف الضمير وموجبه الا ان يقال  
 لما كانت غير البصرية بمعناها الادراك وهو من حيث ويصدق بالمعنى الحاصل  
 بالبصرية كان هذا القدر من العموم كفايا في مرجع الضمير أو أن الرؤية في  
 الاصل تصدق بالبصرية بقومها فحملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير  
 اليها على المناسب الثاني على طريق الاستخدام وقال الناصر الثاني وقد سئل عن  
 ذلك هنا للرؤية جزئيتان احدهما من بعيد ومكان الصلاة سابقة على  
 الانقضا حاملة عليه والاخرى من مكان قريب لاحقة للانقضا اي يمكن بينهما  
 جده مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو طلاق رؤية أعني جنسهما المعقول عليهما  
 فهما اعني الرؤية بين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومختدتان بحسب  
 الجنس ولا استجابة في تصادق المتضادين على شئ باعتبار بن هو تسمية اذا كان  
 العطف بالفاء أو ثم جازا لافراد والمطابقة والافراد مع ثم أحسن وان كان  
 العطف بلا فقال في الارشاف الذي يقتضيه النظران الحكم في ذلك لا الاول وقال ابن  
 عصفور الضمير على حسب التأخر وان كان العطف بيل أو بل لكن قال في الارشاف  
 الذي يقتضيه النظران الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب التأخر منهما  
 وثمره القولين تظهر اذا كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء  
 بها أي أي مضافة لضمير المتعاطفين فيقال في المثال أيهما عندك) قوله تسميتها  
 ذلك الخ أي لان الاتصال على هذين السابق واللاحق فالطاق عليهما متصلة  
 اعتبار متعاطفها المتصلين بها فسميتها بذلك انما هو لا من خارج عنها وقيل سميت  
 صلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صار تاني افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة  
 ترى انهما جميعا بمعنى أي واعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الاول لانه  
 يجمع الى نفسها لكنه انما يأتي في المسبوق تسمية همزة الاستفهام فيترجم الاول لشعوره  
 بوعين (قوله نحو ما أدري الخ) اشارة الى انه لا يختص الحكم بسواء كما افاده قوله

صحة الاستغناء عن ما يأتي  
 وتسمى حينئذ متصلة لان  
 ما قبلها وما بعدها لا يفتي  
 أحدهما عن الآخر تسميتها  
 بذلك لا من خارج عنها  
 ويقال لها الامادلة لهما ادلتها  
 الهمزة في افادة الاستفهام  
 وتسمى أيضا بذلك ان وقعت  
 بعد همزة التسوية وهي  
 الداخلة على جملة في محل  
 المصدر نحو ما أدري افتأم  
 فعدت سواء عليك كم  
 أدعوتهم أم انتم صامتون  
 فان وقعت ام بعد غير همزة  
 التسوية وهمزة بطلب  
 بها وبأم التعيين كانت  
 منقطعة بمعنى بل

المعنى فهو أنها لا بل أم  
شأن أي بل أمي شاء أو  
الإنكار أي نحو أم له البنات  
ولكم البنون إذ لوجهات  
للأضراب المحض لزم المجال  
وقد زود بحملة للاتصال  
والانقطاع نحو أم تقولون  
على الله ما لا تعلمون وسببت  
منقطعة لوقوعها بين  
جملتين مستتغيتين فما  
بعدها منقطع عما قبلها  
(والبرق) أي يرد الراجع عن  
الخطأ في الحكم (التي  
الصواب فيه لا) فهي التي  
الحكم عن التألف ونصرها  
على مثلها إما قصر أفراد  
أو قلب ولهذا لا يعطف بها إلا  
(بعد إيجاب) أو أمر أو نداء  
كزيد كاتب لا شاعر ردا  
على من اعتده أن صاف زيدا  
بالشعر والكتابة أو تصافه  
بالشعر فقط ردك  
المهمل والأيدي أن من  
شرط العطف بها أن لا يصدق  
أحد من طائفتها على الآخر  
فلا يجوز جاءني رجل لا زيد  
بخلاف لا امرأة قال في  
الأوضح وهو الحق ومنع  
الزجاجي العطف بها على قول الفعيل الماضى ويرده قوله - ففعل جندك  
لا كذلك (و) لا رديع الخطأ في الحكم (لكن وبل) رافعين (بعد نفي) أو مسمى فهو المنعير بحكم مثلوه - ما وثبا  
تقيده تاليها نحو ما جاء زيد بسكن - وأو بل عمرو ولا تضرب زيد بالسكن عمرا أو بل عمرو ردا على من اعتد  
بلي أو المضروب زيد لا عمرو فهما قصر القاب لا غير

وهي الداخلة الخ وإن أو هم قولهم - هه ههزة التسوية الاختصاص (قوله مختصة  
بالجمل) أي خلافا لابن مالك كما يأتي (قوله وقد يتضمن في ذلك الاستفهام الخ)  
فمكون بمعنى بل واله ههزة (قوله أي بل أمي شاء) قال في التوضيح وإنما قد ينزل بعدها  
سندا لأنها لا تدخل على منرد وقال ابن مالك إنما قد تدخل على المفرد ولم يقدر به عند  
واستدل بأنه قد سمع أن هناك لا بلا أم شاء بالنصب وأجيب بإمكان حمل أم على  
إمها متصلة وحذفت الههزة قبل ان والتقدير أن أو منقطعة وانصب شاء محذوف  
أي أم أرى شاء والتوكيد بان أمالان المخاطب شك في أن هناك أمي أمي  
وعلى الأول فالتأكيدي مستحسن وعلى الثاني واجب كالأخفى على معاني المعاني  
من العجب ما كتبه شيخنا عبد الله بن نويرة في ما مشي شرح التوضيح من قوله انظر  
فائدة التوكيد بان وأدعى في المعنى أن ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو نابع  
في ذلك لابي حبان وناقش الدماميني ابن هشام فراجع (قوله نحو أم تقولون هل  
الله ما تعلمون) قال الزمخشري يجوز في أم أن تكون مهذولة بمعنى أي الامرين كثن  
على سبيل التقدير بل حصول العلم يكون أحدهما ويجوز أن تكون منقطعة (قوله أما  
قصر أفراد) أن كان المخاطب يعتقد الشركة (قوله أو قلب) أن كان المخاطب يعتقد  
العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أمر) في معنى الأمر الدعاء نحو رحم الله زيد الأهمرا  
والنقصيص نحو فلا تضرب زيدا لا بكرأقاله أبو حيان وفي الرضى خلافه (قوله  
قال في الأوضح وهو الحق) للإمام أبي الحسن على السبكي رسالة سماها نيل العلاء في  
العطف بلا حقيق فيها الكلام على هذا الشرط وبين أنه لا ينافي أمثلة أهل المعاني  
في القصر بنحو زيد كاتب لا شاعر بل صاعنا المتصوذة منه في طائفة المختصر (قوله  
ففعل جندك لا كذلك) اعلم أن أصل المثل هكذا جندك لا كذلك وقالوا في نفسه  
ما في الشرع فالرد بقواهم لانه فاندفع ما قيل لادليل فيه لجواز كون التقدير نافع  
جندك أو ينفعل هذا وفي هذا المثل على تقدير كون جندك فاعلا يهمل محذوف حذف  
الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الفاعل (قوله ردا  
على من اعتده ان الخ) هذا في بل ظاهر وأما أن يكون ففعله السجدة عن طائفة  
والإيضاح ثم قال والمذكور في كلام النحاة أن يكون ما جاء في زيد ما كان عمرو ردا  
وعم المخاطب أن عمرا أيضا الميجي كزيد بناه على ملازمة بينهما أو ملازمة لانه  
لا يمتدراك وهو رفع توهم بتولد من الكلام السابق رفعها شيها بالاستئذان وهذا

سراج  
الزجاجي العطف بها على قول الفعيل الماضى ويرده قوله - ففعل جندك  
لا كذلك (و) لا رديع الخطأ في الحكم (لكن وبل) رافعين (بعد نفي) أو مسمى فهو المنعير بحكم مثلوه - ما وثبا  
تقيده تاليها نحو ما جاء زيد بسكن - وأو بل عمرو ولا تضرب زيد بالسكن عمرا أو بل عمرو ردا على من اعتد  
بلي أو المضروب زيد لا عمرو فهما قصر القاب لا غير

سريع في انما حال ما جاني في زيد لكن غمروا لمن اعتقد ان الجبي عمتف عنهم اجيها  
لا لمن اعتقد ان زيديا جيك دون غمروا في المفتح وأمانه يقال ان اعتقد  
انها جالك فمعا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أي من أجل  
انها اتفررت حكم متلوها ما واثبات نقيضه لتاها ما (قوله وجب الرفع في نحو الخ) أي  
لان متلوها ما نفي فنقيضه مثبت وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز ان تصب على استعمال  
ما بل يجب الرفع على ان الواقع بهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن وبل من  
حروف العطف لما يأتي من أن شرط عطفونها الافراد (قوله وشرط العطف بل من  
افراد مقطوفها) سكت عن اشتراط ذلك على بل فأوهم انما تكون عاطفة في الجمل  
وجرى على ذلك ان التاليم فقال فان كان المعطوف بها جملة والصح خلافه قال  
الزكشي وكان بعض الاكبر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما  
الفرق بينهما وبين الواو الذي يظهر في الفرق ان بل لما كان أصلها الاضراب  
صار مقابها كأنه لم يذ كر فكانه لا شيء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعطف  
المفردات لكن لما حصل التشريك في الاغراب وكان ما بعدها هو لا لما قبلها  
امكن الغاؤه من هذا الوجه فلما بقي تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا  
في نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا ان تكون حتى عاطفة اذا وقع  
بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلها العطف بل أصلها الغاية كالي فلما وقع بعدها  
الجملة لم يتغير ماؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتهم بالغاية  
تبعث حرف عطف ولهذا يدعى فها مع كونها عاطفة بمعنى الغاية انتهى ولا يخفى  
ما فيه أما أولا فلا خصوصية ابل في كونها غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر  
من ان لا يمكن ولا كذلك لما وجه تفصيل السؤال بها وغاية ما دل كلامه على  
ان حتى تشاركه في ذلك لما قاله وأمانا ان فلان كلامه هو ان معنى الغاية  
لا يظهر في حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها للمفرد أن يكون غاية  
ما قبلها (قوله ووقعها بدني) وهذا الاحاطة لكونه لا يعلم به من كلام المصنف  
كان ينبغي أن يقول وهو لم من كلامه ان شرط العطف بالمكن وقوعها بعد نفي  
ونفي وبقى من شروطه افراد الخ (قوله أو امر أو نهي) أما انما في هذه الحالة  
تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل فلا يجوز هل زيد  
لم يكن غمروا ولم يغم (قوله وصراف الحكم الخ) الحاصل انما نقيضه مع النفي  
الذي امرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها أو ناسبي وهو اثبات نقيضه لما بعدها  
بعد خبره الأمرين ناسبين ازالة الحكم عما قبلها ارجعه لما بعدها (قوله  
نوز المبرد وعبد الوارث) قال في شرح التوضيح ويلزمه أن لا تعمل ما في قائما

ومن ثم وجب الرفع في نحو  
ما زيد قائما لكن أو بل  
قاعد وشرط العطف بل من  
افراد مقطوفها ووقعها  
بعد نفي أو نهي وعدم  
اقتنائها بالواو فان تلتها جملة  
أوتلت واو أو وقعت بعد  
اثبات أو امر نهي حرف  
ابتداء للاستدراك (ولصرف  
الحكم) عن المتلو بأن يتقل  
(الي ما بعدها) ويصير المتلو  
كأنه مسكون عنه (بل) واقعة  
في (بها ايجاب) أو امر بكاء  
زيد بل غمروا واخرب زيدا  
بل غمروا قائما بل الحكم  
بالجبي والامر بالاضرب من  
زيد واثبات ذلك لغمروا وانهم  
كلامه ان لا يمكن لا يعطف  
بها بعد الايجاب وهو مذهب  
البحرانيين لانه لم يسمع  
وجوزوه غيرهم قياسا على بل  
وان بل في غير الايجاب  
لا تنبذ صرف الحكم الى  
ما بعدها وجوزوه المبرد كما بعد  
الايجاب فعلى قوله يجوز  
ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب  
على معنى ما هو ظاهره  
واستعمال العرب على  
خلاف ذلك (تتبعه) يجوز  
عطف الفعل على مثله

شيئا الا ان شرط عملها بقاء الشيء في العمل وقد انقل عنه انتهى وقد يقال اقتضاه  
بعدمضي العمل لا يضرب قياسا على النصب بعد فاء التسمية أو واو المعية بعد التي  
المتنقض بعدها نحو

وما اصاحب من قوم فاذا كرههم \* الا يزيدهم عيا اليهم  
فيجوز في اذ كرههم النصب مع انتقاض التي بعد ذلك وقد مررت هذه المسئلة في باب  
التواصب (قوله ان اتحادا في الزمان) أي المضي والاستقبال (قوله ولا يضرب  
اختلافهما في اللفظ) مثال اتحادهما في نوع الفعلية الخبي به بلاءة قوميتا ونسبه  
ومثال اختلافهما ما فهم ايتقدم قومه يوم القيامة فاوردتهم النار ونحو تبارك الذي  
ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا  
قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا أي عطف الفعل على الفعل مثال  
لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام زيد لان في  
أحد الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت يجيبني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فبالها  
خجلة وقع فيها انتهى ووجهه ما ذكره في تصوير ذلك ان الفعل المعطوف منصوب  
أو مجزوم بالخولا ان العطف للفعل لم يأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب في ونسبه  
والجزم في يجعل وهذا أولى من قول المرادى فان قلت ليست هذه المثل من عطف  
الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما  
هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول صح أن يقال انما من  
عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضي انها في الحقيقة من عطف الجملة على  
الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب الفعل أو جزم لان ذلك يقتضي انه من عطف  
المفردات واعلم انه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل ان  
الواقع جوابا بجملة يجعل وان كان الجزم محلا للفعل وحده كما دل كلام الغني في  
بحث الجملة التي لها محل حيث عدمها الجملة الواقعة جوابا بشرط جازم ولم يفتن  
بالقاهومناها بنحو ان تقم أو تم وان قلت واذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور  
الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد وجملة باسمها غير معطوفة فلا يمكن  
جعلها جوابا لعدم التبيه لانه يكتفي في كونها جوابا بتسمية فعلها (قوله وعلى اسم  
يشبهه) نحو فالغيران صيحا فائرنا ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون أو كلما علم  
قرأ ما بن السماك بسكون الواو قال الزمخشري عدلى أن الفاسقين بمعنى الذين  
فسقوا فسكاه قبل وما يكفر بها الا الذين فسقوا وفسقوا عهد الله مرارا كثيرة و  
واقضوا الله قرض الفليس افرضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذي  
هو المصدقات بين الوصول والصلة على هذا التقدير ولو كان معطوفا على مجزوم

ان اتحادا في الزمان ولا يضرب  
اختلافهما في اللفظ وعلى  
اسم تيم

المصدقين والمصدقات سبحانه قبل ان الذين تصدقوا او اقرضوا على ان يكون الذين  
 تصدقوا اشامالا لذلك كرمي والمؤثقات او اعتراض بين ان وخبرها أو مستأنف (قوله  
 وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الخبيث من اليبس  
 ويخرج الخبيث من الخبيث وليس مذهب اليه بجمعة بسبل هو مرجوح قال الزنجشيري  
 يخرج عطف على فائق ويخرج الخبيث من الميت جملة مبينة فائق الحب والنوى لان  
 فاقهما من جنس اخراج الخبيث من الميت لان النامي كالحبوان انتهى وعند هذا  
 يتبرع بل يعين بقتضى علم المعاني عطف يخرج على فائق الحب والنوى لا على  
 يخرج لعدم صلاحية تعيين فائق الحب والنوى بقى انه على تقدير كون ويخرج  
 عطفا على يخرج من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة لان جملة  
 يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لاعتذار المراد السابق لئلا كان ينبغي أن ينص  
 على ذلك وقد صرح في الارشاد بشفاء عطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله  
 تعالى بيانا أو هم قانون وقال السيوطي في الهمع بعطف المفرد على الجملة وبالعكس  
 ومثل الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قائما أو قاعد اقال فقاعد اعطف على  
 جنبه لانه حال انتهى وفيه نظرا لا يخفى وعند في المعنى من الجملة التي اها محل الجملة  
 التابعة مفرد وقال انها ثلاثة أنواع أحدها الماطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه  
 اهاب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على التعاليم وبالعكس) ذكر  
 في المعنى ثلاثة أنواع الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول الكويين في باب الاشتغال  
 في مثل قاريد وهمر وأضكر مته ان نصب همر وأرجح لان تناسب الجملةتين  
 المتعاطفتين أولى من تخالفهما والرفع مطلقا والثالث لاني على انه يجوز في الواو  
 فقط قال وأضرف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره (قوله  
 والاعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كررت برجل سواء  
 والعدم أي مستوهو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل انفصل  
 بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم وأقواله الفصل بلا بين العاطف  
 والمعطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا خيلا فالكى حيث جعل الآية من العطف  
 من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف بعطف  
 على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كما مزيد وهمر و  
 وآبائه والاسد وجعنا كم والآوين وانما اشترط في العطف على المرفوع المتصل  
 الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه مكان كالعطف  
 على بعض حروف الكلمة وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول  
 الكلام بطوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضي امرأة والحاقلة وعورة

وبالعكس وعطف الاسمية  
 على الفعلية وبالعكس  
 والعطف على الضمير المرفوع  
 المتصل من غير فاصل ضعيف  
 ولا يجب إعادة الفاصل  
 اذا أريد العطف على  
 الضمير المرفوع

قال ابن مالك وجماعة  
 خلافة للجمهور قال جدي  
 رحمه الله والشواهد لما  
 قاله كثيرة والاحتمالات  
 لا تنفي الظهور فلا بدخ  
 اذ المسئلة ليست قطعية  
 فليدفع المصير اليه ورفض  
 القياس اذ المبحث لغوي  
 (و) الخامس من (البدل)  
 وهو تابع مقصود بالحكم  
 المنسوب الي متبوعه اثباتا  
 او نفي (بلا واسطة) فخرج  
 مقصود غيره من نعت  
 وتوكيد وعطف بيان فانها  
 حتمات للمقصود بالحكم  
 وهو عطوف بلا وسيل بدني  
 وبلكن وبنقي الواسطة  
 المقصود به هو العطوف  
 بتسمية آخر العطف  
 والفرع منه ان يذكر  
 الاسم مقصودا بالقسمة  
 بعد التوطئة لذكره  
 بالتصريح بتلك النسبة الى  
 ما قبله لافادة توكيد  
 الحكم وتقريره وهذا  
 لون البدل في حكم  
 ار العامل

العشيرة بالنصب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل (قوله كما  
 قال ابن مالك وجماعة) اختاره أبو حيان وقال ينبغي ان يقتضيان يكون الحرف ليس  
 مختصا بجزء الضمير تراحم الضمير بالجرور بل لاقائه لا يجوز لعطف الظاهر  
 عليه بالجر (قوله خلافا للجمهور) أي جمهور البصريين واحتجوا بان ضمير الظرف  
 شبيه بالتثنية ومعاقب له فلم يجز العطف كالتثنية ويان حق المتدققين ان  
 يصلح الحول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لمولاه محل المعطوف عليه وأجاب  
 ابن مالك بان شبيه الضمير بالتثنية لو منع من العطف عليه يمنع من توصفك بيده  
 والابدال منه كالتثنية ولا يمنع منها باجماع وان الحلولي لو كان شرط لم يجز رب  
 رجل وأخيه وكل شاة ومخلتها بدرهم وأجاب ابنه عن الاقول بان البدل في نية  
 تكرار العامل فاتباعه الضمير بالجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل  
 في قوة المصريح فعه بالعامل وأجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه في المعنى وكذا  
 التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقر رفه ما في بابه وقرق الحريزي بين المنع  
 هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بل انكر يرب بانها ما لا يجاز  
 عطفها على الاسم الظاهر جاز عطفه على ما وكان مراده عطف المنصوب به  
 فصله الجائز والجرور لا يفصل

(البدل)

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحى وأما في اللغة فمعناه العوض وفي التمرين  
 عسى ربنا أن يبد لنا خيرا منها (قوله ومعطوف بلا) أي بعد الايجاب ولذا أعاد  
 الباء في قوله وسيل لتلايتهم ورجوع قوله بدني لئلا يمكن اعادة مع لسكن تقضى  
 ان لا يمكن يعطف بها بعد الاثبات ولا لعطف المفردات في الاثبات الا على قول  
 الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود ويخرج العطف بلا بعد الايجاب وسيل  
 ولكن بعد ان في اما الاول فلان الحكم السابق منفي عن التامع وأما الاخران  
 فلان الحكم السابق منفي والمقصود به انما هو الاول (قوله بتسمية آخر العطف)  
 ومنها الاطوف بيل بعد الايجاب (قوله وايضا يقولون البدل في حكم تكرار  
 العامل) اعلم ان هذه المسئلة مثله ذات خلاف وان أروهم كلامه الاتفاق عليها  
 وذلك لاصلة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وجهتهم ان  
 العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تضمن حبه العرب  
 مطلقا أو بشرط كونه جاريا على مذهبين أحدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن  
 ذلك كثير جدا يكون جاريا نحو قال الملا الذي استكبر وامن قومه للذين استضعفوا  
 لمن آمن منهم وقوله لعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سفاهة فقامت كالأرادوا

أن يخبر - وامنهما من غم ولقد نجيحنا بنى اسرا تبيل من العذاب المهين من فرعون  
 وقيل اذا كان غير جار وأمن الاباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من  
 لا يسألكم آجرا والذاني انه انما يذ كر اذا كان جاريا ونحو اتبعوا من لا يسألكم  
 آجرا من باب التوكيد لا من باب البدل واذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح  
 التوضيح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كاللفوظ به من كل وجه حتى يصح  
 ان يكون خبرا أو مفسرا لغيره وهذا امتنع زيد اضربت ضمرا أخاه بالرفع والنصب  
 وانما هو تقديره منون لا لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هذا المثل لبديل الظاهر  
 من التوكيد المقتضى لا ما لا يعالج به قوله تعالى تكون لنا عيدا اولنا وآخرنا وآخرنا  
 بديل عن التوكيد المجرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لان كلامه أولا يقتضي انه  
 لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانيا وقوله واللام يمكن من بدل المفرد  
 لا يطلع من نظره قد صدر جوا في التوكيد اللفظي بان نحو وقت من توكيد التوكيد  
 قسط كما مر وكلامه ثانيا يقتضي انه يلفظ به بالفعل وهو الحق ان كان تخصيصه بعامل  
 كقول وتخصيص الجار باللام يذهب اليه أيضا وهذا وقال ايضا وقوله المبدل  
 منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالب بدون اللفظ بدليل جواز ضربت  
 كذا به اذ لو لم يعتد بزيدا لما كان للضمير ما يعود اليه انتهى وفي الفصل قوله سم  
 وفي حكم تنجيسة الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التوكيد والصفة في  
 كونهما تنجيه من لما يقتضيه لانهم يعنون اهدار الاول والاراحة فلا يمنع ابدال  
 ضمير المفضول من المجرور في علمهم لوجود العائد حسا وانما يلزم ان يكون له لو كان  
 المبدل منه مهذرا بالكلية لكن خالف هذا في المكتاف في قوله تعالى ما قلت لهم  
 الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تعالى يمنع أن تكون ماموصولة بالفعل وان اعبدوا  
 التبدل لا من الهاء في بلانك لو اقلت ان اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت الا  
 ما امرتني بان اعبدوا الله بقى الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى وقال في  
 التسهيل والكتبة يكون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملقى انتهى وقال  
 المسنف في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بسلا واسطة من ثم كان  
 هو المعتمد كونه حتم فاقن ونحوه كانه ما حاجبيه معين بسواد مؤول انتهى  
 وقال في التذكرة سلكك العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما انه ليس في تقدير  
 الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

ان السيوف ضدوها ورواحها \* نركت هو ازن مثل قرن الاضرب  
 ضدوها بدل اشقيال وما أنس انبه الا الشيطان أن أذكره \* كانه ما حاجبيه معين  
 بسواد \* وقول المني مررت به أي عبدا لله ولو فرضت الطراح الاول خلالت الصلة

من عائدوا ما سئلوا منهم عدم الاعتداد به في قولهم في الغلط مررت برجل حمل لانه  
لم يقصد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بان ما عدا بدل الغلط ليس  
في تقدير الطرح وقوله ما حاجبه الخ من آيات الكتاب مصدره \* وكانه لوق النسابة  
كأنه \* يصف نور وحش أبيض المرأة وهي اعلا الظهر اسقع مأحول عينيه  
وما في قوله ما حاجبه زائدة وقوله مهين خبر عن حاجبه وهو بدل من الهاء المنصوبة  
في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والاقوال معنيان وأراد بنحو ما روي فيه ذلك  
كقوله ان السيف الخ وتأويله أمان كانه ما حاجبه الخ فلان ما هو متبني في البدن  
يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ومن الافراد قوله هم العيتان  
تهل \* أولان معين مصدر كمزق في قوله تعالى وحشر قاهم كل ممزق واذا الخبر  
بالمصدر كان موحدا وأمان السيف الخ فلان نصب غدوها ورواحها على الظرف  
كخندق النجم وكانه قال ان السيف وقت غدوها ورواحها وهذا الذي مشى  
عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور وادعى انه لم يجئ ساطره الا اعتمادا على المبدل  
منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ما سلمت  
به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا اجتمعا فتر بنصب العين  
والجفن فأثبت الخبر في الاول وذكري الثاني لان المعتمد عليه هو المبدل والمبدل منه  
في تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامي الكشف والوقوف عند أحدهما مقصودا  
وقع للسعد وأبي حبان في المطول في آخر بحث بيان المسند اليه لان السلم ان المبدل  
يجب صحته قيامه مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكر صاحب الكشف في قوله  
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاءه ففعولا جعلوا والجن بدل من شركاء  
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حيان ما أجازة لا يجوز  
وعلى ذلك بأن شرط المبدل ان يكون على نسبة مكررا العامل على اشهره اقوال  
او معمولا للعامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصلح هنا الا يصح ان يحل الجن  
محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشف في هذه القاعدة مضطرب  
اينائه القول في بعض المواضع على احد المسلكين السابقين وفي بعض آخر على  
المسلك الثاني هذا ينبغي ان يحلرر المقام (قوله وهو ستة اقسام) قال أبو حبان  
ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو آفته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون  
ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في نوع من المعه ولات الا في واحد منه الا على طريق  
الاتساع ولا يكون غلط الا ان الملقى لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السيوطي  
قد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يتلون الجنة ولا  
يظلمون شيئا جنات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الاول) فيه نظروا الظاهر

(وهو ستة اقسام) احدها  
(بديل كل) من كل وهو ما  
كان مدلوله مدلول الاول  
(نحو مغاز احداني) ويجازي  
زيد أخوك وسماه ابن  
تلك المبدل المطا أبو لوجوده



وهو ما كان مصادقه ما صدق الاوّل اذ المدلول مختلف الاّن يقال أراد بالمدلول  
 الما صدق قال الجلال المجلي في شرح جميع الجوامع في مسئلة حدوث الموضوعات  
 اللغوية والاطلاق المدلول على الما صدق شائع والاصل الما لاقه على المفهوم وهو  
 ما وضع له اللفظ انتهى ويوافق الاصل ما قيل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى  
 اعتباري باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أي قصده منه  
 وان مرص أيضا القول بان اتحاد الما صدق في هذا البديل بمنزلة ما زيد أخوك قال  
 لا يما يما متحدان فمما صدق عليه اذ ليس لزيد ما صدق عليه وقال الاوّل ان يقال  
 ان بديل الكل من الكل ما متحد فيه المبدل والمبدل منه في الوجود فان زيدا أو حاله  
 وجوده وان يوجد واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الما صدق الذات ولا يختص  
 بما يكون كذا ولا شك ان زيدا أو أخاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ويؤيده  
 ما هو لا بد في المبتدأ والخبران يتحدان ماصداقاً بخلافهما فهو شامل لزيد  
 في معنى المطول بالاتحاد في الذات فقل في تعريف بديل الكل من الكل  
 انه عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماً متغايرين انتهى ثم  
 ان ان بديل من من يتكون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه وان لم يكن  
 فهو بعضه بعضاً من من اثنين اذ اجعلنا بديلاً يكون بديل الكل  
 دون البعض لان ماصداقاً على اثنين عين ماصداقاً عليه الهين انتهى وهو صريح  
 في ان الما صدق بمعنى الذي هو الما صدق في هذا القسم كالمبتدأ  
 والخبر **ب** لا يطلق عليه  
 الخبر في قراءة الخبر فأ  
 كل اذ كل انما يقال فيما يتقرر  
 على الصحيح) ومذهب الكا  
 ان يقال بعض الرجلين  
 في عرف الناس مطاباً الاعلى الاقل من النصف خصه الكسافي

فيما لا يطلق عليه كل ولا  
 يحتاج الى تعبير يعود الى  
 المبدل منه كالمصداق  
 هي عين المبتدأ (و) فانها  
 بديل (بعض) من كل وهو  
 ما كان مدلوله بعض مدلول  
 الاوّل سواء كان ذلك  
 البعض نصفاً أو اقل ام  
 اكثر على الصحيح

مما ورد بقوله  
 داينت أروى والديون تقضى \* فطلت بعضها وأدت بعضها  
 ان اذ ذلك في التميز قال الله سبحانه أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون  
 ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع صائر في حديث وفارق سائرهن مطلقاً على  
 الباقي الاكثر قال بعض العلم بان اختصاصه بذلك وهو مردود لانه من الشؤون وهو  
 البقية وفي الحديث واذا شربتم أسئروا ولو تمسك بظاهرا لا شقاق وبهذا الحديث  
 على عكس هذا المذهب لمشي في الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقاً وقال الآخر

إذا احتملت راسي وفي الرأس أكثرى \* وغودر عند الملتقى ثم سائري

واعلم انه اختلاف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الاضراب أو ليس  
من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم الليل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف  
نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم الليل الا نصفه وذلك لانه  
سعى النصف قلب لا والقليل مضموم فينبه بالنصف فمضموم نصفه ليل قال المصنف  
لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضمير ان بعده لان نصفه وانتهى بالآية  
على استثناء النصف قال ولو أعيد الضمير ان الآخر لليل لزم أي يقوم أكثر  
الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للتقليل وهو بدل بعض من كل وان كان  
التقليل مضمولا لان التقليل قد تعين بالعادة أي قم ما يسمى في العرف قلبا لا قلا والا  
فمن قام نصف الليل لا يقال قام التقليل ورد ابن الصائغ محلي ابن عصفور فقال  
ان أراد ان العادة عين التقليل مقدار محدودا كالثلث فقط أو الاربعة فقط  
فباطل وان أراد ما يقع عليه التقليل فلا وجه لبيان ان النصف لانه لو قيل أكلت قليلا  
من الرغيف نصفه أي نصف التقليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا قال  
بل النصف بدل من الليل بدل اضراب وابن خروف يحيزه وقال الابدى الواجب  
عندى ان يكون النصف لا يطلق عليه انه قليل أو يكون نصفه مفعولا بتقدير قم  
نصفه قال أبو حيان رفيه نظر لانه يكون أمرا أو لا يقيد بالكثير ثم قيل قم النصف  
أو انقص منه أو زد عليه وذلك مخالف للامر الأول فيكون تاما محاله والناصح لا بد  
من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت في أصول الفقه وأعراب السهمين نصفه بدل بعض  
من الليل وبه قال الزجاج (قوله ولا بد من اتصاله الخ) هذا ما ذهب إليه  
أكثر النحويين ومشي عليه المصنف في المعنى والتوضيح وقال ابن مالك في الكافية  
الصحيح عدم اشتراطه ولكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل  
انه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالالف واللام لكن مثل لما يقوم مقام  
ببدل الاشتغال وسيأتي في كلام الشارح (قوله نحو والله على الناس الخ) من  
الكلام على هذه الآية في باب اشتغال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أريده  
خاص) فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله فعمومه ليس مراد الاتناولا ولا  
واهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريده معناه يخرج جامعا  
بعضه فعمومه مرادتنا ولا لاحكاما وهذا كان حقيقة وتحقق ذلك يطالب من جهة  
الجوامع الاصولي وشروحه وليكون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهنا بيننا ابن  
برهان بقوله لان الله احق تدبر (قوله للازمتها لاضافة) اما لفظا أو نية ولهذا حكى  
سيبويه مررت بكل قائما فلولا انه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان

ولا بد من اتصاله بضمير يعود  
الى المبدل منه مذكور  
كما كانت الرغيف نصفه أو  
ثنية أو متدر (نحو) والله  
على الناس حج البيت (من  
استطاع اليه سهيلا) أي  
منهم فمن بدل بعض من  
الناس لان المستطاع بعض  
الناس لا كاهم وقال ابن  
الدهان بدل كل والمراد  
بالناس المستطاع فهو  
عام أريده خاص لان الله  
لا يكاف الحج من لا يستطيع  
ومتع ادخال الـ على كل  
وبعض هو مذهب الجمهور  
للازمتها لاضافة وهي  
لا تتجامل ال كاهم

ساحب الحمال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو عليه مائة يضا وصلى وراءه رجال  
 نياحا (قوله وأجاره الاخفش والقارشي) حتى الاخفش مررت بهم كلابا بالنصب  
 على الحمال فهو دليل على تذكره (قوله أي تعلق بغير الكليسة والحزنية) أي اما  
 بالاول على الثاني في الثاني نحو أعجبني زيد علمه أو باشتمال الثاني على الاول  
 نحو أعجبني زيد أو يا شتمال اءامل على الثاني بمعنى تعلق به وان تعلق في اللفظ  
 فمما قاله أعسم من الاقتصار في بيان الاشتمال على بعض الوجة المذكورة  
 بغير الكليسة بدل كل من كل وبقوله والحزنية بدل بعض من كل  
 لان الثاني لا يعمد ان يفر الخلاف في المشتمل في بدل الاشتمال هل هو الاول أو  
 الثاني والعامل قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثاني والثالث لا يطردان  
 لان بدل الاشتمال أعجبني زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيد اخبره وسأني خالد  
 فطرده ورجعه والثاني في هذه وانما اها غير مشتمل على الاول فلم يطرده كون الثاني  
 مستلزام لعدم الطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسألونك عن الشهر  
 فترام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال في آخر كلامه عن  
 الخلف نحو تربت زيدا عده فانه بدل غاط لان تربت زيدا مفيد غير  
 يحتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيفه وبنى الامير وكلاؤه  
 لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى  
 اللفظ لا الى الجمال الذي فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل  
 الامير ان اقاته سيفه وكذا في امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أصلا انتهى ويرد  
 عليه ان الاول لم يشتمل على الثاني في سلب زيدا هو بل الثاني اشتمل على الاول لان  
 الثاني اشتمل على لابه الا ان يقال ان الاول اشتمل على الثاني بطريق التعليل  
 وهو ما عدم الطراد الثالث فظاهر لان الح فيه نظرا لما تقدم من ان معنى اشتماله  
 على تعلقه به وان تعلق في اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل اصحاب الاخدود) ذهب  
 اليه وتبعه ابن الطراوة الى ان النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما  
 اشتمل على لابه كقوله هم عفيف الازار وقال بن هشام الاولى ان يكون على  
 الف مضاف أي اخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضرب قاله المرادى  
 ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ) هو خطاب وادعى ابو محمد بن السيدانه  
 وجده في قول ذي الرمة

لمباه في شفتها حوة اس \* وفي اللغات وفي انباها شنب

أي تعلق بغير الكليسة  
 والحزنية وأمره في الضمير  
 كما مر بدل بعض من كل  
 (نحو) يسألونك عن الشهر  
 الحرام (قتال فيه) فقتال  
 بدل اشتمال من الشهر  
 لا لباسته له وقوعه فيه ونحو  
 قتل اصحاب الاخدود النار  
 أي فيه أو الاصل ناره ثم  
 نابت ال عن الضمير وشرط  
 صحته امكان فهم معناه عند  
 حذفه وحسن الكلام بتقدير  
 حذفه وهذا جعل نحو  
 أعجبني زيدا حوه بدل  
 اضرب اذا لا يمكن فهم المعنى  
 عند حذفه وامتنع نحو  
 أسرجت زيدا اذ لا يمكن فهم  
 وان فهم معناه عند الحذف  
 لا يحسن استعماله بل  
 لا يستعمل وتقدر ورود  
 مثله يحصل على الغلط أو  
 نحوه (و) راها بدل (اضراب)  
 وهو ما يقصد كونه متبوعا كما  
 يقصد كره ولا علاقة  
 بينهما أو يسمى بدل البداهة  
 لان التكلم بضمير بشي ثم  
 يبدؤه أن بضمير آخر من غير  
 ابطال الاول ونفاه بعضهم  
 وادعى ان ما استدلوا به على

وهو محمول على اضرب (و) خامسها بدل (غاط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه الماسان وخصه بعضهم بالشعر  
 لان جوده فيه دون الترويع عكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن ترويعه ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم  
 يوانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيدي به والاكثرين

جوارزه مطلقا (و) سادسها يدل (نسيان) وهو ما يفهمه من متبوعه ثم يبين (٢٧٦) فساد قصده (مخوفا صدقت بغيره)

نار) هذا يصلح مثلا للاثلاثة  
الاخيرة اذ يحتمل ان يكون  
لتكلم قصد الاخبار  
بالتصدق بالدرهم ثم  
اضرب منه الى الاخبار  
بالتصدق بالديناري وحمل  
الاول في حكم التبرك فيكون  
يدل اضراب وهذا معنى قوله  
(بحسب قصد الاول  
والثاني) وان يكون قصد  
الاخبار بالتصدق  
بالدينار سبق لسانه الى  
الدرهم فيكون يدل غلط  
أي بدلا من اللفظ الذي  
ذكر غلطاره والمبدل منه  
وهذا معنى قوله (أو الثاني  
وسبق اللسان) الى الاول  
وان يكون قصد الاخبار  
بالتصدق بالدرهم ثم يبين  
له ان العواب الاخبار  
بالتصدق بالدينار لظهور  
الخطأ في القوم الاول فيكون  
يدل نسيان أي يدل شيء  
ذكر نسيانا وهذا معنى قوله  
(أو الاول وتبين الخطأ) في  
قصده والاحسن أن يعطف  
التاسع في هذه الثلاثة فيل  
فيكون من عطف التسع

قال فاعلم يدل غلط لان الحوة السوداء بعينه واللعين بسواد مشرب به مرة ورد بأنه  
من باب التقديم والتأخير والتقدير في شفتها حوة وفي اللثابت لعن وفي انيام اشنب  
(قوله جوارزه مطلقا) أي نثر ونظما (قوله في واحد من أوجه الاعراب مطلقا) أي  
سواء كان يدل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدرا) نحو مماز  
حدائق وأعتابا قال أبو حيان قال الدماميني وفيه نظر لان المراد المطابقة في المعنى  
والصدر يشتمر على الاثنين والجماعة فذلك ابدال الجمعان منه (قوله أو قصده  
التفصيل) كقوله في الحديث أذن لها بنفسين نفس في الشيا ونفس في الصبي قال  
الدماميني وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فان البديل ليس واحدا من  
شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق لا ترى ان قوله نفس في الشيا ليس  
على انفراد يدل من نفسين وانما البديل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما  
متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير ان هنا مجازا وهو انه اذا كان  
مجموعهما هو البديل فمأهوالعامل في كل منهما مع انه بغيره غير يدل وهذا في  
البال كقولهم في الخبر الزمان حلوا طامص انهمس أقول قد مر في باب الخبر الجواب  
وحاصله ان العمول في الحقيقة مجموعهما السكنة من حيث هو معمول لا يمكن  
ظهور اثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر فتحكم فظهر في كل  
منهما دفع الالتصاق (قوله فتبدل المعرفة من مثلها) نحو الى صراط اعزير الحمد لله  
في ذراة من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك تهرى الى صراط مستقيم صراط الله  
(قوله والنكرة من مثلها) نحومة زا حدائق وأعتابا (قوله ومن المعرفة) نحو  
انفسها بالنار نسبة ناصية قال ابن الحاجب ان قبل لم حسن الجمع بين الناصية  
وناصية فانت ذ كرت الاولى للتنصيص على ناصية المذكور وذ كرت الثانية تنبيها  
بالصفة على عملة السفع ليشتد بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن  
يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها  
قال أبو الفتح ابدال الثانية من الاولى لأن في الثانية ذ كرت بسبب الجثو واقضى كلامه  
انه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة  
من المعرفة كذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافا للكو فيسين ولين تبعهم في ابدال  
النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالبعثاديين والرخشيري والجرجاني قالوا  
لان البديل لا يوضح والشئ لا يوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(تتمة) اعلم أن البديل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب مطلقا كذا في واحد من التذكير (قوله)  
والا فردوضر بهما ان كان يدل كل لم يجمع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا أو قصده التفصيل  
يخالف في التعريف والاطهار وضد بهما فبديل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها وهو  
المعرفة لكن ان اتحاد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

(قوله كما في ابدال الفعل من مثله) أي في انه يشترط فيه أن يصحكون مع الثاني  
 زيادة بيان وهذا القيد كره في التسهيل فقال ويزيد فعل من فعل موافق في المعنى  
 مع زيادة بيان انتهى ولم يقتضيه غيره ولا تعرض له أبو جيان في الارتشاف بنى  
 ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي  
 فقال وابدلوا الفعل من الفسهل اذا كان معناه قال ابن الجباز انما يكون ذلك اذا  
 ترادف اللفظان كقولنا من يأتي يمشي الى أ كانه لا يمشي في معنى يأتي فان قلت  
 من يأتي يفهمك أ كانه رفعت يفهمك وجعلته محالاً لانه ليس في معنى يأتي انتهى  
 والظاهر ان ذلك مبيح على أن يبدل الفعل من الفعل بديل كل فقط والحق كما قال  
 الشاطبي محيى الاقسام كلها فيه حتى البهض ولا ينافيه اشتراط الضمير في بديل  
 الاشتمال والبهض الظهور ان ذلك خاص بالاسماء المذمومة الضمير على الافعال  
 كما يأتي عن شرح التوضيح وادعاء السيوطي في الخلاص على عدمه وتعليله بقوله  
 لان الفعل لا يتبع فيه نظر لانه ان اراد اللفظ الفعل لا يتبعه فالاسم كذلك  
 وان اراد معناه فهو متصرف في معنى الفعل أي الحدث لا شبهة في ان المصنف قال في  
 حواشي اللفية ينبغي أن يشترط لا يبدال الفعل من الفعل ما اشترط اعطف الفعل  
 على الذعر وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئتني  
 تمش الى أ كرمك وبعيد على أن البديل في نحو ياتي أنا ما يضاعف للفعل من الفعل  
 لا الجملة من الجملة تظهروا الجزم في لفظه فاندفع قول الحفيدي في حواشي التوضيح  
 انه من بديل الجملة من الجملة وتوابعه ان الاستاذ السيد الصفوي التزم انه لا يكون  
 مضارعاً مرفوعاً بتبعية على البدلية أو اعطف أو غيرهما المضارع مرفوع لانه  
 أجاب عما أورد على البيضاوي في قوله أن يترك بديل من يثوق في قوله تعالى الذي  
 يثوق ماله يترك من ان البديل تابع والتابع كل ثان اعرب باعراب سابقه ويترك هنا  
 ليس معرباً باعراب يثوق لان سبب الاعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية  
 وهو التجرد فرفعه التجرد لانه لا يكون تابعاً لما ان المراد كل ثان اعرب باعراب سابقه  
 لو لم يكن معرباً يقتضي الاعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون  
 مضارعاً عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وان كان فيه منقضى آخر للرفع وهو التجرد  
 وفيه نظر (قوله ويبدل لظاهر من مثله) كما تقدم في الامثلة (قوله ومن المضمرة)  
 نحو على حالة لو أن في القوم حاتم \* على جوده لضم بالماء حاتم  
 فقام بالجر بديل من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الحسين (قوله والمضمرة من  
 مثله) نحو كذا اياك وقال الكوفيون وابن مالك تو كبد لا بديل قال ابن مالك  
 لان نسبة المضمرة المنفصل من المنصوب المتصل كتسمية المرفوع المنفصل من

كما في ابدال الفعل من مثله  
 و يبدل الظاهر من مثله  
 ومن المضمرة والمضمرة من مثله

المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع نحو كيد باجماع فليكن المصوب تو كيدا فان  
الفرق بينهما استحكم بالادليل وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يتخلو  
عن نظر من تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضمرة من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف  
بدل بعض أو اشتمال فلا يجوز ثلث التفاحية أ كاتم اياه وحسن الجارية أعجبي  
هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو أنه عامل  
فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع لثلاثي بلارابط لان الضمير يعود على ماضاف اليه  
وعلى الثاني يجوز الا أنه يحتاج الى جماع انتهى وقوله لثلاثي بلارابط فيه ما تعرفه  
عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو رأيت زيدا أياه  
(قوله لكن خالفهم في الاوضح تبع لابن مالك) قال في الاوضح ولا يبدل مضمرة  
من ظاهر ونحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس يسهو عن انتهى ومقتضاه  
الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقه حيث قال ولا يبدل مضمرة من  
مضمرة لكن في جميع الجوامع وشرحه ومع ابن مالك بدل المضمرة من الظاهر بدل  
كل قال لانه لم يسمع لا نظاما ولا نثرا ولو سمع لسكان تو كيدا ابدا وأجازه الاصحاب  
نحو رأيت زيدا اياه وفي حوازي بدل البعض والاشتمال خالفه فيل يجوز نحو  
ثلث التفاحية أ كاتم التفاحية اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمنع  
قال أبو حيان وهو كالتلاد في ابدال مضمرة مضمرة ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي  
شرح الاقضية لابن الصائغ ومنعهما أي بدل الضمير من مثله ومن ظمير ابن عصفور  
في البعض والاشتمال لئلا لو الجملة عن رابط نحو ثلث التفاحية اياه وثلث  
التفاحية أ كاتم التفاحية اياه وحسن الجارية أعجبتني اياه وحسن الجارية أعجب  
الجارية اياه قال ابن الصائغ ولك ان تمثل بمنع عن رابط نحو كبرت ثلث الخبزة  
فأ كاتم اياه فاما ان لا يعلل المنع او يعلل بعلة عامة وتعليقه انما يأتي على ان البدل  
على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب فيه ثلاثة فلو قيل بان  
عامله العامل في البدل أو غيره وقد نال عامل المبتدأ متابه حصل الربط على انه  
لو قيل بالاول أمكن أن يقال الربط يحصل بان البعض والاشتمال داخلان في الاول  
على حدز يدنعم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا  
عيدا لاولنا وآخرنا فان لم تقدها نحو رأيتك زيدا امتنع خلافا لا لا يخفى لانه  
انما يجيء للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وانما  
قوله لعلى ليجمع عنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم  
فان خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج يبدل كل بدل البعض  
والاشتمال في بدل من الظاهر من غير شرط نحو \* أوعدني بالسجين والاداهم \*

وكذا من الظاهر عند  
الجمهور ووافقهم في شرح  
النسب وراى كنه خالفهم  
في الاوضح تبع لابن مالك  
ولا يبدل ظاهرا من ضمير  
تجانب بدل كل الا اذا افاد  
الاحاطة

رجلى \* وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله  
واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) أى بدل بعض من كل كقوله تعالى  
أمدكم بما يعملون امدكم بانعام وبنين واشتمال كقوله \* أقول له ارحل  
لا تقم عندي \* وغلط نحو قوم اقمه قال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط  
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والحمل لتعذر عود الضمير عليها  
وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف (قوله ومن  
المفرد) قيده في شرح التوضيح بيديل كل من كل كقوله

الى الله أشكوا بالمدينة حاجة \* و بالشام اخرى كيف يلتقيان

وفي شرح الالفية للفارسي انه بدل اشتمال \* (تمت) بقي ابدال الفعل من اسم  
يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيت  
في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس  
كما جاز اعطى نحو زيد متو يخاف الله او يخاف الله متق انتهى وكون هذا من  
ابدال لفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف واما الثاني فقال ابو حيان في البحر  
ان فيما يدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد اى جعله مستقيما قوما واما  
الثالث فقد قال شهاب القاسمي انهم سكتوا عنه واقول قد ذكره سيديو به وجعل  
منه ا يعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فجعل ان الثانية بدلا  
من الاولى لا تو كيدا كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في انه من عمل منكم  
سواء الآية يشبه ان تكون الفاعل زائدة كزيادة ما وان بعدها بدل من التي قبلها  
واى ازال كسر وجعل الفاعل جزءا (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل) اى سواء  
فصل به جمع نحو صررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو بنى الاسلام على  
خمس شهادة ان لا اله الا الله الحد يث أو لم يفصل به شئ نحو صررت بزيد اخوك نص  
سيديو به والاخفش ومنه بشر من ذلكم النار واقصر في التسهيل على القطع  
في المقصود فقال وما فصل به مذكور وكان واقفا ففيه البدل والقطع وان كان غير  
لواف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهى ومثله جواز قطع البدل عزيزة حتى ان  
بعضهم في باب العلم أنكرا نه يقطع وقال المعروف انما هو قطع التعوت وتقدم ذلك  
في باب (قوله ويجحسن مع الفصل) فضية كلام الارتشاف وستأق عبارته ان هذا  
ان غير البدل الذي فصل به ما قبله اما هو فيحسن مطلقا وتبعه السبوطى في جمع  
الخواص فقال ويجوز انقطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقع ما لم يطل  
الكلام (قوله مع الفصل) اى بين البدل والمبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله  
ن ذلكم (قوله ويجيب ان تتبع الخ) لم يذكر هذا السبوطى في جمع الخواص وهو

وتبدل الجملة من مثلها ومن  
المفرد قال في الجامع ويجوز  
قطع البدل ويجسن مع  
الفعل نحو بشر من ذلكم  
النار ويجيب ان تتبع مقتدا  
ولم يف به نحو اتقوا الموتى  
الشرك

عجيب فانه ملخص من التسهيل ولا ارتشاف وقد أحطت بعبارة التسهيل وقال  
 في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان كلاهما يان الفصل  
 وان لم يف بان لا يطبق عليه اسم الفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وعمر و  
 وبنتي بكر وخالد أي مهمم وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في مررت  
 بزيدا خيلك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه شيدويه الاخفش وهو قبيح عند  
 بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلكم النار فان جامع وتبعه ما ليس وافيا في قول  
 الجمع على انه متجاوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمدكور  
 الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرقتها \* استة أعوام رذا العام صابع  
 رمادا ككحل العين لا أبينه \* وتو يا كجذم الحوض ألم خاشع

يروي برقع رماد وتؤى على القطع من آيات أي منها رماد وتؤى وينصهم ما على تأويل  
 آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على إقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف  
 يصح به الاتباع أي رمادا وتو يا وأتفية انتهى تلخيص بشير في قوله بحذف الامثلة  
 وفيه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب  
 القطع في اتقوا الموتى ونحوه انما هو حيث لم ينو محطوف يحصل بانضمامه  
 للذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جازا البديل كأنه قيل وأخواتهم الا ان  
 الموتى سبعا كما جاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تشبيها على أمهما أحق  
 بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموتى الشرك والسحر وروى  
 بالرفع على القطع وبالصب على البديل ونية محطوف محذوف **تبيين** الأول  
 الاحسن أن لا يفصل بين البديل والمبدل منه وقد يفصل بالطرف والصفة  
 ومع مول الفاعل نحو أكلت الرغيف في اليوم ثلثه وقام زيدا الظرف بأخوك  
 وقال تعالى ثم الليل الا قليلا نصفه \* الثاني يجوز البديل من البديل قال شيخنا العلامة  
 الغنيمي واستشكاه شيخنا العلامة محمد النخري بان مقتضى كونه بدلا أن يكون  
 هو المنصوب بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد  
 مقصودا وغيره مقصودا محال يصح وأجاب عن ذلك بعض طائفة ارتجالاته لا مانع  
 من كون الشيء الواحد مقصودا وغيره مقصودا باعتبارين فباعتبار كونه بدلا  
 مقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله  
 الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى ثم تنزل الكتاب  
 الله العزيز العليم الآية وانه مترضه أبو حيان فمار وقوله انما كلها ابدال فيه تنكر  
 الابدال أما بديل البداء فقد تنكرت فيه الابدال وأما غيره فلا نص عن أحد



باب في ذكر حكم ألفاظ العدد كبروا وتابنا

وهو ما وضع الحكمة آحاد  
 الاشياء قاله ابن الحاجب  
 فالواحد عنده عدد وثوب  
 الاثنا عشر قول النخاعة ان  
 الواحد والاثني وماوازن  
 فاعلا يجربن على القياس  
 (العدد من ثلاثة الى تسعة)  
 جار على خلاف القياس لانه  
 يؤنث مع المذكر ويذكر  
 مع المؤنث) ولو مجازيا مفردا  
 كان العدد (نحو) ثلاثة  
 رجال وتسع نسوة و (سبع  
 ايام) وثمانية ايام) امر كبا  
 مع العشرة نحو ثلاثة عشر  
 رجلا وتسع عشرة امرأة  
 (وكذا العشرة) تؤنث مع  
 المذكر وتذكر مع المؤنث  
 (ان لم يركب) بان كانت  
 مفردة كعشرة رجال وعشر  
 نسوة فان ركبت جرت على  
 اقياس وأما نحو من جاء  
 بالحسنة فله عشر أمثاله  
 فعني حذف مضاف أي عشر  
 حسنات أمثاله ولولا  
 اقبل عشرة لان المثل مذكر  
 والمعتبر مع الجمع حال مفردة  
 في التذكير والتانيث كما في  
 الالفية والتسهيل ومحل  
 ما ذكر ان الم يحذف المعدود  
 فان حذف جاز حذف التاء  
 مع المذكر نحو أربعة أشهر  
 وعشرا وفي الحديث وأتبعه بست من شوال (ومادون الثلاثة)

التحويين اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه في المفرد في بحث اذولا نعرف ان  
 البدل يتكرر الا في بدل الأخراب ونافس أياها ان للماميني في شرح الخرزجية  
 بما من بجمته ان ابن الحاجب قال في الامالي والاكهين في ذى الطول انه بدل ثان  
 من البدل انتهى وفيه ان هذا التماثل على جواز البديل من البدل لانه لا يكرر  
 البديل لانه لم يقبل بدل ثان من البدل منه فتأمل

باب الماعدد

(قوله فالواحد عنده عدد) أي بخلاف من قال كالحساب الواحد ما سوى نصف  
 مجموع حاشيته القريئين أو العبدتين فان الواحد عندهم ليس به عدد بل مبدأ  
 لا يعبراد ليس له حاشية سفلى (قوله لانه يؤنث مع المذكر الخ) قال ابن مالك واعما  
 حذف التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة  
 وأخواتها اسماء جماعات كزمره وامة وفرقة فالاصل أن تكون بالهاء لتوافق  
 نظائرها فاستحب الاصل مع المذكر ان تقدم وتبته وحذفت مع المؤنث فالتأخر  
 رتبته (قوله ولو مجازيا) كالبال وأيام (قوله ولو لا ذلك لقبل عشرة) كذا في التوضيح  
 وفي الملازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذكيره بشر بان الامثال حسنة وبعضهم  
 بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التانيث (قوله حال مفردة) فان كان مفردة  
 مذكرا أنت عدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات  
 اعتبارا بالاصطبل والحمام فاعلم ما مذكران ولا تقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا  
 لابغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال اقله ولا حال  
 معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ومحل ما ذكر ان الم يحذف المعدود فان حذف  
 جاز حذف التاء) ظاهره ان اثباتها هو الاربع وبه صرح في شرح التوضيح وفيه  
 ما تعرفه قريبا وانه لا فرق بين أن يكون المعدود الايام أو غيرها وكذا اطلق غير  
 واحد منهم المصنف في الجوامع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس أي اصول  
 أو اركان وقيد الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابرار الحكم  
 من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام خاصة دون ما سواها من المذكر  
 وبني على ذلك ان ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير  
 هاء لا أصل له وانه يلزم من ظن تخروجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو  
 الاصح من ان الذي ثبت في جميع طرقه ثلثة بالهاء وأطال في تقرير ذلك  
 والحاصل انه اذا كان المعدود من الليالي والايام وحذف نحو سرت خمسا أو أنت  
 تريد اوم من الايام فقط فحوصت خمسا لان الصوم لا يكون الا في الايام حذفت  
 التاء في العدد ما في الاول فالتغليب لليالي على الايام على عكس قاعدة التغليب

من تغليب المذكر على المؤنث اذ اعبر بهما بلفظ واحد ومن اضافة السابق منهما  
اذا كان في شيء يتعلق بهما كقوله يند اليهما وندد بهما في قولهم ما تقولون في  
جوار وهبيد وستة بين هبيد وجوار وتفصيل المقام يطالب من التسهيل وشرحه  
وفي المعنى ان المؤنث يغلب على المذكر في هذه المسئلة وفي قولهم ضبعان في تسمية  
ضبع وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت اليبالي على الايام ومعلت  
الايام تامة تجري على الايام حكم اليبالي واما في السابق فلانه سطر اليوم كأنه  
مندرج تحت الليلة وجزءها فيدل عليه باسمها واذا كان الحكم لا يالي فحذف التاء  
هو الموافق لكلام العرب وذكروا خارج عنه قوله قال سيبويه ان اثباتهم اذ يتجزؤ  
في القياس ولم تجده في كلام العرب وكلام الزمخشري موافق له وما ذكره التوروي  
من تجويز الوجهين عن العرب محمول توقف واذا كان العدود من غيرهما واجب  
مطابقة القاعدة من التذكير مع العدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه  
لخالفه ذلك لان وجه الخالف مع اليبالي والايام تغليب اليبالي ومع الايام الاندراج  
الحكمي كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور  
الاندراج في غير الايام فتدبر هذا في الاستاذ الصفي في شرح كافية ابن  
الحاجب عن الزوي انه نقل عن العلماء ان محل ذلك أيضا اذا كان المميز مذكورا  
بعد اسم العدد واما اذا قدم فيجوز حينئذ في اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل  
من المذكر والمؤنث وقال الصفي فاحفظها فانها عزيزة وخرج علمها المحجى  
في حواشي شرح الأجر ومية قواها والمضارع ما كان في أوله احدى الزوائد الاربع  
والزوائد اربع زائدة فكان القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغنمي قول  
الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا محذور الاكل القياس  
أن يقول ست لان الفرائض جمع فربضة لكن قاله على تأويله بالفروض الذي هو  
جمع فرض ولا أقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث رر عن العرب  
ما يخالف القياس في باب العدد وليس ان ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن  
العرب وأقول يكفي في منازعة الصفي في هذا القيد الذي لم يذكره ابن مالك في  
التسهيل ولا أبو حيان في الارتشاف ولا المصنف في شيء من كتبه اني رجعت شرحه  
على ما لم أرفيه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع  
المذكر محله اذ ذكر العدود وقال قد سطت المسئلة في تهذيب الاسماء واللغات  
وشرح المذهب فراجعته ما لم أرفه ما ز يادة على ما في شرح مسلم الاعز والتقييد  
المذكور في الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بمعناه مجردا) أي من الاتصال بال عشرة  
(فله توهمت آيات الخ) معناه وقع في وهمي أي ذهني علامات لاسرارة فعرفت

من واحد واثنين (و)  
توازونه (فاعل) من أفعال  
العدد (كثالث ورابع)  
الى فاشير جريان (على)  
القياس) فيذكر ان مع  
المذكر ويؤنثان مع المؤنث  
(دائما) مفردا كان العدد  
أو مركبا تقول في المذكر  
واحد واثنان والجزء  
ثالث أو الخامس عشر  
أو السادس والعشرون وفي  
المؤنث واحدة واثنان وثلاثة  
والفألة الاربعة أو الخامسة  
سرا أو السادسة والعشرون  
ولاسم الفاعل المصوغ من  
اثنين يما فوق الى العشرة  
أربعة أحوال (في فرد فاعل)  
عن الاضافة فيفيد حينئذ  
الاتصاف بمعناه مجردا  
كثالث ورابع ومعناه واحد  
موصوف بهذه الصفة قال  
التابع  
توهمت آياتها فعرفتها  
لمسة أعوام وذا الاسم سابع  
(أو يضاف لما اشتق منه)  
فيفيد حينئذ أن الموصوف  
ببعض تلك العدة المعنية  
لا غير كرابع أربعة أي بعض  
جماعة منحصرة في أربعة

من العدد في يد حينئذ من في  
 التصير والتحويل كقوله  
 رابع ثلاثة أي جعل الثلاثة  
 بنفسه أربعة قال تعالى  
 ما يكون من نحوي ثلاثة إلا  
 هو رابعهم ولا خمسة إلا هو  
 سادسهم وتبين اضافته  
 ان كان بمعنى الماضي والا  
 جارة توينه والتعصبية كما  
 قال (او ينصب مادونه)  
 لكونه اسم فاعل حقيقة  
 لكن بشرط الاعتماد على  
 واحد مما سرف في اسم الفاعل  
 فيقال هذا رابع ثلاثة كما  
 يقال هـ ذا ضارب زيد  
 ويستثنى من الملاقة ثان فلا  
 تجوز اضافته لمادونه ولا  
 اعماله نص عليه سيبويه  
 واجازه الكسائي وحكا  
 عن العرب

باب

في ذكر موانع الصرف  
 اعلم ان الاسم ان اشيا  
 الحرف بسني وسمي غـ  
 متمكن والا أعزب وسمي  
 متمكنا متمكن ان لم يش

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي تأنف به سبع (قوله وهذه الاضافة)  
 أي اضافة له لا صلة ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثاثة ومن هنا  
 غلط كالمقدمي أبا تمام في قوله

واقدمت بيت النفس من برحائها \* أن صار يابك جاوما زيار  
 تانبه في كبد السماء وليكن \* كائن ثان اذهما في الغار

وأجاب الجلال الياقيني بأن في الكلام تقديمها وتأخيرها وتغليبا للتركيب وتغييرا  
 والتقدم ولو لم يكن كثنين اذهما في الغرثان والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية  
 أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما المقدمي المخلط فغلط في واضح واعتراضه  
 لنفسه فأنصح وقد صدقنا قص ذهنه عن الكلام في حرك تركيب استاذ الادباء أبي  
 تمام بحيث لم يفرق بين كثنين ثان وبين كثنائي اثنين والفرق ظاهر عند سماع  
 طار عن الآفة اذا قول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة وظهور النون جعلها  
 كالتعصب والنون

باب موانع لصرف

(قوله وسمى امكر) اسم تفضيل وبنائه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من  
 تمكن خلا فالأبي حيان ومن قبله لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد  
 شاذ وقد أمكن غيره بلا حاجة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي  
 من العال التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر رجعتان الى اللفظ  
 كأذر بيجان فلا يمنع من الصرف ولهما قول بعضهم انه احتراز عن أجمال اذ فيه  
 التصغير وهو فرع التذكير والجمع وهو فرع الافراد ووجه تمام اللفظ وعن حائض  
 وطامث لان فهم التأييث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن  
 الموصوف ففيه نظر لان التصغير ليس من العلة المعتبرة والتأييث راجع مطلقا الى  
 اللفظ وليس من العلة ما يرجع للعنى الا العلية والوصفية (قوله وهي اشتقاقه من  
 المصدر) هذا لي قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول  
 الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم  
 كما فرديا مطمة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

الفعل صرف وسمى امكن والامنع الصرف وسمى غير متصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف  
 كون الاسم فيه فرعين انا احدهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامه لان في الفعل فرعين  
 عن الاسم احدهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي اقتضائه الى الفاعل والقائم  
 كون الاسماء لا يكتمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان  
 تمامة اهما واحدا فينقل كالفعل



خارجا عن صيغ الآحاد العزئية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثة ألف بعد ما حرفان  
 أو ثلاثة الا وأوله مضبوط كهذا فربا العين المهملة والذال المعجمة والقاف والراء الجمل  
 الشبهوا والالف عوضا عن احدى ياءى النسب تحويفا كما كان وشام وأصلهما معنى  
 وشامى أو تدويرا كنهام فان الالف في تمامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض  
 كأنه نسب الى فعل كشام يسكون العين أو نجر كمين بفتح العين أو ما بلى الالف  
 كن كمال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى  
 المثل يقال أتى عليه عبالة أى نقله أو مقتوح كبرا كإفخ الموحدة والراء  
 وهو الثبات في الحرب أو مضموم كندارك مصدر ندارك تدار كأرض الكسر  
 لا جمل اعتلال الآخر كتمون وتدان أصلهما تواني وتداني يضم النون فهما قلبت  
 الضمة كسرة أو علا علال قاض أو ثاقى الثلاثة بحرك كطواعية وكراهية مصدرين  
 أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا  
 الالف في الوجود سواء كانا موقوفين بالالف كظفارى ووبارى نسبة الى  
 ظفار ووبارى مثنى أو غير منسكين عن الالف كقوارى وهو الناصر وحوالى وهو  
 الممثل بخلاف نحو قارى وكراسى فان الباءين فهما موجودتان في المفرد وهو قارى  
 وكراسى فابست اليما أن عارضتهن في الجمع فقامارى ونحوه بمنزلة مصابيح (قوله  
 وما بلى الالف مكسورا الخ) أى لفظا كصاحب ومصابيح أو تقديرا كدواب ومدارى  
 أصلها مدواب ومدارى بالكسر فهما وهذا حكمه تكرير الشارح المثل وقوله  
 لا عارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يبتأثر بالمانع)  
 اهـ ذاقوا وهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية واستغرب قول أبى على  
 فى الايضاح حرا لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها)  
 لان التأنيث لا يفتى لمانه فىه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يرد أن من المؤنث  
 بالتاء ما لا يفتى عنها استعمالا ولو قدر انفتكا كما لو جده نظير كهمزة لان همزة  
 كطم ومنه ما لا يفتى عنها استعمالا ولو قدر انفتكا كما لم يوجد له نظير كذرية  
 وعرة قوة اذ ليس فى كلامهم فعلى ولا فعلى لان ذلك من غير الغائب (قوله فى المؤنث  
 به الخ) كذا وقع فى كلام غيره ولا يخفى مانه أما أولا فلانه لا يناسب ما تقر رأولا  
 من أن هذه الالف قائمة مقام علتين وهذا التقرير يقتضى ان فى المؤنث به علتين  
 واحدة تقوم مقامهما والمانسب له أن يقول فى المؤنث به افرعية ذات جهتين  
 جمعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل  
 فى التأنيث رجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم  
 لوله لمانه رقت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

وما بلى الالف مكسورا  
 لعارض كصاحب ودواب  
 (كل واحد منهما) على  
 انفراد (يبتأثر) أى يستقل  
 (بالمانع) من الصرف من غير  
 جماعته مانع آخر لقوامه مقام  
 علتين أما الالف فلا  
 زيادة لازمة لمانه فىه  
 دالة على تأنيثه بخلاف غيرها  
 فى المؤنث به افرعية لفظية  
 وهى لزوم الزيادة حتى  
 كما الأصلية فرعية معنوية  
 وهى دلالة على التأنيث

العلية والوصفية تقدير ولا تدخل عندئذ في رتبة التقليد فانه آفة ابطال وحرمان  
المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله والالطهر أن يقال فلان فيه  
فرعية لها جهتان جهته راجعة لفظ وهي الجمع وجهة راجعة للعنى وهو عدم  
النظر لانها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم الظير (قوله نظر الى أصله)  
لانه منقول عن الجمع فانه في الاصل جمع حصى جمع عظم البطن عني به  
الضبع مبالغة في عظم بطها كذا كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان  
في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أى نظر الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو  
اسم جنس يطلق على الواحد والجمع ولا جمعية فيه لاني الحال ولا في الأصل  
(قوله حمل على موازنه والعربية) لانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن  
من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أعم من  
أن تكون حقيقة أو كناية هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب  
وهو الحمل على الموازن (قوله جمع - سرولة تقدير) أى كانه سمي كل قطعة من  
السراويل سرولة ثم جمعت سرولة على سراويل وقيل انه جمع سرولة حقيقة  
لقوله عليه من الثوم سرولة ويرد بأنه مصنوع قال العصام في شرح السكافية وقد  
سألني الولد الاعزاز اسماعيل في صباح حين قرأ على هذا المدرس في بلد هراة مجمع  
الفضلاء الهداه انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى اختلف الى  
تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتبه بأن للجحى غريب  
في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال  
الأخرفانه اذا عرضه حاله بسبب يخلوعه لا يقبلها ما يقول ليس معنى موجب هذا  
العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) اقوله أولا كل منهما  
يستأثر بالجمع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمنازع (قوله ما وضع) أى  
اسم وضع أو الذى وضع في انكره موت وفاة أو معرفة موصولة والجملة بعد هاتفة  
أوصلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح الملاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك  
المعنى كاحمر يطلق على كل من له حمره قوله مقصود بالوضع فيه قصور لانه لا يشمل  
أربع في نحو مزرع بنسوة أربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد  
والوصفية فيه بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو  
الاستعمال (قوله وهي المراد بالمعرفة) أى في البيت الذي جمعت فيه العلة ولما قال  
ابن الحاجب المعرفة شرطها أن تكون علية قال الجامي وانما جمعات مشروطة  
بالعلية لان تعريف المصمرات والمهمات لا يوجد الا في الميقات ومنع الصرف من  
أقسام المعربات والتعريف باللام أو الأضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

وأما الجمع فلان فيه فرعية  
لانها من جهة عدم النظر  
وفرعية معنوية من جهة  
الجمع واذا سمي به كضاجر  
منع الصرف نظر الى أصله  
وكذا الوطرا تسكيره بعد  
التسمية لذلك وأما منع  
سراويل فامالانه أعجمي  
حمل على موازنه في العربية  
اعتدادا بشبه الجمع أولانه  
مربى جمع سرولة تقدير  
(والبواقي) من الموانع (لا)  
يستأثر كل من بالجمع بل  
لا (بذ) في تحقه (من جماعة  
كل - لة) المناسب مانع  
(منون) أحدا أمرين اما  
(الصلة) وهي ما وضع للات  
مهمة باعتبار معنى معين  
مقصود بالوضع (أو العلية)  
وهي المراد بالمعرفة وانما  
وجب ذلك

سببى فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلى وانما جعل  
 المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض لان فرعياً  
 التعريف للتبكيك أظهر من فرعياً العلمية (قوله الما من انه الخ) هذا لا يفيد  
 اعتبار خصوصياتين العلتين المعنويتين فيما يرجع للعنى اذا العلى الراجعة للعنى  
 كدبرة والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص السنة اللفظية مع كثرة ما يرجع  
 للفظ (قوله وافهم كلامه ان العفة والعلمية لا يجتمعان) لان الظاهر ان أولى قوله أو  
 العلمية نفسها حقيقة (قوله وتبين العلمية مع التركيب) الحاصل انها تتعين مع  
 التركيب والتأنيث والجمعة وانما تعينت مع التركيب لبا من الزوال فيحصل له  
 قوة فيؤثر بها في منع الصرف ومع التأنيث ليسير التأنيث لازماً لان الاعلام محفوظة  
 عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه  
 لا يتقل عن الكلمة ومع الجمعة لا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم  
 فتضعف فيها الجمعة لا تصلح سيد المنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه  
 الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذهبوا المانع من الصرف) أى  
 المرجح المختلف غيره (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسبويه ونظويه (قوله وما  
 ركب من الاعداد) كاحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان يأتينا صباح  
 مساء أى كل صباح ومساء فذو العاطف وركب الطرفين قصد التحقير ولو  
 أن فهمت قلت صباح مساء لجاز أى صباحاً مقترناً بمساء فله المصنف في شرح الشذور  
 وظاهره ان العاطف الذى تضمنته التركيب الواو وفي الرضى انه الفاء حيث قال  
 وانما لم يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر  
 لانه ووضعت الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل أن يكون بتقدير  
 الحرف وأن لا يكون فادق قدرناها قلنا ان معنى اقية يوم يوم وصباح مساء وحين حين  
 أى يوماً فيوماً وصباحاً فمساءً وحيناً فحيناً أى كل يوم وكل صباح ومساءً وكل حين والفاء  
 تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة أى كل ساعة اذا فائدة الفاء  
 التعميق فيكون المعنى يوماً فيوماً فمساءً فمساءً بلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من  
 قول المصنف أى صباحاً مقترناً بمساءً وما قاله الحريرى في درة الغواص من  
 ان الخواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان  
 المراد به مع الاضافة انه يأتي في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتي في صباح  
 مساء والمراد به عند التبركيب انه يأتي في الصباح والمساء لان الاسل صباحاً ومساءً  
 رده ابن برى وقال هذا الفرق لم يقبله أحد وصرح السيرافى بخلافه وعلمه بانك  
 اذا المزدان السير وقع في ما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

الما من أنه يفيد للمخ  
 أن يكون احدى العلتين  
 لفظية والاخرى معنوية  
 والصفة والعلمية معنويتان  
 والست البوائى كاه اللفظية  
 بأفهم كلامه أن الصفة  
 والعلمية لا يجتمعان وهو  
 كذلك (وتبين العلمية مع  
 التركيب) أى المرجح  
 المختلف بغيره كعندى  
 كركب اذهبوا المانع من الصرف  
 بخلاف ما ختم بويه  
 ركب من الاعداد  
 والظروف

المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها حذف  
 ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الطرفين (قوله  
 والاحوال) فهو جارى بهت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأجمل بينا  
 ايت أى ملامقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحذف ما في  
 قوله جارى من معنى الفاعل فانه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر  
 الى وأن لا يتدرجا أصلا بل العاطف (قوله فبني) أما المختوم به فعلى الكسر  
 أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولا يجوز فيه عند  
 سيبويه الا الكسر وزعم الجرمي انه يجوز أن يهرب اعراب ما لا يضره قال أبو  
 حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع واللام يقبل لان القياس البناء لا يفتقد لاط  
 الاسم بالهوت وصيرورته ما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها  
 فعلى الفتح لما مر اول الكتاب وسبق هنا اشارة اليه وليس البناء فهم واجبا  
 أما اعداد العددي فلا نزاع فيه وأما العددي فرعن الرشي ما يقتضى وجوب بناءه  
 وقول المصنف فى أول الكتاب فى لزوم الضم فهو منه ومما الجواب عنه اذ هو اذا  
 اضيف لمحقق المعدود نحو خمسة عشر لا يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر  
 مفتوحا واعراب الصدر مع جرا العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان  
 المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى وفى كلام بعضهم ما يوهمه  
 وقد مر جمع بانها من أقسامه ولذا أوردوه على قول ابن مالك \* وما يخرج كذا  
 اذا ان يغير ويهتم اعرابا \* وكلام المصنف فى الحواشي مخرج به كما يعلم مما مر اول  
 الكتاب وتعريف المركب المزجى بانه كل كلمتين تزلت ثابتهما مرة تاء التانيث مما  
 قبلها يجمع ان الجزء الاول ملارم لفتح ان لم يكن ياء والتاني معر با باعتبار أكثر  
 أنواعه بدليل ان المختوم به مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات  
 المذكورة منه أو يقال يكفي فى كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض  
 أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف أول جزأى المزجى الى ثابتهما أو بنيا على  
 الفتح فان ذلك جائز فيه كما فى التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا فى أشهر  
 أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك فى كونه مزجيا نظه ورأيه  
 اذا اضيف أول جزأيه الى التاني يكون من المركب الاضافى (قوله والاضافى  
 خصروف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر فى  
 المضاف اليه ما يصاده (قوله فحكي) لان التسمية بها انما هى بدلاتها على قصة غريبة  
 فلوطرق اليها التعبير يمكن ان نفوت تلك الدلالة لكن فيه انها مع الحكاية معربة  
 تقدير اودنه لا يما فى منع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصور الذى فيه علمتان

والاحوال فبني والاضافى  
 خصروف والاسنادى فحكي



لوي تقدر فيه الكسرة جرالان المانع منها في غيره التقل ولا تقل مع التقدير وكون  
 اصل الاسنادى محكا هو ما هس حه صاحب اللباب والسيد في حوائى المتوسط  
 وهو من الخايب الى انه مبني وحينئذ فخر وجسه ظاهرا لان منع الصرف من  
 العربات (قوله والافصح فيه) أى فى المركب غير ما تقدم ومقابل الافصح  
 ما قبله آية من بناء الجوايز على الفتح و اعراب الاول و اضافته للثاني ثم ان  
 كذا فى الثاني ما يقتضى منع الصرف منع كرام هرف و اذا كان آخر الاول ياء  
 حركات الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبها بالالف يلزم فى التركيب لزيادة  
 ما كان جازا فى الافراد وقيل يفتح فى النصب ما لم يكن آخره ياء فيسكن للتقل  
 فى التركيب والاعلال كمعدى كرب وقالى فلا و زاد بعضهم ما لم يكن قونا نحو باذنجانه  
 فيسكن ايضا ويدل على تركيب باذنجانه قول بعض العرب فى تصغيره اذ غير  
 تركب باذنجانه بفتح النون قبل الجيم والسكن القياس فى التصغير بفتحها (قوله  
 السكت شرط تحت التانيث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والافالتانيث مطلقا  
 لا يفتح للفظ كما تقدم (قوله او المجمة كبلخ) انما لم تعتبر الجمجمة مازعة والتانيث  
 شرط ان حتم مع كون الوسط اقوة التانيث بظهور علامته القوية فى بعض  
 التصرفات (قوله لتزبلها منزلة الحركة) لا يخفى ما فى دعوى ذلك من الحفاء و عال  
 فى التصريح بقوله لان الجمجمة لما انضمت الى التانيث والعلية تحت المنع وان كانت  
 الجمجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها لم تؤثر منع الصرف وانما اثر تحتها (قوله  
 ولو تقديرا) قيده رادى فى شرح اللفية بقوله كاللفظ قال ان هانى يعنى بقوله  
 تقديرا كاللفظ ما حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كاللفظ  
 به ومنه محو تخفيف حواب اسم بفتح و شمل تخفيف شمال واحترزه هما هو  
 على غير قياس كيم و ايم من باب هين وهرف ليس المحذوف من هذا كاللفظ به  
 فان قيل لم يكن قواها تخريلك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه  
 لما كان المعنى مذكرا ضعف هنا معنى التانيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرا  
 باحتياجوا الى تقوية معنى التانيث باقوى الامور القائمة مقام التانيث وهو  
 الحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء اقوى من تحريك الوسط  
 دليل انه يمنع من ردها فى التصغير كما فى مقرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك  
 كما فى قديس و لهذا لم تكن و ابا الجمجمة (قوله ابا و حيا) أى فى أسماء النبايل  
 الزادة الاب كمد و عمم والحى ككفر بش و تعيب وقوله أو مكانا أى فى أسماء

يا فيه - كن (و) مع (التانيث  
 ) أى بغير الافص  
 لاستقلالها بالمنع كما مر سواء  
 ا كان علما مؤث أم لذك  
 زائد على ثلاثة أحرف  
 أم لا يحرك الوسط أم لا  
 أم لا منقول من  
 مذكر الى مؤنث أم لا لكن  
 شرط تحت التانيث  
 المعنوى فى منع الصرف أحد  
 أمور أربعة اما زيادة على  
 ثلاثة أحرف كترتيب  
 لتزبل الزائد منزلة التاء أو  
 تحريك الوسط كسفر لتزبل  
 الحركة منزلة الزائد أو  
 الجمجمة كبلخ اسم بلد  
 لتزبلها منزلة الحركة أو  
 التقل من مذكر الى مؤنث  
 كزيد اسم امرأة لانه ينقله  
 الى المؤنث حصل تقل عادل  
 حقة اللفظ وما عد ذلك  
 من الثلاثى كهنه - ديحوز  
 فيه الوجهان كما سيجى  
 و اذا سمي بالمؤنث المعنوى  
 من ذكر فشرطه فى منع  
 الصرف الزيادة على ثلاثة  
 أحرف ولو تقديرا (فائدة)  
 أسماء القبائل والبلاد  
 والكاسم وحروف الهجاء

٣٧ يس فى صرفها او منعها مبنيا على المعنى الذى يقصده المتكلم فان اراد  
 بأو حيا أو مكانا أو افظا أو حرفا صرف ذلك أو أما وقبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (الجمجمة)  
 هى كون الدكامة من أوضاع غير العرب (وشرط الجمجمة) فى المنع (علية فى) اللغسة (الجمجمة)

الارضين وقوله اوله نظا او حرفاى في اسماء الكلام وقوله او امة اربعة الخ على هذا  
الترتيب وكما كرر المعنى في الاول والاخير في ارادة بمعنى المذكور ردهما في ارادة  
معنى التوثق و ارادة الام في القبيلة كباية والقبيلة كمورد واعلم انه قال في  
التسهيل وقد يتعين اعتبار القبيلة او البقعة او الحى ارا المسكان قال الدماميني في  
شرحها قبل ذلك وهنا امور رتبة علم احدها ان الملاحقة القول يجوز الامرين  
محمول على ما اذا لم يصدق مانع من الصرف فان تحقق المفعول في كل حال نحو  
تغلب وباهة وخولان ونحو ذلك الثاني يجوز الامرين بحسب الاستعمالين  
انما هو وكول الى اسم ما لانى الالفاظ نحو كذب زيد فاجادته وكذب زيد  
فاجادته واسماء عدد ذلك فشرط ما يتعمل في ذلك الخاص فما اعتبوا فيه  
من صرف ومنع اعتد بهما وليس انما ان يفرح ذلك من انفسنا الثالث ان المصنف  
سوى بين الجميع في المذكور فيتنفى ان الحركم في الانواع كلها واحده وبقرى  
ارادته ذلك قوله باثر هذا الكلام ونحو الخ انتهى ومثلوا الماشية فيه اعتبار القبيلة  
بهمود ومحوس والبقعة بدمشق والحى بكاء المسكان يدر (قوله بان تنقل الكلمة)  
هذا خلاف المشهور في الهمع وما يشترط ان يكون علم في اسان الهمع قولان  
المشهور لا وعلية الجمع وهو رتبة ابي حيان والثاني نعم وعالية ابو الحسن الدماح  
وابن الحاجب وتعمل عن ظاهر مذهب يدويه وينبني على ذلك صرف نحو قولون  
وبندار فيصرف على الثاني لانه لم يكن علم في لغة الهمع دون الاول لانه لم يكن  
في اسان العرب قبل ارضى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني اى قوله  
في الكافية ان شرط الهمجة ان تكون علمية في الهمجة لكان في الحامى ان معنى  
كون العلمية في الهمجة ان تكون مفعولة في ضمن العلم في الهمج حقيقة كابراهيم  
او حكمايان تنقله العرب من لغة الهمج الى العربية من غير ان تصرف فيه قبل النقل  
كفالتون فاه كما في لغة الهمج اسم جنس للعبد يسمى به احد رواة القراءة لوجود  
قراءته قبل ان تصرف فيه العرب فكأنه كان علميا في الالجمية انتهى فقول  
الشارح بخلاف ما نقل من اسامهم الحامى على قوله المخالف للجمع وروايات  
تجار يلزمون المعادل وفي بعض النسخ نأ حير قوله بخلاف ما نقل الخبزة وقوله بخلاف  
الثاني الى قوله ونوح وحينئذ فيكون في كلام الشارح اب وشر مشوش ويحتاج  
لزيادة واو قبل افظة بخلاف الثانية اذ لا ارتباطا لها بدون اما لمف ومعه لا حاجة  
الها (قوله كثر) بفتح اشين الهمجة والثالثة اذ فوق اسم قاعة فيه اشارة الى ان  
حركة لوسط لا اثرها مع الهمجة بخلافها مع التانيث وذلك لانها مفعولة مقام  
علامته والهمجة لا علامة لها ويجوز ان يكون الهمج ثلثا يشابه كلام العرب لكن

بان تنقل الكلام نحو علم  
في الهمج الى اسان العرب  
بخلاف ما نقل من اسانهم  
وهو كثر في كلامهم وما كان  
نكرت في اسانهم ثم نقل الى  
اول احواله علم كثر رار  
فيصرف ايضا لانستفاه  
عليه في لغة الهمج (وزيادة  
على الثلاث) كابراهيم  
بخلاف الثاني فيصرف  
وان كان علميا في الهمجة  
كثرت وتعرف بجمعة الاسم  
بما ورد من اخرجوه من ائمة  
العرب

بقي ان شتر اذا كان اسم تام فمعه ثوبت فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت  
 لتأنيث التلاشي الساكن الوسط تختم الاعم فكيف لا تؤثر مع شحركه الا ان يمال  
 والتأنيث فيه غير معين لحوار ارادة الماكان (قوله نحو ما عبل) فان مثل هذا  
 مقفود في ابيته الا يما في اللسان العربي ومنها ان يكون في اوقه نون بعدها  
 حو تجس أو آخر زاي فدهم اذ ال نحو هو مدزقا ذلك لا يكون في كلمة عربية  
 لو الزاي - يذا فقا لوامه نذل ومنها ان يكون عاريا من حروف اللانسة وهو  
 في اورياحي وحروف اللانسة سنة يجتمعها قولك مرتقل قال صاحب العين  
 في اخذ في كلام العرب كلمة خاسية تباؤها من الحروف المصنعة خاصة ولا  
 في ذلك الا كلمة واحدة وهي عسجد خلفت اليه وشاشها (قوله وهو دا)  
 في الحامي وقبل هو - سوح يع - نجي عجمي صرف لكونه ثلاثيا وأيدبان العرب بر ولد  
 له ما قبل انتهى وفيه نظر قال ابن كزير الصبح المشهور ان العرب كانوا قبل  
 من قبلهم وبقر لهم الرب العاربة أي الخالص منهم من قبيل ايل ايل وظل  
 فيهم فاهم اذا ارادوا المبالغة وشئ يأخذون من لفظه صفة ويؤكده به اوهم  
 فيهم عاد وعود وتخطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فيهم ولد  
 فيهم بل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله رأ لحي بها في اصرف نوح الخ) أي مع  
 كون العجمية لكون وسطها موهمة - يمسلم ان ماشاع من ان اسماء الانبياء ممنوعة  
 من الحرف الاستتة ولم يعدو شيئا ليس بظاهرو بقى أيضا عزير قال البيضاوي  
 في تفسيره سورة رة تتوين عزير بنساء على انه عربى - صرف وركه تو بنه ما  
 على انه عجمي أرغبر ذلك انتهى قال الشهاب القاهمي فليتام انه اذ ثبت  
 فيهم ما في قرآ - كما هو قضية القراءة - ما واجب جوازها فذلكم يكون  
 فيهم ما ناعى انه عربى والآخر على انه عجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا  
 فيهم بل أحدهما فقط وأيضا شرط العجمي زيادته من الثلاثة بغير اية التصغير  
 فيهم وقد يقال يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه  
 القراءة الأخرى كما لا يخفى وقد نرى تورا باننوين على ان الالف للخاق وزك  
 على ايام التأنيث ولا يمكن ان يكون في الواقع - ما وليس المراد من كون الاسم  
 اعلم بان مدلوله اعجمى بل ان اعظمه - ليس من الاوزان العربية لان النحوى  
 في البحث عن الالف ط غاية الامر انه يلزم مع منعه الصرف أن يقول انه ليس من  
 الاوزان العربية ومن سرفه أن يقول انها وذللك لا يقتضى كونه عربيا وعجميا  
 بل في رزه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير تدبر واعلم انى رأيت بخط الامام  
 في الدين السبكي رحمه الله ما سلفه وقالت اليه وعربر ان الله القراءة المشهورة

كلامه عول ومنها نقل الائمة  
 ومنها ان يجتمع فيه ما لا يقع  
 في كلام العرب كالجيم والصاد  
 كـ و لـ ان ا و ا نـ ا ف  
 كـ كـ نـ يـ قـ او و السكاف  
 كـ كـ رـ جـ نـ و جميع اسماء  
 الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام العجمية الا اربعة  
 محمد صلى الله عليه وسلم  
 وصالحا وشعيبا وهودا  
 والحق في الهمزة نوح  
 ولول وشيث هذه السبعة  
 منصرفة وجميعها  
 تذكر ضمير انتم نوحا وصالحا  
 وهودا ولول وشيثا محمددا

وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثرن في مناهي المنع مع غير العليية وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد في ما عداه أخرى مع التأييد وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة و بصرف أذر بيجان اذا انكروا ووجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وأن غيرهما من العدل والوزن والزيادة لا تمنع بين العلية معه وهو كذلك أيضا فيمنع مع العلية تارة ومع الصفة أخرى فقال العدل مع العلية هو وزفره دواين عن عامر وزافر تقديرها وطريق العلم بعدل ما جاء على فعمل علماء سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد مجموعا وفيه مع العلية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلية التأييد باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكاف العدل مع إمكان غيره ومما له مع الصفة منثى وثلاث ور باع

بغير تنوين فقبل لانه لا يتصرف وقيل لان ابن سبينة لا خبر وأورد أنه لو كان صفة لسكان الخبر مرة قدر تقديره مغبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وجههم اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي به من لا في الحكاية لان الخبر اذا وصف الخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك من غير تعرض للعلم فظريته انكار الوصف فقط فكذلك هنا كالتقيد قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد القاهر في دلائل ابحار كآفة الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب البكي والعجب لا يكي كيف لم يستحضر ذلك وبني الايراد على أن الانكار لا يكون مستكذبا انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وان كان أكثر كما ذكره ولداه الهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة التي انهمها ليس غير كقائم في زيد بن عمر وما ثم لابنوة زيد ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالو كالة مطابقة والنسبة ضمنا والو كالة ألا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير الخبر وكون التقدير في المحكي لا يدخل له في الجواب وانما هو لان المبتدأ لا يبدله من خبر وكان الظاهر ان بقدر بلفظ التكامل فيقال معي ودنا أماع على تقدير انه من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ انما ظاهره وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده انما في العروس واستدل لرجوع الكذب للنسبة الاذا فيه بما جاء في الخبرى صرفا يقال للتصاري يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيه قولون كنا نعبد المسبح ان الله فيقال كدتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة الصدق فيه فمودة بالحكم نحو الكريم ابن الكريم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتسكيب اليها وفي المطول قبيل الباب الاول ما فيه تحرير المقام وقيل ان التنوين حذف لالتقاء الساكنين لانه محذوف لذلك قليلا كما في المنغى ومنه قراءة قر هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار (قوله) وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة الخ) الاولى أن يحتمل الكلام على انه أفهم انها لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للاصناف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان أفهم هذا الكلام لسكنه ليس بمراد منه لانه علم مما مر من أن ما منع صرفه بعلمين لا بد أن يكون احداها معنوية ولاخرى لفظية وما ذكره انما جمع فيه علنا لفظية ان قد بر (قوله) وطريق العلم بعدل ما جاء الخ) قيل به دور ولا ينبغي على

من تأمل دفعه لان معاج عبه م صرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه امر محسوس واعداد راكده بحث عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أي وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في اللغة نى في بحث أم ان المتنبى لحن في قوله **أحاداً سداس في أحاد \* لييلتا المتولمة التناد**

حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وست ونقوله مثله في الباب السادس من أنى طاهر خزنة الحسين الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة العربية عن شرف الإعراب وأطال فيه فراجعوه به تعرف سقوط السؤال المشهور ان الوصف في هذه الالتقاط عارضى لانها من باب العدد وذلك كما روض الوصف باربع في قولك صرقت بسوة أربع مكيف أثر الوصف فيها ولا يؤثر في أربع وأجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولا يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فاه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق العروض لان ذلك مبني على أصل اثنين وثلاثة وكذا (قوله وجوز بعضهم العدل الى عشار وم عشر) على قوله يتخرج كلام المتنبى في البيت السابق ولا يكون قوله سداس لثلاثة قول المغنى انه لحن ثلاث لثلاث مائة قدم وهذه وتصغير ليلية على ليلية وانما صغرتم العرب على لوباية بزيادة الياء على غير قياس تخامل (قوله اختصاصه بالفعل) المراد باختصاصه به أن لا يوجد في غيره الا على علم أو انجمنى أو ندور (قوله كثرهم) بالشين المعجمة وتو شديد الميم على ما فرس (قوله وضرب) أى على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) اما لكونه غالباً فيه أو لكونه مبداً بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ولا بد من كون الوزن لازماً قايماً غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الالفية (قوله الاقوى وزن فعلان) أى بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلية) لام اتسكون مع فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو عظمان وعثمان وعمران (قوله منعاً) لزيادة الالف والنون (قوله صرفاً) لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الضمير اعطاء البدل حكمه فبدل منه وذلك نحو اصيلا ل مسمى به أصله اصيلا ن ثم غيراً بـ ل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصل فون صرف نحو حنن مسمى به أصله حناء أبدلت همزة نونا (قوله اجزءه الى الخ) هذه الايات ما عدا الاخير لابن

الى عشار وم عشر ومثال الوزن مع العلية أحديج الصفة أحر ولا يكون مانعاً من الصرف مع الصفة الا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلية وشرط تأنيده اختصاصه بالفعل ككثير وضرب عليين أو كونه بالفعل أولى كما صيغ واحمر عليين ومثال الزيادة مع العلية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا في وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلية وأما احسان وشيطان فان جعلان الحسن واشيط معنا اومن الحسن والشطن صرفاً (و) شرط (الصفة) أى تأنيدها (التي على) وزن (أفعل أو) على وزن (فعلان) أميران (أصلها) بان تكون الكامة في الأصل صفة (وعدم قبولها) (الناء) امالاه لا مؤنث لها ككرا كبر الكرة ولجيان وكبير العلية أولها مؤنث

على فعل بالضم كفضل أو فعل بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعل الاربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على نملائه تصريف ويجمعها أجزاء لفعلا ناً \* اذا استثنيت حيم لانا ودخانا ومحنانا \* وسفيانا وهيمان وصوجانا وعلانا \* وقشوانا ومصانا وموتانا ونديمانا \* وأتبعهن نصرانا وزدفيهن خصمانا على لغة وأليانا \* وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها في المنع

بمعنى (ذليل) أى ضعيف  
 (مصرفه) أقبل الأولين  
 النساء تقول عريانة وأرملة  
 ولعروض وصفة الأخيرين  
 أرب سفوان فى الأصل  
 وضع اسم اللعبر الاملس  
 وأرب وضع اسم اللدابة  
 بعروفة فلا أثر اطروا الوصفية  
 كالأثر اطروا الالسمية كالبطح  
 وأدهم وأرقم (ويجوزى)  
 نحو (هند) مما هو ساكن  
 الوسط (وجهان) الصرف  
 لا تتفا شرط وجوب تأثير  
 التأنيث المعنوى وعنده  
 وهو أولى نظر الى وجود  
 العلتين فهما يؤثران جواز  
 منع الصرف لا تتختمه  
 وأوجب السير الى الصرف

ملاك والاخذ يرادى وتفسر هذه الالفاظ الجبلان المعنى عيظا وبوم دخان  
 فيه كدرة وسواد وبوم سخنان حار ورجل سيقا طوبى لمعشوق ضامر البطن  
 وبوم صبيان لا غم فيه وبعير مستوحان ناسر الظهر ورجل علان صغير حفرز ورجل  
 سفوان دقيق الساقين ورجل مصان اشم وموتان الفؤاد أى غير حديدية وندمان من  
 المأدمة لان الندم ونصران واحد النصارى الشكر لم يتعمل الاياء النسب  
 والايان كبير الالية والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعر يان الخ)  
 أنت خبير بان الكلام فى صفة على وزن فعلان المفتوح القلة لانها التى له الحالتان  
 قبول التاء وعدمه وأما فعلان المضموم الفاء فؤنته بالتاء ليس غير وفعلان المكسور  
 الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ سلك المناسب للمصنف أن يأتى بدل عريان  
 باقظ من الاربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء وأما  
 عريان فخارج عن الاعتبار من القسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح  
 الفاء لأنه المقصود فى قوله أو فعلان بالبناء (قوله وقد مر الكلام علم الخ) مر  
 لنا هناك ما يهتق بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله  
 معدل مما فيه آل) لانه لما أريد به معنى كان الأصل فيه أريد كرمعربا بال

باب معنى التجب واسم التفضيل

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشيء عن غيره مادام  
 متأثرا كأنه قطع مادام يتقطع والمتأثر مادام يتأثر فهو عبارة عن تأثر النفس

نظر الى أن سكن الوسط قابل احدى العلتين فذا قطا فيبقى بلا سبب واجرى المبرد

والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زيد وسقرو بلخ) وزيد اسم امرأة فامم نوعا صرف حقا  
 لوجود العلتين فهما مع وجود شرط تختم منع صرفها كما تقدم (وكه مر) فى منع الصرف للعلية والعدل (عند) جهور بنى  
 (تيمم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علماء مؤنث وهو معدول عن فاعلة (الم تحتم راء) فان ختم (كسفار)  
 بنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمر لعرب) بأى يراد به اليوم الذى قيل يومك وهو  
 معدل مما فيه آل وهو الامس (ان كان صرفوعا) نحو مضى أمر بالرفع يوم غير تنوين فان كان منصوبا أو  
 مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (و بعضهم) أى تميم (لم يشترط) ما اشترطه  
 الجمهور (فهم ما) أى فى باب حذام وفى أمس بل ذهب الى اعراب ما اعراب ما لا يصرف مطلقا وقد مر كلام  
 عليهم فى صدر المنة (وهو) كه مر (محرر عند الجميع) من العرب (ان كان) طرفا (معينا) بأى يراد به بحر يوم  
 بهينه وهو معدل مما فيه آل وهو البحر نحو حنت وم الحمة بحرفا كان همما أى تكبره صرف نحو حياهم  
 بشرا ومه لا غير طرف وجب تهر يه يال أو بالإضافة نحو طاب البحر بحر ايتان كان بال أو مضافا صرف  
 أيضا كقولهم الجمعة البحر أو بحر (باب) فى ذكر معنى التجب وما يبنى منه من الاعراب والتجيب واسم  
 التفضيل التجب انه مال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر حتى يبدى

من الشعور بالافضل الذي كوريلاد متناثرة (قوله وخرج من نظارة) او قلت  
 نظارة (قوله ولهذا) أي لكونه عند الشعور بالسبح في سببه (قوله منها ما هو  
 بالقرينة) يتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازاً (قوله نحو كيف تكفرون  
 بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت في العجب مجازاً لما قال  
 في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل في غيره قال السعدوني تحقيق  
 كيفية هذا الجازي ان انه من أي نوع من أنواع محال يحتم حوله أحد وقد بين  
 ذلك السيد بنوش في وقت مسيل المقام بطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا في  
 حاشية المختصر ما فيه لفظة الجحان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع  
 لتعزية الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوب وجوباً ثم استعمل في  
 العجب وأصل ذلك بان يسبح الله تعالى عند رؤيته العجب منه من صنائه ثم كثر  
 حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والله دره فارسا) أصل هذا الخبر بان ابن  
 المحدث عنه الله ثم استعمل في العجب كما مر في التمييز (قوله اقتصر منها هنا على  
 صيغتين) أما في الجامع والشذور فذكر الائمة وهي فعل نحو حمن وشرف وهي  
 مذكورة في باب زهم وبئس من التوضيح تبعاً للاسمية (قوله وضعاً لانثائه) وأما  
 نحو عجت من زيد وتعجت فللاخبار بالعجب وضعاً لانثائه (قوله تضمنها معنى  
 العجب) كما قالوا في قوله

عجبتك قضية واقامت فيكم على تلك القضية أعجب

عجب مبتدأ وسوق الابتداء به دلالة على العجب واتك خبره وقضية تمييزاً وحال  
 وقيل التقدير أمرى عجب اتمك وفيه يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم  
 الأعم ان عجب تلك صرفوع على الأهمال كذا في الارتشاف في باب المفعول  
 الطاق (قوله للزوم مع يا المتكلم) كذا في التوضيح قال المااني قد تدم في أول  
 الكتاب وأما تجويرا فكوفي في ما أحسن أي بدون فون فبني على ان أحسن  
 عندهم اسم فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال لا قول البناء لا الزوم  
 الذي هو الأيجاب اذ لا يحسن للاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله  
 أبلغ الخ) صدر بيت لامر جي عجزه \* من هؤولا ان كان الضال والهمره مصغر  
 الخ من ملح النسي ملاحظة وشدن بمعنى قوين يفرال شدن الظبي اذا قوتى وطلع قرناه  
 وقوله من هؤولا ان كان متعلق بشدن وأشار الشارح الى السؤال وجوابه تقرير

لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد  
 منه في كلامه العزيز  
 كقوله فما أسبرهم على النار  
 مصروف اني لتخاطب أي  
 يجب أن يتعجب العباد منه  
 وله صيغ كثيرة والله عليه منها  
 ما هو بالقرينة نحو كيف  
 تكفرون لله سبحان الله  
 ان المؤمن لا يخس ولله دره  
 فارسا ومنها ما هو بالوضع  
 وهو ثلاث صيغ اقتصر منها  
 هنا على صيغتين لاشتهارهما  
 فقال (العجب له صيغتان)  
 وضع لانثائه أحدهما  
 (ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن  
 زيدا (و) هذا اللفظ  
 (اعرابه ما ابتدأ) لانها  
 مجردة عن عامل لفظي  
 للاستناد اليها وحكي عن  
 الكافي انهم لا موضع لها  
 من الاعراب وهي عند  
 سيبويه منكرة تامة (عني  
 شيء) وسوق الابتداء بها  
 تفهها معنى للعجب (وأفعل  
 فعل اض) غير متصرف  
 للزوم مع يا المتكلم فون  
 الوتاة نحو ما أفعل الى غفو  
 الله أو ما نوله باما أبلغ غزلا نا

شدن انا \* فتشاذ (وفاعله ضمير) مستمر مفرد مذكراً نائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على  
 (ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) نصب بأفعل على أنه (مفعول به) تعدي إذ فعل به مزة النقر (والجملة)  
 الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما عرفت تامة بمعنى الذي والجملة صلة لها أو منكرة تامة بمعنى شيء  
 والجملة صفة لها أو علمها

منه والفعل خبرها والتقدير  
أي شيء أحسن زيد أي  
بعد حسنا قال ابن الخليل  
وهذه التفسيرات باعتبار  
الأصل قبل نقلها إلى التهجيب  
لأنها الآن بهذا المعنى وإنما  
معناها الإنشاء كما تقول في  
نعت قول ماض وفاعل يعني  
في الأصل إذا كنت مريدا  
بمعنى الإنشاء فكذلك  
هذا (و) الثانية (أفعل به)  
كأحسن يزيد (وهو بمعنى  
طأفعله) فدلوا لها من حيث  
التعجب واحد وأفعل فبين  
تعجب لازم لصيغة الأمر وليس  
بأمر حقيقة إذ لا معنى له  
(وأصله) عند سيبويه  
(أفعل) بصيغة الماضي  
وهي مزية للصيرورة (أي صار  
ذا كذا كأفعل البعير أي  
صار ذا غيرة) وأقبلت  
الأرض أي صارت ذات بقل  
وأثمرت الشجرة أي  
صارت ذات ثمرة (فغير  
اللفظ) من صيغة الماضي  
إلى صيغة الأمر (وزيدت  
الباء في الفاعل) فتصدت  
(لإصلاحه) لأن أفعل لما  
غيرت صيغته فبع اسناده

السؤال ان هذا البيت يدل على ان أفضل اسم لا فاعل لان التمام صغره وشرط  
المصغر ان يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ لا تثبت به الاسمية (قوله  
فانظر محذوف أي شيء عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة النظار ثم وجهه أن يحذفها  
تقديم الأفعال على الأسماء أو صفة وتأخير الأسماء بالتزام حذف الخبر والاعتاد فيما تضمن  
من الكلام أفهاما ما رايها ما تقدم الأسماء والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد  
سد (قوله وعند بعضهم استفهامة) هو الفراء وابن درستور به ونصر هذا القول  
في شرح التوسيل عن الكونين وهو واذو لقولهم باسمه أفعل فان الاستفهام  
المثوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قوله لتوضيح  
أقظه الأمر ومعناه الخبر لأن معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبيل  
الإنشاء فكيف يحكم عليه بانه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا فإظهاره  
مبنى على فقرة مقدرة على آخره نبع من ظهورها بحيث على صورة الأمر ونظر شينا  
الغذبي عن شائجه انه ينبغي أن يكون مبنيا على الكور ان كان صحيح الآخر وعلى  
حذف الآخر ان كان معمله نازرا للصورة الآخرة (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلها)  
كقول الامام أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وقال أمير المؤمنين تقدموا \* وأحب اليأ أن تكون المقدما

وإذا شعر الشعر بف الرضى حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال

أهور على إذا امتلأت من الكرى \* أي أبيت بليلة الماسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها وهم أو علم أن ابن مالك قال في شرح التوسيل ولو اضطر  
شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع وعلى من ذهب الفراء  
ياتزم التعجب أي لأن ذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حاجة له في قول الشاعر

لقد طرقت رحال القوم ليلى \* فاهم دارم فحل ضارا

لا يمكن جعل أبعد فاعلا على معنى أهد الله دارم فحل عن ضار محبوتة كانه  
معرض نفسه إلى الإقامة في منزل طرقت ليلى لأنه صار بطرقتها ضارا ولا حاجة له في  
قول الآخر وأجد رمث ذلك أن يكونا لا احتمال أن يكون أحد فعل <sup>أجد</sup> بغير  
التعجب بمعنى أجد مثل ذلك جديرا بأن يكون أي حقا بالكون قال جديرا بكلام  
جداره أهدرته أي بعثته جديرا به أي حقيقة أو يخجل أن يكون أحد فعل  
تعجب ثم حذف الباء فطارا أو استحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لمكتبة بني  
لا ضاقته إلى مبنى (قوله كقول كافي الخ) عجز بيت له محم صدره \* عسيرة روع ان

تجوزت

لأنها لم تكن على صورة الأمر فزيت الباء صوتا لا لفظ من الاستقباح (فن ثم) أي من

أجل ذلك (لزم) الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا ان كان الفاعل أن وصلها (بجلا فها في فاعل كافي) فيجوزت كما

كأنه كفي الشيب والاسلام للره ناهيا



تجوزت غاديا مضمرة منصوبة بوع وهو اسم مجرور بته وغاديا من الغد وهو الذهاب  
والشاهد في قوله كفي التيب حيث ترك الباء في فاعل كفي (قوله فعلى هذا يكون  
أصح حقيقة) وبأنه محتمل للصدق والكذب والظاهر ان هذا يراد على الاول لان  
المفعول وبالصيغة انشاء التعجب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو  
أحسن منك ولا يجوز ذلك في الامرايا فيه من اعمال فعل واحد في ضميرى فاعل  
فمفعول للمسمى واحده وبأنه لو كان التام في فاعل التعجب لم يكن متعجبا كالا يكون  
الامر يا طيف حالفيا (قوله أحسن بزيد) أي دمه (قوله ثم أجرى مجرى الامثال)  
حيوان هما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم ان يطاق به تأنيثا وتشبيها وجمعا  
والصبيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احتريزه مما ورد من بناء فعلى  
التعجب وأفعال التفضيل من غير ما وجدت فيها اشروط كقولهم ما أقنه بكذا وما  
أجدره وهو أقن به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطلقا) أي  
مجردا أو مزيدا لان البناء منه يشوب الدلالة على المعنى المقصود أما ما سوله أربعة  
فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا يخفى في اخذ الالف بالدلالة واما المزيد فلانه  
يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي مزيد) لما مر  
من أن حذف الزيادة يحذف بالمقصود وفي افعال خلافه يقال يجوز البناء منه مطلقا  
وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت همزة تغير النقل نحو ما أطم الليل (قوله فلا  
يبني من من في) لثلاثي ليس المنفي بالمتبذ لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس في المنفي  
وايست الصيغة سالحة لان في (قوله وان لم يكن ملازما لان في) أي سواء كان ملازمه  
أولا والمثال الاول غير الملازم وهو ما بعد الغاية والثاني الملازم وهو ما قبله ان في  
التثنية الف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى اتفعل ملازما لان في قاله ابن مالك في شرح  
العمدة وعبارته عاج يعجب بمعنى اتفعل لم يستعمل الامتقيا وعاج يعوج بمعنى مال  
استعمل مثبتا ومنه ما يوزع في اختصاص الاول بالانفي فانه ورد  
ولم أر شيئا بعد ايلي الله ولا مشرأرأرى به فأعج

للتعددية فعلى هذا يكون  
أفعل امرا حقيقة لا خبرا  
وفيه ضمير مستتر هو الفاعل  
لكن ذلك الضمير ضمير  
المصدر عند بعضهم كانه  
قيل يا حسن أحسن بزيد  
وعندهم ضمير المخاطب  
أمر لكل واحد بان يعجز  
زيدا حسنا أي ان يصرفه  
بالحسن ثم أجرى مجرى  
الامثال فلم يغير عن لغة  
الواحد فتقول يا رجل  
ويا هند ويا رجلا  
ويا رجال احسن بزيد ولما  
شارك افعال التفضيل فعلى  
التعجب فيما بيننا من ضمير  
المهم والحفظ على الاختصاص  
فقال (وانما يبني) قياسا  
(فعل لا التعجب وافعل  
التفضيل من فعل)  
متصرف فلا يبني من اسم ولا  
من فعل غيره متصرف كنعيم  
وئس (ثلاثي) مجرذ فلا  
يبني من ربا على مطلقا ولا

٣٨ يس في من ثلاثي مزيد كد حرج وتدرج وانطلق واستخرج (مثبت) فلا يبني  
بمنفي وان لم يكن ملازما لان في نحو ما ضرب بزيد وما عاج بالدواء أي ما انتفع به (متفاوت) في المعنى أي قابل للتفاضل  
نسبة لمن يقوم به فلا يبني من غيره كمت وفي لان حقيقة تماثل تفاوت فيها (نام) فلا يبني من ناقص ككان وكاد (مبني  
ففاعل) فلا يبني من مبني للفعل كضرب بزيد خوف الاتماس بالفاعل فان آمن ان ليس بأن كان ملازما للبناء  
جاز ذلك وقد منع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بها جملت من شغل وأعجبوه بني بالبناء  
وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون أو عيب  
بها وكذا كعور وشول

لثلاثين اسم التفضيل  
 منه باسم الفاعل وقيل  
 عليه فعل التعجب  
 لتساويهما وزنا ومعنى  
 وجريان مجرى واحد  
 في أمور كثيرة قاله ابن مالك  
 في تشبيهه **ع** إذا اردت  
 التعجب أو التفضيل من  
 فعل صدم بعض هذه  
 الشروط فتوصل اليه مباشرة  
 أو أشد أو شهما أو اجعل  
 مصدر العادم: صوباً بعد  
 أشد ونحوه فمما جري وراء  
 غالباً بعد أشد ونحوه تقول  
 زيد أشد بيضاء وما أشد  
 سائعه وأشدد بيضاء وما  
 أكثر أن لا يقوم وما أعظم  
 ما ضرب وأما الجامد ومالا  
 يتفاوت معناه فلا يتعجب  
 منه البتة قاله في الاوضح  
 واداء عدم التعجب منه  
 جاز حذفه كقوله تعالى  
 أحمدهم ثم وأبصر أي هم  
 قول علي رضي الله تعالى عنه  
 جزي الله غني والجزاء بفضله  
 ربه خير مما أعفوا كرماً  
 أي ما أعفوا وما أكرهها  
 ولا يجوز تقديمه على الفعل  
 وان قيل ان الجورور بالياء  
 معمول بعد ما يهرف الفعل  
 ولا الفصل بينهما بغير ظرف  
 أو مجرور متعلقين بالفعل

(قوله اثلاثين اسم التفضيل) وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى المطلق  
 الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها ورده ابن الحاجب  
 بأنه يقال ما أشد سواده أو أكثر جمته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا المقصد في  
 التعجب ليس الالوان وتعد ذلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله  
 فيتوصل اليه بأشداً وأشدد الى آخره) المتبادر منه ان أشد وأشدد وشهما أفعال  
 يبنى منها ما ذكره من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل بالبناء عن  
 الخلاص من البناء من فاقداً الشروط وأشد وما مع من جهة فاقداً الشروط اذ ليس  
 ثلثاً في الثاني ان ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلاً وهو غير معلوم الا ما قال في  
 الصالح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة والبناء عن هذا في نحو أشد  
 استخراجاً جيداً تدبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار الى أن المصدر الواجب  
 بعد أشد ونحوه ما صرح به وذلك فيما عدا المنق والمبني للفعول واما مؤول وذلك  
 فيما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر من النوع الاول أي الذي  
 يؤول له بمصدر صريح والاقن الثاني أي الذي يؤول له بمصدر مؤول ووجه الاقن  
 بالمؤول في المنق التمكن من أن يستعمل معه المنق ويعمل فيه الفعل الذي يتعجب  
 بسببه كما في التصريح وفيه بحث اذا استعمال المنق يتصور مع المصدر الصريح نحو  
 ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعجب بمرجع المنق بأكثر دون أشد ان المنق  
 لا تفاوت فيه بالشدة وفي المبني للفعول أن يبقى لفظ الفعل المبني للفعول لثلاثين  
 مصدره بمصدر المبني للفاعل قال البدر ابن مالك فلو أمن اللبس جازاً يلاؤه المصدر  
 الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع نفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال  
 لم يؤمن اللبس هذا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل إلا أن تصور  
 هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم نقل البناء  
 للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن بوجهه جواز التعجب بأن ما  
 المبني للفاعل والمبني للفعول هنا واحد فليتم (قوله وأما الجامد الخ) لان الجامد  
 لا مصدر له فينصب أو يجروا أما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر  
 ليس قابلاً للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أجمع موته  
 وأجمع موته كما أشار اليه البدر بن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك  
 لانه محل الخلاف وضح في التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن  
 بالرجل أن يصدق وما أفجع به أن يكذب أما اذا تعلق الظرف والمجرور بمفعول فعل  
 التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقاً كما في التسهيل نحو ما أحسن معتكفاً في المسجد  
 وأحسن بجائس عندك

باب الوقف

قوله وهو قطع الخ لم راد هنا الاختيارى بالياء الفظة المختارة لا الاختيارى  
اليوحدة ولا الاستتبابى كقولك ايون لمن قال جاء قوم ولا التذكيرى كقولك  
قالنا اذا قطعتم تذكر المقول ولا الترمي كقوله \* اقل اللوم عاذل والعتاب \*  
(قوله روم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشمام) وهو خاص بالضموم وحقيقته  
الارة بالشفقة الى الحركة عند الاسكان من غير تصويت (قوله فى الافصح) سياتى  
ابنه (قوله لا تيسر بالضمير المفعول) أى وحل ما لا يس فيه على ما فيه ايس  
(قوله كآخت و بنت) قضيته ان التاء فى ما للتأنيث وهو ما ذكره فى الاوضح فى هذا  
الباب لكنه فى باب الذنب سلم قول يونس ان التاء فى ما ليست للتأنيث لان  
ما قبلها ما كان صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها صحيحا فتحذفه وسياتى فى كلام  
الشارح فى بحث الخط الجزم بان تاء التانيث (قوله وكلمات هيات) فى  
التوضيح ان هيات مما سمى به من الجمع تقدير فأنه فى التقدير جمع هية والاصل  
هيات حذف اللام وهى الياء وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وان سمى به أى  
بالجمع فتحقيقا والام يحتمل ما ذكره من تشبيه هيات بحركات أو يكون مشى  
على القول بان هيات فرد وأصله هية على وزن فعلة من المضاعف كالتفلة  
قلبت الياء انى بعد الهاء التانية الفتح كرها وانفتاح ما قبلها الكن يرد على هذا  
القول ان الهاء الأخيرة كان يفغى ان تسكتب هاء لان تاء فلي تأمل (قوله وأولات)  
هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كانه قد مر  
بالكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل  
من أرى يرى أصله مرى فاعل اعلال قاض وحذف عينه وهى الهزة بعد حذف  
حركاته اوجب اذ وقف عليه ردا لياء لامه الوحذف لم يبق الهاء على أصل واحد  
وذلك اجحاف بالكلمة قال المرادى فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل ايضا قلت

وفيه وجوه مختلفة فى الحسن  
والحل وهى أحمد عشر  
بالاستفراء الاسكان المحرد  
الروم الاشمام ابدال تاء  
التأنيث الاسمية ما زبادة  
الاب الحاق هاء السكت  
اثبات الواو والياء أو  
حذفهما ابدال الهمزة  
التضعيف نقل الحركة اذا  
علمت ذلك فيوقف  
(فى الافصح) من اللغتين  
(على نحو رجمة) من كل اسم  
آخره تاء التأنيث قبلها  
متحرك ولو تقديرا كناية  
وقاية فان أصل هذه الالف  
حرف علة متحرك انقلبت  
عنه (بالهاء) أى بابدال التاء  
هاء فرقا بين التاء اللاحقة  
للإسم واللاحقة للفعل ولم  
يسكوا لانهم لو قالوا فى  
ضربت خبرية لا تيسر  
بالضمير المفعول فان كان  
ما قبل التاء ساكنا حيا

كآخت و بنت يرف عليهما من غير ابدال كلالحة لاهل والحرف يوقف فى الافصح (على نحو كلمات) مما هو جمع  
وؤنت سالم وان سمى به (بالتاء) من غير ابدال لدلائها على التأنيث والجمعية جميعا فذكرها ابطال صورتها  
بمخلاف التاء فى المفرد فان تبدل على التأنيث المحض وكلمات هيات وأولات (وهى) نحو (قاضي) مما هو متفرد  
مكون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أى بحذف الياء لان التنوين باق تقدير او هو الموجب للحذف تقول  
هذا قاض ومررت بقاض و منهم من كلامه أنه اذا رقت عليه نصبا لا تحذف ياءه كلسبأى ومثله فى الحذف عند سبويه  
المنادى المقصود منه كيا قاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واحتارا الخليل اثبات التاء  
لان التاء تامة وتترين وهو متمم فى المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضي) مما هو مفرد منقول ون بال  
(فيها) أى فى الرفع والجر (بالاتبات) الياء اذ لا موجب لحذفه فان الوقف يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها  
بأما الحرف منه بالاضافة نحو قاضى مك

في غير الافصح على نحو  
 رحمة بالبناء من غير ابدال  
 فتأمل ارحمت قال الرازي  
 الله أشجك بكفي مسلت  
 من درماو بعد ما و عدت  
 كادت نفوس القوم عند  
 الغلصمت \*  
 وكانت الحرمة ان تدعى أمت  
 قال أبو حيان وعلى هذه  
 النسخة كتب في المحقق  
 أشد ما يط بالبناء نحو ان  
 يجرى الزقوم أهم يقسمون  
 لسا حمت ربك وعلى نحو  
 أهم مسلمات بالهاء مع حذف  
 ما بالبناء من المكره وحكى  
 عن طي كيف البنون والبناء  
 وكيف الاخوه والاخواه  
 وعلى نحو قاض رفا و جوا  
 بالياء نظرا الى زوال  
 موجب حذفها في الوقف  
 وقد دروي عن ابن كثير  
 وورش في أحرف من  
 اقران وعلى نحو اقامني  
 بما بالحذف فراقب الوصل  
 والوقف وعليه قراءه غير ان  
 كثير وهو الكبير المتعال  
 المنذوب التلاق (وايس  
 كان في نصب) نحو (فاص)  
 المنون يبدل تنونه القافية قال رأيت قاشيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى واما ما سقط تنونه لم يمتنع الصرف  
 كرايت حواري في كالتصويب المنون ومقتضى عارة التمهيل جوارف الوجهين وان الاثبات اجود (ويوقف على اذن)  
 لالف اي بابدال نونها القاء تشبها التنوين بالتصويب لان صورته لفظا (و) على (نحو) لفظا

لا يمكن اثباتها وصلا لاي لم من الجمع بين ما كثرين بخلاف الوقف مع ان في بناء  
 التنوين وصلا جبر الالكامة (قوله فكلامهم يشعر بأن الحذف الخ) لانهم قالوا  
 لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فخرفته فحجبان  
 في المنون ومعلوم ان الارجح في الوقف على المنون الحذف قل المرادى وينو ا على  
 ذلك فرغوا وهو ان ما سقط تنونه للاضافة اذا وقفت عليه ردت نونه نحو ولاء قاضو زيد  
 فاذا وقفت قامت قاضون لزوال سبب حذفه فاما وقف الأعراف على قوله تعالى غير محلى  
 السيد بحذف النون فانباع للرسم قلت وفي هذا نظر انتهى في اي قضية هو التنوين  
 اليه انه في النسب يبدل تنونه القاء قال الشهاب القاسمي والهابي الى القوم انه  
 غير مراد فلجبر (قوله في قول الرازي والله أشجك الخ) هو أبو النجم المراد بقوله  
 عدت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم بدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي  
 أو ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبها الهاء بها التانيث فوقف عليها بالبناء والغلصمة  
 رأس الحلة وهو الموضع الثاني في الحلقوم (قوله نظرا الى زوال موجب حذفها)  
 وهو التنوين واجيب بان ذلك عارض فلا يمتد به واختار بعضهم ان اوقف على نحو  
 يفي بالبناء أحسن اذ لا تنقص عدته عن أقل الاصول وعلى نحو قاض بالوجهين من  
 غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الاحسن اطوله (قوله في كالتصويب  
 المنون) أي فليس فيه الاثبات الياء ونص أبو حيان كما قال الدماميني في شرح  
 التمهيل على وجوب الوقف بالياء فيه ونهق بذلك ما اقتضته عبارة التمهيل  
 وسكت الشارح عما سقط تنونه لم يمتنع الصرف اذ لم يكن منصوبا لانه انما فرض  
 الكلام في المنصوب كما هو قضية تشبها بالمنصوب ولما قال في جميع الجوامع  
 وان كان غير منون اثبات يائه أي الافصح اثبات يائه قال في شرحه ونهت ذلك  
 صورتان الى ان قال أو غير منصرف نحو هو لاء حواري انتهى وهو مبرح بجواز  
 الاثبات والحذف في نحو جوارف جوارف قال الشهاب وانظر هل يحذف التنوين  
 حينئذ يوقف على الزاء ساكنة انتهى والظاهر رعم (قوله لان صورته اصورية  
 لفظا) أي لان صورة اذن في اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر قول الافية  
 وأشبهت اذن منونا نصب لانهما ثلاثية تشبها الاسماء المنونة بخلاف ان اذ ليس  
 في الاسماء ثنائي وضعاً منون وظاهر كلامه الآتي في تعليل النسب ان مراده لان

سورة  
 يمكن (الياء) يمكن  
 منونا (و) نحو (القاضي) غير منون (الا) اثبات (الياء) يمكن  
 (فاص) نحو (قاضي) رأيت قاشيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى واما ما سقط تنونه لم يمتنع الصرف  
 رأيت قاشيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى واما ما سقط تنونه لم يمتنع الصرف  
 رأيت قاشيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى واما ما سقط تنونه لم يمتنع الصرف  
 رأيت قاشيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضى واما ما سقط تنونه لم يمتنع الصرف

صورتون اذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليهما ان هذا مطرد في ان ونحوها  
 (قوله بذلك) أي لان صورة تنوين التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين (قوله  
 والاصرفي ككتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفته هذه القاعدة وما خرج عنها  
 ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا  
 صورة تخفيه وفيما خروف يوصل أوز يادة أو نقص أو بدل الأول المهموز وهو أول  
 متوسط وآخره الأول يكتب القاء مطلقا والوسط اما ساكن فيحرف حركة ما قبله واما  
 متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته واما متحرك وقبله متحرك فيكتب على  
 ما يسهل والنظر الذي لا يوقف عليه لا اتصال غيره كالوسط وأما الوصل فقد رملوا  
 الحروف وشبهها على الحرفية نحو انما الهكم الله وأينما كن أكر وكلما أتيتي  
 اكرمها بخلاف ان ما عندى حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندى حسنى وأما  
 الزيادة فبأني مثالها في كلام المصنف وأما النقص فحذف الف ابن بشر وطه وواف  
 الحلالة في بسم الله الرحمن الرحيم وأما البدل فبأني في كلام المصنف وتفصيل  
 تمام يطلب من الشافية وقد افرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النجاة من  
 يادن بالنون) قال أبو العباس محمد بن يزيد اشتمى ان أكرى من يكتب اذن  
 بالهمزة مثل أن ولر ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله أرمضارح) على

بالفتحة ممنون مجزوم من التاء  
 (بالالف) أي بابدال تنوينه  
 القالات التنوين حرف حي  
 به للدلالة على الامكانية  
 وليس في ابداله التناقل  
 بخلاف الرفع والجر وه  
 المتونين فلا يبدل التنوين  
 في الأول واو اول في الثاني  
 ياء بل يحذف لتقل الواو  
 والتباس الياء بالمتكلم  
 وقيل يبدل حرف مد  
 في الاحوال الثلاثة فيقال  
 جازي يدي ورايت زيدي او مررت  
 بزيدي لانه يجرى مجرى حركة  
 الاعراب لانه تاسع له افسكا  
 لا يوقف عليها الا يوقف عليه وقيل

يحذف غير ابدال في الثلاثة فيقال فيما زيدت بحذف حركة الاعراب وكما في غير المتون وقوله بالالف متعلق  
 بالسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالالف (كما يكتبين) هي اذا الاصل في كتابة كل كلمة ان يكتب كما قال ابن الحاجب  
 صورة اظهارة بتقدير الانداعم او الوقف عليها ولذلك كتب من ابتكهم مزة وصل لانك لو ابتدأت بانكلم يكن بدء  
 منها وكتب ان زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجمه باه لان الوقف عامها كذلك ونحو أخت ومسلمات  
 وقامت بالنساء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفاع وجران غير ياعرن نحو الثمانى فهما بالياء لان الوقف عليهما  
 كذلك ومن النجاة من يكتب اذ بالنون لانهم من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاول لما رقى بينهما وبين اذ التي  
 هي طرف ومجمل كتابة النون الخفيفة بالالف عند عدم اللام اما ان حصل ليس نحو لا تضر بن زيد او اضر بن عمرا  
 فتسكت بالنون على الأصح لانهما يتيسر أمر الواحد أو نبيه بأمر الاثنين او نهما في الخط (وتداتب الف) زائدة  
 في الخط (بعد أو الجماعة) المتطرفة المتصلة بقول ماض (كفأوا) او امر كفأوا او مضارع كان يقولوا فرقا بينها  
 وبين واو العطف قال الجار بزدى فانه وان لم يحصل التباس في نحو كوا واثر بوالان وارم نكتب متصلة بخلاف  
 واول العطف لانه قد يجي عن الافعال ما لا اتصل به الواو وسورة نحو جادوا ورسادو فيحصل الالتباس فجعلوا الباب  
 كله واحدا لطرده (دون) الوار (الاصلية) في الفية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كر يديعو) ويغزو لعدم  
 الالتباس وان قدر الالف لان المفرد ليس يدع ويغزو ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لا  
 لا تاسر واو العطف الذي يحى بعد تمام الكلمة

كالميز مما قبله مع انه ضمير منفصل واتا الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمهم من يكتب بعدها السا كما في الفعل والاكثر يحذفونها لغة اتصال واو الجمع للاسم فلم يبال فيه بالالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان لزم التباس بدوره وزواله بالقراءن (وزنم الالف) المتطرفة في الخط (ياء) عند الجمهور (ان تجاوزت) الالف (الثلاثة) الاحرف بان كانت رابعة صاد اولم يكن ما قبلها ياء سواء ا كانت زائدة لا لحاق ام لتأنيث ام لغير ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا (كسندى) واستقصى او اسما كالمستقصى

ما اختاره الكسائي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة به ثم يفتحوا ويغزوا ويدعو ونصبوا يفتحوا ويغزوا وواقعه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها ولعله التي ذكرها اشرح نسيم في الهمع للاخفش وابن دة ق العسيد ونقل عن الخليل انه علة ذلك بانها لما كان وضع الواو على المتزاد لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الالف لان صوت المديم ينتهي الى مخرج الالف وانه علة مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفراء بانها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي انه زعم ان جميع ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل ردا وكساء تكتب على صورتها الاعلى أصلها ورده بان الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض الاحوال كرحبان وريث فعملوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي وانما مراده انه القياس وله ان يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا وان كانت العلة التفرقة لزم الاعتراض بالهمزة قبل الاولى ان يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالامالة فعمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الايجي وربي) الحق المبرج يبي كل علم منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروابي علم في كتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمرير جمع لفظ لا للرسيم (قوله وكون الفاء واوا) ويكون الفاء ياء لان اللام حينئذ واو لاياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولا منه ياء الا يدبت بمعنى انعت

(والصطفى) فان كان قبها ياء رسمت ألفا كدنيا ومحيارا حيا كراهة اجتماع ياءين في الخط يقال الايجي وربي عاير فبرسمان ياء فرقا بين ما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكسوا النقل الفعل والصفة وكون الالف أخف من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولو كان (كان أصلها الياء) بان كانت منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل (كربي) وهدي ام اسم كالرحي (والفتي) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالخيار رسمها ألفا كرماء واستدعاءه ومصطفاه (و) رسم الالف (ألفا) على ما لها (في غيره) أي غير ما صر بأن كانت نالمة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء كان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالفاء (واعصا) ثم اشار الى ما يتعرف به الواو من الياء قوله (و) ينكتف امراف الفعل بالياء) أي باتصال تاء الفاعل به فمما ظهر فهو واسله (كزيمت وصفوت) فعلم بالاول ان الالف منقلبة عن ياء وبالتالي ان الالف منقلبة عن واو وتو قال بالضمير المرفوع المتحرط اسكان أهم لشعره نحو من يفرح ويكتف أيضا بالضارع كبري ويهفولان التانص الياء مكسورا العين والواو مضمومة وتكون اللام حينئذ ياء لا واو

قال يدي بيدي (قوله ادنيس في كلامهم ما فوه ولا مه واو) قال السعد الالفاظ  
 او ولا حاجة لذلك لان النفي بالنسبة للافعال وكأنه قصد بيان ان الحكم عام لم يستثن  
 منه الا بهذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غيره الافعال (قوله  
 سيكون العين واو) الظاهر ان يقول وتكون العين ياء لان اللام حينئذ واو لاياء  
 ادنيس في كلامهم ما عينه ياء ولا مه واو قال السعد عند قول القراء الرابع المعتل  
 العين واللام وقال له الالف القرون ما نصه والصفة تقتضي ان يكون هذا النوع  
 اربعة اقسام لكن لم يجزى ما عينه ياء ولا مه واو انتهى اتماما عينه ولا مه واو  
 خود في كلامهم نحو قوى فارأمله فو وبقو فاعل اعلال رضى يرضى ولولا قول  
 الفاعل في ما سياتى في الاسم وتكون الفاء والعين واو والماسر وشذخو القوى  
 والى بلزمت بان في عبارة الشارح تحريفها فاعل مراده انه ايس في كلامهم  
 على سبيل القياس ولا تقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمال  
 في ان اجتماع واو ين مستعمل وكانه لم يقل هنا قياسا على ما ياتي رشدا  
 في قري وصوى لانه غير محتاج اليه لان كشف امره لانه ياء في اللفظ فليتامس  
 قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كتابنا حلا عاها وكان القياس ان تكتب بالياء  
 في الشارح اربعة (قوله لان الفقه منقلبة عن واو عند البصريين) اما من زعم ان الفقه  
 منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حلا على الى)  
 قال ابن انباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تقبل فرقا بين دخولها على  
 الظاهر والمضمر فلزمت الالف مع المضمر حين قالوا حتى وحذاه وحذاه  
 بالياء الى الالف مع الظاهر حين قالوا حتى زيدوا محمل كتابة الى وعلى وحتى  
 بالياء الى اتصالها تصبلا الاستفهامية والاصكتين بالالف لوقوعها وسط نحو الام  
 وعلام وحذاه واعلم ان رسم العصف متبع لما صدر من الالف رضى الله عنهم وقد  
 وقع فيه اشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض نحو الف لما تقرر لان اهله  
 يكتبون بفتح خاصة لان المعتد به في صناعتهم اتمم يراعون الحروف التي يقوم بها  
 الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم ايضا  
 ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو جيان نقط العاق والنون والتاء  
 وصل الاقصلا واختار بعضهم نقط الشين واحدة لان المقصود وهو الفرق بينها  
 وبين السين كما سئل بها والا كثر على نقلها بثلاث واختار الرميحاني وجماعة نقطها  
 التائيت في نحو رحمت فرقا بينها وبينها الضمير وما السكت والاداء منهم الجريري  
 بعدونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا اتوا بها في الايات والرسائل التي التزموا  
 بحروفها في حرف منقوطة ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل

اذ ليس في كلامهم ما فوه  
 ولا مه واو ويكون العين  
 واو كسوى لان اللام  
 حينئذ ياء واو اذ ليس في  
 كلامهم ما عينه ولا مه واو  
 (و) امر الف (الاسم  
 بالثنائية) فهما ظهر فيها نحو  
 اسله (كعصو بن وقتيين)  
 فاعلم ان الف عصا عن واو  
 وان فتى عن ياء ونكتف  
 ايضا بالجمع بالالف والتاء  
 كالتقيات والفتوان ويكون  
 الفاء اراء العين واو الماسر  
 وشذخو القوى والصوى  
 فان جهل حال الالف منقلبة  
 عن واو واو ياء بان لم يكن معها  
 شيء من العلامات المذكورة  
 فان أميبت كتبت بالياء  
 كحتى والالف وانما  
 كتبوا بالياء لانقلاب  
 الفقه ياء مع الضمير في يدبت  
 وكلا يكتب بالالف اذالم  
 يضاف الى مضمر لان الفقه  
 منقلبة عن واو عند البصريين  
 واما الحروف فلم تكتب منها  
 بالياء غير بلا لالة الفقه  
 والى وعلى لانقلاب الفقه ياء  
 مع الضمير في اليك وعلى  
 وحتى حلا على الى لانها جملتها

مبالغة في الايضاح الالهاء اذ لو لم يثبت لا بدت بالحجيم والله أعلم

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل

(قوله وسميت بذلك) أي مع أنها تسقط في الوصل (قوله لان المتكلمة وتصل بها الخ) قد يقال هذا يظهر ولو سميت همزة الوصل (قوله وقيل لا توطأ الخ) أي لا توطأ ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع (قوله لا يكون في مضارع مطلقا) اهذاقوا لا يجوز الادغام في مثل تنذر كذا لأنه يحرج الى اجتلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين هم وكنتمو) وقيل الأصل أصله وسمي بفتح الواو (قوله لتكسيرة على اسماء الخ) ولو كان أصله وسمي لكان جمعها أو ساما وتصغيره موسم واعة أرا تهاب بعيد (قوله للتثنية تعاقب الحركات الاعرابية عليها) أو رد عليه دلو وطبي فان الحركات الاعرابية تتعاقب على لامها ولم يحذف وانما يحصل التثنية اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله كيدعو ويرمي (قوله أصله سته) حذف لامه وهي الهاء تشبها بحروف العلة وسكر أوله وجي بالهمزة وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل يوست بحذف اللام وهي الهاء فوزنه فع (قوله لتكسيرة على أبناء) هذا دليل على تخريجات عينه وأما دليل كون الحركة فحقة فالخفة ودليل حركة فائه وانما افحمة قولهم بنون (قوله سمع) أي في قوله

وهي لأم غيرها ان ذكرتها \* أي الله الآن أن يكون لها البنية

(قوله بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل الخ) هذا خلاف ما أفتى في أول باب الوصل

تصالي حسن الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج هبت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى لفظها بالساكن ويسمى الخليل سلم الاسان ذلك وقيل لتعوطها عند وصل الكلمة بما قبلها او مذهب الجمهور أنهم از بدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتج الى تخريكها حركت بالكسرة كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه أنهم از بدت متحركة بالكسرة التي هي اهدل لانها تحتاج الى تحريك الهمزة كون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست يوجد له التفتان وقد

تفتح تحة يفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطا فاولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مسيبي بل تكون في مواضع أشار اليها والى بيان حركة الهمزة به قوله (همزة اسم) مبتدأ متبره سبأتي وأصله عند البصريين هم وكنتمو لتكسيرة على اسماء وتصغيره على سمي حذف لامه للتثنية تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في أوله (بكسر) لها (وضم) وه وتليل والمجروور في محل نصب على الحال (و) همزة (است) هو الذي أصله سته بفتح أوله وتايبه لتكسيرة على اسماء وتصغيره على سته (وابن) أصله بنو بفتح أوله وتايبه أيضا لتكسيرة على اسماء افعال حذف لامه تخفيفا وسكت فأو دلت كون الهمزة موضعا عن المحذوف ثم أتى بها للتوصل اسماء بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة مع حفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة ليمه في الاعراب كحل وليست الميم بدلا من اللام كما هي بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لأم اموض (وابنة) كشيخة لانها مؤنثة ابن فاتاة لتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام للتأنيث اسكون ما قبلها لونها ما راجلان وانما استفيد التأنيث من ميمتها (وامرء وامرأة) اصلها امرء وامرأة وهما اللفظ الاخرى سكر اواهما ثم بدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامها همزة ولحقتها ما الخفيف فيقال امرء بفتح الحاء من وايسة (وتثنيتهن) أي السبعة المذكورة



وتجربان لانهما من تثبت  
فحذفت اللام واسكت  
الفاء وجيء بهمزة الوصل  
(والغلام) ونحوه مما بدئ  
بسلام التعريف وكلام  
التعريف في لغة طي  
وحذف اللام الموصولة  
والزائدة وقد مر ان الخليل  
يقول ان الهمزة اصلية  
وسلت لكثرة الاستعمال  
(وايمن الله) بناء على انه  
مفرد لاجمع بين اذلو كان  
جمعا لم يصح كسرها همزة ولم  
يُحذف فيه بحذف بعضه كما  
سأقي وهو مشتق من اليمن  
بمعنى البركة ولا يستعمل الا  
(في القسم) فاذا قال القسم  
ايمن الله لا فعلان فكأنه قال  
برسكة الله قسما لا فعلان

كانت اعلى ذلك هنالك (قوله بخلاف جمعهم) ظاهره ان السبعة تجتمع وفي الصحاح  
المرة الرجل يقال همز امرء وهم امرآن ولا يجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال  
امرؤ وامرآن وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على انه  
مفرد) أي كما ذهب اليه البصريون (قوله لاجمع بين) كما ذهب اليه الكوفيون  
وقالوا ان همزة همزة قطع (قوله وفيها ثمانية عشرة لغة) ذكر في فتح الباري انها اثنتان  
وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الايمان وعبارة اقاموس تقييد ذلك ونصها  
تيمم الله وام الله ويكسر اولهما وايمين الله بفتح الميم والهمزة وتسكروا يم الله  
بكسر الهمزة والميم وهم الله بفتح الهاء وضم الميم وام الله مثلثة الميم وام الله  
بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم  
والنون وم الله مثلثة وام الله وايمين الله اسم وضع للقسم والتقدير ايمن الله قسما  
(قوله فاقطع واكسر) أي وميم أيمن على الوجهين مضمومة (قوله بالتثنية)  
راي لم ومن (قوله وايمين اختتم به) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان  
هذه الهمزة تثبت تعيين في الميم الضم وان كسرت جازتم الميم وفتحها وما  
شابهها من الهمزة والميم هو ما دل عليه كلام ولدنا طمها في شرح الخلاصة (قوله  
واكسر الهمزة امرء كاستخرج) لم يقيد به بان يكون ثاني مضارعه ساكنا لفظ  
كما سدد ذلك امر الثلاثي فيما سبأني لانه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا  
فيم هو ابداسا كن فاجتمع الى همزة الوصل ابداء (قوله ويستثنى من ذلك خذ الخ)  
هذه الافعال الثلاثة كان القياس ان يكون الامر منها أو خذوا وكل واومر كما يدل

٣٩ يس في والضمير في قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايمين وهو واجب في نحو الغلام  
لكثرة الاستعمال جائز في ايمن الله بريحان كما فهمه قوله (أو بكسر في ايمن) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله  
همز ايمن وايمين فاقطع واكسر أو أم قل \* أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا وايمين اختتم به والله كالأضف \*  
ان في قسم تستوف ما نقل (همزة وصل) خبرا ابتدا ودخولها في هذه الاسماء سماعي ويطرد في سبأني لام  
في وميم، وفيها ذكره قوله (وكذا همزة) الفعل (الماضي المتجاوز بفتح الحرف) من الحماسي والحماسي  
وصلا لا (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (امرء) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تيمم الفعلة  
وبين امر في احد عشر بناء الافعال كالاكتساب والانتقال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعال  
التي لا والافعال كالاخبار والافعال كالاغتيال والافعال كالاغتيال والافعال كالاغتيال كالاغتيال كالاغتيال  
التي لا كالاغتيال من مزيد الثلاثي والافعال كالاغتيال والافعال كالاغتيال كالاغتيال كالاغتيال  
كالاغتيال (اللاثي) اذا كان ثاني مضارعه ما كنا لفظا عند حذف اوله والافعال كالاغتيال  
من كافي بوعده وقل ويستثنى من ذلك خذوا وكل ومرا اذ يصدق عليها ان ثاني مضارعه اسما كن لفظا مع  
الافعال فيها عند الاكثر الى الهمزة (كاقبل واغزو واغزى بضمهم) أي بضم همزاتن مراعاة ليعين الفعل



يقول راجي عفو الصمد محمد البلدي بن محمد

الحمد لله الذي فتح قدر اجابته ونصهم اهلا ما من راع الوصول الى جنابه والصلاة  
الاعلى سيدنا محمد بمصدر الافعال الحميدة وعلى آله واصحابه الموسويين  
هو ائمة الصرخى الموطن العنقيدى اما بعد فان حاشية نغفر العلماء وقطب دائرة  
الادباء العلامة الشيخ عيسى العظمي الحمصي ابن زين الدين من اجل ما سنف على  
شرح الفاكيهي على قطر الندى لما فيها من الابحاث الشريفة والتحقيقات التي  
تخلوا الصدا ولان الساعين الراغبين رامقة اليها واعزة وجودها لم يقف

غابهم عليها حتى كساها الطبع ثوب الظهور وطرزها شرحها

فبسط كالشمس في بروجها تدور وكان المستزم لطبعها

والمدلولوا تدفعها المكرم الشيخ عبد الله البار

سلك الله بنا وبه سبيل القار بالطبعة الوهية

آهيه اخرى المطابع المصرية وذلك

في اواسط ذي الحجة الحرام حتام

عام ١٢٩٢ اثنين ونسعين

ومائة بعد الالف من

هجرة من هو للرسول

حاتم صلى الله

عليه وعلى آله

والناسحين

على منواله

آمين

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)